{فهرسة شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الانصاري رحمه الله}

صحيفة

صحيفة

{فهرسة شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الانصاري رحمه الله}

{تمت الفهرست}

شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب للامام ابن هشام الانصارى

تغمده الله تعالى برحمته
وأسكنه فسيح
جنته
آمين
م

{وبهامشه حاشية العلامة الامير على الشرح المذكور}

{الطبعة الاولى}
{بالمطبعة العامرة الشرفيه سنة ١٣٠٣ هجريه}
{على صاحبها افضل الصلاة وازكى التحيه}

{بسم الله الرحمن الرحيم}

حمدا لمن رفيع الجلال أصل لشذور النعم وشكرا لذى الافضال ينصب لواء الاقبال ويجلو الغمم وصلاة وسلاما لمن خفض الضلالات وعلى آله وصحبه أولى الكرامات (وبعد) فيقول محمد الامير عامله الله بلطفه الخطير هذه مجالة على شرح ابن هشام لمتنه شذور الذهب اجتنبت فيها ما اشتهر واضطرب ورمت به الانس من كل حدب فأقول مستعينا بالله تعالى (قوله بسم الله الخ) الباء حرف جر أصلى أو زائد فعلى الاول هى للاستعانة (واعترض) بأنها هى التى للآلة فيلزم جعل اسم الله تعالى آلة لغيره وهو اساءة أدب (قلنا) للآلة جهتان تحقير وهى انها غير مقصودة لذاتها بل للفعل وتعظيم وهى أن الفعل انما يوجد بها فكذا هنا التأليف على الوجه الاكمل شرعا انما يكون باسم الله تعالى فنلاحظ الثانى لا الاول الذى لاحظه المعترض ثم هى متعلقة بعام أو خاص والمعنى أؤلف أو أبتدئ مستعينا بالله فاعترض بأنها حينئذ متعلقة بمستعينا لا بالعام ولا بالخاص وأجيب بأنا ننظر للظاهر قلت السؤال من أصله مبنى على ان تقدير مستعينا ليكون متعلقا وأنت خبير بأنه لو كان هذا لما كانت الباء للاستعانة اذ كنه لا تخفى بل هو توضيح لمعنى الباء كما تقول معنى قطعت بالسكين قطعت مستعينا بالسكين وهذا لا ينافى ان الباء متعلقة بأؤلف وقطعت فتأمل منصفا وعلى الثانى فالمعنى اسم الله مبدوء به بداءة قوية وأخذنا القوة من الباء الزائدة فان الحرف الزائد يدل على التأكيد كما ذكره الرضى والا لكان عبثا لا يقع من العرب ومعنى قوة البداءة كونها بحسن نية واخلاص وحضور قلب وتعظيم وقولهم الزائد لا يدل على معنى أى من معانى حروف الجر المشهورة كالابتداء والانتهاء (فائدة) قولهم حرف جر شبيه بالزائد أى وبالاصلى فهو من باب الاكتفاء على حد تقيكم الحر أى والبرد ولنا فيه كلام آخر فى كتابة الازهرية وهو انه جعل من الاشرف وهو الاصلى غاية الامر انه شبيه بالزائد ثم يقال ما المانع من ان لعل فى * لعل أبى المغوار منك قريب * أصلية ولا يقدح فى ذلك عدم تعلقها ألا ترى حروف الاستثناء وبقية الحروف التى لا تتعلق فلعل المانع كون مدخولها مبتدأ ضرورة ان قريب خبر عنه أى والحرف الاصلى لم يعهد ان مدخوله مبتدأ لكن قد يقال لا مانع من التزام هذا بخصوصه أى لفظ لعل بل لا مانع من أن يقال ان هذه لا تجر بلعل الاسم وترفع الخبر كما قيل فى اللغة المشهورة تنصب الاسم وترفع الخبر (فائدة أخرى) جملة البسملة لا محل لها من الاعراب لانها ابتدائية وليس مرادنا بجملة البسملة بسم الله الرحمن الرحيم فان هذه وان لم يكن لها محل لان المحل انما هو للجار والمجرور بل للمجرور وحده على التحقيق فمن ثم يظهر النصب فيه عند نزع الخافض لكن لا يقال لها جملة اذ الجملة ما تضمنت اسنادا الشأن فيه الفائدة وان لم يفد بالفعل كجملة الشرط فان أفادت بالفعل كانت كلاما أيضا وهذا فرق سهل لم أره صريحا بل مرادنا بالجملة أؤلف المحذوف وفاعله ان قلت حينئذ البسملة خارجة عنه فقولك جملة البسملة من اضافة المصاحب قلت بل من اضافة الكل للجزء فان فضلات الجملة منها فمن ثم يقال للرابط الفضلة انه من الجملة نحو زيد عمرو ضرب رجلا معه (قوله قال الخ) هو من وضع الطلبة وكان الواجب تقدمه على البسملة لانها مقولة أيضا لكنهم حملوه على صنيع المؤلفين فى تأخيرهم يقول العبد الخ قصد التحقيق الابتداء الحقيقى بالبسملة (فائدة) يقولون القول ينصب الجمل وما فيه معنى الجملة كقصيدة أو ما أريد به لفظه كقلت زيدا (وأقول) الاسهل أن يقال القول انما يعمل فى اللفظ كان جملة أو غيرها فقلت جاء زيد معناه قلت هذا الكلام فالقول منصب على اللفظ فان انصب على المعنى كان معناه الاعتقاد كقلت بان النية واجبة وان كان اللفظ مسماه لفظ انصب على الدال أو المدلول كقلت قصيدة يحتمل قلت هذا اللفظ أو قلت معناه وهو اللفظ المنظوم ومن هنا يظهر ان اسم الفعل ليس موضوعا للفظ الفعل والاصح قلت صه على معنى قلت اسكت نعم لا تقول قلت دينارا بل لفظه أو نطقت به لان القول خاص بالمستعمل ومما يرد على كلامهم لا علينا قلت كلمة أو لفظا تريد به لفظ رجل مثلا تأمل وأصل قال قول قلبت الواو ألفا لتحركها بعد فتحة ان قلت ما الدليل على تخصيص الواو بالفتح قلت لان مضموم العين لازم ومكسورها مضارعه بفتحها فكان المضارع يقال كيخاف وأصله يخوف كيعلم نقل وقلب واذا أسند الى الضمير ضم فاؤه دلالة على ان العين واو وقد موا فى خفت الدلالة على هيئة العين وحركتها على الدلالة على ذاتها ولم يفعلوا ذلك فى قلت لان القاف مفتوحة أصالة فلم تفهم الدلالة وكذا مرت وسمت فليتدبر

(بسم الله الرحمن الرحيم) قال الشيخ

(قوله الشيخ) يحتمل أن أصله شيخ بتشديد الياء فخفف كميت وميت او أشيخ فنقلت حركة العين للفاء فحذفت الهمزة كما يقال خير فى اخير أو انه مصدر شاخ فهو من باب زيد عدل يطلق فى الاصل على كبير السن ثم تعورف فى كبير القدر ولو صغيرا اما استعارة بجامع العظمة او مرسلا للاطلاق ثم التقييد أو الملازمة بحسب ما ينبغى حصوله فهو والامام والعالم والعالم متقاربات والخطب محل لطناب لانها لا تخرج عن ثناء او دعاء او ذكر سبب التأليف والكل يقتضى البسط (قوله العلامة) ينبغى أن يقال التاء فيه لتأكيد المبالغة ولا يقال للمبالغة لانها حاصلة بصيغة فعال (أقول) وردت هذه التاء فى غير صيغ المبالغة كراوية أى كثير الرواية كما فى الاشمونى فى التأنيث فالاحسن ان يقال انها للمبالغة اذ التأكيد اتفاقى من مجامعة الصيغة لا بحسب الوضع على انه يحسن القول بانها للمبالغة وهى مقولة بالتشكيك فالفرد الحاصل بها غير الحاصل بالصيغة اى انها مبالغة على مبالغة ولعل هذا هو المراد بالتوكيد ثم اشتهر ان العلامة من حاز المعقول والمنقول قلت لعله من قولهم الشئ اذا أطلق انصرف للكامل والا فالعلامة كثير العلم ولو بفن واحد وقولهم انصرف للكامل أى ظهورا وقد يتقوى بقرائن كمقام المدح والا فالمحقق اقل فرد واما دعوى ان العلامة حقيقة لم يثبت الا للقطب الشيرازى فمحل نظر (قوله الجامع لاشتات الفضائل الخ) قال البيضاوى فى قوله تعالى يومئذ يصدر الناس أشتاتا أى متفرقين بحسب اعمالهم يقول الفضائل المتفرقة فى الناس جمعها ففيه الطباق وهو الجمع بين المتضادين لان الجمع يقابل الشتات واشتهران الفضائل الصفات القاصرة اى التى تتحقق ولو لم تتعد كالعلم والفواضل التى لا تعقل الا متعدية كالجود ولعله اصطلاح والا فالفواضل جمع فاضلة والفضائل جمع فضيلة كحوائض وصحائف وكلاهما من افضل بمعنى الزيادة فيشملان كل صفة زائدة على محلها لكن الاستعمال شئ آخر فليفهم (قوله وحيد دهره) يحتمل وحيد فى دهره ويحتمل ان نفس دهره وحيد عن الدهور لوجوده فيه على حد حسن الوجه وهو ابلغ (قوله صدر المحققين) أى المتصدر للامور منهم لكونه رئيسهم أو شبيه بصدر الانسان الذى هو محل القلب فهو أشرف البدن واشتهر ان التحقيق ذكر الشئ على الوجه الحق أو بدليل والتدقيق اثبات الدليل بدليل قلت لعله اصطلاح والا فالتدقيق لغة الخفى فمن ثم يقال مسئلة دقيقة للخفية المحتاجة لشدة التأمل ويقال لشدة التأمل تدقيق (قوله جمال الدين) اى بجماله ومزينه ان قيل يجب تأخير اللقب عن الاسم فلم قدمه هنا قلنا قالوا ان اشتهر اللقب جاز تقديمه نحو قالون عيسى انما المسيح عيسى لكن لا يخفى ان المصنف انما هو مشهور بابن هشام وكثيرا ما نجد ألقابا لم تشتهر تقدم فلعلهم يقولون فيه شهرة ادعائية ولو قيل اذا كان اللقب مشعرا بمدح وكان المقام مقام مدح جاز تقديمه كان وجيها (قوله ابن هشام) قال السيوطى هم جماعة الاول عبد الملك بن هشام صاحب السيرة والثانى محمد بن يحيى بن هشام الخضراوى والثالث محمد بن احمد بن هشام اللخمى والرابع مؤلفنا (قوله الانصارى) نسبة لانصار رسول الله صلى الله عليه وسلم اى للخزرج منهم وانما لم ينسب لمفرده ناصر كما هو قاعدة الجمع لشابهته المفرد حيث صار اسما للجماعة المعلومة كأسماء القبائل وفى الشمنى على مغنى المصنف انه ولد فى القاهرة سنة ثمان وسبعمائة وتوفى فى ذى القعدة سنة احدى وستين وسبعمائة فعمره ثلاث وخمسون سنة وترك ولده محب الدين وعبد الرحمن ولم يأخذ عن ابى حيان انما سمع منه ديوان زهير (قوله أول ما أقول انى احمد الله الخ) يحتمل انه مبتدأ وخبر ويحتمل ان أول منصوب على الظرفية لاحمد وعلى كل حال فالقصد من انى أحمد الله انشاء الثناء فهو بكسر ان كما ان قوله ثم أتبع ذلك الخ القصد منه انشاء الصلاة والسلام كانه قال اللهم انى أطلب منك بعد ذلك الصلاة والتسليم واتيانه بالتسليم مصدرا تبع للآية ولم يأت به فى الصلاة لايهامه الاحراق مع ان العرب لم تطلق هنا ولا فى الصلاة الشرعية تصلية يوما ما وان وقعت فى كلام بعضهم فلا يعتد به كما نص عليه الحطاب على الشيخ خليل وانما لم يجعل قوله ثم اتبع الخ باقيا على حقيقته من الاخبار لانه يتوقف على انه أتى بصلاة بعد ذلك فى اللفظ لم يكتبها وهو بعيد لا دليل عليه ولا يصح انه اخبار عن نفسه فليفهم وقوله ما لم يعلم أى لم يكن يعلمه قبل التعليم لان لم لنفى المضى ولا يخفى حسن الحمد على التعليم خصوصا بالقلم فى طالعة التأليف (قوله قدوة) بالضم من يقتدى به على حد ضحكة بضم فسكون لما يضحك منه أما بفتح الحاء فكثير الضحك (قوله وعلى آله الهادين) اى الدالين للغير ولو الايمان لان الاحسن فى الدعاء التعميم وللك أن تقول الدعاء بالصلاة فيه تعظيم فيلحق بمقام المدح فيراد بالآل فيه صلحاء الامة والهداية هنا بمعنى الدلالة على حد وأما ثمود فهديناهم أما بمعنى الايصال فهى لله وحده انك لا تهدى من احببت

الشيخ الامام العالم العلامة العامل الجامع لاشتات الفضائل وحيد دهره وفريد عصره صدر المحققين وبركة المسلمين جمال الدين أبو محمد عبد الله ابن الشيخ جمال الدين يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الانصارى تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جنته أول ما أقول انى أحمد الله العلى الأكرم الذى علم بالقلم علم الانسان ما لم يعلم ثم أتبع ذلك بالصلاة والتسليم على المرسل رحمة للعالمين واماما للمتقين وقدوة للعاملين محمد النبى الامى والرسول العربى وعلى آله الهادين

استعمالا نوادر لان الاول مذهب اهل السنة والثانى مذهب المعتزلة كما قيل (قوله الرافعين لقواعد الدين) فى ذكر الرفع براعة استهلال واللام للتقوية لضعف الوصف عن الفعل بالفرعية وهى ليست زائدة محضة كما حققه المصنف فى المغنى والدين الاحكام الشرعية وقواعده اما الاركان الخمسة المعلومة او كل حكم تفرع عنه احكام كحرمة المسكر المترتب عليه حرمة بيعه وهبته والنكاح به الخ أو انه من اضافة المشبه به للمشبه أو انه شبه الدين ببيت ذى دعائم بجامع الرجوع لكل والثواء فيه واثبات الدعائم تخييل والرافعين ترشيح (قوله أما بعد) الاتيان بها اولى من و بعد لانها الواقعة منه صلى الله عليه وسلم ومن يأتى بالواو يرى ان المدار على بعد فيقتصر وهى فى بعض النسخ ايضا وان اردت الكلام النفيس فى وبعد فعليك بما كتبناه على الازهرية (قوله فهذا كتاب) أصله مصدر كتب ثم صار حقيقة عرفية فى المكتوب ثم جعل اسما للمؤلف فهو على التحقيق اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة (قوله المسمى بشذور الذهب) شذور جمع شذرة وهى القطعة واشتهر ان التحقيق ان اسماء الكتب من قبيل علم الجنس واسماء العلوم من قبيل علم الشخص واعترضه بعض بأنا ان مررنا على قول أهل السنة الشئ لا يتعدد بتعدد محله فهما علم شخص والا فهما علم جنس والفرق تحكم ويؤيد ذلك ان ما فى الكتاب قطعة من الفن (قوله فى معرفة كلام العرب) الظرفية مجازية لان المقصود منه لما كان لا يخرج عن المعرفة المذكورة كان كأنه مظروف فى المعرفة فشبه التباس الشئ بثمرته بالتباسه ظرفه بجامع شدة الارتباط والمراد معرفته بوجه مخصوص وهو الحاصل بعلم النحو وان اردت تعريفه وحده وغايته وذكر بقية علوم العربية فعليك بما كتبناه على الازهرية (قوله عمت به شواهده) اى فاذا أنشدت شطر بيت عمته ويحتمل ان المراد أنه ناقص بعض شواهد أتيت بها والشاهد جزئى مثبت للقاعدة واعترض بأنه من جزئيات القاعدة ٤ فيثبت ثبوتها فلزم اثبات الشئ بنفسه قلت الشواهد المحتج بها ثابتة بنفسها فيثبت بها الكلية من حيث انها كلية ليقاس حكمها فيما يأتى من الجزئيات فهو من الاستقراء ولا دور فيه فتأمل (قوله وجمعت فيه شوارده) استعار الشاردة للمسئلة البعيدة الفهم وجعها التسهيل لها (قوله ومكنت من اقتناص الخ) الاقتناص الصيد والاوابد الحيوانات المتوحشة والرائد الطالب وهو مفعول مكنت (قوله ذكرت اعرابه) اى تطبيقه على القواعد العربية كما فى الفيشى ونص عليه الدمامينى على المغنى ومواد الازهرية ومن فساد الزمان انى قررت حال اقرائى الشيخ خالد على الاجرومية سنة أربع وسبعين بعد المائة والالف ان الاعراب يطلق على التطبيق المذكور وانه هو المراد فى نحو أعرب جاء زيد فنصب على المركب ليس الا فسمعه بعض أهل الازهر فاستغربه وشدد على التنكير فيه وصار يتحدث به فى المجالس حتى بلغنى وأعجب منه ان بعض كبار المشايخ الرؤساء فى الازهر أنكره أيضا حين عرضت عليه الواقعة فانا لله وانا اليه راجعون ثم لما عرضت المسئلة على غير واحد من العارفين وافقنى فلله الحمد (قوله الكلمة قول مفرد) ال فى الكلمة للحقيقة والماهية كما هو القاعدة فى كل محدود وقوله قول مفرد خبر عن الكلمة صورة وليس القصد الاخبار لما تقرر ان الحد مع المحدود لا حكم فيه لانه انما جئ بالحد للتفسير لا لان يحكم به كيف والشئ قبل حده مجهول والتصديق فرع عن التصور فقولك الانسان حيوان ناطق فى قوة الانسان أى الحيوان الناطق وليس القصد انك متصور الانسان بوجه ما فحكمت عليه بأنه حيوان ناطق والا لما صح قولهم القول الشارح يفيد التصور ثم قوله قول قال الفاكهى فى شرح هذا المتن هو كالجنس قلت هو مبنى على قول بعضهم الامور الاصطلاحية اعتبارية لا تعلم حقيقتها فى الواقع فتعاريفها رسمية لجواز انها اعتبر ذاتياتها أى والجنس حقيقة انما هو فى الذاتيات لكن أوضحنا رده فى كتابة الازهرية بما قال القطب الرازى فى شرح الشمسية انه ليس حقيقة الامور الاصطلاحية الا ما عينها اهل الاصلاح واعتبروها بازائها كما انه ليس حقيقة الانسان الا ما وضعه الواضع فهى حدود جزما فالقول جنس حقيقة والمفرد فصل على ان الجزم بالرسمية لا ينتجه عدم العلم بالحقيقة لجواز انه الحقيقة ثم انه لم يقل قولة ليطابق كلمة لان شرط موافقة الخبر للمبتدا ان يكون مشتقا أو مؤولا بمرادفه الضمير المبتدا الا يستوى فيه المذكر والمؤنث وقول هذا جامد وليس مؤولا بالمشتق لانه صار عندهم اسما للفظ المستعمل –

وبعد فهذا الرافعين لقواعد الدين (أما بعد) فهذا كتاب شرحت به مختصرى المسمى بشذور الذهب في معرفة كلام العرب عمت به شواهده وجمعت فيه شوارده ومكنت من اقتناص أوابده رائده قصدت فيه الى ايضاح العبارة لا الى اخفاء الاشارة وعمدت فيه الى لف المبانى والاقسام لا الى نشر القواعد والاحكام والتزمت فيه أننى كلما مررت ببيت من شواهد الاصل ذكرت اعرابه وكلما أتيت على لفظ مستغرب أردفته بما يزيل استغرابه وكلما أنهيت مسئلة ختمتها بآية تتعلق بها من آى التنزيل وأتبعتها بما تحتاج اليه من اعراب وتفسير وتأويل وقصدى بذلك تدريب الطالب وتعريفه السلوك الى أمثال هذه المطالب والله تعالى أسأل أن ينفعنى واياكم بذلك انه قريب مجيب وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه أنيب * ثم قلت (الكلمة قول مفرد)

كما أن رجلا اسم للذكر من بنى آدم ولا يقصدون انه مؤول بالمقول بمعنى ذات وقع عليها القول وان كان هذا هو المعنى الاصلى وكلمة المفرد صار عندهم اسما لمعناه المعلوم ولم يبقيا على معناهما الوضعى سلمنا ذلك فالمصدر ولو أول بوصف يخبر به عن المذكر والمؤنث الواحد والمتعدد فهو مما يستوى فيه المذكر والمؤنث نحو رجل صوم وامرأة صوم فمن ثم ذكر قول وتبعه مفرد فى التذكير (قوله ثلاث لغات) جمع لغة قالوا هى الالفاظ الموضوعة للمعانى المخصوصة وأقول الاحسن انها استعمال الالفاظ ليظهر فى قولهم كما هنا فى كذا ثلاث لغات أى استعمالات ولغة تميم اهمال ما وعلى كلامهم لا يظهر هذا الا بتكلف بأن يقال فى كذا ثلاث لغات أى فى هذه المادة موضوعة لهذا المعنى ثلاثة ألفاظ موضوعة كل لفظ منها بهيئة مخصوصة ولغة تميم اهمال ما أى لفظهم الموضوع عندهم ما المهملة أو يقولون ان اللغة تطلق أيضا على الاستعمال كما تطلق على الالفاظ وكلامهم الاحاجة له ويقوى ما قلناه ان اللغة فى الاصل مصدر لغى الرجل اذا لهج فى كلامه واطلاق المصدر على الاستعمال أنسب من اطلاقه على الالفاظ ان قلت قولهم كتب اللغة يؤيد ما قالوه قلت من أين بل المعنى الكتب التى تبين استعمال الالفاظ فى معانيها وبهيئاتها المخصوصة ثم اللغة تطلق على الاستعمال مطلقا فقال فى هذه الكلمة ثلاث لغات أى ثلاثة استعمالات ولو كانت شائعة عند العرب لا يختص استعمال منها بطائفة وتطلق وهو الغالب على الاستعمال الخاص بطائفة لا يتعداها لغيرها سواء اقتصرت تلك الطائفة عليه كقولهم لغة تميم اهمال ما وتعدته الى غيره كما هنا فان هذه اللغات كلها لتميم وأما أهل الحجاز فيقتصرون على الاولى (قوله وجمعها كلم) اعلم ان ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء فيه خلاف قيل جمع قلة وقيل جمع كثرة وقيل اسم * جنس جمعى قال الرضى وفيه تنافى لان اسم الجنس ما وضع للماهية من حيث هى بقطع النظر عن الافراد جمعا أو غيره وأجاب بان المراد اسم جنس وضعا جمعى استعمالا وحق اسم الجنس أن يصدق على القليل والكثير كماء وتراب قلت والذى على حقه هو اسم الجنس الافرادى نسبوه للافراد تمييزا بينه وبين الاول وان كان يستعمل فى الجمع أيضا ثم لا تتوهم من كلام الرضى السابق أن اسم الجنس الجمعى مجاز دائما لمخالفته للوضع لان استعمال العام فى افراده حقيقة من حيث تحققه فيها أو مطلقا عند المتقدمين على ما بينته فى رسالتى على البسملة لا فرق بين الافراد القليلة والكثيرة ثم فهم مما سبق انه لا يصح استعمال الجنس الجمعى فى القليل لانه مخالف لاستعمال العرب اللهم الا أن يعتبر مجازا متفرعا على الكثير من استعمال اسم الكل فى البعض لان سماع نوع العلاقة يكفى ولا يشترط سماع شخصها ثم قولهم اسم الجنس جمعى وافرادى ليس معناه انه لا يخلو بل المراد انه قد وقد وقد لا يكون واحدا منهما كاسد فانه قاصر على القليل أى الواحد فلا يصدق عليه افرادى لانه لا يصدق على الاقل والاكثر ولا جمعى لانه ما اختص بالجماعة ثم اسم صرحوا بان الجمع يدل على آحاده دلالة تكرار بحرف العطف فهو من الكلية واسم الجمع يدل عليها دلالة الكل على أجزائه فهو من باب الكل وهو الحكم على الهيئة المجتمعة ولم أر نصا فى اسم الجنس الجمعى والظاهر انه كاسم الجمع ويكون الفرق بينهما ما قالوه ان اسم الجنس الجمعى يفرق بينه وبين واحده بالتاء فى المفرد غالبا وقد تكون فى الجمع نحو كماة وكم وقد يفرق بينهما بالياء كرومى وروم وزنجى وزنج وتركى وترك وعربى وعرب ثم الظاهر ان روم ومامعه ليس اسم جنس جمعيا يطلق على ثلاثة فقوق بل هو اسم للجيل المعلوم من الناس بتمامه وان اطلاقه على بعضه ولو مائة مجاز والرومى بياء النسبة اليه لكونه بعضه فهو من باب تميم للقبيلة المعلومة وتميمى للواحد منها وليس مما نحن فيه وأما القول بان اسم الجمع مدلوله لفظ الجمع كاسم الفعل فستبعد كالقول بذلك فى اسم المصدر (قوله على وزن فعل) يطلق الوزن على هيئة حركات الكلمة فقط كقولهم زنة مفاعيل لما يشمل قناديل ويطلق عليه مع مراعاة أصول الحروف وزيادتها وهو المراد فى الصرف عند الاطلاق وقناديل بهذا الوزن فعاليل (قوله اللغات الثلاث) فتح أوله مع سكون ثانيه أو مع كسره وكسر أوله مع سكون ثانيه (قوله اتباع الاول للثانى) لا غرابة فيه ألا ترى قراءة الحمد لله بكسر الدال اتباعا للام

وأقول فى الكلمة ثلاث لغات ولها معنيان * أما لغاتها فكلمة على وزن نبقة وهى الفصحى ولغة أهل الحجاز وبها جاء التنزيل وجمعها كلم كنبق وكلمة على وزن سدرة وكلمة على وزن تمرة وهما لغتا تميم وجمع الاولى كلم كسدر والثانية كلم كتمر وكذلك كل ما كان على وزن فعل نحو كبد وكتف فانه يجوز فيه اللغات الثلاث فان كان الوسط حرف حلق جاز فيه لغة رابعة وهى اتباع الاول للثانى فى الكسر نحو فخذ وشهد * وأما معنياها فأحدهما اصطلاحى وهو ما ذكرت والمراد بالقول اللفظ الدال على معنى كرجل وفرس بخلاف الخط مثلا فانه وان دل على معنى لكنه ليس بلفظ وبخلاف المهمل نحو ديز مقلوب زيد فانه وان كان لفظا لكنه لا يدل على معنى فلا يسمى شئ من ذلك ونحوه قولا والمراد بالمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كما مثلنا من قولنا رجل وفرس ألا ترى ان أجزاء كل منهما وهى حروفه الثلاثة اذا انفرد شئ منها لا يدل على شئ مما دلت عليه جملته بخلاف قولنا غلام زيد فانه مركب لان كلا من جزأيه وهما غلام وزيد دال على

(قوله الثانى لغوى) نسبة للغة من حيث كثرته فيها الا انه حقيقة لغوية اذ حقيقة الكلمة واحدة الكلم واطلاقها على الجمل من تسمية الكل بالجزء او استعارة بجامع شدة الارتباط (قوله حرف ردع الخ) الظاهر انه معمول لمحذوف توضيح القوله ثلاثة اوجه والتقدير تاتى حرف ردع و يصح انه يدل على تقدير وجه حرف ردع او انه تجريد مقترن بعلى فليتأمل ثم لا مانع من انها اسم فعل بمعنى انته والظاهر انها بسيطة لانه الاصل ودعوى التركيب لا دليل عليها وقد قلت فيما كتبته على المغنى الظاهر انها دائما للزجر والردع بلازم ذكر المزجور معه فى الكلام اذ يكفى علم المخاطب به كاحوال الكفار و يصح توجيه الزجر بها للمؤمنين لان الصالح يزجر ليداوم على صلاحه و يرتقى للاكمل منه (قوله وكذلك ألا التى بمعناها) أقول لعل الصواب وكذلك أما التى بمعناها فانه قال فى المغنى ألا بفتح الهمزة والتخفيف تستعمل على خمسة أوجه ولم يعد منها انها تكون بمعنى حقا نعم ذكر فيه أن أما بالفتح والتخفيف تاتى بمعنى حقا وان همزة أن تفتح بعدها كما تفتح بعد حقا (قوله وتبعه جماعة) فى بعض النسخ بعده لذا وله امعنى رابع تكون بمعنى ألا وأقول يعنى ألا الاستفتاحية كما ذكره فى المغنى ٦ وهو حينئذ بمعنى قوله سابقا والاحسن أن تفسر بمعنى الا التى يستفتح بها الكلام فالاحسن نسخة حذف الزيادة (قوله من يعتد به) خلافا لمن زاد رابعا وهو اسم الفعل ومما خالفه لانه خالف عن الفعل (قوله قالوا ودليل الحصر) يحتمل ان قصده مجرد النسبة ويحتمل أنه أراد التبرى اما لكون ماذكر اصطلاحا لا مشاحة فيه فلا يحتاج لدليل واما لان هذا الدليل مناقش فيه بانا لا نسلم ان المعانى ثلاثة بل هناك معنى رابع هو لفظ الفعل الموضوع له اسم الفعل عند الجمهور فمن ثم جعله المخالف رابعا ولا نسلم ان الاسم موضوع للذات كيف والمصادر أسماء للاحداث ولا نسلم ان الحروف رابطة بين الحدث والذات بل تكون رابطة بين ذاتين نحو زيد فى الدار على ما صرح به بعضهم وان أمكن أن يقال فى هذا ان هنا حدثا باعتبار المتعلق وأما أنا فاقول حروف كثيرة ليست رابطة أصلا كقد وسوف وهمزة الاستفهام وحروف التأكيد والنفى والعرض وادعاء الربط فيها تعسف نعم حروف الجر روابط (قوله فالاسم مادل على معنى فى نفسه) يحتمل ان الضمير للاسم او فى سببية على حد دخلت امرأة النار فى هرة أى الاسم لفظ دل بنفسه على غير معنى بخلاف الحرف فانما يدل بشرط متعلقه ومجروره أو للمعنى أى دل على معنى فى نفسه أى انه مستقل بنفسه وبالمفهومية لا يتوقف على شئ بخلاف معنى الحرف فان معناه نسبة جزئية غير مستقلة بالمفهومية ان قلت بعض الاسماء معناه نسبة تتوقف على الطرفين كالابوة والبنوة وهل فرق بين لفظ الابتداء ولفظ من مع ان كلا منهما يتوقف على مبتدا ومبتدا منه قلت قالوا ان الاسماء معانيها تتوقف على امور كلية معلومة لكل أحد فكانها مستقلة فلفظ ابتداء معناه مطلق ابتداء شئ من شئ وهذا يعرفه كل أحد بخلاف من فان معناها خصوص ابتداء السير من خصوص البصرة فيتوقف على أمرين مخصوصين لا يعلمان الا بالتصريح بهما هذا وان شئت فقل المعنى ان لوحظ فى ذاته كان مستقلا وعبر عنه بالاسم كالابتداء بلام العهد وان لوحظ حالة بين أمرين كان غير مستقل وعبر عنه بالحرف كسرت من البصرة وهذا كله بناء على قول الجمهور ان الحرف موضوع للجزئيات مستحضرة بكلى ولكن غيرها

جزء المعنى الذى دلت عليه جملة غلام زيد والمعنى الثانى لغوى وهو الجمل المفيدة قال الله تعالى كلا انها كلمة هو قائلها اشارة الى قول القائل رب ارجعون لعلى أعمل صالحا فيما تركت وكلا فى العربية على ثلاثة أوجه حرف ردع وزجر وبمعنى حقا وبمعنى اى فالاول كما فى هذه الآية أى انته عن هذه المقالة فلا سبيل لك الى الرجوع والثانى نحو كلا ان الانسان ليطغى أى حقا اذ لم يتقدم على ذلك ما يزجر عنه كذا قال قوم وقد اعترض على ذلك بان حقا تفتح ان بعدها وكذلك ألا التى بمعناها فكذا ينبغى فى كلا والاولى ان تفسر كلا فى الآية بمعنى ألا التى يستفتح بها الكلام وتلك تكسر بعدها ان نحو ألا ان أولياء الله لا خوف عليهم والثالث قبل القسم نحو كلا والقمر معناه اى والقمر كذا قال النضر ابن شميل وتبعه جماعة منهم ابن مالك ولها معنى رابع تكون بمعنى ألا وان حرف تأكيد ينصب الاسم بالاتفاق و يرفع الخبر خلافا للكوفيين والضمير اسمها وهو راجع الى المقالة وكلمة خبرها وهو قائلها جملة من مبتدا وخبر فى موضع رفع على أنها صفة لكلمة وكذا شأن الجمل الخبرية بعد النكرات وأما بعد المعارف فهى أحوال كما عرف بتفصيله ثم قلت (وهى اسم وفعل وحرف) وأقول الكلمة جنس تحته هذه الانواع الثلاثة لا غير أجمع على ذلك من يعتد بقوله قالوا ودليل الحصر أن المعانى ثلاثة ذات وحدث ورابطة للحدث بالذات فالذات الاسم والحدث الفعل والرابطة الحرف وأن الكلمة ان دلت على معنى فى غيرها فهى الحرف وان دلت على معنى فى نفسها فان دلت على زمان محصل فهى الفعل والا فهى الاسم قال ابن الخباز ولا يختص انحصار الكلمة فى الانواع الثلاثة بلغة العرب لان الدليل الذى دل على الانحصار فى الثلاثة عقلى والامور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات انتهى ولكل من هذه الثلاثة معنى فى الاصطلاح ومعنى فى اللغة فالاسم فى الاصطلاح مادل على معنى فى نفسه

فقولهم الواو لمطلق الجمع وبل للاضراب معناه الجمع المطلق المخصوص والاضراب المخصوص وقس الباقى وقال السيد الحرف مستقل وضعا وانه موضوع للامر الكلى المطلق وعدم استقلاله فى الاستعمال من حيث انه لا يستعمل الا فى جزئى فمن ثم حكم بحرفيته وأيضا القول بعلامات الحرفية والاصطلاح لا مشاحة فيه كما أوضحته فى كتابة الازهرية وذهب السيد الى أن الحرف لا معنى له أصلا قالت اهله يقول ان ابتداء السير من البصرة فى سرت من البصرة مأخوذ من التركيب بتمامه ولفظ من وحدها لا معنى لها كما ان الذات المعلومة تستفاد من زيد والزاى وحدها لا معنى لها وقد بينت هذا المقام فى كتابة الازهرية بتحقيقات نفيسة ذكرنا بعضها فعليك بها ان كنت من اهلها (قوله غير مقترن بأحد الازمنة) يدخل فيه لفظ زمن ومساء وصباح لان مدلوله غير مقترن بالزمان لانه نفس الزمان والاقتران يقتضى شيأ آخر يقترن به وبهذا تعلم ان الافعال الناقصة ككان ليست لمجرد الزمن والا كانت أسماء بل تدل على الاحداث أيضا لكنها ناقصة كالكون كذا والاحياء كذا الا التامة أعنى مطلق الكون كما هو عند استعمالها تامة وربما اشتبه حينئذ الفرق بينها ٧ وبين الحروف فمن ثم جعلها المنطقيون رابطة فليتأمل والمراد غير مقترن بالوضع الاول ولا يضر اقترانه باللزوم فدخل اسم الفاعل وقولهم انه حقيقة فى الحال لا من حيث وضعه للزمن الحال بل لانه موضوع لذات وحدث ولا يكون الحدث حاصلا حقيقة الا فى الزمن الحال بل هو باللزوم لا بالوضع كما أوضحته فى الكتابة المذكورة وخرج أفعال الانشاء كنعم وافعال المقاربة فانها موضوعة بالوضع الاصلى الذى هو حق جميع الافعال للزمن وتجردت عنه ان قلت احالها على انها الآن للزمن الحال قلت ليس القصد من نعم زيد المدح فى الحال بل المدح مطلقا من غير نظر لزمن مخصوص ان قلت حينئذ يخرج العلم المنقول من فعل كاحمد فانه مقترن فى الوضع الاصلى قلت لما انتسبت آثار الفعلية بالمرة كانها لم تكن بخلاف نحو نعم وعسى فانه مما يرفعان الفاعل وتلحقهما تاء التأنيث ان قلت حينئذ يخرج اسم الفعل فانه مقترن بالزمن قلت قال ابن عبد الحق هو طارئ وأصل وضعها للمصادر كرويد فانه استعمل مصدرا وهيهات وان لم يستعمل مصدرا فهو على زنة المصدر ككوقات مصدر رقوقى اذا صوت قلت وهو لا يظهر فى عليك بمعنى الزم فالاحسن أن يقال معنى اسم الفعل عند الجمهور لفظ الفعل فلا زمن فى معناه وهو من باب من حرف جر من كل لفظ مسماه لفظ وأما على غير مذهب الجمهور فالفرق فى العلامات الآتية (قوله وفى اللغة سمة الشئ) مثل لقول الكوفيين أصله وسم وقال البصريون من السمو فاصله سمو والتصرف عليه كسميت واسامى وسمى ولو كان محذوف الفاء لقيل وسمت وأوسام ووسيم وادعاء القلب بعيد (قوله الذى يحدثه الفاعل) يدل على ما قلت فى رسالة البسملة ان الفعل حقيقة فى المعنى الحاصل بالمصدر لا المصدر أى الايجاد والتأثير وان كان خلاف ما قيل تأمل (قوله بمعنى ناس) ينبغى أنه برفع السين أى ومن الناس ناس فمعنى من متعدد وأفرد نظرا للفظ كما قال أولا ولا يضبط ناس كقاض لانه ليس مفرد الناس وأيضا لا يقتضى ان معنى من واحد فيضارب ما قدمه والناس يطلق على الجماعة القليلة والكثيرة تأمل

غير مقترن بأحد الازمنة الثلاثة وفى اللغة سمة الشئ أى علامته وهو بهذا الاعتبار يشمل الكلمات الثلاث فان كلا منها علامة على معناه والفعل فى الاصطلاح مادل على معنى فى نفسه مقترنا بأحد الازمنة الثلاثة وفى اللغة نفس الحدث الذى يحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو نحوهما والحرف فى الاصطلاح مادل على معنى فى غيره وفى اللغة طرف الشئ كحرف الجبل وفى التنزيل ومن الناس من يعبد الله على حرف الآية أى طرف وجانب من الدين أى لا يدخل فيه على ثبات وتمكن فهو ان أصابه خير من صحة وكثرة مال ونحوهما اطمأن به وان أصابته فتنة أى شر من مرض أو فقر أو نحوهما انقلب على وجهه عنه والواو عاطفة ومن جارة معناها التبعيض والناس مجرور بها واللام فيه لتعريف الجنس ومن مبتدأ تقدم خبره فى الجار والمجرور ويعبد فعل مضارع مرفوع لخلوه من الناصب والجازم والفاعل مستتر عائد على من باعتبار لفظها والله نصب بالفعل والجملة صلة لمن ان قدرت من معرفة بمعنى الذى وصفة ان قدرت نكرة بمعنى ناس وعلى الاول فلا موضع لها وكذا كل جملة وقعت صلة وعلى الثانى موضعها رفع وكذا كل صفة فانها تتبع موصوفها وعلى حرف جار ومجرور فى موضع نصب على الحال أى متطرفا مستوفزا فان الفاء عاطفة وان حرف شرط أصابه فعل ماض فى موضع جزم لانه فعل الشرط والهاء مفعول وخير فاعل واطمأن فعل ماض والفاعل مستتر به جار ومجرور متعلق باطمأن وقس على هذا بقية الآية وفيها قراءة غريبة وهى خسر الدنيا والآخرة بخفض الآخرة وتوجيهها أن خسر ليس فعلا مبنيا على الفتح بل هو وصف معرب بمنزلة فهم وفطن وهو منصوب على الحال ونظيره قراءة الاعرج خاسر الدنيا والآخرة الا أن هذا اسم فاعل فلا يلتبس بالفعل وذاك صفة مشبهة على وزن الفعل فيلتبس به ثم قلت

(قوله فالاسم ما يقبل أل الخ) أو لمجرد المقابلة لان الاقسام قد تنفرد لا مانعة جمع ألا ترى جاء الرجل فانه اجتمع فيه أل والاسناد وكذا أل والنداء فى لفظ الجلالة ويحكى الجمل نحو يا المنطق زيد نعم لا يجتمع نداء واسناد بل يقبلهما الاسم على البدل ولا مانعة خلو لان أسماء الافعال لا تقبل واحدا من هذه انما تقبل التنوين و بهذا تعلم ان قول المصنف فيما يأتى الاسناد أنفع العلامات معارض بالتنوين فانه ينفرد عنه فى أسماء الافعال ولعله رأى ما انفرد فيه الاسناد أكثر ثم قوله ما يقبل أل اشارة الى أن العلامة القبول لا الدخول بالفعل والازم عدم اسمية رجل هكذا موقوفا ان قلت يلزم اسمية على حرف جر لانها قابلة لدخول من نحو نزلت من على الدابة قلت هى حال كونها حرف ٨ جر للتعدية على وجه الاستعلاء وهى اذ ذاك لا تقبل من انما تقبلها اذا كانت

(فالاسم ما يقبل أل أو النداء أو الاسناد اليه) وأقول ذكرت للاسم ثلاث علامات يتميز بها عن قسيميه * احداها أل وهذه العبارة أولى من عبارة من يقول الالف واللام لانه لا يقال فى هل الهاء واللام ولا فى بل الباء واللام وذلك كالرجل والكتاب والدار وقول أبى الطيب

الخيل والليل والبيداء تعرفنى * والسيف والرمح والقرطاس والقلم

فهذه الكلمات السبع أسماء لدخول أل عليها (فان قلت) فكيف دخلت على الفعل المضارع فى قول الفرزدق

ما أنت بالحكم الترضى حكومته * ولا الاصيل ولا ذى الرأى والجدل

(قلت) ذلك ضرورة قبيحة حتى قال الجرجانى ما معناه ان استعمال مثل ذلك فى النثر خطأ باجماع أى انه لا يقاس عليه وأل فى ذلك اسم موصول بمعنى الذى * الثانية النداء نحو يا أيها النبى يا نوح اهبط يا لوط انا رسل ربك يا هود ما جئتنا ببينة يا صالح ائتنا يا شعيب أصلواتك فكل من هذه الالفاظ التى دخلت عليها يا اسم وهكذا كل منادى (فان قلت) فما تصنع فى قراءة الكسائى ألا يا اسجدوا لله فانه يقف على ألا يا ويبتدئ باسجدوا بالامر وقوله تعالى يا ليتنا نرد وقوله عليه الصلاة والسلام يا رب كاسية فى الدنيا عارية يوم القيامة فدخل حرف النداء فيهن على ما ليس باسم (قلت) اختلف فى ذلك ونحوه على مذهبين أحدهما أن المنادى محذوف أى يا هؤلاء اسجدوا ويا قوم ليتنا نرد ويا قوم رب كاسية فى الدنيا والثانى أن يا فيهن للتنبيه لا للنداء * الثالثة الاسناد اليه وهو أن يسند اليه ما تتم به الفائدة سواء كان ذلك المسند فعلا أو اسما أو جملة فالفعل كقام زيد فقام فعل مسند وزيد اسم مسند اليه والاسم نحو زيد أخوك فالاخ مسند وزيد اسم مسند اليه والجملة نحو أنا قمت فقام فعل مسند الى التاء وقام والتاء جملة مسندة الى أنا فان قلت فما تصنع فى اسنادهم خبرا الى تسمع فى قولهم تسمع بالمعيدى خير من أن تراه مع أن تسمع فعل بالاتفاق قلت تسمع على اضمار أن والمعنى أن تسمع والذى حسن حذف أن الاولى ثبوت أن الثانية وقد روى أن تسمع بثبوت أن على الاصل وأن والفعل فى تأويل مصدر أى سماعك فالاخبار فى الحقيقة انما هو عن الاسم وهذه العلامة هى أنفع علامات الاسم وبها تعرف اسمية ما فى قوله تعالى قل ما عند الله خير من اللهو ومن

ظرف مكان بمعنى فوق (قوله أو النداء) أورد عليه الشارح ياليت قومى ومثله فى حذف المنادى أو التنبيه قولهم يا ما أحلى بنى البصرة وأحلى فعل تعجب وهمزته قطع (قوله أو الاسناد اليه) أورد عليه المصنف فيما يأتى تسمع بالمعيدى وأجاب بحذف أن وأجاب غيره بأن الفعل هنا أريد به مدلوله التضمنى المستقل وهو الحدث فصار الفعل اسما بمنزلة المصدر يعامل معاملة الاسماء وفيه اشكال ظريف للدمامينى أوضحته فى كتابة الازهرية مع أشياء أخر وذكرت فى المثال تخريجا سهلا لم أره وهو ان خير خبر لمحذوف أى وسماعك خير ويكون تسمع جملة مستقلة (قوله وقول أبى الطيب) هو أحمد بن الحسين المتنبى ادعى النبوة ببادية سماوة وتبعه خلق كثير من بنى كلب وغيرهم فخرج اليه أمير حمص فقاتله وأسره وحبسه بالشام حتى تاب ورجع والقرطاس بضم القاف وكسرها ويقال له كاغد بالدال والطاء المهملتين والبيداء المفازة تبيد أى تهلك من بها والسيف من ساف اذا هلك لانه يهلك به (قوله الفرزدق) هو همام بن غالب التميمى البصرى لقى الامام عليا وأبا

هريرة وروى عنهما وعن الحسن بن على وابن عمر والفرزدق قطع العجين لقب به لان وجهه كان شبيها بها من أثر الجدرى والجدل شدة الخصومة * وسبب انشاده البيت انه كان جالسا مع جرير والاخطل عند عبد الملك بن مروان فأتى اعرابى من بنى عذرة فقال له عبد الملك هذا فلان وفلان وفلان فأنشد الاعرابى يقول التصارة

حيا الاله أبا حزرة * وأرغم أنفك يا أخطل وجد الفرزدق أتعس به * ودق خياشيمه الجندل فقال الفرزدق

يا أرغم الله أنفا أنت حامله * يا ذا الخنا ومقال الزور والخطل ما أنت بالحكم الترضى حكومته * ولا الاصيل ولا ذى الرأى والجدل

ان الخصومة ليست فى أبيك ولا * فى معشر أنت منهم أيها الجعل

(قوله الاخبرية) اشارة الى ان خيرا أصله أخير بدليل قوله من اللهو فنقلت حركة الياء للخاء الساكنة فاستغنى عن همزة الوصل (قوله لان ذلك يوجب نصب كيد) أى ورفعه خبرا بناء على القليل من بقاء العمل لا يصح لدخول ما هنا على الفعل (قوله ما قبل تاء التأنيث الساكنة) يرد انه دخل فى ربت وثمت لتأنيث الكلمة وأجيب بان المراد التاء التى هى لتأنيث الفاعل ورد بخروج ليست هند قائمة وعست ونعمت وبئست فان هندا ليست فاعل النفى والترجى والمدح والذم وأقول المراد الفاعل الاصطلاحى ولا يخفى ان اسم الناسخ يطلق عليه فاعل مجازا كما يطلق على خبره مفعول (قوله وهو ما دل على طلب) أقول بهذا يظهر ان قولهم ان الفعل تمام معناه حدث وزمان ونسبة لا يظهر فى فعل الامر لانه يزيد طلب ذلك الحدث ان قلت بل نقول المراد بالحدث بالنسبة لفعل الامر هو الطلب نفسه قلت أما أولا فقالوا ان الحدث مدلول المادة ٩ والطلب فى الامر انما يستفاد من هيئته وصيغته

التصارة ما عندكم ينفد وما عند الله باق ألا ترى انها قد أسند اليها الاخيرية فى الآية الاولى والنفاد فى الآية الثانية والبقاء فى الثالثة فلهذا حكم بأنها فيهن اسم موصول بمعنى الذى وكذلك ما فى قوله تعالى ان ما صنعوا كيد ساحر وهى موصولة بمعنى الذى وصنعوا صلة والعائد محذوف أى ان الذى صنعوه وكيد خبر ويجوز أن تقدرها موصولا حرفيا فتكون هى وصلتها فى تأويل المصدر ولا تحتاج حينئذ الى تقدير عائد وليس لك أن تقدرها حرفا كافا مثلها فى قوله تعالى انما الله اله واحد لان ذلك يوجب نصب كيد على أنه مفعول صنعوا * ثم قلت (والفعل اما ماض وهو ما يقبل تاء التأنيث الساكنة كقامت وقعدت ومنه نعم وبئس وعسى وليس أو أمر وهو ما دل على الطلب مع قبول ياء المخاطبة كقومى ومنه هات وتعال أو مضارع وهو ما يقبل لم كلم يقم وافتتاحه بحرف من نأيت مضموم ان كان الماضى رباعيا كأدحرج وأجيب ومفتوح فى غيره كأضرب وأستخرج) وأقول أنواع الفعل ثلاثة ماض وأمر ومضارع ولكل منها علامة تدل عليه فعلامة الماضى أن يقبل تاء التأنيث الساكنة كقامت وقعدت ومنه قول الشاعر

ألمت فحيت ثم قامت فودعت * فلما تولت كادت النفس تزهق

وبذلك استدل على أن عسى وليس ليسا حرفين كما قال ابن السراج وثعلب فى عسى وكما قال الفارسى فى ليس وعلى أن نعم وبئس ليستا اسمين كما يقول الفراء ومن وافقه بل هى أفعال ماضية لاتصال التاء المذكورة بها وذلك كقولك ليست هند ظالمة فعست أن تفلح وقوله عليه الصلاة والسلام من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت وقول الشاعر

نعمت جزاء المتقين الجنه * دار الامانى والمنى والمنه

واحترزت بالساكنة عن المتحركة أما المتحركة فانها خاصة بالاسماء كقائمة وقاعدة وعلامة الامر مجموع شيئين لا بد منهما أحدهما أن يدل على الطلب والثانى أن يقبل ياء المخاطبة كقوله تعالى فكلى واشربى وقرى عينا ومنه هات بكسر التاء وتعال بفتح اللام

وثانيا مرادهم الحدث المنسوب للفاعل وليس هو الطلب بل المطلوب كالضرب ان قلت قد قلت ان الامر يدل على النسبة فيقتضى ان للانشا نسبة قلت نعم كلامية على ان فى كلام بعض ما يدل على ان له خارجا لكن لا تقصد المطابقة له وقد أوضحت ذلك فيما كتبته على المعوذتين ختم الازهرية فتبين ان اضرب يدل على الضرب وعلى نسبته للمخاطب وعلى طلبه أى طلب الضرب المنسوب للمخاطب ثم لا يخفى ان الطلب فى الحال والحدث المطلوب انما يحصل فى المستقبل بعد زمن التكلم فيصح ان الامر للحال نظرا للاول وللاستقبال نظرا للثانى وتعيين أحدهما يحتاج لوجه ولو قيل انه دال على الاستقبال والحال معا صح فمعنى اضرب أطلب فى الحال ضربك فى المستقبل ومن قال انه يقتضى الحال فى المطلوب فقد تسمح بجعل المستقبل الفورى المتصل بالحال حالا وبعد فيمكن انه لا يدل على زمن اصلا انما يدل على طلب الفعل والعقل يفهم الزمن من خارج لانه لازم للفعل وذلك ان الزمن يستفاد من الهيئة

٢ ش ولا أظن ان عقلك يقول صيغة الامر تدل على الزمن كما تدل صيغة الماضى على الزمن الماضى (قوله أو مضارع) أقول لمشابهته الاسم فى شياعه معربا ونحن امراء السمع فلا نتكلف وجه المشابهة الذى يرد عليه اعتراضات كما هو مشهور ومنه ان يقال شابه الاسم فى احتمال الحال والاستقبال ولا يحسن مع ما سبق ان الاسم لا يقترن بزمان وايضا سبق أن الامر يحتمل الحال والاستقبال (قوله وافتتاحه) مبتدأ وقوله بحرف خبر وقوله مضموم صفة لحرف (قوله ألمت) اى أتت واقبلت وقوله فحيت اى سلمت بالتحية ويحتمل جعلتنى حيا بعيشها فيكون فى مقابلة قوله فلما تولت كادت النفس تزهق ولا يذهب لذة الاجتماع الألم الفراق وبالعكس وفيه اشارة الى ان الالم الكامل انما هو بعد التولى لا عند الوداع وهو مشاهد (قوله الجنة) البستان يجن أى يستر اهله والجنين مجنون فى الرحم أى مستور فيه وجن عقله استتر وخفى والامانى والمنى واحد والمنة النعمة (قوله اما المتحركة فخاصة بالاسماء) يعنى ان كانت حركتها اعرابا والا وجدت فى الثلاث نحو لا حول لا قوة وربت وثمت هل فقه وتضرب هند

(قوله اذاقلت هاتى الخ) هذا البيت لامرئ القيس وهاتى فعل أمر مبنى على حذف النون كما هو قاعدة فعل الامر المسند للمخاطبة حملا له على مضارعه ولو تقديرا كما هنا اذ هات لا مضارع له والياء الاولى التى بنى على حذفها عند اسناده للواحد

خلافا للزمخشرى فى زعمه أنهما من أسماء الافعال وانما أنهما يدلان على الطلب ويقبلان الياء تقول هاتى بكسر التاء وتعالى بفتح اللام قال الشاعر

اذاقلت هاتى نولينى تمايلت * على هضيم الكشح ريا المخلخل

والعامة تقول تعالى بكسر اللام وعليه قول بعض المحدثين

* تعالى أقاسمك الهموم تعالى * والصواب الفتح كما يقال اخشى واسعى فلو لم تدل الكلمة على الطلب وقبلت ياء المخاطبة نحو تقومين وتقعدين أو دلت على الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة نحو نزال بمعنى انزلى فلبست بفعل أمر وعلامة المضارع أن يقبل دخول لم كقولك لم يقم ولم يقعد ولابد من كونه مفتتحا بحرف من أحرف قولك نأيت نحو نقوم وأقوم ويقوم زيد وتقوم يا زيد ويجب فتح هذه الاحرف ان كان الماضى غير رباعى سواء نقص عنها كما مثلنا أو زاد عليها نحو ينطلق ويستخرج وضمها ان كان رباعيا سواء كان كله أصولا نحو دحرج يدحرج أو واحد من أحرفه زائدا نحو أجاب يجيب وذلك لان أجاب وزنه أفعل وكذا كل كلمة وجدت أحرفها الربعة لا غير وأول تلك الاربعة همزة فاحكم بأنها زائدة نحو احمد واصبع واثمد ومن أمثلة المضارع قوله تبارك وتعالى لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد لم حرف جزم لنفى المضارع وقلبه ماضيا تقول يقوم زيد فيكون الفعل مرفوعا لخلوه عن الناصب والجازم ومحتملا للحال والاستقبال فاذا دخلت عليه لم جزمته وقلبته الى معنى المضى وفى الفعل الاول ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية وفى الثانى ضمير مستتر مرفوع لنيابته مناب الفاعل ولا ضمير فى الثالث لانه قد رفع الظاهر وهو أحد فانه اسم يكن وكفوا خبرها وجوزوا أن يكون حالا على أنه فى الاصل صفة لاحد ونعت النكرة اذا تقدم عليها انتصب على الحال كقوله

لمية موحشا طلل * يلوح كأنه خلل

أصله لمية طلل موحش وعلى هذا فالخبر الجار والمجرور والظاهر الاول وعليه العمل ففى الآية دليل على جواز الفصل بين كان ومعموليها بمعمول معمولها اذا كان ذلك المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا نحو كان فى الدار زيد جالسا وكان عندك عمرو جالسا وهذا مما لا خلاف فيه * ثم قلت (والحرف ما عدا ذلك كهل وفى ولم) وأقول يعرف الحرف بأن لا يقبل شيأ من العلامات المذكورة للاسم والفعل وهو على ثلاثة أنواع ما يدخل على الاسماء والافعال كهل مثال دخولها على الاسم قوله تعالى فهل أنتم شاكرون ومثال دخولها على الفعل قوله تعالى وهل أتاك نبأ الخصم وما يختص بالاسماء كفى فى قوله تعالى وفى السماء رزقكم وما توعدون وما يختص بالافعال كلم فى قوله تعالى لم يلد ولم يولد (ثم اعلم) أن المنفى بها تارة يكون انتفاؤه منقطعا وتارة يكون متصلا بالحال وتارة يكون مستمرا أبدا فالاول نحو قوله تعالى لم يكن شيأ مذكورا أى ثم كان بعد ذلك والثانى نحو ولم أكن بدعائك رب شقيا والثالث نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد * وهنا تنبيه وهو أن القاعدة أن الواو اذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة حذفت كقولك فى وعد يعد وفى وزن يزن وبهذا تعلم لاى شئ حذفت فى يلد وثبتت فى يولد * ثم قلت (والكلام

حذفت هنا لالتقائهما ساكنة مع ياء المخاطبة كارمى وكذا تقول فى تعالى وهاتى كضارب أمر وتعالى كتضارب أمر تأمل وقوله هضيم الكشح أى رقيق الخصر وهو يتنازعه هاتى ونولينى وقوله تمايلت اعتراض والرى من الرواء بالضم هو البهجة والحسن والمخلخل الساق محل الخلخال (قوله المحدثين) هم الشعراء المتأخرون كالاسلاميين وهو بصيغة اسم المفعول الرباعى كالمولدين للمتولد من العرب وغيرهم والبيت لابى نواس بضم النون وفتح الواو ولاه من هو الحسن بن هانئ البصرى لقب بذلك لذؤابتين كانتا تنوسان على عاتقه أى تتحركان أسر بالروم فسمع حمامة تنوح بجنبه فانشد يقول أقول وقد ناحت بقربى حمامة

أيا جارتا هل تعلمين بحالى

أيا جارتا ما أنصف الدهر بيننا

تعالى أقاسمك الهموم تعالى

وأقاسمك جزم فى جواب تعالى والضمير فى بيننا لهما ولمن تأملمنه أو أن فيه حذف العاطف والمعطوف (قوله لمية الخ) البيت لكثير عزة ومية اسم امرأة وموحشا لا أنيس به والطلل بفتح المهملة واللام ما شخص أى ارتفع من آثار الديار ويلوح يلمع وخلل بكسر المعجمة جمع خلة بالكسر بطانة منقوشة بالذهب يغطى بها السيوف وسيور تلبس ظهورا لقسى وموحشا حال من طلل بناء على قول سيبويه بالحال من المبتدا والا فمن ضمير الخبر (قوله ما يدخل على الاسماء والافعال كهل) ولكن هى بالافعال أولى قيل لان أصلها قد فمن ثم يعرب زيد فى هل زيد قام فاعلا بما يفسره المذكور لا مبتدا (قوله بين ياء مفتوحة) أما اذا كانت مضمومة كيوعد من أوعد فلا تحذف كراهة الانتقال من ضم الى كسر خصوصا والضم على الياء ثقيل فتبقى الواو ليحمل الضم لمناسبتها وأيضا التنافر بين الياء والواو يخف بضم الياء (قوله والكلام قول) يحتمل انه عطف على الكلمة قول مفرد ويحتمل انه استئناف وسبق ان القول لفظ وضع لمعنى واستعمل فيه فقد تضمن ذكر القول ذكر الوضع بناء على التحقيق أن المركب موضوع بالوضع النوعى فكل فعل مع فاعله وضع للدلالة على ثبوت الفعل للفاعل فالوضع للنوع الكلى لا لتركيب مخصوص والقول بأنه مفيد بالعقل بعد معرفة وضع مفرداته الشخصى مردود ثم اثبات الوضع النوعى وجيه ان قلنا الواضع غير الله لانه لا يحيط بجميع جزئيات المركب اما ان قلنا الواضع هو الله فلا مانع من انه وضع جزئيا جزئيا ثم الهمنا معناه (قوله مفيد) يستلزم التركيب وقول ابن طلحة ان نعم كلام مفرد مفيد مردود وانما هى دليل على كلام محذوف بعدها (قوله مقصود) خرج جملة الخبر نحو زيد قام أبوه فان قام أبوه وان كانت فى ذاتها تفيد لكنها غير مقصودة بالافادة لان القصد الاخبار بان زيدا قام أبوه لا بأن أبا زيد قام وان تلازما الا أن المبحث المعلوم فى الاول زيد وفى الثانى الاب وكذا خرج جملة

قول مفيد مقصود) وأقول للكلام معنيان اصطلاحى ولغوى فاما معناه فى الاصطلاح فهو القول المفيد وقد مضى تفسير القول وأما المفيد فهو الدال على معنى يحسن السكوت عليه نحو زيد قائم وقام أخوك بخلاف نحو زيد ونحو غلام زيد ونحو الذى قام أبوه فلا يسمى شئ منها مفيدا لانه لا يحسن السكوت عليه فلا يسمى كلاما وأما معناه فى اللغة فانه يطلق على ثلاثة أمور أحدها الحدث الذى هو التكليم تقول أعجبنى كلامك زيدا أى تكليمك اياه واذا استعمل بهذا المعنى عمل عمل الافعال كما فى هذا المثال وكقوله

قالوا كلامك هندا وهى مصغية * يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا

أى تكليمك هندا فكلامك مبتدأ ومضاف اليه وهندا مفعول وقوله وهى مصغية جملة اسمية فى موضع نصب على الحال ويشفيك جملة فعلية فى موضع رفع على انها خبر والثانى ما فى النفس مما يعبر عنه باللفظ المفيد وذلك كأن يقوم بنفسك معنى قام زيد أو قعد عمرو ونحو ذلك فيسمى ذلك الذى تخيلته كلاما قال الاخطل

لا يعجبنك من خطيب خطبة * حتى يكون مع الكلام أصيلا

ان الكلام لفى الفؤاد وانما * جعل اللسان على الفؤاد دليلا

والثالث ما تحصل به الفائدة سواء كان لفظا أو خطا أو اشارة أو ما نطق به لسان الحال والدليل على ذلك فى الخط قول العرب القلم أحد اللسانين وتسميتهم ما بين دفتى المصحف كلام الله والدليل عليه فى الاشارة قوله تعالى آيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام الا رمزا فاستثنى الرمز من الكلام والاصل فى الاستثناء الاتصال وأما قوله

أشارت بطرف العين خيفة أهلها * اشارة محزون ولم تتكلم

فأيقنت أن الطرف قد قال مرحبا * وأهلا وسهلا بالحبيب المتيم

فانما نفى الكلام اللفظى لا مطلق الكلام ولو اراد بقوله ولم تتكلم نفى غير الكلام اللفظى لانتقض بقوله فأيقنت أن الطرف قد قال مرحبا لانه أثبت للطرف قولا بعد أن نفى الكلام والمراد نفى الكلام اللفظى واثبات الكلام اللغوى والدليل عليه فيما نطق به لسان الحال قول نصيب

الصلة نحو جاء الذى قام أبوه فان القصد الاخبار بمجئ من علمت قيام أبيه لا الاخبار بان أباه قام كما خرجت جملة الشرط بقوله مفيد اذ هى وحدها غير مفيدة وكذا جملة القسم بقى انه هل الكلام مجموع الشرط والجواب والقسم وجوابه أو الكلام انما هو الجواب والشرط انما ذكر للتقييد والقسم للتأكيد اختار السيد فى القسم الثانى واختار ان جملة الشرط والجواب هى الكلام لان الفائدة المقصودة وهى تعليق هذا على هذا انما تؤخذ منهما وهل يشترط تجدد الفائدة أولا خلاف اختار بعض المحققين ان الشرط انما هو أن يكون الشأن تجدد الفائدة ولو كانت حاصلة عند المخاطب لوجود ثمرة لازم الفائدة وهى علم المخاطب بأن المتكلم عالم أيضا بخلاف ما اذا كان الشأن حصول الفائدة لكل أحد كالسماء فوقنا لانتفاء تجدد لازم الفائدة حينئذ اذ المخاطب يعلم من قبل أن المتكلم عالم وأنا أقول الظاهر انه كلام مطلقا لان النحاة انما يبحثون عن اللفظ فكل مركب وافق تراكيب العربية فى الدلالة على المعانى كالمبتدا وخبره المرفوعين والشرط وجوابه فهو كلام عندهم ولا نظر لتجدد المعنى ولا عدمه (قوله يطلق على ثلاثة أمور) له معنى رابع هو كل ما نطق به ولو لم يفد كزيد فتبين انك ان نطقت به كان كلاما لغة وان رسمته فلا لانه حينئذ ليس قولا ولا مفيدا والكلام لغة عبارة عن القول أو ما أفاد وقوله يطلق يشمل الحقيقة والمجاز والظاهر انه فى المفيد غير اللفظ كالاشارة مجاز وعن الاشعرى أنه مشترك بين النفسى واللفظى وعنه أيضا أنه حقيقة فى النفسى مجاز فى اللفظى (قوله والثانى ما فى النفس) ظاهره أنه اسم للمعنى والظاهر انه اسم للفظ النفسى الذى تستحضره النفس دالا على المعنى كاللفظ (قوله الاخطل) هو غياث بن الغيث التغلبى وقيل غوث بن غوث كان نصرانيا لقب بالاخطل لكبر اذنيه وقيل لبذاذة لسانه من الخطل والخطبة من الخطب وهو الامر العظيم لان عادتهم يأتون بها فيه (قوله احد اللسانين) أى واللسان به الكلام فانتج المراد (قوله الا رمزا) أى والاصل فى الاستثناء الاتصال (قوله نصيب) بالتصغير

فعاجوا فاثنوا بالذى أنت أهله * ولو سكتوا أثنت عليك الحقائب

وقال الله تعالى قالتا أتينا طائعين فزعم قوم من العلماء انهما تكلمتا حقيقة وقال آخرون انهما لما انقادتا لامر الله عزوجل نزل ذلك منزلة القول وفى الآية شاهدان على اعطاء صفة مالا يعقل حكم صفة من يعقل اذا نسب اليه ما ينسب الى العقلاء ألا ترى ان طائعين جمع بالياء والنون لما نسب لموصوفه القول وشاهد ثالث على ان النصب فى نحو جاء زيد ركضا على الحال وتأويل ركضا براكضا لا على انه مصدر لفعل محذوف أى يركض ركضا ولا على انه مصدر للفعل المذكور خلافا لزاعمى ذلك ووجه الدليل أن طائعين حال وهو فى مقابلة طوعا أو كرها فيدل على ان المراد طائعين او مكرهين * ثم قلت (وهو خبر وطلب وانشاء) وأقول كما انقسمت الكلمة الى ثلاثة أنواع اسم وفعل وحرف كذلك ينقسم الكلام الى ثلاثة أنواع خبر وطلب وانشاء وضابط ذلك أنه اما أن يحتمل التصديق والتكذيب أولا فان احتملهما فهو الخبر نحو قام زيد وما قام زيد وان لم يحتملهما فاما أن يتأخر وجود معناه عن وجود لفظه أو يقترنا فان تأخر عنه فهو الطلب نحو اضرب لا تضرب وهل جاءك زيد وان اقترنا فهو انشاء كقولك لعبدك أنت حر وقولك لمن أوجب لك النكاح قبلت هذا النكاح وهذا التقسيم تبعت فيه بعضهم والتحقيق خلافه وان الكلام ينقسم الى خبر وانشاء فقط وأن الطلب من أقسام الانشاء وان مدلول قم حاصل عند التلفظ به لا يتأخر عنه وانما يتأخر عنه الامتثال وهو خارج عن مدلول اللفظ ولما اختص هذا النوع بأن ايجاد لفظه ايجاد لمعناه سمى انشاء قال الله تعالى انا انشأناهن انشاء أى أوجدناهن ايجادا انا ان واسمها والاصل اننا خذفت النون الثانية تخفيفا أنشأناهن فعل ماض وفاعل ومفعول والجملة فى موضع رفع على انها خبر ان انشاء مصدر مؤكد والضمير فى أنشأناهن قال قتادة راجع الى الحور العين المذكورات قبل وفيه بعد لان تلك قصة قد انقضت جملة وقال أبو عبيدة عائد على غير مذكور مثل حتى توارت بالحجاب والذى حسن ذلك دلالة قوله سبحانه وتعالى وفرش مرفوعة على المعنى المراد وقيل عائد على الفرش على أن المراد الازواج وهن مرفوعات على الارائك بدليل هم وأزواجهم فى ظلال على الارائك متكئون أو مرفوعات بالفضل والجمال على نساء الدنيا * ثم قلت

(باب * الاعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل فى آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع) وأقول للاعراب معنيان لغوى وصناعى فمعناه اللغوى الابانة يقال أعرب الرجل عما فى نفسه اذا أبان عنه وفى الحديث البكر تستأمر واذنها صماتها والايم تعرب عن نفسها أى تبين رضاها بصريح النطق ومعناه الاصطلاحى ما ذكرت مثال الآثار الظاهرة الضمة والفتحة والكسرة فى قولك جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد ألا ترى أنها آثار ظاهرة فى آخر زيد جلبتها العوامل الداخلة عليه وهى جاء ورأى والباء ومثال الآثار المقدرة ما تعتقد منويا فى آخر نحو الفتى من قولك جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى فانك تقدر فى آخره فى المثال الاول ضمة وفى الثانى فتحة وفى الثالث كسرة وتلك الحركات المقدرة اعراب كما أن الحركات الظاهرة فى آخر زيد اعراب وخرج بقولى يجلبه العامل نحو الضمة فى النون من قوله تعالى فمن أوفى كتابه

(قوله فعاجوا) انتفعوا منك والحقائب جمع حقيبة ما احتملوه به من النعم (قوله وان اقترنا فهو الانشاء) هذا يشمل اضرب فان معناه طلب الضرب وهو مقارن والشارح التفت لذات الضرب فالحق انهما قسمان (قوله قصة قد انقضت) هى قصة المقربين وهذه قصة أصحاب اليمين فالاحسن أنه راجع لحور مفهومين من فرش لانهم يجلسون معهن عليها كما قال (قوله يجلبه العامل) أقول فى يجلبه تجوز أى تجلبه العرب عنده وكذا فى العامل أى ان العرب تعمل عنده عملا مخصوصا رفعا أو نصبا الخ ثم صار حقيقة عرفية وبهذا تعلم أنه لا مانع من أن يكون عدميا كالتجرد فى المضارع فان العرب تعمل عنده الرفع ولا يحتاج الى تكلف بدر الدين بن مالك أنه وجودى أى الاتيان بالمضارع على أول أحواله (قوله فى آخر الاسم المتمكن) أقول هذا لا يظهر الا فى السكون فانه وصف فى الآخر وهو انتفاء الحركة عنه وأما الحروف والحركات

بعينه فى قراءة ورش بنقل حركة همزة أوفى الى ما قبلها واسقاط الهمزة والفتحة فى دال قد أفلح على قراءته أيضا بالنقل والكسرة فى دال الحمد لله فى قراءة من أتبع الدال اللام فان هذه الحركات وان كانت آثارا ظاهرة فى آخر الكلمة لكنها لم تجلبها عوامل دخلت عليها فليست اعرابا وقولى فى آخر الكلمة بيان لمحل الاعراب من الكلمة وليس باحترازاذ ليس لنا آثار تجلبها العوامل فى غير آخر الكلمة فيحترز عنها (فان قلت) بلى قد وجد ذلك فى امرئ وابنم ألا ترى أنهما اذا دخل عليهما الرافع ضم آخرهما وما قبل آخرهما فتقول هذا امرؤ وابنم واذا دخل عليهما الناصب فتحهما فتقول رأيت امرأ وابنما واذا دخل عليهما الخافض كسرهما فتقول مررت بامرئ وابنم قال الله تعالى ان امرؤ هلك ما كان أبوك امرأ سوء لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه (قلت) اختلف أهل البلدين فى هذين الاسمين فقال الكوفيون انهما معربان من مكانين واذا فرعنا على قولهم فلا يجوز الاحتراز عنهما بل يجب ادخالهما فى الحد وقال البصريون وهو الصواب ان الحركة الاخيرة هى الاعراب وان ما قبلها اتباع لها وعلى قولهم فلا يصح ادخالهما فى الحد وارتفاع امرؤ فى الآية الاولى على انه فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور والتقدير ان هلك امرؤ هلك ولا يجوز أن يكون فاعلا بالفعل المذكور خلافا للكوفيين لان الفاعل لا يتقدم على رافعه ولا مبتدأ خلافا لهم وللاخفش لان أدوات الشرط لا تدخل على الجمل الاسمية وانتصابه فى الآية الثانية لانه خبر كان وانجراره فى الآية الثالثة بالاضافة * ثم قلت (وأنواعه رفع ونصب فى اسم وفعل كزيد يقوم وان زيدا لن يقوم وجر فى اسم كبزيد وجزم فى فعل كلم يقم والاصل كون الرفع

ـ فليست فى الآخر بل الحروف نفس الآخر حقيقة كالاسماء الستة أوحكما كالمثنى والجمع لان نونهما كالتنوين فى نية الانفصال ألا ترى أنهما يحذفان للاضافة اللهم الا ان يراد بالآخر المحل المجازى الذى للحرف الاخير واما الحركات فحروف صغيرة ملتصقة بالآخر فالضمة بعض واو والفتحة جزء ألف والكسرة ياء صغيرة فمن ثم اذا امددت الصوت فيها تمت وكلت نص عليه الرضى وليست قبل الحرف وهو ظاهر ولا معه لانها لفظ مثله ولا يمكن شغل محل واحد بلفظين معا ان قلت لو لم تكن معه كان ساكنا فلا يبتدأ به قلنا ممنوع بل السكون يضمحل بملاصقتها ان قلت قولهم فى يوعد وقعت الواو بين عدوتيها الياء والكسرة يعارض ما قلته اذ مقتضاه انها بين فتحة وعين قلت شدة الملاصقة سوغتهم تسمحا فى هذا ثم لا يصفون اجزاء الحروف بسكون والا كانت الحركة ساكنة فوصف الحرف بالحركة اصطلاحى والا فالعرض لا يقوم بالعرض ثم قوله يجلبه العامل المراد ان حصوله انما هو لحصول العامل وليس بلازم ان يحدث العامل فيجلبه بعد عدم لانا نقول الفعل المضارع ليس له حالة وقف لانه متى نطق به فهو مرفوع بالتجرد اللازم له قبل الناصب والجازم ان قلت مثله الاسم باعتبار الابتداء قلت ممنوع لان الابتداء جعله أولا لثان على ما هو موضح فى محله فهو أمر زائد على وجوده على أول أحواله فليفهم ثم قولهم يجلبه العامل حقيقة أو اعتبارا فان الظاهر أن المثنى والجمع على حده وقفهما كرفعهما على ما وضحناه فى كتابة الازهرية فاذا دخل عامل رفع اعتبر ذهاب ما كان ومجىء نظيره وقيد الاسم بالمتمكن لان المبنى اسما وماضيا لا اعراب له واعرابه المحلى ليس له انما هو وابيان ما يستحقه المحل اذا حل فيه معرب كما أوضحته فى الكتابة المذكورة أيضا فى قولهم فى محل رفع مثلا ولم يقيد المضارع بالخلو من النونين لشهرته ثم الظاهر أن المضارع ان قرن بهما ودخل عليه ناصب أو جازم قيل فى محل نصب أو جزم وأما عند التجرد فلا يقال انه فى محل رفع وذلك المحل للاولين لعامل النصب والجزم وهو ولا يختص بمضارع مخصوص لانه عامل له صورة مستقلة فيبين ما يستحقه فى غير هذا المضارع وأما التجرد فهو وصف ولكل مضارع تجرد يقوم به فتجرد يضرب غير تجرد يقوم فاذا منع تجرد فعل من عمل الرفع لمانع وهو أحد النونين فلا معنى لان يبين ما يستحقه فى محله لانه لا يكون الا فى هذا الفعل وقد منعه اللهم الا أن يقال يبين ما يستحقه على تقدير خلوه من النون لكن يقال هو تجرد مضاف لمتصل بالنون وأما ما قلته فى كتابة الازهرية ان التجرد ليس لفظيا فلا يقوى على العمل محلا فردود برفع المبنى بالابتداء محلا الا ان يقال للابتداء قوة حيث استلزم خبرا عن موصوفه بخلاف التجرد وان أيت ما تلوناه عليك فقل انه فى محل رفع ومر على الظاهر والاظهر المغنى عن التكلف أنه فى محل رفع أيضا (قوله بل يجب ادخالهما فى الحد) أى فليس القيد للاحتراز بل هو لبيان الواقع أى بالنظر للغالب لكن يقال الحد يجب شموله لجميع الافراد فكان الصواب على هذا حذف قوله فى آخر والجملة بجوابه لا يحسم مادة الاعتراض (قوله وعلى قولهم فلا يصح ادخالهما فى الحد) أى فالقيد حينئذ للاحتراز أو لبيان الواقع ونقول المراد يجلبه أولا وبالذات لا بالاتباع وهذا انما يكون فى الآخر ان قلت بل قد يجلب العامل فى الاول كفتح همزة ان قلت كلا منافى الاسم والفعل المضارع وهذا حرف (قوله وجر فى اسم كبزيد وجزم فى فعل) أقول ليس هذا الا بالسماع وأما ما ذكروه

بالضمة والنصب بالفتحة والجر بالكسرة والجزم بالسكون وأقول أنواع الاعراب أربعة رفع ونصب وجر وجزم وعن بعضهم ان الجزم ليس باعراب وليس بشئ وهذه الاربعة تنقسم الى ثلاثة أقسام * ما هو مشترك بين الاسم والفعل وهو الرفع والنصب مثال دخول الرفع فيهما زيد يقوم فزيد مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة ويقوم مرفوع لانه فعل مضارع خال عن ناصب وجازم وعلامة رفعه أيضا الضمة ومثال دخول النصب فيهما ان زيدا لن يقوم فزيدا اسم منصوب بان وعلامة نصبه الفتحة ويقوم فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه ايضا الفتحة * وما هو خاص بالاسم وهو الجر نحو بزيد فزيد مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة * وما هو خاص بالفعل وهو الجزم نحو لم يقم فيقم فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الحركة والاصل في هذه الانواع الاربعة أن يدل على رفعها بالضمة وعلى نصبها بالفتحة وعلى جرها بالكسرة وعلى جزمها بالسكون وهو حذف الحركة وقد بينت ذلك كله في الامثلة المذكورة وقال الله تعالى ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض اعراب ذلك لولا حرف يدل على امتناع الشئ لوجود غيره تقول لولا زيد لاكرمتك تريد بذلك أن الاكرام امتنع لوجود زيد ودفع مبتدأ مرفوع بالضمة واسم الله مضاف اليه ولفظه مجرور بالكسرة ومحله مرفوع لانه فاعل الدفع والناس مفعول منصوب بالفتحة والناصب له الدفع لانه مصدر حال محل أن والفعل وكل مصدر كان كذلك فانه يعمل عمل الفعل أي ولولا أن دفع الله الناس وبعضهم بدل بعض من كل وهو منصوب بالفتحة وخبر المبتدا محذوف وجوبا وكذا كل مبتدا وقع بعد لولا والتقدير ولولا دفع الله الناس موجود والمعنى ولولا أن يدفع الله بعض الناس ببعض لغلب المفسدون وبطلت مصالح الارض وقال أبو العلاء المعرى في صفة السيف

يذيب الرعب منه كل عضب * فلولا الغمد يمسكه لسالا

فاثر ذكر الخبر وهو يمسكه * ثم قلت (وخرج عن ذلك الاصل سبعة أبواب أحدها ما لا ينصرف فانه يجر بالفتحة نحو بأفضل منه الا ان أضيف أو دخلته أل نحو بافضلكم وبالافضل) وأقول الاصل في علامات الاعراب ما ذكرناه وقد خرج عن ذلك الاصل سبعة أبواب الباب الاول باب ما لا ينصرف وحكمه أنه يوافق ما ينصرف في أمرين وهما أنه يرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويخالفه في أمرين وهما انه لا ينون وانه يجر بالفتحة نحو جاءني أفضل منه ورأيت أفضل منه ومررت بافضل منه وقال الله تعالى فحيوا بأحسن منها يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل وأوحينا الى ابراهيم واسمعيل واسحق ويعقوب ويستثنى من قولنا ما لا ينصرف مسئلتان يجر فيهما بالكسرة على الاصل احداهما أن يضاف والثانية أن تصحبه الالف واللام تقول مررت بأفضل القوم وبالافضل وقال الله تعالى لقد خلقنا الانسان في أحسن تقويم اللام جواب القسم السابق في قوله تعالى والتين والزيتون وما بعدهما * وقد لها أربعة معان وذلك أنها تكون حرف تحقيق وتقريب وتقليل وتوقع فالتي للتحقيق تدخل على الفعل المضارع نحو قد يعلم ما أنتم عليه أي يعلم ما أنتم عليه حقا قد نرى تقلب وجهك في السماء وعلى الماضي نحو لقد خلقنا الانسان الآية وكذا حيث جاءت بعد اللام فهي للتحقيق والتي للتقريب تختص بالماضي نحو

من الحكم فهو تمرين والافهي منقوضة كما بينته في كتابة الازهرية (قوله في صفة السيف) أي في قوله فلولا الغمد والرعب الخوف والعضب السيف القاطع ولا يخفى ما في هذا البيت من الحسن (قوله فاثر ذكر الخبر) يعني اختاره على حذفه ويفيد هذا انهما جائزان وهو قول غير الجمهور ان كان الخبر ما وجب حذفه والا فان دل عليه دليل جاز ذكره وحذفه كما هنا اذ معلوم أن الغمد يمسك السيف والا وجب ذكره وقال الجمهور لا يكون الا كونا مطلقا ويجعلون الخاص بدلا من المبتدا على حذف الحرف المصدري والخبر محذوف (قوله ويستثنى من قولنا ما لا ينصرف الخ) ظاهره انه اذا أضيف أو كان بأل كان باقيا على منع صرفه وهو قول وقيل مصروف مطلقا وشرط تأثير العلتين في المنع عدم معارض لشبه الفعل من أل أو الاضافة وقيل ان بقيت العلتان فممنوع والا فمصروف كما يمتنع للعلمية فانه لا يضاف الا اذا قصد تنكيره (قوله في قوله تعالى والتين) ان قلت كيف هذا مع أنه لا حلف الا بالله قلت هذا ليس القصد منه الحلف بل تأكيد الخبر ومنه قولهم لعمري أو ان للمولى أن يفعل ما شاء وأما ما قيل انه على عادة العرب فلا يتم بدون ما ذكرنا اذ القرآن لا يأتي على عادة فاسد

قول

(قوله المؤذن) مراده اللغوي أي المعلم فيشمل المقيم (قوله قد قامت الصلاة) يحتمل أن قد هنا للتحقيق والمراد قام الناس لها أي تهيئوا فهو مجاز عقلي أو ان قامت نفسه بمعنى قربت مجازا وقد لتحقيق القرب (قوله ولذا يحسن وقوع الماضي موقع الحال الخ) أي لانها تقربه من الحال ونوقش هذا بأن الحال النحوية مقارنة لعاملها مضيا واستقبالا وحالا وقد تقربه من حال التكلم وأين هذا من هذا وأجيب بأنهم رأوا المناسبة في مطلق الحال وأجاب بعض المحققين بأن مضي الحال النحوي واستقباله وحاليته بالنظر لعامله فاذا قلت رأيت زيدا قد سرق فسرق ماض بالنسبة لرأيت وقد تقربه من الحال بالنسبة له فكانه مقارن له ثم قوله ولذلك يحسن الخ يجب ان المراد ولكونها المطلق التقريب والافقد قامت ليس من تقريب الماضي والذي يحسن كون الماضي حالا تقريب الماضي تأمل (قوله قد يصدق الكذوب) كنت اعترضت هذا في كتابة الازهرية بأن التقليل لقرينة الحال اذ لو صدق كثيرا ما كان كذوبا والظاهر أنه لا يرد لان هذا قرينة على ان قد للتقليل لا للتحقيق ولا لغيره وهكذا كل لفظ مشترك يحتاج لقرينة تصرفه لاحد معانيه نعم لو قيل أن يصدق ملاحظ فيه القلة وقد لتحقيقها دفعا لتوهم انكارها الصح (قوله والتي للتوقع الخ) حاصله ان المراد توقع المخاطب ولا دليل على هذا بل نحن تابعون للائمة وما المانع انها للتحقيق كانه يقول هذا الامر الذي تنتظره قد تحقق وذكر ابن سيده ان قد تأتي للنفي فينصب المضارع في جوابها وحكي * قد كنت في خير فتعرفه ورده ابن مالك بانه ينصب في الاثبات كقوله

سأترك منزلي لبني تميم
وألحق بالحجاز فاستريحا

ذكره في المغني قلت هذا الرد ظاهر ان كان ابن سيده تمسك بمجرد النصب أما ان كان قام له قرينة على النفي كما هو الظن به فلا (قوله ما) أي جمع جمع أي تحققت جمعيته القائمة به فلا يلزم تحصيل الحاصل وان أردت ما يطرد جمعه بألف وتاء وبسط المقام فعليك بكتابة الازهرية (قوله لانه لا واحد له من لفظه) اعلم ان اسم الجمع قد يكون له واحد من لفظه كركب وراكب وصحب وصاحب انما الفرق بينهما ما سلف في كلم وكلمة من ان الجمع من الكلية واسم الجمع كل فيل حمل نصب جمع المؤنث على جره لئلا يلزم مزيته على أصله جمع المذكر وهو مجرد تحسين فلا ينقض بمزيته باعرابه بالحركات وذاك بالحروف (قوله المعتلة المضافة) أقول الاولى تأخير المعتلة عن المضافة لان ذكر الاضافة بعد الاعتلال مستدرك اذ ختمها بحروف العلة الثلاثة انما يكون عند الاضافة تأمل (قوله بمعنى صاحب) لكن ذو لا تأتي الا في مقام التعظيم والشرف ولو من حيث التخويف وشدة العذاب نحو ظل ذي ثلاث شعب ومن لطائف التنزيل التعبير بها في وذا النون اذ ذهب الآية لما انها مقام مدح وذكر مفاخر وتعظيم وبصاحب في قوله ولا تكن كصاحب الحوت الآية لما أنها ليس القصد فيها مدحه بذلك

قول المؤذن قد قامت الصلاة أي قد حان وقتها ولذلك يحسن وقوع الماضي موضع الحال اذا كان معه قد كقولك رأيت زيدا قد عزم على الخروج أي عازما عليه والتي للتقليل تختص بالمضارع كقولهم قد يصدق الكذوب وقد يعثر الجواد أي ربما صدق الكذوب وربما عثر الجواد والتي للتوقع تختص بالماضي قال سيبويه رحمه الله تعالى وأما قد فعل فجواب هل فعل لان السائل ينتظر الجواب أي يتوقعه وقال الخليل هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر يريد أن الانسان اذا سئل عن فعل أو علم أنه يتوقع أن يخبر به قيل قد فعل واذا كان الخبر مبتدأ قال فعل كذا وكذا ولم يأت بقد فاعرفه * ثم قلت (الثاني ما جمع بألف وتاء مزيدتين كهندات فانه ينصب بالكسرة نحو خلق الله السموات فانفر واثبات بخلاف نحو وكنتم أمواتا ورأيت قضاة وألحق به أولات) وأقول الباب الثاني مما خرج عن الاصل ما جمع بألف وتاء مزيدتين سواء كان جمعا للمؤنث نحو هندات وزينبات أو جمعا للمذكر نحو اصطبلات وحمامات وسواء كان سالما كما مثلنا أو ذا تغير كسجدات بفتح الجيم وغرفات بضم الراء وفتحها وسدرات بكسر الدال وفتحها فهذه كلها ترفع بالضمة وتجر بالكسرة على الاصل وتنصب بالكسرة على خلاف الاصل تقول جاءت الهندات ومررت بالهندات ورأيت الهندات وخلق الله السموات خلق فعل ماض والله فاعل والسموات مفعول به والمفعول منصوب وعلامة النصب الكسرة نيابة عن الفتحة وقال الله تعالى لا تتبعوا خطوات الشيطان كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم ان الحسنات يذهبن السيآت ونظائر ذلك كثيرة وألحق بهذا الجمع أولات فينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة وان لم يكن جمعا وانما هو اسم جمع لانه لا واحد له من لفظه حمل على جمع المؤنث كما حمل أولو على جمع المذكر كما سيأتي قال الله تعالى وان كن أولات حمل كن كان واسمها وأولات خبرها وعلامة نصبه الكسرة * ثم قلت (الثالث ذو بمعنى صاحب وما أضيف لغير الياء من أب وأخ وحم وهن وفم بغير ميم فانها تعرب بالواو والالف والياء) وأقول الباب الثالث مما خرج عن الاصل الاسماء الستة المعتلة المضافة الى غير ياء المتكلم فانها ترفع بالواو نيابة عن الضمة وتنصب بالالف نيابة عن الفتحة وتخفض بالياء نيابة عن الكسرة وشرط الاول منها وهو ذو وأن يكون بمعنى صاحب تقول جاءني ذو مال ورأيت ذا مال ومررت بذي مال قال الله تعالى

وان ربك لذو مغفرة وقال تعالى أن كان ذا مال وقال تعالى الى ظل ذى ثلاث شعب فوقع ذو فى الاول خبر الان فرفع بالواو وفى الثانى خبر الكان فنصب بالالف وفى الثالث صفة لظل فجر بالياء لان الصفة تتبع الموصوف واذا لم يكن ذو بمعنى صاحب كان بمعنى الذى وكان مبنيا على سكون الواو تقول جاءنى ذو قام ورأيت ذو قام ومررت بذو قام وهى لغة طئ على أن بعضهم يجريها مجرى التى بمعنى صاحب فيعربها بالواو والالف والياء فيقول جاءنى ذو قام ورأيت ذا قام ومررت بذى قام الا أن ذلك شاذ والمشهور ماقدمناه وسمع من كلامهم لا وذو فى السماء عرشه فذو موصولة بمعنى الذى ومابعدها صلة فلو كانت معربة لجرت بواو القسم ٭ والخمسة الباقية شرطها ان تكون مضافة الى غير ياء المتكلم كقوله تعالى وأبونا شيخ كبير وقوله تعالى ان أبانا لفى ضلال مبين وقوله تعالى ارجعوا الى أبيكم فوقع الاب فى الآية الاولى مرفوعا بالابتداء وفى الآية الثانية منصوبا بان وفى الآية الثالثة مخفوضا بالى وهو فى جميع ذلك مضاف الى غير الياء فلهذا أعرب بالواو والالف والياء وكذا القول فى الباقى فلو أضيفت هذه الاسماء الى ياء المتكلم كسرت أواخرها لمناسبة الياء وكان اعرابها بحركات مقدرة قبل الياء تقول هذا أبى ورأيت أبى ومررت بأبى فتقدر حركات الاعراب قبل ياء المتكلم كما تفعل ذلك فى نحو غلامى وقد تكون فى الموضع الواحد محتملة لوجهين أو أوجه فالاول كقوله تعالى ان هذا أخى له تسع وتسعون نعجة فيحتمل أخى وجهين أحدهما أن يكون بدلا من هذا فيكون منصوبا لان البدل يتبع المبدل منه فكأنه قال ان أخى والثانى أن يكون خبرا فيكون مرفوعا وجملة له تسع وتسعون نعجة خبر ثان على الوجه الثانى وهو الخبر على الوجه الاول والثانى كقوله تعالى قال رب انى لا أملك الا نفسى وأخى فيحتمل أخى ثلاثة أوجه ٭ أحدها أن يكون مرفوعا وذلك من ثلاثة أوجه أحدها أن يكون عطفا على الضمير فى أملك ذكره الزمخشرى وفيه نظر لان المضارع المبدوء بالهمزة لا يرفع الاسم الظاهر لا تقول أقوم زيد فكذلك لا يعطف الاسم الظاهر على الاسم المرفوع به (فان قلت) وأيضا فكيف يعطف على الضمير المرفوع المتصل ولم يوجد تأكيد كما فى قوله تعالى لقد كنتم أنتم وآباؤكم فى ضلال مبين (قلت) الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه يقوم مقام التأكيد الثانى أن يكون عطفا على محل ان واسمها والتقدير وأخى كذلك والثالث أن يكون مبتدأ حذف خبره والتقدير وأخى كذلك والفرق بين الوجهين أن المعطوف فى الوجه الثانى مفردان على مفردين كما تقول ان زيدا منطلق وعمرا ذاهب وفى الوجه الثالث جملة على جملة كما تقول أن زيدا منطلق وعمرو ذاهب ٭ الثانى أن يكون منصوبا وذلك من وجهين أحدهما أن يكون معطوفا على اسم ان والثانى أن يكون معطوفا على نفسى والثالث أن يكون مخفوضا وذلك من وجه واحد وهو أن يكون معطوفا على الياء المخفوضة باضافة النفس وهذا الوجه لا يجيزه جمهور البصريين لان فيه العطف على الضمير المخفوض من غير اعادة الخافض ٭ ثم قلت (والافصح فى الهن النقص) وأقول الهن يخالف الاب والاخ والحم من جهة انها اذا أفردت نقصت أواخرها وصارت على حرفين واذا أضيفت تمت فصارت على ثلاثة أحرف تقول هذا أب بحذف اللام وأصله أبو

(قوله على أن بعضهم يجريها الخ) على اما للاستعلاء أى والتحقيق على أن الخ أو انها للاستدراك بمنزلة لكن فلا تتعلق بشئ كما حققناه فى كتابة الازهرية فى قوله

بكل تداوينا فلم يشف ما بنا
على أن قرب الدار خير من البعد
على ان قرب الدار ليس بنافع
اذا كان من تهواه ليس بذى ود

احفظه فان كثيرا من الاشياخ يخلطون الاول بالثانى فى التقرير (قوله والخمسة الباقية شرطها ان تكون مضافة لغير ياء المتكلم) كانه لم يعد هذا شرطا فى ذى لان الشرط ما صح وجوده وانتفاؤه وذو لا يضاف للياء بحال انما يضاف للظاهر المناسب للشرف الذى هو له وأما قوله انما يعرف الفضل من الناس ذووه فشاذ ولم يشترط كونها مفردة مكبرة عارية من ياء النسبة نظرا الى انها لا يطلق عليها الاسماء الستة الا ان كانت كذلك اذ أبوى بياء النسبة وأبى بالتصغير وأبون بالجمع لا يقال انه أحد الاسماء الستة بخلاف أب زيد تأمل (قوله ان هذا أخى) الاتيان بأخى هنا ولم يقتصر على اسم الاشارة من لطائف التنزيل لانه مقام تظلم خصوصا وقد ذكر بعد أن له تسع وتسعون نعجة ولى نعجة واحدة بتأكيد نعجة بواحدة (قوله لا يجيزه جمهور البصريين) ويجيزه ابن مالك على حد ما فيها غيره وفرسه وقراءة حمزة تساءلون به والارحام

فاذا أضفته قلت هذا أبوك وكذا الباقى وأما الهن فاذا استعمل مفردا نقص واذا أضيف بقى فى اللغة الفصحى على نقصه تقول هذا هن وهذا هنك فيكون فى الافراد والاضافة على حد سواء ومن العرب من يستعمله تاما فى حالة الاضافة فيقول هذا هنوك ورأيت هناك ومررت بهنيك وهى لغة قليلة ولقلتها لم يطلع عليها الفراء ولا أبو القاسم الزجاجى فادعيا أن الاسماء المعربة بالحروف خمسة لا ستة (واعلم) أن لغة النقص مع كونها أكثر استعمالا هى أفصح قياسا وذلك لان ما كان ناقصا فى الافراد حقه أن يبقى على نقصه فى الاضافة وذلك نحو يد أصلها يدى فحذفوا لامها فى الافراد وهى الياء وجعلوا الاعراب على ماقبلها فقالوا هذه يد ثم لما أضافوها أبقوها محذوفة اللام قال الله تعالى يد الله فوق أيديهم وقال الله تعالى لئن بسطت الى يدك لتقتلنى وقال تعالى وخذ بيدك ضغثا فاما الآية الاولى فيد فيها مبتدأ مرفوع بالضمة والله مضاف اليه مخفوض بالكسرة وفوق ظرف مكان منصوب بالفتحة وهو متعلق بمحذوف هو الخبر أى كائنة فوق أيديهم وأيديهم مضاف ومضاف اليه ورجعت الياء التى كانت فى المفرد محذوفة لان التكسير يرد الاشياء الى أصولها وأما الآية الثانية فاللام دالة على قسم مقدر أى والله لئن وتسمى اللام المؤذنة والموطئة لانها آذنت بالقسم ووطأت الجواب له وان حرف شرط وبسطت فعل ماض وفاعل والى جار ومجرور متعلق ببسطت ويدك مفعول به ومضاف اليه واللام من لتقتلنى لام التعليل وهى حرف جر والفعل منصوب بأن مضمرة بعدها جوازا لا بها نفسها خلافا للكوفيين وان المضمرة والفعل فى تأويل مصدر مخفوض باللام أى للقتل وما نافية وأنا اسمها ان قدرت حجازية وهو الظاهر ومبتدأ ان قدرت تميمية والباء زائدة فلا تتعلق بشئ وكذا جميع حروف الجر الزائدة وباسط خبر ما فيكون فى موضع نصب أو خبر المبتدا فيكون فى موضع رفع والجملة جواب القسم فلا محل لها من الاعراب وهى دالة على جواب الشرط المحذوف والتقدير والله ما أنا بباسط يدى اليك لاقتلك ان بسطت الى يدك لتقتلنى فما أنا بباسط يدى اليك لاقتلك وأما الآية الثالثة فواضحة والضغث قبضة من حشيش مختلطة الرطب باليابس ٭ ثم قلت (الرابع المثنى كالزيدان والهندان فانه يرفع بالالف ويجر وينصب بالياء المفتوح ماقبلها المكسور مابعدها) وأقول الباب الرابع مما خرج عن الاصل المثنى وهو كل اسم دال على اثنين وكان اختصارا للمتعاطفين وذلك نحو الزيدان والهندان اذ كل منهما دال على اثنين والاصل فيهما زيد وزيد وهند وهند كما قال الحجاج انا الله محمد ومحمد فى يوم ولكنهم عدلوا عن ذلك كراهية منهم للتطويل والتكرار وحكم هذا الباب أن يرفع بالالف نيابة عن الضمة وان يجر وينصب بالياء المفتوح ماقبلها المكسور مابعدها نيابة عن الكسرة والفتحة نحو جاء الزيدان ورأيت الزيدين ومررت بالزيدين وكذلك تقول فى الهندان وانما مثلت بالزيدان والهندان ليعلم أن تثنية المذكر والمؤنث فى الحكم سواء بخلاف جمعهما السالم ومن شواهد الرفع قوله تعالى قال رجلان من الذين يخافون أنعم الله عليهما قال فعل ماض ورجلان فاعل والفاعل مرفوع وعلامة الرفع هنا الالف نيابة عن الضمة لانه مثنى ومعمول يخافون محذوف أى يخافون الله وجملة أنعم الله عليهما تحتمل أن تكون خبرية فتكون فى موضع رفع على أنها صفة ثانية

(قوله يد الله فوق أيديهم) كناية عن ان عهدهم فى الحقيقة مع الله فهو تأكيد لقوله انما يبايعون الله وفيه تلميح الى ان الفضل انما هو لله (قوله لئن بسطت الى يدك لتقتلنى) ما أنا بباسط يدى اليك لاقتلك انى أخاف الله رب العالمين انى أريد ان تبوء باثمى واثمك فتكون من أصحاب النار وذلك جزاء الظالمين قوله انى أخاف الله رب العالمين استئناف بيانى كأنه قيل لم لا تبسط يدك أنت وقوله انى أريد الخ يقال حب المعصية لا يجوز ويجاب بانه لعله جائز عندهم حب الخصم للضرر به كالدعاء عليه لا من حيث انها معصية لله أو يقال هذا الكلام القصد منه مجرد قهر الخصم كأنه يقول لا أبالى بهذا الذى تفعله بل أنا أحبه لانه ضرر لك وحدك وثواب لى وربما كان هذا حاملا للخصم على الانفكاك تأمل (قوله وهى دالة على جواب الشرط المحذوف) أى لانه عند اجتماع القسم والشرط يحذف المتأخر ويجاب المتقدم لسبقه ولو كان جواب الشرط فهو غير صالح للشرطية فكان يقترن بالفاء فمن ثم قدره الشارح بها وقدم المذكور عند القسم (قوله كل اسم الخ) فيشمل المغلب كالعمرين لابى بكر وعمر والمشترك كالعينين لجارية وباصرة ونصوا على ان هذين من الملحقات لا مثنيات حقيقة وفى كتابة الازهرية فى المثنى كلام حسن (قوله محمد ومحمد) ابنه وأخوه (قوله صفة ثانية

لرجلان) أى وقدم الوصف بالظرف لانه يحتمل الوصف بالمفرد لاحتمال تقدير المتعلق اسما وهو الاظهر لان الاصل فى الصفة الافراد والمفرد ولو احتمالا مقدم على الجملة فى النعت كما قال تعالى وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه (قوله و بلغتها) بفتح التاء دعاء للمخاطب بطول عمره وقبله يا ابن الذى دانت له المشرقان * طرا وقد دانت له المغربان قالهما عوف بن محلم الخزاعى يعتذر لابى العباس بن طاهر عن وقر فى اذنه حين دخل فسلم عليه فلم يسمعه ولم يرد عليه والترجمان المبلغ بضم الجيم مع فتح التاء وضمها وزاد فى القاموس لغة ثالثة فتحهما كزعفران (قوله على رجل من القريتين عظيم) هذا خلاف الاصل السابق فى رجل مؤمن من آل فرعون لان الظرف يحتمل الجملة فحقه التأخير ١٨ (قوله واللذين مفعول ثان) وهو امامن الرؤية البصرية أو العلمية التى بمعنى

لرجلان والمعنى قال رجلان موصوفان بانهما من الذين يخافون و بانهما أنعم الله عليهما بالايمان وتحتمل أن تكون دعائية مثلها فى قولك جاءنى زيد رحمه الله فتكون معترضة بين القول والمقول ولا موضع لها كسائر الجمل المعترضة ومثله فى الاعتراض بالدعاء قول الشاعر

ان الثمانين وبلغتها * قد أحوجت سمعى الى ترجمان

ومن شواهد الجر قوله تعالى لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم فقضاهن سبع سموات فى يومين قد كان لكم آية فى فئتين ومثال النصب قوله تعالى ربنا أرنا اللذين أضلانا ربنا منادى مضاف حذف قبله حرف النداء والتقدير يا ربنا وأرفعل دعاء ولا تقل فعل أمر تأدبا والفاعل مستتر ونا مفعول أول واللذين مفعول ثان وعلامة نصبه الياء وما بعده صلة وقد اجتمع النصب بالياء والرفع بالالف فى قوله تعالى ان هذين لساحران وفى هذا الموضع قراآت احداها هذه وهى تشديد النون من ان وهذين بالياء وهى قراءة أبى عمرو وهى جارية على سنن العربية فان ان تنصب الاسم وترفع الخبر وهذين اسمها فيجب نصبه بالياء لانه مثنى وساحران خبرها فرفعه بالالف والثانية ان بالتخفيف هذان بالالف وتوجيهها ان الاصل ان هذين خففت ان بحذف النون الثانية وأهملت كما هو الاكثر فيها اذا خففت وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر مجىء بالالف ونظيره انك تقول ان زيدا قائم فاذا خففت فالافصح أن تقول ان زيد لقائم على الابتداء والخبر قال الله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ والثالثة ان بالتشديد هذان بالالف وهى مشكلة لان ان المشددة يجب اعمالها فكان الظاهر الاتيان بالياء كما فى القراءة الاولى وقد أجيب عنها بأوجه أحدها ان لغة بلحرث بن كعب وخثعم وزبيد وكنانة وآخرين استعمال المثنى بالالف دائما تقول جاء الزيدان ورأيت الزيدان ومررت بالزيدان قال * تزود منا بين أذناه طعنة * وقال الآخر

ان أباها وأبا أباها * قد بلغا فى المجد غايتاها

فهذا مثال مجىء المنصوب بالالف وذاك مثال مجىء المجرور بالالف والثانى أن ان بمعنى نعم مثلها فيما حكى أن رجلا سأل ابن الزبير شيأ فلم يعطه فقال لعن الله ناقة حملتنى

علم عرفان فتتعدى لواحد فقط فلما دخلتها همزة النقل عديت لاثنين ولم نجعلها من الرؤية القلبية التى تنصب المفعولين لان هذه تتعدى بالهمزة الى ثلاثة ثم ظاهر عبارته ان اللذين مثنى لان كلامه هنا فيه لا فى الملحق به وهو على تعريفه سابقا لانه دل على اثنين وأغنى عن قولك الذى والذى والجمهور على أن شرط المثنى أن يكون معربا وان جميع الموصولات مبنية للافتقار المتأصل لجملة الصلة وأن اللذين مبنى وضع على صورة المثنى فى الاحوال الثلاثة فاعرابه محلى قوله وهى جارية على سنن العربية) أى جريا ظاهرا والا فغيرها جار أيضا كما يأتى لكن بالتأويل (قوله وأهملت كما هو الاكثر) أى واللام لام الابتداء فرقا بينها وبين النافية كما قال ابن مالك

* وتلزم اللام اذا ما تهمل *

ومذهب الكوفيين ان اللام هذه بمعنى الا وان قبلها نافية واستدلوا على مجىء اللام للاستثناء بقوله

أمسى ابان ذليلا بعد عزته

وما أبان لمن أعلاج سودان

والاعلاج جمع علج الكبير من كفار العجم (قوله بلحرث) رسمه والمسموع فى لفظه بياء متصلة باللام وأصله بنى الحرث والقياس أن يرسم ألف بين الباء واللام كما رسم بعد باء الجر وكافه ذكره السخاوى ووجد بخط الزمخشرى ما يقويه فى قوله * ولكن طفت علماء غرلة خالد * كما فى مواد المغنى (قوله ان أباها الخ) لابى النجم الفضل بن قدامة (قوله غايتاها) هو الشاهد والضمير للمجد وأنث باعتبار انه صفة وقبله واها لريا ثم واها واها * هى المنى لو أننا نلناها يا ليت عيناها لنا وفاها * بثمن نرضى به مولاها (قوله أن ان بمعنى نعم) أثبته جماعة وأنكره أبو عبيدة قال فى المغنى استدل المثبتون بقوله ويقلن شيب قد علا * ك وقد كبرت فقلت انه ورد بانا لا نسلم ان الهاء للسكت بل هى ضمير منصوب والخبر محذوف أى انه كذلك والجيد الاستدلال بكلام ابن الزبير قلت ومن جعلها فى هذا البيت للسكت استند لان البيت الاول آخره هاء السكت لان قبله بكر العواذل فى الصبو * ح يلمننى وألومهنه ويقلن الخ وبكر بالتخفيف ومراده بالصبوح شرب الخمر أول النهار (قوله فيما حكى الخ) قيل ان سيدنا عبد الله ابن الزبير بضم الزاى أتاه رجل يقال له فضالة بن شريك وقيل عبد الله بن الزبير بفتح الزاى فقال ان ناقتى تعبت فقال أرحها فقال وأعطشها الطريق فقال اسقها فقال الرجل ما جئتك مستنطبا وانما جئتك مستمنحا العن الله ناقة حملتنى اليك فقال ان وراكبها لكونه رأى عدم استحقاقه فليست ان هذه ناصبة بان يقال التقدير ان الله لعنها أو انها ملعونة وراكبها اذ لا يجوز حذف الاسم والخبر جميعا بل هى حرف جواب وراكبها عطف على محذوف أى نعم لعنها الله وراكبها واعترضه الدمامينى بان نعم وما رادفها لا تقع فى جواب الدعاء ورأيت بطرته جوابين الاول انها وقعت نظرا للصورة الخبرية الثانى أنه استلزم خبرا أى استحقت ناقة حملتنى اليك اللعنة ثم ان كون ان فى الآية بمعنى نعم كلام المبرد ورد عليه أبو على الفارسى بانه لم يتقدم ١٩ ما يجاب بنعم وأجاب الشمنى على المغنى بأن التنازع فيما بينهم واسرار النجوى يتضمن استخبار بعضهم من بعض فهو جواب للاستخبار الضمنى قلت وهو بعيد فان اسرار النجوى فيما بينهم ليس فى الاستخبار عن كونهم ساحرين أولا بل هم جزموا بالسحر فقالوا أجئتنا لتخرجنا من أرضنا بسحرك الخ ثم أسروا النجوى فيما يغلبان به موسى الا أن يقال محط الجواب قوله فاجمعوا كيدكم الخ وما قبله توطئة ثم ان المصنف رد فى المغنى هذا التخريج بان مجىء ان بمعنى نعم شاذ حتى نفاه بعضهم ومنعه الدمامينى بان سيبويه والحذاق حكوه عن الفصحاء (قوله لان لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدا) أى لان لها الصدر فلا تدخل الا على المبتدا نفسه نعم تزحلق مع ان فتدخل على خبرها كراهة افتتاح الكلام بمؤكدين وأجيب بان اللام هنا زائدة وهى لا تستحق الصدارة ورد بان زيادتها خاصة بالشعر كقوله

مروا عجالى فقالوا أين سيدكم

فقال من سئلوا أمسى لمجهودا

وقيل دخلت مع ان التى بمعنى نعم لشبهها بالمؤكدة لفظا كما زادوا ان بعد ما المصدرية فى قوله * ورج الفتى للخير ما ان رأيته لشبهها بالنافية فى قوله ما ان أنتم ذهب (قوله وحذف المبتدا) وهو مما رده فى المغنى بان اللام للتأكيد والحذف ينافيه لان التأكيد فى مقام البسط والحذف فى مقام الاختصار قال المحقق الدمامينى وهذا مردود فقد سأل سيبويه الخليل كيف ينطق بالتأكيد من نحو مررت بزيد وجاءنى أخوه أنفسهما فقال انه يرفع بتقدير هما صاحباى أنفسهما وينصب بتقدير اقصدهما أنفسهما وهو جمع بين التأكيد والحذف (قوله ومن قدر العكس لم يغير) ثم يحتمل على هذا أن يقدر الاعراب على ألف هذا كالفتى أو انه يقدر حرف التثنية فى الاعراب وان المحذوف لعلة كالثابت (قوله تثنية اسم ثلاثى) أى لان ال فى الذى كلمة أخرى كما ان ها التنبيه فى هذا كذلك (قوله فكيف يقرون اللحن) يفيد هذا ان اللحن من أشد المنكرات شرعا وهو كذلك وفى الحقيقة الثانى والرابع كالدليل للاول فالرابع دليل لقوله كانوا يتسارعون الى انكار أدنى المنكرات والثانى دليل لكون اللحن فى القرآن من الاشد

اليك فقال ان وراكبها أى نعم ولعن الله راكبها وان التى بمعنى نعم لا تعمل شيأ كما أن نعم كذلك فهذان مبتدأ مرفوع بالالف وساحران خبر لمبتدا محذوف أى لهما ساحران والجملة خبر هذان ولا يكون لساحران خبر هذان لان لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدا والثالث أن الاصل انه هذان لهما ساحران فالهاء ضمير الشان وما بعدها مبتدأ وخبر والجملة فى موضع رفع على انها خبران ثم حذف المبتدأ وهو كثير وحذف ضمير الشان كما حذف من قوله صلى الله عليه وسلم ان من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون ومن قول بعض العرب ان بك زيد مأخوذ الرابع أنه لما ثنى هذا اجتمع ألفان ألف هذا وألف التثنية فوجب حذف واحدة منهما لالتقاء الساكنين فمن قدر المحذوفة ألف هذا والباقية ألف التثنية قلبها فى الجر والنصب ياء ومن قدر العكس لم يغير الالف عن لفظها والخامس أنه لما كان الاعراب لا يظهر فى الواحد وهو هذا جعل كذلك فى التثنية ليكون المثنى كالمفرد لانه فرع عليه واختار هذا القول الامام العلامة تقى الدين أبو العباس أحمد بن تيمية رحمه الله تعالى وزعم أن بناء المثنى اذا كان مفرده مبنيا أفصح من اعرابه قال وقد تفطن لذلك غير واحد من حذاق النحاة ثم اعترض على نفسه بامرين أحدهما ان السبعة أجمعوا على الياء فى قوله تعالى احدى ابنتى هاتين مع ان هاتين تثنية هاتا وهو مبنى والثانى أن الذى مبنى وقد قالوا فى تثنيته اللذين فى الجر والنصب وهى لغة القرآن كقوله تعالى ربنا أرنا اللذين أضلانا وأجاب عن الاول بانه انما جاء هاتين بالياء على لغة الاعراب لمناسبة ابنتى قال فالاعراب هنا أفصح من البناء لاجل المناسبة كما أن البناء فى ان هذان لساحران أفصح من الاعراب لمناسبة الالف فى هذان للالف فى ساحران وأجاب عن الثانى بالفرق بين اللذان وهذان بان اللذان تثنية اسم ثلاثى فهو شبيه بالزيدان وهذان تثنية اسم على حرفين فهو عريق فى البناء لشبهه بالحروف قال رحمه الله تعالى وقد زعم قوم ان قراءة من قرأ ان هذان لحن وان عثمان رضى الله عنه قال ان فى المصحف لحنا وستقيمه العرب بالسنتها وهذا خبر باطل لا يصح من وجوه أحدها ان الصحابة رضى الله عنهم كانوا يتسارعون الى انكار أدنى المنكرات فكيف يقرون اللحن فى القرآن مع انهم لا كلفة عليهم فى ازالته والثانى ان العرب كانت تستقبح اللحن غاية الاستقباح فى الكلام فكيف لا يستقبحون بقاءه فى المصحف

(قوله عند الكلام على الجمع) بعد ورقة ويسير ٢٠ (قوله اثنتا عشرة) فالواعشرة هنا لامحل لها من الاعراب لانه بمنزلة النون

فى اثنان قلت وكانهم لم يجعلوه على غلام زيد لانه ليس القصد هنا معنى الاضافة اذ ليس القصد بالحكم اثنين منسوبين للعشرة بل مجموع العشرة والاثنين فمن ثم يقولون النون حذفت لشبه الاضافة لا للاضافة (قوله ليست اختصار المتعاطفين) أى اللذين من مادة المثنى نحو واحد وواحد (قوله وذلك على ان الاصل شهادة بينكم شهادة اثنين) أقول أو الاصل ذو شهادة بينكم اثنان وكان الشيخ رأى ان الاصل بقاء الاول على حاله ويرد ما خالفه اليه (قوله أو مشبها به الخ) مبنى على قول الجمهور ان الاسد باق على معناه الحقيقى وانه من التشبيه البليغ بحذف الاداة والحمل مبالغة وقال العلامة التفتازانى انه استعارة ولا يلزم الجمع بين الطرفين لان الاسد مستعار لا لخصوص زيد بل لمطلق الرجل الشجاع ثم حمل على زيد فعلى كلامه هو من القسم الاول اذ المراد بالشجاع عين زيد ومعنى قولهم المبتدا عين الخبر انه نفسه بحسب المراد ضرورة الاخبار بأن أحدهما هو الآخر فلا ينافى اختلافهما مفهوما وانه لا يستفاد ان هذا عين هذا من ذاتهما بل حتى يركب تركيب الاخبار والا لزم حمل الشئ على نفسه وهو لا يفيد فمن ثم أولوا أبو النجم وشعرى الثانى فى نحو

أنا أبو النجم وشعرى شعرى *

بالرجل المشهور بالاوصاف الجميلة والنظم المعروف بالبلاغة واختلاف المفهوم لا يمنع من الحمل انما يمنع منه التباين الكلى وهذا تحقيق المقام ووقع لنا فيه كلام مع غير واحد ثم ان السعد استدل بانه لو كان أسد باقيا على حقيقته كما قالوا لكان جامدا فلا يتعلق به الجار والمجرور فى قوله أسد على وفى الحروب نعامة * وقوله والطير اغربة عليه * وأجبنا عنه بانه يتعلق بالشجاعة والبكاء المستفادين من أسد واغربة من حيث انهما يدلان على فاعل

والثالث أن الاحتجاج بان العرب ستقيمه بألسنتها غير مستقيم لان المصحف الكريم يقف عليه العربى والعجمى والرابع أنه قد ثبت فى الصحيح أن زيد بن ثابت أراد أن يكتب التابوه بالهاء على لغة الانصار فمنعوه من ذلك ورفعوه الى عثمان رضى الله عنهم فأمرهم أن يكتبوه بالتاء على لغة قريش ولما بلغ عمر رضى الله عنه ان ابن مسعود رضى الله عنه قرأ عتى حين على لغة هذيل أنكر ذلك عليه وقال أقرئ الناس بلغة قريش فان الله تعالى انما أنزله بلغتهم ولم ينزله بلغة هذيل انتهى كلامه ملخصا وقال المهدوى فى شرح الهداية وما روى عن عائشة رضى الله عنها من قولها ان فى القرآن لحنا ستقيمه العرب بالسنتها لم يصح ولم يوجد فى القرآن العظيم حرف واحد الا وله وجه صحيح فى العربية وقد قال الله تعالى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد والقرآن محفوظ من اللحن والزيادة والنقصان انتهى وهذا الاثر انما هو مشهور عن عثمان رضى الله عنه كما تقدم من كلام ابن تيمية رحمه الله لا عن عائشة رضى الله عنها كما ذكره المهدوى وانما المروى عن عائشة ما رواه الفراء عن أبى معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه انها رضى الله عنها سئلت عن قوله تعالى فى سورة النساء والمقيمين الصلاة بعد قوله لكن الراسخون وعن قوله تعالى فى المائدة ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون وعن قوله تعالى فى طه ان هذان لساحران فقالت يا ابن أختى هذا خطأ من الكاتب روى هذه القصة الثعلبى وغيره من المفسرين وهذا أيضا بعيد الثبوت عن عائشة رضى الله عنها فان هذه القراآت كلها موجهة كما مر فى هذه الآية وكما سيأتى ان شاء الله تعالى فى الآيتين الاخيرتين عند الكلام على الجمع وهى قراءة جميع السبعة فى المقيمين والصابئون وقراءة الاكثر فى ان هذان فلا يتجه القول بانها خطأ لصحتها فى العربية وثبوتها فى النقل * ثم قلت (والحق به اثنان واثنتان وثنتان مطلقا وكلا وكلتا مضافين الى مضمر) وأقول ألحق بالمثنى خمسة ألفاظ وهى اثنان للمذكرين واثنتان للمؤنثتين فى لغة الحجاز وثنتان لهما فى لغة تميم وهذه الثلاثة تجرى مجرى المثنى فى اعرابه دائما من غير شرط وانما لم يسمها مثناة لانها ليست اختصار المتعاطفين اذ لا مفرد لها لا يقال اثن ولا اثنة ولا ثنت ومن شواهد رفعها بالالف قوله تعالى فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا فاثنتا فاعل بانفجرت وقوله تعالى شهادة بينكم اذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان فاثنان مرفوع اما على انه خبر المبتدا وهو شهادة وذلك على ان الاصل شهادة بينكم شهادة اثنين فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فارتفع ارتفاعه وانما قدرنا هذا المضاف لان المبتدا لا بد أن يكون عين الخبر نحو زيد أخوك أو مشبها به نحو زيد أسد والشهادة ليست نفس الاثنين ولا مشبهة بهما واما على انه فاعل بالمصدر وهو الشهادة والتقدير ومما فرض عليكم أن يشهد بينكم اثنان ومن شواهد النصب قوله تعالى اذ أرسلنا اليهم اثنين قالوا ربنا أمتنا اثنتين فاثنين مفعول به واثنتين مفعول مطلق أى اماتتين وكذلك وأحييتنا اثنتين ومنه أيضا قوله تعالى وبعثنا منهم اثنى عشر نقيبا فاثنى مفعول بعثنا وعلامة نصبه الياء والكلمتان الرابعة والخامسة كلا وكلتا وشرط اجرائهما مجرى المثنى اضافتهما الى الضمير تقول جاءنى كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما وكذا فى كلتا قال الله تعالى اما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فاحدهما

حذفهما أى أسد يجترئ على واغربة تنوح عليه أو بمعنى التشبيه أى شبيه على أى بالنسبة لى وكذا الثانى لكن الحق أنه بعيد (قوله وفائدة اعادة ذلك التوكيد) أى فهذا الشرط توكيد للاول فلا يحتاج لجواب آخر كما لا يحتاج الفعل المؤكد لفاعل (أقول) وللاعادة هنا أيضا فائدة هى انه لا فرق بين الواحد والاثنين نصا وان كان الواحد يفهم من ذكر ضمير الاثنين قبل بالاولى (قوله وليسا بشئ) أما الثانى فلان لغة أكلونى البراغيث ضعيفة ومع ذلك فعلامة التثنية انما تصح لو كان الفاعل مثنى جزما وهنا الاول وهو أحدهما مفرد لا يصح اسناد علامة التثنية له وأما الاول فلان البدل هو المقصود بالحكم لكونه غير الاول اما ذاتا كبدل الاضراب والنسيان والغلط كرأيت زيدا الفرس والاشتمال كنفعنى زيد علمه واما بالكلية والجزئية نحو أكلت الرغيف ثلثه واما باختلاف الوصف والعنوان كجاء زيد أخوك ولا يحسن قصد واحد هنا انما المراد التأكيد والتعميم فليتأمل (قوله الخامس جمع المذكر السالم) انما ينقاس فى علم أو صفة واذا جمع العلم قصد تنكيره فلذا تدخل عليه أل نحو الزيدون فمن ثم قال الدمامينى

ويسئل ما شئ شرطتم وجوده * لامر فلم نقض النحاة برده
فلما وجدتم ذلك الامر حاصلا * أبيتم ثبوت الحكم الا بفقده

(ان قلت) ما صحة كلامه ما المانع من أنه يجمع باقيا على علميته ولا تزول الا اذا تأل كما يفعل بالعلم المفرد ان دخلت عليه أل أو أضيف نحو * علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم * لبلاى منكن (قلت) أنت خبير بان زيدون لا يفيد تعينا أبدا فقد زالت علميته ان قلت لم جمعوا النكرة تأويلا أعنى العلم المقصود تنكيره وامتنعوا من جمع النكرة الاصلية قلت لان حق لحوق علامة الجمع أن يكون للوصف لشبهه بالفعل فى يضربون والعلم يؤول بالمسمى فيرجع ٢١ للوصف بخلاف النكرة الاصلية ثم يمكن الجواب عن اشكاله أيضا بالحرف المصدرى فان شرط سبك الفعل قياسا وجوده ثم يحذف عند سبكه فلا يظهر له أثر ثم هذا عندهم يسمى بالمهئ كما حققه القطب الرازى فى شرح الرسالة الشمسية ثم لا بد أن يكون معبرا بالذالمبنيات لا حظ لها فى الجمع بل يجمع ذو فى المذكر وذات فى المؤنث ويضافان لاسم مرادا منه لفظه نحو جاء ذوو سيبويه أو ذوات حذام أى أصحاب هذا الاسم الموضوع لهم وكذلك المركب المزجى أما الاضافى فيجمع صدره ويضاف العجزه والكوفيون يجوزون جمع الجزأين كذا ذكره مواد الازهرية قلت واطلاق المذهبين لا يحسن بل يقال ان كان المضاف اليه واحدا والمضاف هو المتعدد جمع الصدر فقط نحو جاء عبيد زيد أما ان كان كل منهما متعددا بأن كان عبد زيد المصرى وعبد زيد المكى وعبد زيد الشامى فالوجه جمعهما نحو عبيد الزيود ولا يجمع بالواو والنون الا العاقل فان سمع غيره فلحق ولا يجمع فعلان فعلى ولا أفعل فعلاء ولا ما يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا مذكر لا مؤنث له كادر وآدر لعظيم الادرة والكمرة والى ذلك أشرت بقولى

ويجمع تصحيحا مذكر عاقل * بناء ومزج با مع التاء قد عدم
وفعلان فعلى مثله أفعل لها * فجمعهما التصحيح يأباه من علم
وان تستوى أنثى فى لفظ مع الذكر * أو انعدم التأنيث فالجمع منعدم
وذو ومثل ذات يجمعان وضفهما * الى ما بنى أو ركبوه من الكلم
بصدر مضاف جمعه وهو فيهما * يجوزه الكوفى بشرى لمن فهم

هذا وعبد الله علما ينقاس جمع صدره بالواو والنون لانه علم العاقل اذ جزء العلم له حكم العلم كما منعوا هريرة فى أبى هريرة للعلمية والتأنيث (قوله المكسور ما قبلها) أى ولو تقديرا نحو المصطفين فان أصله المصطفيين قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقائها ساكنة مع الياء الثانية (قوله المفتوح ما بعدها) أى وقل من يكسره نطق * وعليه وقد جاوزت حد الاربعين * ويحتمل انه على اجرائه مجرى حين (قوله السالم) قيل هو وصف سببى للجمع لان السالم من التغيير بناء المفرد قلت بل يقال هذا الجمع سلم من تغييره عن بناء واحده

فاعل وكلاهما معطوف عليه والالف علامة رفعه لانه مضاف الى الضمير ويقرأ اما يبلغان بالالف فالالف فاعل وأحدهما فاعل بفعل محذوف تقديره ان يبلغه أحدهما أو كلاهما وفائدة اعادة ذلك التوكيد وقيل ان أحدهما بدل من الالف أو فاعل يبلغان على ان الالف علامة وليسا بشئ فتأمل ذلك فان أضيفا الى الظاهر كانا بالالف على كل حال وكان اعرابهما حينئذ بحركات مقدرة فى تلك الالف قال الله تعالى كلتا الجنتين آتت أكلها أى كل واحدة من الجنتين أعطت ثمرتها ولم تنقص منه شيأ فكلتا مبتدا وآتت أكلها فعل ماض والتاء علامة التأنيث وفاعله مستتر ومفعول ومضاف اليه والجملة خبر وعلامة الرفع فى كلتا ضمة مقدرة على الالف لا نفس الالف فانه مضاف للظاهر * ثم قلت (الخامس جمع المذكر السالم كالزيدون والمسلمون فانه يرفع بالواو ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها) وأقول الباب الخامس مما خرج عن الاصل جمع المذكر السالم واحترزت بالمذكر عن المؤنث كهندات والزينبات وبالسالم عن المكسر كغلمان وزيود وحكم هذا الجمع أنه يرفع بالواو نيابة عن الضمة ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الكسرة والفتحة

(قوله لبيان فضل الصلاة الخ) ان قلت مسلم فى الزكاة لا الرسوخ فى العلم قلت علم بلا عمل لا ثمرة فيه ان قلت ماتصنع فى الايمان قلت الصلاة لا تصح الا بالايمان فهم مؤمنون وزيادة (قوله وبالمقيمين الصلاة وهم الانبياء) فيه أنه يقال لا معنى للايمان بما أنزل لما قبله من الانبياء الامع الايمان بنبوتهم فهذا مأخوذ مما قبله الا أن يجاب بان المراد الانبياء الذين لم ينزل لهم شئ بل مرسلون بشرع من قبلهم كانبياء بنى اسرائيل بعد موسى ولا يحمل على الانبياء غير المرسلين لانهم لا يجب الايمان بهم لعدم أمرهم بالتبليغ قال الله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا وقيل المقيمين عطف على الضمير فى منهم وهو بعيد ويحتمل انه عطف على الضمير فى اليك والكتاب أنزل للنبى ولاتباعه قال الله تعالى يا أيها الناس قد جاءتكم موعظة من ربكم (قوله وأما الآية الثانية ففيها أيضا أوجه) أقول من جملة الاوجه المحتملة أن يكون الصابئون عطفا على ضمير آمنوا وقد فصل بفاصل ما (قوله والنصارى عطفا عليه) أقول الذين هادوا والنصارى اعرابهما غير ظاهر لان الاول محلى والثانى تقديرى فيكون كل منهما عطفا على الذين آمنوا والمقطوع عن العطف هو الصابئون وحده كما قطع فى الآية السابقة المقيمين (قوله عما فى حيز ان مع اسمها وخبرها) لو حذف قوله مع اسمها وخبرها كان أوضح لانهما فى حيز ان (قوله ان الذين آمنوا بألسنتهم من آمن منهم أى بقلبه) أو المراد من استمر على ايمانه وكل هذا أتى بجعل الذين هادوا مقطوعا عن العطف أما ان جعل معطوفا كالنصارى فالمعنى من آمن من مجموع الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى ومصدوق من آمن هم الذين آمنوا كلهم ومن تبعهم من اليهود والنصارى (قوله وعالمون) قيل هو ليس جمعا لعالم بل اسم جمع لان الجمع أوسع دائرة من مفرده وعالمون قاصر على العقلاء وعالم لكل ماسوى الله قلت الحق انه جمع وان مفرده عالم بمعنى صنف من العقلاء كالروم والبربر والمغربى نعم لم يستوف الشروط

تقول جاء الزيدون والمسلمون ومررت بالزيدين والمسلمين ورأيت الزيدين والمسلمين وانما مثلت بالمثالين ليعلم ان هذا الجمع يكون فى أعلام العقلاء وصفاتهم (فان قلت) فما تصنع فى المقيمين من قوله تعالى فى سورة النساء لكن الراسخون فى العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة فانه جاء بالياء وقد كان مقتضى قياس ماذكرت أن يكون بالواو لانه معطوف على المرفوع والمعطوف على المرفوع مرفوع وجمع المذكر السالم يرفع بالواو كما ذكرت وما تصنع بالصابئون من قوله تعالى فى السورة التى تليها ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون فانه جاء بالواو وقد كان مقتضى قياس ماذكرت أن يكون والصابئين بالياء لانه معطوف على المنصوب والمعطوف على المنصوب منصوب وجمع المذكر السالم ينصب بالياء كما ذكرت (قلت) أما الآية الاولى ففيها أوجه أرجحها وجهان أحدهما أن المقيمين نصب على المدح وتقديره وأمدح المقيمين وهو قول سيبويه والمحققين وانما قطعت هذه الصفة عن بقية الصفات لبيان فضل الصلاة على غيرها وثانيهما أنه مخفوض لانه معطوف على ما فى قوله تعالى بما أنزل اليك أى يؤمنون بالكتب وبالمقيمين الصلاة وهم الانبياء وفى مصحف عبد الله والمقيمون بالواو وهى قراءة مالك بن دينار والجحدرى وعيسى الثقفى ولا اشكال فيها وأما الآية الثانية ففيها أيضا أوجه أرجحها وجهان أحدهما أن يكون الذين هادوا مرتفعا بالابتداء والصابئون والنصارى عطفا عليه والخبر محذوف والجملة فى نية التأخير عما فى حيز ان مع اسمها وخبرها كأنه قيل ان الذين آمنوا بألسنتهم من آمن منهم أى بقلبه بالله الى آخر الآية ثم قيل والذين هادوا والصابئون والنصارى كذلك والثانى أن يكون الامر على ماذكرنا من ارتفاع الذين هادوا بالابتداء وكون ما بعده عطفا عليه ولكن يكون الخبر المذكور له ويكون خبر ان محذوفا مدلولا عليه بخبر المبتدا كأنه قيل ان الذين آمنوا من آمن منهم ثم قيل والذين هادوا الى آخره والوجه الاول أجود لان الحذف من الثانى لدلالة الاول أولى من العكس وقرأ أبى بن كعب والصابئين بالياء وهى مروية عن ابن كثير ولا اشكال فيها * ثم قلت (وألحق به أولو وعالمون وأرضون وسنون وعشرون وبابهما وأهلون وعليون ونحوه) وأقول الحق يجمع المذكر السالم ألفاظ منها أولو وليس بجمع وانما هو اسم جمع لا واحد له من لفظه وانما

(قوله وبابهما) أقول باب سنون كل ثلاثى حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر فخرج شفة لتكسيره على شفاه وباب عشرين من ثلاثين الى تسعين قيل انما كان ملحقا لا جمعا لانه لو كان كذلك لصدق عشرون على الثلاثين وثلاثون على تسعة وقس الباقى قلت لو فرض انه جمع عشرة فليس علما ولا صفة مع ان فيه التاء مع مافيه من الحذف وتغيير الشكل (قوله وعليون ونحوه) أقول نحوه كل جمع سمى به مفرد لان عليين اسم لاعلى مكان فى الجنة وما ذكر فى المسمى به هو احدى أوجه مشهورة وقد يلزم المنع من الصرف كهرون والظاهر انه للعلمية وشبه العجمة أو يلزم الياء معربا بحركات على النون كحين

(قوله على أن لا يأتوا) لان الحلف يتعدى بعلى والمحلوف عليه هو جواب القسم وهو هنا عدم الايتاء لا الايتاء (قوله لان لا تضلوا) يحتمل ان التقدير مخافة أن تضلوا ولا حذف أى يبين لكم ضلالكم أى ما فيه ضلالكم لتجتنبوه (قوله فانها أسماء جموع) ظاهره أن أسماء العدد أسماء جموع كعشرين وعليه فمفردها الذى معناها الا من لفظها واحد (أقول) والظاهر أن أسماء العدد لا تعد أسماء جموع انما أسماء الجموع ما وضعت لجماعة غير دالة على كميتها كالجيش والركب (قوله منبر) من نبر اذا ارتفع قاله الجوهرى (قوله سنو) فى طرة عن شرن بسكون النون وعليها فقصها فى سنة لمناسبة التاء (قوله وأصل سانيت سانوت) لم يجعلوه بالتاء اصالة لانه جمع سنوات ولم يسمع سنهات والتكسير يرد الاشياء الى أصولها (قوله مع بقاء المعنى) أى ولو احتمالا كما فى جعله بدلا من ثلاث فانه لو قيل لبثوا فى كهفهم سنين احتمل ثلثمائة فلم يذهب المعنى بالكلية ثم مراده مع بقاء المعنى المراد الاخبار به فدخل بدل البعض لانك اذا قلت أكلت الرغيف ثلثه فاسنادك الاكل للرغيف أولا ليس من حيث وقوعه على كل جزء من أجزائه والا كان كذبا بل من حيث تعلقه به على سبيل الاجمال الصادق بوقوعه على بعضه وهو المراد ولا شك انه يحصل باحلال البدل محل المبدل منه (قوله ومن لم ينونها فسنين مضاف اليه) ويكون على القلل كما قال ابن مالك

وماءة والالف للفرد أضف

وماءة بالجمع نزرا قد ردف

(قوله ثم انقضت الخ) قبله

قضيت سنين وبالوصال وبالهنا

فكأنها من قصرها أيام

ثم انثنت أيام هجر بعدها

فكأنها من طولها أعوام

ثم انقضت الخ (قوله كقلة) أعواد يلعب بها الصبيان (قوله اذا فرقته) بتاء الخطاب فالاحسن فتح التاء فى قوله من قولهم عضيته أى من قولهم لك أنت عضيته

له واحد من معناه وهو ذو ومن شواهده قوله تعالى ولا يأتل أولوا الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولى القربى لا ناهية يأتل فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف الياء وأصله يأتلى ومعناه يحلف وهو يفتعل من الالية وهى اليمين أو من قولهم ماألوت جهدا أى ماقصرت وعلى الاول فأصل أن يؤتوا على أن لا يؤتوا فحذفت على ولا كما قال الله تعالى يبين الله لكم أن تضلوا أى لان لا تضلوا وعلى الثانى فأصله فى أن يؤتوا فحذفت فى خاصة وقرئ ولا يتأل وأصله يتألى وهو يتفعل من الالية وأولو فاعل يأتل وعلامة رفعه الواو وأولى مفعول بيؤتوا وعلامة نصبه الياء وقال الله تعالى ان فى ذلك لذكرى لاولى الالباب فهذا مثال المجرور وذانك مثالا المرفوع والمنصوب ومنها عالمون وعشرون وبابه الى التسعين فانها أسماء جموع أيضا لا واحد لها من لفظها ومنها أرضون وهو بفتح الراء وهو جمع تكسير لمؤنث لا يعقل لان مفرده أرض ساكن الراء والارض مؤنثة بدليل وأخرجت الارض أثقالها وهى مما لا يعقل قطعا وانما حق هذا الاعراب أى الذى يجمع بالواو والنون أن يكون فى جمع تصحيح لمذكر عاقل تقول هذه أرضون ورأيت أرضين ومررت بأرضين وفى الحديث من غصب قيد شبر من أرض طوقه من سبع أرضين يوم القيامة وربما سكنت الراء فى الضرورة كقوله

لقد ضجت الارضون اذ قام من بنى * سدوس خطيب فوق أعواد منبر

ومنها سنون وهو كارضون لانه جمع سنة وسنة مفتوح الاول وسنون مكسور الاول وسنة مؤنث غير عاقل وأصله سنو أو سنه بدليل قولهم فى جمعه بالالف والتاء سنوات وسنهات وقولهم فى اشتقاق الفعل منه سانهت وسانيت وأصل سانيت سانوت فقلبوا الواو ياء حين تجاوزت متطرفة ثلاثة أحرف ومن شواهد سنين قوله تعالى ولبثوا فى كهفهم ثلثمائة سنين تقرأ مائة على وجهين منونة وغير منونة فمن نونها فسنين بدل من ثلاث فهى منصوبة والياء علامة النصب قيل أو مجرورة بدل من مائة والياء علامة الجر وفيه نظر لان البدل يعتبر صحته احلاله محل الاول مع بقاء المعنى ولو قيل ثلاث سنين اختل المعنى كما ترى ومن لم ينونها فسنين مضاف اليه فهى مخفوضة والياء علامة الخفض ولم تقع فى القرآن مرفوعة ومثالها قول القائل

ثم انقضت تلك السنون وأهلها * فكأنها وكأنهم أحلام

وأشرت بقولى وبابهما الى أن كل ما كان كسنين فى كونه جمعا لثلاثى حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث فانه يعرب هذا الاعراب وذلك كقلة وقلين وعزة وعزين وعضة وعضين قال الله تعالى عن اليمين وعن الشمال عزين أى فرقا شتى لان كل فرقة تعتزى الى غير من تعتزى اليه الفرقة الاخرى وانتصابها على انها صفة لمهطعين بمعنى مسرعين وانتصاب مهطعين على الحال وقال الله تعالى الذين جعلوا القرآن عضين فعضين مفعول ثان لجعل منصوب بالياء وهى جمع عضة واختلف فيها فقيل أصلها عضو من قولهم عضيته تعضية اذا فرقته قال رؤبة * وليس دين الله بالمعضى * يعنى بالمفرق أى جعلوا القرآن أعضاء فقال بعضهم سحر وقال بعضهم كهانة وقال بعضهم أساطير الاولين وقيل أصلها عضه من العضه وهو الكذب والبهتان وفى الحديث لا يعضه بعضكم بعضا * ثم قلت (السادس يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين فانها

(قوله وأمانحوأتحاجوني) بتخفيف النون وارد على قوله ترفع بثبوت النون وأما ان شددت النون فالنونان ثابتان (قوله الامثلة الخمسة) انما قال الامثلة لانها لا تقتصر على مادة مخصوصة فيفعلان المراد منه كل فعل اتصل به ألف اثنين كما قال بعد ولو كان على وزن يستخرجان أو ينصران الى غير ذلك (قوله اتصل به ألف اثنين) اختاره على اسند ليشمل الحرف العلامة على لغة أكلوني البراغيث (قوله ترفع بثبوت النون الخ) هو مذهب الجمهور وقيل بحركات مقدرة على لاماتها منع منها حركة المناسبة فتجزم بحذف تلك الحركات فهو سكون مقدر والنون تحذف عند الجازم لا به وعلى مذهب الجمهور لنا أن نلغز ونقول اعرابا لفظا فصل منه بمعموله بل شرطه أن ينفصل وظاهر ان النون اعراب الافعال ٢٤ انما تكون عند الاسناد لضمير المعمول للفعل ونظمته ولم أرمن ذكره

ألا يا امام النحو لازلت مخرجا
نفائس درمن من عميق المسائل
أرى عندى معمولا وقد جاء فاصلا
لنا بين عامل واعراب عامل
وزاد ارتيابي أن ذا الفصل عندهم
هو الشرط في الاعراب دون مجادل
فقل لى فداك النفس ماهو معرب
لاعرابه شرط اقتران بفاصل
(جوابه من البحر والروى)
بحمد الهى بدء قولى وبعده
صلاة وتسليم لخير الاماثل
نعم خمس أفعال لها النون رفعها
ومعمولها ياذا ضمير لفاعل
فهاك جوابا زانك العلم والتقى
وزدت كمالا عند كل المحافل

(قوله والحذف بالاواخر أولى) يقال هذا اذا دار الحذف بين أول الكلمة وآخرها وليس كذا منافيه وكأنه قصد الترقى أى أولا نلتفت الى ان هذه كلمة وهذه جزء كلمة بل ولو قطعنا النظر عن ذلك فهذه آخر وهو محل التغيير (قوله الثالث أن الاولى لا تدل على معنى الخ) هذا من لوازم كون الاولى جزء كلمة والثانية كلمة (قوله وهو كلمة مستقلة) مراده انه لا يعد جزأ مما قبله بان يكون لام الكلمة مثلا فقوله ولا يوصف بانه آخر عطف لازم وليس مراده بالكلمة ما تستقل نطقا ولا لفظا وضع لمعنى مفرد لانتفاء ثم ما فيه وافادة التمكين هذا فيه ليس لانه موضوع له كزيد للذات المعلومة كما لا يخفى على ذى مسكة ثم مما يقوى أن المحذوف فى يعفون اللام لا الضمير تعين ذلك فى يرمون ويخشون والاصل يرميون ويخشيون والحذف للساكنين بعد النقل فى الاول والقلب فى الثانى (قوله ولهذا اذا دخل عليه الجازم) الاشارة لما سبق من انه مسند لضمير الجمع لا واو النسوة (قوله ونحوانه من يتقى ويصبر مؤول) اثبات الياء وجزم يصبر قراءة قنبل قال الفارسى هو من العطف على المعنى الذى يقال له فى غير القرآن العطف على التوهم فمن موصولة فلهذا أثبت ياء يتقى وجزم يصبر على معنى من لانها مع كونها موصولة ضمنت معنى الشرط فهو عطف على يتقى لانه فى المعنى مجزوم وقيل بل وصله بنية الوقف كقراءة نافع ومحياى ومماتى بسكون ياء محياى وصلا وقيل بل سكن لتوالى الحركات فى كلمتين كما فى يأمركم ويشعركم

ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها وأمانحوأتحاجونى فالمحذوف نون الوقاية وأما الا أن يعفون فالواو أصل والفعل مبنى بخلاف وأن تعفوا أقرب للتقوى) وأقول الباب السادس مما خرج عن الاصل الامثلة الخمسة وهى كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة وحكمها أن ترفع بثبوت النون نيابة عن الضمة وتنصب وتجزم بحذفها نيابة عن الفتحة والسكون مثال الرفع قوله تعالى فيهما عينان تجريان وأنتم تعلمون وأنتم تشهدون فهم لا يشعرون فالمضارع فى ذلك كله مرفوع لخلوه عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون ومثال الجزم والنصب قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فلم تفعلوا جازم ومجزوم ولن تفعلوا ناصب ومنصوب وعلامة الجزم والنصب فيهما حذف النون فان قلت فما تصنع فى قوله تعالى الا أن يعفون فان أن ناصبة والنون ثابتة معه قلت ليست الواو هنا واو الجماعة وانما هى لام الكلمة التى فى قولك زيد يعفو وليست النون هنا نون الرفع وانما هى اسم مضمر عائد على المطلقات مثلها فى والمطلقات يتربصن والفعل مبنى لاتصاله بنون النسوة ووزن يعفون على هذا يفعلن كما انك اذا قلت النسوة يخرجن أو يكتبن كان ذلك وزنه وأما اذا قلت الرجال يعفون فالواو واو الجماعة والنون علامة الرفع والاصل يعفوون بواوين أولاهما لام الكلمة والثانية واو الجماعة فاستثقلت الضمة على واو قبلها ضمة وبعدها واو ساكنة وهى الواو الاولى فحذفت الضمة فالتقى ساكنان وهما الواوان فحذفت الاولى وانما خصت بالحذف دون الثانية لثلاثة أمور أحدها ان الاولى جزء كلمة والثانية كلمة وحذف جزء أسهل من حذف كل الثانى ان الاولى آخر الفعل والحذف بالاواخر أولى الثالث ان الاولى لا تدل على معنى والثانية دالة على معنى وحذف ما لا يدل أولى من حذف ما يدل ولهذه الاوجه حذفوا لام الكلمة فى غاز وقاض دون التنوين لانه جىء به لمعنى وهو كلمة مستقلة ولا يوصف بانه آخر اذ الآخر الياء وزيد وجها رابعا وهو انه صحيح والياء معتلة فلما حذفت الواو صار وزن يعفون يفعون بحذف اللام ولهذا اذا دخل عليه الناصب أو الجازم قلت الرجال لم يعفوا ولن يعفوا فاعرف الفرق * ثم قال (السابع الفعل المعتل الآخر كيغزو ويخشى ويرمى فانه يجزم بحذفه ونحوانه من يتقى ويصبر مؤول) وأقول

بسكون رائيهما قلت لكن يفرق بان الضمير له اتصال شديد بعامله فكأنهما كلمة وقيل من شرطية وهذه الياء اشباع ولام الفعل حذفت للجازم أو هى لام الفعل واكتفى بحذف الحركة المقدرة والاخيران يأتيان فى قوله وتضحك منى شيخة عبشمية * كأن لم ترى قبلى أسيرا يمانيا وقوله ألم يأتيك والانباء تنمى * بما لاقت لبون بنى زياد وقوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا * من هجو زبان لم تهجو ولم تدع ٢٥ وتزيد هذه باحتمال الضرورة وأما سنقرئك فلا تنسى فلا نافية لا ناهية أى فما أنت بناس (قوله اللام لام الامر) لكنها مستعملة هنا فى التهديد توسعا (قوله أهل ناديه) فهو مجاز بالحذف أو أطلق المحل على الحال أو انه مجاز عقلى فى النسبة الايقاعية والمحلة محل الحلول وهو المجلس (قوله ويسمى مقصورا) القصر فى اللغة الحبس ومنه حور مقصورات فى الخيام أى محبوسات على أزواجهن لا يبغين بهم بدلا لحبسه عن المد وعن ظهور الاعراب (قوله ويسمى منقوصا) لنقصه عن ظهور بعض الحركات (قوله والضمة والفتحة فى نحو يخشى الخ) تقدير الحركات فى الفعل المعتل مذهب سيبويه ومن تبعه وعليه يظهر ان الجازم حذف الحركة المقدرة وان حرف العلة محذوف عند الجازم لا به وعن ابن السراج ومن تبعه انا لا نقدر حركات لان الاعراب فى الفعل خلاف الاصل فلا حاجة لتقديره وعليه فالجازم حذف نفس الحرف لانه لم يجد حركة ذكره الشيخ فى بعض كتبه اه ملخصا من الفاكهى فى شرح هذا المتن (قوله لانها كسرة المناسبة) وقوله انها ذهبت وأتت كسرة أخرى لا موجب له (قوله فان الياء تثبت الخ) أى فصح انه مستثنى من قولنا تقدر فيه الحركات الثلاث اذ لا حركات ثم وأما قوله وليس مثنى ولا جمع مذكر سالما فالظاهر انه قصد به انه مستثنى من كسر ما قبل الياء حتى ينافى أول الكلام الذى يفيد انه مستثنى من تقدير الحركات خلافا لما فى الفاكهى ثم انه سكت عن الجمع حالة الرفع وذهب أبو حيان الى أن الواو موجودة غاية الامر انها تغيرت لصورة الياء والمقدر ما لا وجود له وهو وجيه والزامه القول ببقاء حرف الرفع مع عامل النصب متغيرا مردود ببقاء عامل الرفع هنا وانما جاء القلب لعلة تصريفية وذهابه هناك فيذهب معه حرفه بالكلية وذهب الامام العمدة ابن الحاجب الى ان الواو مقدرة للثقل فرد عليه بان الحركة فى المثنى قبل قلب لامه الفا مقدرة للثقل وأصله فتى

هذا خاتمة الابواب السبعة التى خرجت عن القياس وهو الفعل الذى آخره حرف علة وهو الواو والالف والياء فانه يجزم بحذف الحرف الاخير نيابة عن حذف الحركة تقول لم يغزو ولم يخش ولم يرم قال الله تعالى فليدع ناديه اللام لام الامر يدع فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف الواو وناديه مفعول ومضاف اليه وظهرت الفتحة على المنقوص لخفتها والتقدير فليدع أهل ناديه أى أهل محلته وقال الله تعالى ولم يخش الا الله ولم يؤت سعة من المال فهذان مثالان لحذف الالف وقال الله تعالى لما يقض ما أمره لما حرف جزم لنفى المضارع وقلبه ماضيا كما أن لم كذلك والمعنى ان الانسان لم يقض بعد ما أمره الله تعالى به حتى يخرج من جميع أوامره وهذا مثال حذف الياء والله أعلم وأما قوله تعالى انه من يتقى ويصبر باثبات الياء فى يتقى واسكان الراء فى يصبر على قراءة قنبل فأقول هذا جواب سؤال تقديره أن الجازم وهو من دخل على يتقى ولم يحذف منه حرف العلة وهو الياء فالجواب عنه أن من موصولة لا انها شرطية وسكون الراء من يصبر اما لتوالى حركات الباء والراء والفاء والهمزة تخفيفا أو لانه وصل بنية الوقف أو على العطف على المعنى لان من الموصولة بمنزلة الشرطية لعمومها وابهامها الا من على الاصل ثم قال

(فصل تقدر الحركات كلها فى نحو غلامى ونحو الفتى ويسمى مقصورا والضمة والكسرة فى نحو القاضى ويسمى منقوصا والضمة والفتحة فى نحو يخشى والضمة فى نحو يدعو ويرمى) وأقول الذى تقدر فيه الحركات ثلاثة أنواع ما تقدر فيه الحركات الثلاث وما تقدر فيه حركتان وما تقدر فيه واحدة فأما الذى تقدر فيه حركة الثلاث فنوعان أحدهما ما أضيف الى ياء المتكلم وليس مثنى ولا جمع مذكر سالما ولا منقوصا ولا مقصورا وذلك نحو غلامى وغلمانى ومسلماتى فهذه الامثلة ونحوها تعرب بحركات مقدرة على ما قبل الياء والذى منع من ظهورها أنهم التزموا أن يأتوا قبل الياء بحركة تجانسها وهى الكسرة فاستحال حينئذ المجىء بحركات الاعراب قبل الياء اذ المحل الواحد لا يقبل حركتين فى الآن الواحد فتقول جاء غلامى فتكون علامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء ورأيت غلامى فتكون علامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء ومررت بغلامى فتكون علامة جره كسرة مقدرة على ما قبل الياء لا هذه الكسرة الموجودة كما زعم ابن مالك فانها كسرة المناسبة وهى مستحقة قبل التركيب وانما دخل عامل الجر بعد استقرارها واحترزت بقولى وليس مثنى ولا جمع مذكر سالما من نحو غلامى ومسلمى فان الياء تثبت فيهما جرا ونصبا مدغمة فى ياء المتكلم والالف

٤ ك

تثبت فى المثنى رفعا وليس شئ من الحرف المدغم ولا من الالف قابلا للتحريك وقولى ولا منقوصا الا ن ياء المنقوص تدغم فى ياء المتكلم فتكون كالمثنى والمجموع جرا ونصبا وقولى ولا مقصورا لان المقصور تثبت ألف قبل الياء والالف لا تقبل الحركة فهو كالمثنى رفعا قال الله تعالى يا بشراى هذا غلام فنوديت البشرى مضافة الى ياء المتكلم وفى الالف فتحة مقدرة لانه منادى مضاف وقرأ الكوفيون يا بشرى بغير اضافة فالمقدر فى الالف اما ضمة كما فى قولك يا فتى لمعين واما فتحة على أنه نداء شائع مثل يا حسرة على العباد الا أنه لم ينون لكونه لا ينصرف لاجل ألف التأنيث والنوع الثانى المقصور وهو الاسم المعرب الذى فى آخره ألف لازمة كالفتى والعصا تقول جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى فتكون الالف ساكنة على كل حال وتقدر فيها الحركات الثلاث لتعذر تحركها ومن محاسن بعض الفضلاء أنه كتب من مدينة قوص الى الشيخ العلامة بهاء الدين محمد بن النحاس الحلبى رحمه الله يتشوق اليه ويشكو له نحوله فقال

سلم على المولى البهاء وصف له * شوقى اليه وانى مملوكه
أبدا يحركنى اليه تشوقى * جسمى به مشطوره منهوكه
لكن نحلت لبعده فكأننى * ألف وليس بممكن تحريكه

وأما الذى تقدر فيه الحركتان فنوعان أحدهما ما تقدر فيه الضمة والكسرة فقط وتظهر فيه الفتحة وهو المنقوص وهو الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو القاضى والداعى تقول جاء القاضى ومررت بالقاضى بالسكون ورأيت القاضى بالتحريك وانما قدرت الضمة والكسرة للاستثقال وانما ظهرت الفتحة لخفة قال الله تعالى فليدع ناديه أجيبوا داعى الله وانى خفت الموالى كلا اذا بلغت التراقى والتراقى جمع ترقوة بفتح التاء وهى العظم الذى بين ثغرة النحر والعاتق والنوع الثانى ما تقدر فيه الضمة والفتحة وهو الفعل المعتل بالالف تقول هو يخشى ولن يخشى فاذا جاء الجزم ظهر بحذف الآخر فقلت لم يخش قال الله تعالى ولا تنس نصيبك من الدنيا وأما الذى تقدر فيه حركة واحدة فهو شيآن الفعل المعتل بالواو كيدعو والفعل المعتل بالياء كيرمى فهذان تقدر فيهما الضمة فقط للاستثقال تقول هو يدعو وهو يرمى فتكون علامة رفعهما ضمة مقدرة ويظهر فيهما شيآن أحدهما النصب بالفتحة وذلك لخفتها نحو لن يدعو ولن يرمى قال الله تعالى لن ندعو من دونه الها لن يؤتيهم الله خيرا لنحيى به بلدة ميتا ونسقيه أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى لن تغنى عنهم أموالهم الثانى الجزم بحذف الآخر نحو لم يدع ولم يرم قال الله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم ولا تبغ الفساد فى الارض ولا تمش فى الارض مرحا وانتصاب مرحا على الحال أى ذا مرح وقرئ مرحا بكسر الراء ثم قلت

(باب البناء ضد الاعراب والمبنى اما أن يطرد فيه السكون وهو المضارع المتصل بنون الاناث نحو يتربصن و يرضعن أو الماضى المتصل بضمير رفع متحرك كضربت وضربنا أو السكون أو نائبه وهو الامر نحو اضرب واضربا واضربوا واضربى واغز واخش وارم)

وأقول قد مضى أن الاعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل فى آخر الكلمة وذكرت هنا أن البناء ضد الاعراب فكأننى قلت ليس البناء أثرا يجلبه العامل فى آخر الكلمة

او فتو فى القاموس ما يدل لهما وقد حكم بالتعذر نظرا للحالة الراهنة فليكن مسلمى كذلك اذ ما دامت الياء الاولى تتعذر الواو وأقول يجاب بأنا ننظر للحالة الراهنة مهما لكن المانع من حركة الفتى كون الالف لا تقبل التحريك وهو وصف ذاتى لازم فظهور الحركة متعذر وأما المانع من ظهور الواو فى مسلمى فهو تحقق الياء وهو ليس بلازم لجواز حذفها فتأتى الواو و يقال مسلموى الا انه ثقيل فالمانع منه الثقل وهذا الاغبار عليه (قوله وقولى ولا منقوصا الان ياء المنقوص الخ) اعلم ان هذا الذى ذكره انما يصلح علة لعدم كسر ما قبل الياء لا لخروجه عن تقدير الاعراب وكانه رأى انه مستثنى من تقدير الحركات لحركة المناسبة وهو ظاهر اذ المقصور مع الياء يقدر للتعذر كحاله بدون ياء وأما المنقوص فيقدر لمانع السكون العارض للادغام فى الحركات الثلاث ولا ينبغى أن يقال المانع اشتغال المحل بالسكون لان السكون عدم الحركة وانما يشغل الوجودى (قوله فنوديت البشرى الخ) أقول النداء طلب الاقبال ولا معنى له هو جهه حقيقة للبشرى والحسرة فلعل بالتنبيه وحسرة وبشرى معمول لمحذوف أى أتبشر بشرى وأتحسر حسرة أو ان المنادى محذوف أى يا هؤلاء مثلا أو انه نداء مجازى شبه البشرى والحسرة بشخص منادى تأمل (قوله المولى البهاء) وفى نسخة البهى وفى أخرى مولى البهاء بالاضافة قيل الشوق حرارة الفراق فتزول بالمشاهده وهو ألم والتشوق لذة وهو اعتناء القلب بمحاسن المحبوب وتعلقه وهو يحصل مع المشاهدة حسا أو ذهنا و يضعفه الفراق والمشطور البيت حذف نصفه والمنهوك حذف ثلثاه استعير للضعف والثانى أشد وقوله لكن الخ استدراك بنفى امكان الحركة على اثباتها فى قوله أبدا يحركنى

وذلك كالكسرة فى هؤلاء فان العامل لم يجلبها بدليل وجودها مع جميع العوامل والبناء لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لفظا أو تقديرا وذلك كلزوم هؤلاء للكسرة ومنذ للضمة وأين للفتحة ولما فرغت من تفسيره شرعت فى تقسيمه فقسمته تقسيما غريبا لم أسبق اليه وذلك أنى جعلت المبنى على تسعة أقسام الاول المبنى على السكون وقدمته لانه الأصل والثانى المبنى على السكون أو نائبه المذكور فى الباب السابق وثنيت به لانه شبيه بالسكون فى الخفة والثالث المبنى على الفتح وقدمته على المبنى على الكسر لانه أخف منه والرابع المبنى على الفتح أو نائبه المذكور فى الباب السابق والخامس المبنى على الكسر وقدمته على المبنى على الضم لانه أخف منه والسادس المبنى على الكسر أو نائبه المذكور فى الباب السابق والسابع المبنى على الضم والثامن المبنى على الضم أو نائبه والتاسع ما ليس له قاعدة مستقرة بل منه ما بنى على السكون وما بنى على الفتح وما بنى على الكسر وما بنى على الضم وسأشرحها مفصلة ان شاء الله تعالى شرحا يزيل عنها خفاءها

(الباب الاول ما لزم البناء على السكون) وهو نوعان أحدهما المضارع المتصل بنون الاناث كقوله تعالى والمطلقات يتربصن والوالدات يرضعن فيتربصن و يرضعن فعلان مضارعان فى موضع رفع لخلوهما من الناصب والجازم ولكنهما لما اتصلا بنون النسوة بنيا على السكون وهذان الفعلان خبريان لفظا طلبيان معنى ومثلهما يرحمك الله وفائدة العدول بهما عن صيغة الامر التوكيد والاشعار بانهما جديران بأن يتلقيا بالمسارعة فكأنهن امتثلن فهما مخبر عنهما موجودين الثانى الماضى المتصل بضمير رفع متحرك نحو ضربت وضربت وضربت وضربنا زيدا والاصل فيه ضرب بالفتح فاتصل الفعل بالضمير المرفوع المتحرك وهو التاء فى المثل الثلاثة الاول لانها فاعل ونا فى المثال الرابع فاعل وهما متحركان وأعنى بذلك أن التاء متحركة والحرف المتصل بالفعل من نا وهو النون متحرك فلذلك بنيت الامثلة على السكون واحترزت بتقييد الضمير بالرفع من ضمير النصب فانه يتصل بالفعل ولا يغيره عن بنائه على الفتح الذى هو الاصل فيه نحو ضربك زيد وضربنا زيد و بتقييده بالمتحرك من الضمير المرفوع الساكن نحو ضربا وضربوا فانه لا يقتضى سكون الفعل أيضا بل يبقى آخر الفعل فيه قبل الالف مفتوحا و يضم قبل الواو كما مثلنا وأما نحو اشتروا الضلالة بالهدى ونحو دعوا هنالك ثبورا فالاصل اشتريوا بياء مضمومة قبل الضمير الساكن ودعووا بواوين أولاهما مضمومة قبل الضمير الساكن ثم تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين ومعنى دعوا هنالك ثبورا قالوا يا ثبوراه اى يا هلاكاه

(الباب الثانى ما لزم البناء على السكون أو نائبه وهو نوع واحد) وهو فعل الامر وذلك لانه يبنى على ما يجزم به مضارعه فيبنى على السكون فى نحو اضرب وعلى حذف النون فى نحو اضربا واضربوا واضربى وعلى حذف حرف العلة فى نحو اغز واخش وارم ومن غريب ما يحكى أن بعض من يتعاطى اقراء النحو ببلدنا هذه سمع قول بعض المعربين فى قوله عز وجل فقولا له قولا لينا ان قولا مبنى على حذف النون فانكر ذلك عليه وهذا قول مشهور بين الطلبة خفاؤه على من يتصدى للاقراء غريب والفاء فى الآية الكريمة

عاطفة لقولا على اذهبا من قوله تعالى اذهبا الى فرعون انه طغى وكل منهما فعل أمر وفاعل وهما مبنيان على حذف النون وله جار ومجرور متعلق بقولا وسمى ابن مالك هذه اللام لام التبليغ ومثله وقل لعبادى يقولوا التى هى أحسن قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ما قلت لهم الا ما أمرتنى به أن اعبدوا الله وقولا مفعول مطلق ولينا صفة له أى قولا متلطفا فيه ولا تغلظا عليه والقول اللين قد جاء مفسرا فى قوله تعالى فقل هل لك الى أن تزكى وأهديك الى ربك فتخشى ثم قلت (أوالفتح وهو سبعة الماضى المجرد كضرب وضربك وضربا والمضارع الذى باشرته نون التوكيد نحو لينبذن وليسجنن وليكونا بخلاف نحو لتبلون ولا يصدنك وما ركب من الاعداد والظروف والاحوال والاعلام نحو أحد عشر ونحو هو يأتينا صباح مساء وبعض القوم يسقط بين بين ونحو هو جارى بيت بيت أى ملاصقا ونحو بعلبك فى لغية والزمن المبهم المضاف لجملة واعرابه مرجوح قبل الفعل المبنى نحو * على حين عاتبت المشيب على الصبا * وعلى حين يستصبين كل حليم وراجح قبل غيره نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله * على حين التواصل غير دانى * والمبهم المضاف لمبنى نحو ومن خزى يومئذ ومنا دون ذلك لقد تقطع بينكم انه لحق مثل ما أنكم تنطقون ويجوز اعرابه) وأقول الباب الثالث من المبنيات ما لزم البناء على الفتح وهو سبعة أنواع النوع الاول الماضى المجرد مما تقدم ذكره وهو الضمير المرفوع المتحرك نحو ضرب ودحرج واستخرج وضربا وضربك وضربه وأما نحو رمى وعفا فأصله رمى وعفو فلما تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين فسكون آخرهما عارض والفتحة مقدرة فى الالف ولهذا اذا قدر سكون الآخر رجعت الياء والواو فقيل رميت وعفوت كما سيأتى النوع الثانى المضارع الذى باشرته نون التوكيد كقوله تعالى لينبذن فى الحطمة واحترزت باشتراط المباشرة من نحو قوله تعالى لتبلون فى أموالكم وأنفسكم ولتسمعن فان الفعل فى ذلك معرب وان أكد بالنون لانه قد فصل بينهما بالواو التى هى ضمير الفاعل وهى ملفوظ بها فى قوله تعالى لتبلون ومقدرة فى قوله تعالى ولتسمعن اذ الاصل ولتسمعونن فحذفت نون الرفع استثقالا لاجتماع الامثال فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة فحذفت الواو لالتقاء الساكنين النوع الثالث ما ركب تركيب المزج من الاعداد وهو الاحد عشر والاحدى عشرة الى التسعة عشر والتسع عشرة تقول جاءنى أحد عشر ورأيت أحد عشر ومررت بأحد عشر ببناء الجزأين على الفتح وكذلك القول فى الباقى الا اثنى عشر واثنتى عشرة فان الجزء الاول منهما معرب اعراب المثنى بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا النوع الرابع ما ركب تركيب المزج من الظروف زمانية كانت أو مكانية مثال ما ركب من ظروف الزمان قولك فلان يأتينا صباح مساء والاصل صباحا ومساء أى فى كل صباح ومساء فحذف العاطف وركب الظرفان قصد التخفيف تركيب خمسة عشر قال الشاعر

ومن لا يصرف الواشين عنه * صباح مساء يبغوه خبالا

ولو أضفت فقلت صباح مساء لجاز أى صباحا ذا مساء فلذلك أضفته اليه لما بينهما من المناسبة وان كان الصباح والمساء لا يجتمعان ونظيره فى الاضافة قوله تعالى لم يلبثوا الا عشية أو ضحاها فاضيف الضحى الى ضمير العشية وقيل الاصل أو ضحى يومها ثم

(قوله فحذفت الواو لالتقاء الساكنين) ولم تحذف فى الاول لانه ليس قبلها ضمة تدل عليها ولم تحذف الالف فى لا تتبعان لان النون كسرت معها لشبهها بنون المثنى فى الوقوع بعد ألف فلو حذفت الالف رجعت النون الى الفتح فالتبس بالمسند الى الواحد على ان التقاء الساكنين مغتفر اذا كان الاول معتلا قبله حركة تجانسه والثانى مدغم نحو ولا الضالين تأمل وانما بنى المضارع اذا اتصل به نون التوكيد لبعده من الاسم لان نون التوكيد لا تلحق الاسماء وشذ * أقائلن أحضروا الشهودا * (قوله ومن لا يصرف الخ) فى الشواهد الواشى اللائم حسدا وافسادا والعاذل اللائم شفقة قلت ويقويه خطاب العاذل بقوله محضتنى النصح وقوله يبغوه بضم أوله وقاف من الابقاء أو بغين معجمة والخبال الجنون أو الضرر يعنى من استمع للواشين ولم يصرفهم عنه ضرره

حذف

حذف المضاف ولا حاجة الى هذا وتقول فلان يأتينا يوم يوم أى يوما فيوما أى كل يوم قال الشاعر

آت الرزق يوم يوم فاجمل * طلبا وابغ للقيامة زادا

ومثال ما ركب من ظروف المكان قولك سهلت الهمزة بين بين وأصله بينها وبين حرف حركتها فحذف ما أضيف اليه بين الاولى وبين الثانية وحذف العاطف وركب الظرفان وقال الشاعر

نحمى حقيقتنا وبعـ * ـض القوم يسقط بين بينا

والاصل بين هؤلاء وبين هؤلاء فازيلت الاضافة وركب الاسمان تركيب خمسة عشر وهذان الظرفان اللذان صارا ظرفا واحدا فى موضع نصب على الحال اذ المراد وبعض القوم يسقط وسطا والحقيقة ما يجب على الانسان أن يحميه من الاهل والعشيرة يقال رجل حامى الحقيقة أى انه شهم لا يضام النوع الخامس ما ركب تركيب خمسة عشر من الاحوال يقولون فلان جارى بيت بيت وأصله بيتا لبيت أى ملاصقا فحذف الجار وهو اللام وركب الاسمان وعامل الحال ما فى قوله جارى من معنى الفعل فانه فى معنى مجاورى وجوزوا أن يكون الجار المقدر الى وأن لا يقدر جار أصلا بل فاء العطف وقالت العرب أيضا تساقطوا أخول أخول أى متفرقين وهو بالخاء المعجمة قال الشاعر يصف ثورا يطعن الكلاب بقرنه

يساقط عنه روقه ضارياتها * سقاط شرار القين أخول أخولا

وفى الحديث كان عليه الصلاة والسلام يتخولنا بالموعظة أى يتعهدنا بها شيأ فشيأ مخافة السآمة علينا قال أبو على هو من قولهم تساقطوا أخول أخول أى شيأ بعد شئ وكان الاصمعى يرويه يتخوننا بالنون ويقول معناه يتعهدنا فان قلت ما الفرق بين هذا النوع والبيت الذى أنشدته فى النوع الذى قبله فانك زعمت ثم ان بين بين فيه حال قلت معنى قولى هناك انه متعلق باستقرار محذوف وذلك المحذوف هو الحال لا انه نفسه حال بخلاف هذا النوع فان المركب نفسه حال لانه ليس بظرف بخلاف بين بين فانه ظرف واذا أخرجت شيأ من هذه الظروف والاحوال عن الظرفية والحالية تعينت الاضافة وامتنع التركيب تقول هذه همزة بين بين مخفوض الاول غير منون والثانى منونا ومثله فلان يأتينا كل صباح مساء قال

ولولا يوم يوم ما أردنا * جزاءك والقروض لها جزاء

وهذا يفهم من كلامى فى المقدمة فانى قلت وما ركب من الظروف والاحوال فعلم ان البناء المذكور مقيد بوجود الظرفية والحالية وانهما متى فقدت وجب الرجوع الى الاعراب وانما قدمت الظروف على الاحوال لان ذلك فى الظروف أكثر وقوعا فكان أولى بالتقديم فان قلت قد وقع التركيب المذكور فيما ليس بظرف ولا حال كقولهم وقعوا فى حيص بيص أى فى شدة يعسر التخلص منها قلت هو شاذ فلذلك لم أتعرض لذكره فى هذا المختصر ولم يقع فى التنزيل تركيب الاحوال ولا تركيب الظروف وانما وقع فيه تركيب الاعداد نحو انى رأيت أحد عشر كوكبا فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا عليها تسعة عشر أى على سقر تسعة عشر ملكا يحفظون أمرها وقيل صنفا وقيل صفا من الملائكة وقرئ تسعة أعشر جمع عشير مثل أيمن جمع يمين وعلى هذا فتسعة مرفوع وأعشر

(قوله يساقط) بمثناة تحتية مضارع وروقه فاعل وهو القرن وضاريات مفعوله وضميره للكلاب والقين الحداد أى كتساقط شرار نار الحداد اذا نفخها (قوله أنه متعلق باستقرار) أى بخلاف بيت بيت فانه ليس ظرفا اذ لا يقبله المكان الا مبهما لكن يحتمل ان بين بين نفسه حال أيضا بتأويل متوسطا تأمل

مخفوض بالاضافة منون ومجئ هذا التركيب فى الاحوال قليل بالنسبة الى مجيئه فى الظروف النوع السادس الزمن المبهم المضاف لجملة وأعنى بالمبهم مالم يدل على وقت بعينه وذلك نحو الحين والوقت والساعة والزمان فهذا النوع من أسماء الزمان يجوز اضافته الى الجملة ويجوز لك فيه حينئذ الاعراب والبناء على الفتح ثم تارة يكون البناء أرجح من الاعراب وتارة العكس فالاول اذا كان المضاف اليه جملة فعلية فعلها مبنى كقوله

على حين عاتبت المشيب على الصبا * وقلت ألما أصح والشيب وازع

يروى على حين بالخفض على الاعراب وعلى حين بالفتح على البناء وهو الأرجح لكونه مضافا الى مبنى وهو عاتبت والثانى اذا كان المضاف اليه جملة فعلية فعلها معرب أو جملة اسمية فالاول كقول الله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فيوم مضاف الى ينفع وهو فعل مضارع والفعل المضارع معرب كما تقدم فكان الارجح فى المضاف الاعراب فلذلك قرأ السبعة كلهم الا نافعا برفع اليوم على الاعراب لانه خبر المبتدا وقرأ نافع وحده بفتح اليوم على البناء والبصريون يمنعون فى ذلك البناء ويقدرون الفتحة اعرابا مثلها فى صمت يوم الخميس والتزموا الاجل ذلك أن تكون الاشارة ليست لليوم والالزم كون الشئ ظرفا لنفسه والثانى كقول الشاعر

تذكر ما تذكر من سليمى * على حين التواصل غير دانى

روى بفتح الحين على البناء والكسر أرجح على الاعراب ولا يجيز البصريون غيره النوع السابع المبهم المضاف لمبنى سواء كان زمانا أو غيره ومرادى بالمبهم مالا يتضح معناه الا بما يضاف اليه كمثل ودون وبين ونحوهن مما هو شديد الابهام فهذا النوع اذا أضيف الى مبنى جاز أن يكتسب من بنائه كما تكتسب النكرة المضافة الى معرفة من تعريفها قال الله تعالى ومن خزى يومئذ يقرأ على وجهين بفتح اليوم على البناء لكونه مبهما مضافا الى مبنى وهو اذ وبجره على الاعراب وقال الله تعالى ومنا دون ذلك منا جار ومجرور خبر مقدم ودون مبتدأ مؤخر وبنى على الفتح لابهامه واضافته الى مبنى وهو اسم الاشارة ولو جاءت القراءة برفع دون لكان ذلك جائزا كما قال الراجز

ألم تر يا أنى حميت حقيقتى * وباشرت حد الموت والموت دونها

الرواية دونها بالرفع وقال الله تعالى لقد تقطع بينكم يقرأ على وجهين برفع بين على الاعراب لانه فاعل وبفتحه على البناء وقال الله تعالى انه لحق مثل ما أنكم تنطقون يقرأ على وجهين برفع مثل على الاعراب لانه صفة لحق وهو مرفوع وبالفتح على البناء * ثم قلت (أو الفتح أو نائبه وهو اسم لا النافية للجنس اذا كان مفردا نحو لا رجل ولا رجال ولا رجلين ولا قائمين ولا قائمات وفتح نحو قائمات أرجح من كسره

(قوله الاعراب والبناء على الفتح) الاعراب على الاصل والبناء للشبه الافتقارى أى للجملة لكن لما كان الافتقار جائزا كان البناء جائزا لا واجبا تأمل (قوله فعلها مبنى) أى فالارجح حينئذ البناء للمناسبة ولا فرق بين البناء الاصلى كما مثل أو العارض وهو المضارع المتصل بنون النسوة كقوله لاجتذبن منهن قلبى تحلما * على حين يستصبين كل حليم (قوله على الصبا) بكسر الصاد أراد به هوى النفس أو ضد الشيخوخة وألما نافية والوازع المانع ٣٠ يقول ألم أفق والشيب مانع من أوساخ الهوى لانه بياض لا يحمل الدنس روى لما رأى الخليل عليه الصلاة والسلام الشيب فى شعره قال ما هذا يا رب قال كمال يا ابراهيم فقال رب زدنى كمالا (قوله فيوم مضاف الى ينفع) ظاهره ان الاضافة لنفس ينفع وقيل به على ان ينفع هنا اسم أريد به جزء معناه المستقل وهو الحدث فقط وقيل به أيضا فى تسمع بالمعيدى والمشهور فى الثانى اضمار أن وفى الاول أن المضاف له الجملة وانها من المواضع التى يؤول فيها بلا سابك (قوله أن تكون الاشارة ليست لليوم) أى بل للذى وقع من عيسى من القول ويوم متعلق بمحذوف خبر قلت أو الاشارة لليوم وهو مفعول محذوف أى انظروا هذا يوم الخ فالظرف بدل من اسم الاشارة أو التقدير قلت هذا يوم ينفع الخ خطابا لعيسى عليه الصلاة والسلام وهو أقعد (قوله تذكر ما تذكر الخ) يحتمل انه توبيخ له بانه كان اولا وهى عنده لا يعرف قدرها أو انه شفقة عليه كانه يقول حيث كان التواصل غير دان فلا تعلق نفسك باذيال التذكر بل تسل وسليمى تصغير اصلية اللفظ لا للتحقير (قوله المضاف لمبنى) أى لمفرد مبنى وأما السابق ففى الجملة وخرج بالمبهم المختص الدال على معين فلا يبنى والفرق ان المبهم له شدة تعلق بما بعده لان معناه انما يفهم به فهو أهل لان يكتسب منه البناء (قوله وبنى على الفتح لابهامه) هذه العلة انما تنتج مطلق البناء وأما الفتح فللتخفيف آثروه على الاتباع للكسرتين بعده (قوله الموت) استئناف بيانى مقترن بالواو وعلى حد وما كان استغفار ابراهيم لابيه كانه قيل لم باشرت حد الموت فى شأنها فاجاب بان ذلك لان الموت دونها أى أقل مصيبة من هتكها (قوله وبالفتح على البناء) أقول يحتمل انه حال من ضمير حق لانه بمعنى حاق ثابت (قوله أرجح من كسره) لان كسره انما هو فى الاعراب اما اذا ركب مع لا فبناؤه على الفتح تخفيفا لثقل التركيب أولى من حمله على غيره فى البناء على ما ينصب به

ولك فى الاسم الثانى من نحو لا رجل ظريف ولا ماء ماء بارد النصب والرفع والفتح وكذا الثانى من نحو لا حول ولا قوة ان فتحت الاول فان رفعته امتنع النصب فى الثانى فان فصل النعت أو كان هو او المنعوت غير مفرد امتنع الفتح)

وأقول الباب الرابع من المبنيات ما لزم الفتح أو نائبه وهو اثنان الياء والكسرة وذلك الاسم وخلاصة القول فى ذلك أن لا اذا كانت للنفى وكان المراد بذلك النفى استغراق الجنس بأسره بحيث لا يخرج عنه واحد من افراده وكان الاسم مفردا ونعنى بالمفرد هنا وفى باب النداء ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف ولو كان مثنى أو مجموعا فانه حينئذ يستحق البناء على الفتح فى مسئلتين والبناء على الياء فى مسئلتين والبناء على الكسر أو الفتح فى مسئلة واحدة اما ما يستحق فيه البناء على الفتح فضابطه أن يكون الاسم غير مثنى ولا مجموع نحو رجل وفرس أو مجموعا جمع تكسير نحو رجال وأفراس تقول لا رجل فى الدار ولا فرس عندنا ولا رجال فى الدار ولا أفراس عندنا وأما ما يستحق فيه البناء على الياء فضابطه أن يكون الاسم مثنى أو جمع مذكر سالما نحو ولا رجلين ولا قائمين قال الشاعر

تعز فلا الفين بالعيش متعا * ولكن لوراد المنون تتابع

وقال الآخر

يحشر الناس لا بنين ولا آ * باء الا وقد عنتهم شؤن

وأما ما يستحق فيه البناء على الكسر أو الفتح فضابطه أن يكون جمعا بالالف والتاء المزيدتين نحو مسلمات تقول لا مسلمات فى الدار قال الشاعر

ان الشباب الذى مجد عواقبه * فيه نلذ ولا لذات للشيب

يروى بكسر لذات وفتحه ولما ذكرت حكم اسم لا أوردت مسئلتين يتعلقان بباب لا المسئلة الاولى ان اسمها اذا كان مفردا ونعت بمفرد وكان النعت والمنعوت متصلين نحو لا رجل ظريف فى الدار جاز لك فى النعت ثلاثة أوجه أحدها النصب على محل اسم لا فانه فى موضع نصب بلا ولكنه بنى فلم يظهر فيه اعراب فتقول لا رجل ظريفا فى الدار والثانى الرفع على مراعاة محل لا مع اسمها فانهما فى موضع رفع بالابتداء فتقول لا رجل ظريف فى الدار برفع ظريف وانما كانت لا مع رجل فى موضع رفع بالابتداء لان لا قد صارت بالتركيب مع رجل كالشئ الواحد وقد علمت أن الاسم المصدر به المخبر عنه حقه ان يرتفع بالابتداء والثالث الفتح فتقول لا رجل ظريف فى الدار وهو أبعدها عن القياس فلهذا أخرته فى الذكر ووجه بعده هو أن فتحه على التركيب وهم لا يركبون ثلاثة أشياء ويجعلونها شيأ واحدا ووجه جوازه أنهم قدروا تركيب الموصوف وصفته أولا ثم ادخلوا عليهما لا بعد أن صارا كالاسم الواحد ونظيره قولك لا خمسة عشر عندنا المسئلة الثانية أن لا واسمها اذا تكررا نحو لا حول ولا قوة الا بالله جاز لك فى جملة التركيب خمسة أوجه وذلك لانه يجوز فى الاسم الاول وجهان الفتح والرفع فان فتحته جاز لك فى الثانى ثلاثة أوجه الفتح والرفع والنصب مثال الفتح قوله تعالى لا لغو فيها ولا تأثيم ومثال الرفع قول الشاعر

هذا وجدكم الصغار بعينه * لا أم لى ان كان ذاك ولا أب

(قوله ولك فى الاسم الثانى من نحو لا رجل ظريف) مراده بالثانى الصفة (قوله اذا كانت للنفى) خرجت الناهية (قوله استغراق الجنس) أى نصا واعلم ان النكرة فى سياق النفى وشبهه تعم ظهورا ما لم تقترن ٣١ بمن الاستغراقية أو تبنى على الفتح فتكون للعموم نصا فحينئذ قولهم لا التى لنفى الوحدة معناه التى تحتملها مرجوحا ثم قيل وجه البناء انه تركب مع لا تركيب خمسة عشر وأنت خبير بان هذا ليس من شبه الحرف وقيل لتضمنه معنى الحرف وهو من الاستغراقية وفيه ان التضمن أن يستعمل الاسم فى معنى الحرف كما استعمل من الشرطية فى معنى الشرط ولما رأى بعضهم ذلك قال هو معرب حذف منه التنوين تخفيفا (قوله تعز) أى تصبر والالفين نقيضة الف هو المؤالف الموادد ووارد جمع وارد والمنون الموت وهذا مما يقوى التعزى أى انك سترد المنون وتلحقه (قوله للشيب) بفتح الشين وبكسرها جمع أشيب كابيض وبيض (قوله على مراعاة محل لا مع اسمها) هذا عند سيبويه ويصح عند الكوفيين انه على محله قبل دخول لا لانهم لا يشترطون فى التبعية وجود المقتضى كما صرح به المصنف فى أقسام العطف من كتاب المغنى (قوله ونظيره قولك لا خمسة عشر) يفيد انك تقول فى الاعراب لا نافية للجنس ورجل ظريف المجموع اسمها مبنى معها على الفتح وقرره بعضهم وأقول لو قيل بان هذا من الاتباع على حركة البناء العارضة لموجب لشبهها فى ذلك بالاعراب لصح كما قيل فى يا سيبويه العالم (قوله هذا وجدكم الخ) كان ضمرة بن ضمرة من شعراء الجاهلية يبره ويخدمها وكانت هى وأهله يؤثرون أخا له عليه يسمى جندبا فانشد يقول

يا جندب اخبرنى ولست بصادق * وأخوك ينفعك الذى لا يكذب

الى ان قال

واذا تكون كريهة أدعى لها * واذا يحاس الحيس يدعى جندب

هذا وجدكم والصغار بعينه * لا أم لى ان كان ذاك ولا أب

عجبا لتلك قضية واقامتى * فيكم على تلك القضية أعجب

والحيس تمر وسمن وأقط وسويق يدلك حتى يختلط

(قوله لا نسب الخ) الخلة بضم الخاء المودة قال تعالى ولا خلة ولا شفاعة وأما بالفتح فهي الحاجة قال

رأى خلتي من حيث يخفى مكانها * فكانت قذى عينيه حتى تجلت

وأما بالكسر فنبت معلوم يقول اتسع الفساد فلم يبق أصل ذو نسب ولا ذو مروءة وهو كذلك فمن ثم قال في لامية العجم وأعاذل الدنيا وواحدها * من لا يعول في الدنيا على رجل وقال الآخر

وزهدني في الناس معرفتي بهم * وطول اختباري صاحبا بعد صاحب
فلم ترني الأيام خلا تسرني * مباديه الا ساءني في العواقب

(قوله العلم المختوم بويه) انما بني لشبهه بالأصوات لأن ويه في امتداد الصوت فيه كغاق كذا قالوا ولا يخفاك ضعفه لا يقال علته تضمن معنى حرف العطف كخمسة عشر لانا نقول العطف مراد معنى في عشر بخلاف سيبويه علما على انه لو سلم لزم بناء بعلبك بل نقول تضمن معنى الحرف ان يستعمل الاسم في معنى الحرف كالشرط والاشارة وبالجملة فالنحو مجرد تراويح والمدار على السماع فمن ثم كان نحو المتقدمين خاليا عنها وأكثر تنقيحهما للرضي رضي الله عنه (قوله والجرمي يجيز منع صرفه) أي اجراءه مجرى بعلبك (قوله وفعال الخ) اعلم ان وزن فعال بفتح الفاء اما معدول أو غير معدول فالمعدول ستة أنواع كلها مبنية على الكسر الاول علم المؤنث كحذام الثاني اسم فعل الامر كنزال الثالث المصدر نحو حماد الرابع الحال نحو * والخيل تعدو في الصعيد بداد * أي بادة متفرقة الخامس صفة جارية مجرى الاعلام في استعمالها بدون موصوف نحو حلاق للمنية لانها حالقة مزيلة السادس صفة ملازمة للنداء نحو يا فساق ولم يستوفها المصنف وكلها معدولة عن فاعلة الا حماد فعن الحمد والا الامر فقيل معدول عن فعل الامر وقيل عن المصدر أي مراد به الامر نحو فنداء لزريق المال ٣٢ وأصل البناء لاسم الامر شبهه بالحرف في كونه عاملا لا معمولا لان الصحيح انه لا محل له من الاعراب وقيل في محل نصب وقيل رفع أغنى عن الخبر مرفوعها وحمل عليه الباقي لشبهه به وزنا وعدلا وتعريفا لان اسم الفعل غير المنون معرفة كما هو مشهور وكذلك الباقي لا تستعمل الا في معين وقال الربعي علة بناء حذام تضمنه معنى هاء التأنيث لانه مؤنث بلا تاء فلما قلت برده اعراب زينب وقال المبرد بني لتوالي العلل وليس بعد منع الصرف الا البناء والاول أظهر وهو قول الجمهور واذا سميت بنوع من هذه الانواع المعدولة مؤنثا بني كحذام واذا سميت به مذكرا منع صرفه لانه معدول وهو علم وقد يصرف نظرا الى ان المعنى تنوسي وغير المعدول معرب منصرف قولا واحدا كسحاب وذهاب وجواد فان سمي به مؤنث منع (قوله للامر) أي لفعل الامر بناء على المشهور من ان اسم الفعل مدلوله لفظ الفعل أو للطلب بناء على ان مدلوله معناه (قوله من كل فعل ثلاثي تام) ولا بد أيضا أن يكون متصرفا فلا يقال نعام من نعم ولا بد أن يكون تام التصرف فلا يبنى من يدع ويذر اذ لهما الامر فقط لا ماض ولا غيره (قوله وكذلك أمس عندهم) أي بشروط تفهم من الشارح حيث قال فان أريد بأمس يوم الخ والكلام في أمس اذا لم يستعمل ظرفا والا فهو مبني اتفاقا نحو اعتكفت أمس وعلة بنائه انه تضمن معنى حرف التعريف حيث أريد به يوم معين (قوله في نحو سفار ووبار مطلقا) أي في الاحوال الثلاثة ومراده بنحوه كل ما ختم براء كظفار بلدة باليمن ومن جزعها بجيم وزاي مفتوحتين أي خرزها كان عقد أم المؤمنين السيدة عائشة رضي الله عنها في قصة الافك وروايته أظفار جمع ظفر تحريف ثم وجه هذا ان تميما يتشوقون للامالة لانها لغتهم والراء تمنع الامالة ما لم تكن مكسورة فيكسرونها توصلا للامالة وأقلهم كما قال في الشارح يمنع فعال مطلقا من الصرف للعلمية والعدل وقال المبرد للعلمية والتأنيث المعنوي كزينب قال الاشموني على الخلاصة وهو أولى أي لان العدل هنا تقديري فلا يعدل اليه متى أمكن غيره (قوله وفي أمس في الجر والنصب) أي لانه تعارض عنده علة البناء التي تمسك بها الحجاز وعلة منع الصرف مطلقا التي تمسك بها الاقل من تميم وهو شبه العلمية لانه أريد به معين والعدل عن الامس فأعمل الامرين وخص الاعراب والمنع من الصرف لكونه أشرف من البناء بالاشرف وهو الرفع كقوله

اعتصم بالرجاء ان عن بأس * وتناس الذي تضمن أمس

ثم جبر البناء باعطائه الحالين الباقيين ان قلت لم لا تقول ان في أمس وزن الفعل لان أوله زيادة تدل على معنى في الفعل وهي الهمزة كما هو مقرر

ومثال النصب قول الآخر

لا نسب اليوم ولا خلة * اتسع الخرق على الراقع

وان رفعت الاسم الاول جاز لك في الاسم الثاني وجهان الفتح والرفع فالاول كقوله في هذا البيت

فلا لغو ولا تأثيم فيها * وما فاهوا به أبدا مقيم

والثاني كقوله تعالى لا بيع فيه ولا خلة في قراءة من رفعهما ولا يجوز لك اذا رفعت الاول ان تنصب الثاني ثم قلت (أو الكسر وهو خمسة العلم المختوم بويه كسيبويه والجرمي يجيز منع صرفه وفعال للامر كنزال ودراك وبنو أسد تفتحه وفعال سبا للمؤنث كفساق وخباث ويختص هذا بالنداء وينقاس هو ونحو نزال من كل فعل ثلاثي تام وفعال علما لمؤنث كحذام في لغة أهل الحجاز وكذلك أمس عندهم اذا أريد به معين وأكثر بني تميم توافقهم في نحو سفار ووبار مطلقا وفي أمس في الجر والنصب ويمنع الصرف في الباقي)

في محله قلت الهمزة هنا أصلية لان أمس بوزن فعل فهي فاء الكلمة ولنا في كتابة الازهرية هنا كلام مع الحلبي راجعه ان شئت (قوله هي الدنيا الخ) من قصيدة لابي فرج الساوي يرثي فخر الدولة وطال كلام الشعراء في الموت وناقضهم من قال

قد قلت اذ مدحوا الحياة وأطنبوا * في الموت ألف فضيلة لا تعرف
منها أمان لقائه بلقائه * وفراق كل معاشر لا ينصف

الدنيا بضم الدال وحكى ابن قتيبة كسرها وهي ما على الارض من الهواء والجو وقيل كل المخلوقات من الجواهر والاعراض قال ابن حجر والاول أولى لكن يزاد فيه مما قبل الساعة وتطلق على كل حين مجازا وتطلق على خصوص النقد عرفا شائعا وحذار حذار تأكيد شبه حالها في سلبها بعد اعطائها بحال من يقول ذلك كما قال بعضهم ٣٣ فلله المشتكى من دهر اذا أساء أصر على اساءته واذا أحسن ندم عليه من ساعته والبطش الاخذ الشديد عند الغضب والفتك الاخذ بغتة بقوة والتبسم تحريك الشفتين بلا صوت وبه قهقهة كأنه يقول قهقه وأراد هنا ما يناله من السرور وأطلق عليه الابتسام الذي هو أقل الضحك اشارة لقلته باعتبار ما يعقبه وفي القصيدة براعة استهلال والطباق بين مضحك ومبكي (قوله لمناسبة الالف) أي وأما الكسر فعلى أصل التخلص من التقاء الساكنين وان أردت توجيه كون الاصل فعليك بكتابة الازهرية (قوله أطوف الخ) هو لابي مليكة يدعى الحطيئة لقصره وقربه من الارض جاهلي اسلامي ينتهي نسبه الى معد بن عدنان قال ابن قتيبة لا أراه أسلم الا بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وكان نسبه متدافعا بين العرب ينتمي لكل قبيلة اذا غضب على الاخرى ومراده بالقعيدة المرأة القاعدة في البيت (قوله ويجوز قياسا) هو المشهور وقصره بعضهم على السماع مطلقا (قوله ثلاثيا) أي على ثلاثة أحرف لا ما كان أصوله ثلاثة ولو مزيدا فيه ومن السماع دراك من أدرك (قوله لا لعا) لعا اسم فعل بمعنى قم وارتفع فالمعنى لا ترتفع بل دم مطروحا على الارض فكذلك هنا السامري لما أبصر ما لم يبصروا به ورأى جبريل عليه السلام حين أرسل لموسى قال في نفسه هذا الرسول روحاني محض فلا يمس هو ولا فرسه الروحانية شيئا الا اكتسب الروحانية فتنشأ منه الحياة فقبض قبضة من التراب الذي مسه فرس الرسول فنبذها في الحلي التي حملوها بعد أن أذابها وصنع منها عجلا صار له خوار وتصويت وقال لهم هذا الاله فقال له موسى عليه السلام اذهب فان لك جزاء بما سولته نفسك في الحياة الدنيا أن لا يمسك أحد الا أخذتك وأخذته الحمى فتجتنبك الناس وتصير طريدا تقول لمن أقبل جهتك لا مساس أي لا تمسني ولك مع ذلك موعد في الآخرة لا تقدر على اخلافه بالفرار بل تأتي رغما عن أنفك

وأقول الباب الخامس من المبنيات ما لزم البناء على الكسر وهو خمسة أنواع النوع الاول العلم المختوم بويه كسيبويه وعمرويه ونفطويه وراهويه ونحو ذلك فليس فيهن الا الكسر وهو قول سيبويه والجمهور وزعم أبو عمرو الجرمي أنه يجوز فيهن ذلك والاعراب اعراب ما لا ينصرف النوع الثاني ما كان اسما للفعل وهو على وزن فعال وذلك مثل نزال بمعنى انزل ودراك بمعنى أدرك وتراك بمعنى اترك وحذار بمعنى احذر قال الشاعر

حذار من أرماحنا حذار * وقال الآخر * تراكها من ابل تراكها

وما أحسن قول بعضهم

هي الدنيا تقول بملء فيها * حذار حذار من بطشي وفتكي
فلا يغرركم مني ابتسام * فقولي مضحك والفعل مبكي

وبنو أسد يفتحون فعال في الامر لمناسبة الالف والفتحة التي قبلها النوع الثالث ما كان على فعال وهو سب للمؤنث ولا يستعمل هذا النوع الا في النداء تقول يا خباث بمعنى يا خبيثة ويا دفار بالدال المهملة بمعنى يا منتنة ويا لكاع بمعنى يا لئيمة ومن كلام عمر رضي الله عنه لبعض الجواري أتتشبهين بالحرائر يا لكاع ولا يقال جاءتني لكاع ولا رأيت لكاع ولا مررت بلكاع فأما قوله

أطوف ما أطوف ثم آوي * الى بيت قعيدته لكاع

فاستعملها في غير النداء فضرورة شاذة ويحتمل ان التقدير قعيدته يقال لها يا لكاع فيكون جاريا على القياس ويجوز قياسا مطردا صوغ فعال هذا وفعال السابق وهو الدال على الامر مما اجتمع فيه ثلاثة شروط وهي أن يكون فعلا ثلاثيا تاما فيبنى من نزل نزال ومن ذهب ذهاب ومن كتب كتاب بمعنى انزل واذهب واكتب ويقال من فسق وفجر وزنى وسرق يا فساق ويا فجار ويا زناء ويا سراق بمعنى يا فاسقة يا فاجرة يا زانية يا سارقة ولا يجوز بناء شيء منهما من نحو دحرج واستخرج وانطلق لانها زائدة على الثلاثة ولا من نحو كان وظل وبات وصار لانها ناقصة لا تامة ولم يقع في التنزيل فعال أمرا الا في قراءة الحسن لا مساس بفتح الميم وكسر السين وهو في دخول لا على اسم الفعل بمنزلة قولهم للعاثر اذا دعوا عليه بأن لا ينتعش أي لا يرتفع لا لعا وفي معاني القرآن العظيم للفراء ومن العرب من يقول لا مساس يذهب به الى مذهب

دراك ونزال وفى كتاب ليس لابن خالويه لامساس مثل دراك ونزال انتهى وهذا من غرائب اللغة وحمله الزمخشرى والجوهرى على انه من باب قطام وانه معدول عن المصدر وهو المس النوع الرابع ما كان على فعال وهو علم على مؤنث مثل حذام وقطام ورقاش وسجاح بالسين المهملة والجيم وآخرها حاء مهملة اسم للكذابة التى ادعت النبوة وكساب اسم لكلبة وسكاب اسم لفرس وهذه الاسماء ونحوها للعرب فيها ثلاث لغات احداها لاهل الحجاز وهى البناء على الكسر مطلقا وعلى ذلك قول الشاعر

اذا قالت حذام فصدقوها * فان القول ما قالت حذام

والثانية لبعض بنى تميم وهى اعرابه اعراب ما لا ينصرف مطلقا والثالثة لجمهورهم وهى التفصيل بين أن يكون مختوما بالراء فيبنى على الكسر أو غير مختوم بها فيمنع الصرف ومثال المختوم بالراء سفار بالسين المهملة والفاء اسم لماء وحضار بالحاء المهملة والضاد المعجمة اسم لكوكب ووبار بالباء الموحدة اسم لقبيلة وظفار بالظاء المعجمة والفاء اسم بلدة قال الشاعر أنشده سيبويه

متى تردن يوما سفار تجد بها * أديهم يرمى المستجيز المعورا

وقال الاعشى فجمع بين اللغتين التميميتين

ألم تروا ارما وعادا * أودى بها الليل والنهار

ومر دهر على وبار * فهلكت جهرة وبار

فبنى وبار الاول على الكسر وأعرب وبار الثانى وقيل ان وبار الثانى ليس باسم كوبار الذى فى حشو البيت بل الواو عاطفة وما بعدها فعل ماض وفاعل والجملة معطوفة على قوله هلكت وقال أولا هلكت بالتأنيث على معنى القبيلة وثانيا باروا بالتذكير على معنى الحى وعلى هذا القول فتكتب وباروا بالواو والالف كما تكتب ساروا النوع الخامس أمس اذا أردت به معينا وهو اليوم الذى قبل يومك وللعرب فيه حينئذ ثلاث لغات احداها البناء على الكسر مطلقا وهى لغة أهل الحجاز فيقولون ذهب أمس بما فيه واعتكف أمس وعجبت من أمس بالكسر فيهن قال الشاعر

منع البقاء تقلب الشمس * وطلوعها من حيث لا تمسى

ثم قال

اليوم أعلم ما يجىء به * ومضى بفصل قضائه أمس

الثانية اعرابه اعراب ما لا ينصرف مطلقا وهى لغة بعض بنى تميم وعليها قوله

لقد رأيت عجبا مذ أمسا * عجائزا مثل السعالى خمسا

يأكلن ما فى رحلهن همسا * لا ترك الله لهن ضرسا

وقد وهم الزجاجى فزعم ان من العرب من يبنى أمس على الفتح واستدل بهذا البيت الثالثة اعرابه اعراب ما لا ينصرف فى حالة الرفع خاصة وبناؤه على الكسر فى حالتى النصب والجر وهى لغة جمهور بنى تميم يقولون ذهب أمس فيضمونه بغير تنوين واعتكفت أمس وعجبت من أمس فيكسرونه فيهما وهذا كله يفهم من قولى فى المقدمة ويمنع الصرف فى الباقى وقولى فى الباقى أردت به أمس فى الرفع وما ليس فى آخره راء من باب حذام وقطام واذا أريد بأمس يوم ما من الايام الماضية أو كسر أو دخلته أل أو أضيف اعرب باجماع تقول فعلت ذلك أمسا أى فى يوم ما من الايام الماضية وقال الشاعر

(قوله وحمله الزمخشرى) حاصله ان ما قبل هذا كلهم متفقون على انه اسم فعل وانما عدد المصنف النقل تقوية له لانه غريب كما قال وأما الزمخشرى والجوهرى فيقولان ليس هو اسم فعل بل هو علم للمصدر كحماد علم للحمد كما سبق كما كان قطام اسم لامرأة (قوله للكذابة) هى زوجة مسيلمة الكذاب وما أنسب قرن المصنف لها بالكلبة بعدها (قوله اذا قالت حذام الخ) قاله جرير بن مصعب وحذام امرأته والذى لم أسمعه الا به مع شهرة البيت اعجام الذال لكن فى الشواهد للدلجوفى انه بالمهملة من الحدم وهو القطع أو السرعة اه (قوله متى تردن الخ) قاله الفرزدق ومقاربتر لبنى مازن بن مالك والاديهم تصغير الادهم وهو الاسود يحقره بالتصغير والمستجيز طالب الماء يقال استجزت فلانا فأجازنى اذا طلب منه السقى فمكن والمعور من عوره بمهملة وواو مشددة اذا منعه السقى وهو اسم مفعول (قوله بل الواو عاطفة الخ) رأى هذا القائل ان الاعشى اما حجازى أو تميمى من أقلهم أو من أكثرهم واياما كان لا يجوز له الجمع (قوله السعالى) جمع سعلاة بالكسر وهى أخبث الغيلان والهمس الصوت الخفى

(قوله ايجاز) بالحذف ومجاز حيث أوقع ما يوقع على الزرع على نفس الارض (قوله فى استئصاله) أى قطعه من أصله (قوله لم يلبث) تفسير للم تغن أى لم تمكث بلا استئصال (قوله فحذف مضافان) هما زرع من قوله فجعلنا زرعها حصيدا وزرع من قوله كان لم يغن زرعها وأما الضمير المضاف اليه زرع فهو عين المستتر فى تغن غاية الامر لما قدر زرع تحول الاسناد اليه (قوله واسم كان) هو ضمير الشأن المحذوف وجملة زرعها لم يغن خبر تأمل (قوله وموصوف اسم المفعول) وذلك أن الاصل كالزرع المحصود (قوله أو الضم) كان الاولى أن ينبه على ان المبنى على الكسر أو نائبه لا يوجد والا فظاهر ما سبق له أول البناء ان الانواع تسعة فيتوهم انه ترك المبنى على الكسر أو نائبه هنا سهوا (قوله لفظا لا معنى) قيل الفرق بين نية اللفظ ونية المعنى ان نية اللفظ يكون لفظ المضاف اليه مقدرا كالثابت وأما نية المعنى فهى ان تنوى النسبة الجزئية من غير ملاحظة لفظ المضاف اليه وان لزم حصوله غير مقصود واشتهر أى فقولهم معنى المضاف اليه اما المراد معناه التضمنى أى جزء معناه اذ تمام معناه ذات ثبت لها الاضافة فأردنا الجزء الثابت أو ان الاضافة لادنى ملابسة ولا يخفاك انه على كل حال لا وجه لتخصيصها بالمضاف اليه دون المضاف مع انها حال بينهما على انها ليست معنى لما صدق المضاف اليه المراد وقد يتروحون بالاذكره ثم يقال ما الدليل ٣٥ على ان المنوى المعنى دون اللفظ فى تلك الحالة والذى

مرت بنا أول من أموس * تميس فينا ميسة العروس

وتقول ما كان أطيب أمسنا وذكر المبرد والفارسى وابن مالك والحريرى ان أمس يصغر فيعرب عند الجميع كما يعرب اذا كسر ونص سيبويه على أنه لا يصغر وقوفا منه على السماع والاولون اعتمدوا على القياس ويشهد لهم وقوع التكسير فان التكسير والتصغير اخوان وقال الشاعر

فانى وقفت اليوم والامس قبله * ببابك حتى كادت الشمس تغرب

روى هذا البيت بفتح أمس على انه ظرف معرب لدخول أل عليه ويروى أيضا بالكسر وتوجيهه اما على البناء وتقدير أل زائدة أو على الاعراب على انه قدر دخول فى على اليوم ثم عطف أمس عليه عطف التوهم وقال الله تعالى فجعلناها حصيدا كان لم تغن بالامس الكسرة فيه كسرة اعراب لوجود أل وفى الآية ايجاز ومجاز وتقديرهما فجعلنا زرعها فى استئصاله كالزرع المحصود فكأن زرعها لم يلبث بالامس فحذف مضافان واسم كان وموصوف اسم المفعول وأقيم فعيل مقام مفعول لانه أبلغ منه ولهذا لا يقال لمن جرح فى أنملته جريح بل يقال له مجروح ثم قلت (أو الضم وهو ما قطع لفظا لا معنى عن الاضافة من الظروف المبهمة كقبل وبعد وأول وأسماء الجهات وألحق بها عل المعرفة ولا تضاف وغير اذا حذف ما تضاف اليه وذلك بعد ليس كقبضت عشرة ليس غير فيمن ضم ولم ينون وأى الموصولة اذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا نحو أيهم أشد وبعضهم يعربها مطلقا) وأقول الباب السادس من المبنيات ما لزم الضم وهو أربعة أنواع النوع

يخطر بالبال انه عند الحذف لا ينوى الا اللفظ وفى تلك الحالة يجوز الاعراب والبناء على حد نحو يوم اذا أضيف للجملة كما سبق ويقويه انه لم يوجد هنا سبب ينهض موجبا للبناء بل يقولون علة البناء تضمن معنى الحرف من النسبة الجزئية مع ان بعد لم تستعمل فى هذا كاستعمال من فى الشرط والاستفهام وتارة يقولون علته شبهها بأحرف الجواب فى الاستغناء بها عما بعدها فمن ثم يقال لها الغايات لانها صارت آخر الكلام بعد حذفه وتارة يقولون الافتقار للمضاف اليه ولا يخفى ما فى ذلك ثم قيل بنيت على حركة اشارة الى ان بناءها خلاف الاصل فلبأت على خلاف الاصل قلت وائلا يلتقى ساكنان فى غير أول وعل وحمل هذان على الباقى وكانت ضمة جبر الها بأقوى الحركات حيث حذف المضاف اليه

أو جبرا لما عافاتها من الاعراب قلت هذا الثانى مبنى على انها اذا أعربت لم ترفع ونقل شيخنا فى حاشية ابن عبد الحق انه ترفع قال مبتدأ على الابتداء انتهى قلت فبنى وبعد جاءر يد وزمن نال لما سبق جاء فيه زيد فالذى سوغ الابتداء بعد الوصفية المنوية والعائد محذوف وهو غريب (قوله كقبل وبعد) وكذا حسب ودون كما هو مبين فى الالفية (قوله وألحق بها عل) كانه لما كان ما قبلها أكثر دورانا جعل أصلا وجعلت هى ملحقة (قوله ولا تضاف) وأما قوله واضحى من عله فالهاء فيه للسكت ولو كان مضافا لما بنى ولا تستعمل عل الا مع من (قوله فيمن ضم ولم ينون) اما من فتح فيحتمل انه مبنى على الفتح وليس كلا منافيه أو معرب منصوب خبرا وحذف التنوين تخفيفا واما ان نونت فهى معربة جزما ضمت أو فتحت هذا والحق ان لا غير مسموع أيضا خلافا للمصنف ووفاقا لابن مالك وصاحب القاموس كقوله

جوابا به تنجو اعتمد فوربنا * لعن عمل أسلفت لا غير تسئل

ومن حفظ حجة (قوله وكان صدر صلتها الخ) وجهه ان حقها البناء كبقية اخواتها للافتقار اللازم لجملة الصلة فاذا أضيفت أعربت لان الاضافة من خصائص الاسم فعارضت شبه الحرف فلما حذف صدر الصلة نزل المضاف اليه منزلته فكأنها لم تضف تأمل

الاول ما قطع عن الاضافة لفظا لا معنى من الظروف المبهمة كقبل وبعد وأول وأسماء الجهات نحو قدام وأمام وخلف واخواتها كقوله تعالى لله الامر من قبل ومن بعد في قراءة السبعة بالضم وقدره ابن يعيش على ان الاصل من قبل كل شئ ومن بعده انتهى وهذا المعنى حق الا أن الانسب للمقام أن يقدر من قبل الغلب ومن بعده فحذف المضاف اليه لفظا ونوى معناه فاستحق البناء على الضم ومثله قول الحماسي

لعمرك ما أدرى وانى لاوجل * على أينا تعدو المنية أول

وقول الآخر اذا أنا لم أومن عليك ولم يكن * لقاؤك الا من وراء وراء

وقولى لفظا احتراز من أن تقطع عنها لفظا ومعنى فانها حينئذ تبقى على اعرابها وذلك كقولك أبدا أبدا أولا اذا أردت أبدا به متقدما ولم تتعرض للتقدم على ماذا وكقول الشاعر فساغ لى الشراب وكنت قبلا * أكاد أغص بالماء الفرات

وقول الآخر ونحن قتلنا الاسد أسد خفية * فما شربوا بعدا على لذة خمرا

وقرئ لله الامر من قبل ومن بعد بالخفض والتنوين على ارادة التنكير وقطع النظر عن المضاف اليه أى لفظا ومعنى وقرأ الجحدرى والعقيلى بالجر من غير تنوين على ارادة المضاف اليه وتقدير وجوده النوع الثانى ما ألحق بقبل وبعد من قولهم قبضت عشرة ليس غير والاصل ليس المقبوض غير ذلك فاضمر اسم ليس فيها وحذف ما أضيفت اليه غير وبنيت غير على الضم تشبيها لها بقبل وبعد لابهامها ويحتمل أن التقدير ليس غير ذلك مقبوضا ثم حذف خبر ليس وما أضيفت اليه غير وتكون الضمة على هذا ضمة اعراب والوجه الاول اولى لان فيه تقليلا للحذف ولان الخبر في باب كان يضعف حذفه جدا ولا يجوز حذف ما أضيفت اليه غير الا بعد ليس فقط كما مثلنا وأما ما يقع في عبارات العلماء من قولهم لا غير فلم تتكلم به العرب فاما انهم قاسوا الا على ليس أو قالوا ذلك سهوا عن شرط المسئلة النوع الثالث ما ألحق بقبل وبعد من عل المراد به معين كقولك أخذت الشئ الفلانى من أسفل الدار والشئ العلانى من عل أى من فوق الدار قال الشاعر ولقد سددت عليك كل ثنية * وأتيت فوق بنى كليب من عل

ولا تستعمل عل مضافة أصلا ووقع ذلك في كلام الجوهرى وهو سهو ولو أردت بعل علوا مجهولا غير معروف تعين الاعراب كقوله * كجلمود صخر حطه السيل من عل * أى من مكان عال النوع الرابع ما ألحق بقبل وبعد من أى الموصولة واعلم أن أيا الموصولة معربة في جميع حالاتها الا في حالة واحدة فانها تبنى فيها على الضم وذلك اذا اجتمع شرطان أحدهما أن تضاف الثانى أن يكون صدر صلتها ضميرا محذوفا وذلك كقوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا ثم حرف عطف على جواب القسم وهو قوله تعالى فوربك لنحشرنهم والشياطين واللام لام التوكيد التى يتلقى بها القسم مثلها في لنحشرنهم ولنحضرنهم وننزع فعل مضارع مبنى على الفتح لمباشرته لنون التوكيد والفاعل ضمير مستتر والنون للتوكيد من كل جار ومجرور متعلق بننزع شيعة مضاف اليه وأى مفعول وهو موصول اسمى يحتاج الى صلة وعائد والهاء والميم مضاف اليه وأشد خبر مبتدا محذوف أى أيهم هو أشد والجملة من المبتدا والخبر صلة لأى وعلى الرحمن متعلق بأشد وعتيا تمييز وكان الظاهر أن تفتح أى لان اعراب المفعول النصب

(قوله الامن وراء وراء) بالضم ويروى بالفتح على التركيب (قوله الشراب) من أسماء الخمر ومن أسمائها الرحيق والخندريس والمدام والعقار والخرطوم والسلافة والصهباء والطلاء والقرقف والسلسبيل والحمية والكميت والمشعشعة والزرجون وبنت حانة وغير ذلك وكثرة الاسماء لشرف المسمى بحسب زعمهم (قوله أسد خفية) بوزن صفية من الخفاء علم لموضع (قوله على ارادة النكرة الخ) أى على انهما نكرتان وقيل انهما معرفتان بنية الاضافة وتنوينهما تنوين عوض قال ابن مالك في شرح الكافية وهذا القول عندى أحسن (قوله ضمة اعراب) وحذف التنوين تخفيفا (قوله ولقد سددت الخ) هو للفرزدق يفتخر على جرير وبنى كليب قبيلة جرير والثنية الطريق (قوله كجلمود صخر) هو لامرئ القيس من قصيدته المشهورة قبله

وقد اغتدى والطير في وكناتها
بمنجرد قيد الاوابد هيكل
مكر مفر مقبل مدبر معا
كجلمود صخر حطه السيل من عل

اغتدى بكر والوكنات الاعشاش وظاهر ان الطير لا تخرج من وكناتها وقت الغلس يتمدح بأنه يبادر في هذا الوقت وقت الغفلة والسكون والمنجرد الفرس قصير الشعر والذى ينجرد من الخيل فيتقدمها والاوابد الوحوش الشاردة أى يحبسها فيكون لها كالقيد والجلمود حجر عظيم أملس وقوله معا أى هذه الصفات ثابتات له معا

الا

(قوله ومن العرب من يعرب أيا في أحوالها كلها) وقوله ننزع معلق عن العمل في أى لان التعليق عنده لا يختص بأفعال القلوب ورد بقوله اذا ما لقيت بنى مالك * فسلم على أيهم أفضل وحرف الجر لا يعلق (قوله أو الضم) قالوا بنى اشبهه بالضمير لانه مخاطب وحال محل الكاف في أدعوك وعلى حركة اشارة الى ان بناءه على خلاف الاصل ولئلا يلزم التقاء الساكنين في نحو يازيد وكانت ضمة جبرا له بأقوى الحركات حيث عدم الاعراب وايضا هو بقوته ان اعرب اذ المنادى المعرب اما أن ينصب أو يجر بلام الاستغاثة نحو يالله للمسلمين ولا يرفع (قوله المعرفة) أى اصالة أو لعروض النداء كيازيد ويارجل (قوله ويجوز أن يكون فاطر صفة لله) يرد عليه ان اضافة اسم الفاعل لمعموله لا يتعرف بها وكأنه لاحظ انه بمعنى الماضى فهو غير عامل (قوله أيارا كبا الخ) قاله عبد يغوث بن وقاص الحارثى شاعر جاهلى من شعراء قحطان وفارس من فرسان قومه بنى الحرث أسرته تيم الرباب في ذم رجل منهم يقال له النعمان بن جساس فعرض عليهم في فدائه ألف ناقة فأبوا الا قتله وشدوا لسانه فتضرع اليهم بالاشارة أن يفكوا لسانه ليقول لهم شعرا ينوح على نفسه فقالوا نخاف أن تهجونا فأشار اليهم أن لا يفعل ففكوا لسانه فقال قصيدة مطلعها

الا لا تلومانى كفى اللوم ما بيا
فما لكما في اللوم خير ولا ليا
ألم تعلما أن الملامة نفعها
قليل وما لومى أخى من شماليا
أيا راكبا اما عرضت فبلغن
نداماى من نجران ان لا تلاقيا

الندامى واحدها ندمان ونديم وهو الصاحب المجالس على الخمر وقيل على الخمر وغيره

الا أنها هنا مبنية على الضم لاضافتها الى الهاء والميم وحذف صدر صلتها وهو والمقدر بقولك هو ومن العرب من يعرب أيا في أحوالها كلها وقد قرأ هرون ومعاذ ويعقوب أيهم أشد بالنصب قال سيبويه وهى لغة جيدة وقال الجرمى خرجت من الخندق يعنى خندق البصرة حتى صرت الى مكة فلم أسمع أحدا يقول اضرب أيهم أفضل أى كلهم ينصب ولا يضم والمعنى أقسم بربك لنجمعن المنكرين للبعث وقرناءهم من الشياطين الذين أضلوهم مقرنين في السلاسل كل كافر مع شيطانه في سلسلة ثم لنحضرنهم حول جهنم جاثين على الركب ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا أى جراءة وقيل فجورا وكذبا وقيل كفرا أى لننزعن رؤساءهم في الشر فنبدأ بالاكبر فالاكبر جرما والاكثر جراءة ثم لنحن أعلم بالذين هم أولى بها صليا أى أحق بدخول النار يقال صلى يصلى صليا كما يقال لقى يلقى لقيا ويقال صلى يصلى صليا مثل مضى يمضى مضيا ثم قلت (أو الضم أو نائبه وهو المنادى المفرد المعرفة نحو يازيد ويا جبال ويازيدان ويازيدون) وأقول الباب السابع من المبنيات ما لزم الضم أو نائبه وهو الالف والواو وهو نوع واحد وهو المنادى المفرد المعرفة ونعنى بالمفرد هنا ما ليس مضافا ولا شبيها به ولو كان مثنى أو مجموعا وقد سبق هذا عند الكلام على اسم لا ونعنى بالمعرفة ما أريد به معين سواء كان علما أو غيره فهذا النوع يبنى على الضم في مسئلتين احداهما أن يكون غير مثنى ولا مجموع جمع مذكر سالما نحو يازيد ويارجل وقول الله تعالى يانوح انه ليس من أهلك يانوح اهبط بسلام ياصالح ائتنا ياهود ما جئتنا ببينة الثانية أن يكون جمع تكسير نحو قولك يازيود وقوله تعالى ياجبال أوبى معه ويبنى على الالف ان كان مثنى نحو يازيدان ويارجلان اذا أريد بهما معين ويبنى على الواو ان كان جمع مذكر سالما نحو يازيدون ويامسلمون اذا أريد بهما معين وأما اذا كان المنادى مضافا أو شبيها بالمضاف أو نكرة غير معينة فانه يعرب نصبا على المفعولية فلا يدخل في باب البناء فالمضاف كقولك ياعبد الله ويارسول الله وفى التنزيل قل اللهم فاطر السموات والارض أى يافاطر السموات أن أدوا الى عباد الله أى ياعباد الله ويجوز أن يكون عباد الله مفعولا بأدوا كقوله تعالى أن أرسل معنا بنى اسرائيل ويجوز أن يكون فاطر صفة لله تعالى خلافا لسيبويه والشبيه بالمضاف هو ما اتصل به شئ من تمام معناه كقولك يا كثيرا بره ويا مفيضا خيره ويا رفيقا بالعباد والنكرة كقول الاعمى يارجلا خذ بيدى وقول الشاعر

أيا راكبا اما عرضت فبلغن * نداماى من نجران أن لا تلاقيا

ويجوز في المنادى المستحق للضم أن ينصب اذا اضطر الى تنوينه كقول الشاعر

ضربت صدرها الى وقالت * ياعديا لقد وقتك الاواقى

وأن يبقى مضموما كقوله

سلام الله يامطر عليها * وليس عليك يامطر السلام

(قوله ضربت صدرها الى وقالت الخ) قاله المهلهل واسمه عدى وسمى مهلهلا لانه أول من هلهل الشعر وحسنه وكان أولا بيتا أو بيتين لا يبلغ حد القصيدة والاواقى جمع واقية وضربها صدرها اما تعجبا منه حيث خلص من القتل بمكره وكان أسيرا أو شفقة عليه (قوله سلام الله يامطر عليها الخ) قاله الاحوص وقد قيل اسمه عبد الله وانه لقب بالاحوص لحوص كان في عينيه

وهو ضيق في مؤخر العين وكان يهوى أخت امرأته ويكتم فتزوجها مطر فغلبه الحال فانشد يقول

سلام الله يا مطر عليها * وليس عليك يا مطر السلام
فلا غفر الاله لمنكحيها * ذنوبهم وان صلوا وصاموا
وان يكن النكاح أحل شئ * فان نكاحها مطرا حرام
فطلقها فلست لها بكفؤ * والا يعل مفرقك الحسام

(قوله فتحة اتباع) أى لحركة ابن والساكن بينهما حاجز غير حصين وقيل ان ابن وما قبله مركب تركيب خمسة عشر وقيل بل الفتحة اعراب وابن مقحم وما قبله مضاف لما بعده (قوله موصوفا بابن الخ) وتحذف ألف ابن حينئذ خطا وتنوين الموصوف بابن ولو في غير النداء فخرج بالوصف ما اذا كان ابن خبرا ٣٨ نحو زيد ابن عمرو فلا تحذف ألف ولا تنوين وهل يشترط كون الثاني اسم أبيه لا جده لان الحذف انما هو للخفة والخفة انما هي في الكثير والكثير النسبة للاب لا للجد أولا يشترط ذلك طريقان (قوله المها العينا) المها جمع مهاة وهي البقرة الوحشية تشبه بها العرب المرأة السمينة الحسنة والعين واسعات العيون حسناتهن (قوله وثم الخ) بنيت هذه الثلاثة على حركة لئلا يلزم التقاء الساكنين وفتح ثم للتخفيف وكسر جير على أصل التخلص من التقاء الساكنين ولمناسبة الياء وضمت منذ اتباعا للميم لان الساكن حاجز غير حصين (قوله وبقية الاسماء غير المتمكنة) مراده بالبقية ما عدا ما سبق في الابواب السبعة (قوله أسماء الافعال) ليس المراد جميعها لان نحو نزال سبق حكمه وسكت عن أسماء الاصوات وهي أيضا لا يطرد فيها شئ نحو عدس بالسكون وهيد بالفتح للابل وكخ للصغير (قوله والمضمرات) للشبه بالحرف في الوضع وطرد الباب في نحو نحن أو للافتقار لمفسره من حضور من هو له أو ذكره وعلى حركة جبر للخلل الحاصل بالبناء وخص بالضم الاشرف وهو المتكلم ثم المخاطب بالفتح لانه أشرف من المخاطبة فليتأمل

ويجوز في المنادى أيضا أن يفتح فتحة اتباع وذلك اذا كان علما موصوفا بابن متصل به مضاف الى علم كقولك يا زيد بن عمرو وقول الشاعر

يا طلحة بن عبيد الله قد وجبت * لك الجنان وبوئت المها العينا

وبقاء الضم أرجح عند المبرد والمختار عند الجمهور الفتح ثم قلت (واما أن لا يطرد فيه شئ بعينه وهو الحروف كهل وثم وجير ومنذ وبقية الاسماء غير المتمكنة وهي سبعة أسماء الافعال كصه وآمين وايه وهيت والمضمرات كقومي وقت وقت وقت والاشارات كذي وثم وهؤلاء وهؤلاء والموصولات كالذي والتي والذين والأولاء فيمن مده وذات فيمن بناه وهو الافصح الاذين وتين واللذين واللتين فكالمثنى وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام كمن وما وأين الآ يا فيهما وبعض الظروف كاذ والآن وأمس وحيث مثلثا) وأقول لما أنهيت القول في المبنيات السبعة المختصة شرعت في بيان ما لا يختص وحصرت ذلك في نوعين أحدهما الحروف وقدمتها لانها أقعد في باب البناء والثاني الاسماء غير المتمكنة وحصرتها في سبعة أنواع وفصلتها ومثلت كلا منها ورتبت أمثلة الجميع على ما يجب لها فبدأت بما بني على السكون لانه الاصل في البناء ثم ثنيت بما بني على الفتح لانه أخف من غيره ثم ثلثت بما بني على الكسر ثم ختمت بما بني على الضم فمثال ما بني على السكون من الحروف هل وبل وقد ولم ومثال ما بني منها على الفتح ثم وان وليت ولعل ومثال ما بني منها على الكسر جير بمعنى نعم واللام والباء في قولك لزيد وبزيد ولا رابع لهن الا م الله في لغة من كسر الميم وذلك على القول بحرفيتها ومثال ما بني منها على الضم منذ في لغة من جر بها وقولهم في القسم م الله فيمن ضم الميم ومن الله فيمن ضم الميم والنون ومن قال فيهما وفي م الله انها محذوفة من قولهم أيمن الله فلا يصح ذكرها هنا فانها على هذا القول من باب الاسماء لا من باب الحروف ومثال ما بني على السكون من أسماء الافعال صه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف ولا تقل بمعنى اكفف كما يقول كثير منهم لان اكفف يتعدى ومه لا يتعدى ومثال ما بني منها على الفتح آمين بمعنى استجب لما نقل بكسر الميم وبالياء بعدها بني على الفتح كما بني أين وكيف عليه لثقل الياء وفيه أربع لغات احداها آمين بالمد بعد الهمزة من غير امالة وهذه اللغة أكثر اللغات

(قوله والاشارات) لتضمنها معنى حرف حقه أن يوضع لان الاشارة معنى حقه أن يؤدى بالحرف أى الاشارات المخصوصة استعمالا لانها هي التي للحرف على ان بعضها كذا وذي شابه الحرف في الوضع قال الزمخشري معنى تضمن الاسم معنى الحرف ان الحرف مقدر قبله والاسم مستعمل في معناه الاصلي فاصل من قام عنده أمن قام قلت هو لا يظهر في تضمن حرف لم يوجد بل ولا في الاسماء المتضمنة معنى الشرط لان أداة الشرط لا تدخل على الاسماء فالحق ان التضمن اشراب الاسم معنى الحرف بحيث يستعمل فيه (قوله ولا رابع لها) ان قلت بل هناك رابع وهو نون الوقاية قلت كانه رأى ان نون الوقاية ليست كالحروف المستقلة لانها تقع حشوا بين الفعل وضمير المتكلم (قوله منذ في لغة من جر بها) أما من رفع بها فهي عنده اسم لا يحسن التمثيل بها في الحروف وما بعدها خبر فاذا قلت ما رأيته منذ يوم الجمعة فالمعنى أمد عدم رؤيتي له يوم الجمعة أى مبتدأ أمده الى الآن فهي مضافة لمعنى ما قبلها فليتأمل

(قوله ويرحم الله عبدا الخ) صدره * يا رب لا تسلبني حبها أبدا * (قوله أمين فزاد الله) صدره * تباعد عني فطحل اذ دعوته * (قوله وانه قال تأويله قاصدين) أقول هو حينئذ على حد آمين البيت الحرام ٣٩ وليس لغة في آمين حتى يصح انكارها اللهم الا أن يقال هذا لم يسمع في مقام آمين للدعاء لكنه بمقتضى القياس جائز أوان هذا التأويل يقول به جعفر وحده وغيره يقول آمين بالتشديد بدلها بمعنى استجب وهو الذي يرد عليه (قوله لما بينت لك في مه) هو ان حدث متعد ومه لا يتعدى ولما أفاد هذا ان ايه لا يتعدى أورد عليه البيت وأجاب بأنه ليس بعربي أى ليس جاريا على استعمال العرب (قوله ذي الرمة) بضم الراء وكسرها (قوله ومثال ما بني على السكون من الموصولات الذي) انما بنيت الموصولات لشبهها بالحرف في الافتقار اللازم الى جملة وانما قدرا بالجملة لان الحرف لا يستفاد معناه غالبا الا بجملة ولا يكفيه المفرد فمن ثم أعرب ما يفتقر لمفرد دائما كسبحان وانما قلت غالبا لان حرف التعريف يستفاد معناه بدخوله من غير توقف على تركيب كلامي وانما بنيت أل الموصولة مع انها لا تفتقر لجملة بل لمفرد وهو الوصف الصريح لان افتقارها للمفرد تقوى بكونها على صورة الحرف رحلا لها على بقية الموصولات وللاول بني الا بمعنى غير وظهر اعرابه فيما بعده نحو لو كان فيهما آلهة الا الله فالا بمعنى غير حقه الرفع وحق لفظ الله الجر بالاضافة فمن ثم قدر بعضهم اعرابه بذلك وما سبق من ان السكون على صورة الحرف يقتضي البناء رده الدماميني بالاء بمعنى النعمة واحد الآلاء فانها معربة مع انها على صورة الا الاستفتاحية (قوله ومثال ما بني على الفتح الذين) الاحسن ما قاله غيره انه مبني على الياء

استعمالا ولكن فيها بعد عن القياس اذ ليس في اللغة العربية اسم على فاعيل وانما ذلك في الاسماء الاعجمية كقابيل وهابيل ومن ثم زعم بعضهم أنه أعجمي وعلى هذه اللغة قوله * ويرحم الله عبدا قال آمينا * والثانية كالاولى الا أن الالف ممالة للكسرة بعدها رويت عن حمزة والكسائي والثالثة أمين بقصر الالف على وزن قدير ونصير قال * أمين فزاد الله ما بيننا بعدا * وهذه اللغة أفصح في القياس وأقل في الاستعمال حتى ان بعضهم أنكرها قال صاحب الاكمال حكى ثعلب القصر وأنكره غيره وقال انما جاء مقصورا في الشعر انتهى وانعكس القول عن ثعلب على ابن قرقول فقال أنكر ثعلب القصر الا في الشعر وصححه غيره وقال صاحب التحرير في شرح مسلم وقد قال جماعة ان القصر لم يجئ عن العرب وان البيت انما هو

* فآمين زاد الله ما بيننا بعدا * والرابعة آمين بالمد وتشديد الميم روى ذلك عن الحسن والحسين بن الفضل وعن جعفر الصادق وانه قال تأويله قاصدين نحوك وأنت أكرم من أن تخيب قاصدا نقل ذلك عنهم الواحدي في البسيط وقال صاحب الاكمال حكى الداودي تشديد الميم مع المد وقال هي لغة شاذة ولم يعرفها غيره انتهى قلت انكر ثعلب والجوهري والجمهور أن يكون ذلك لغة وقالوا لا نعرف آمين الا جمعا بمعنى قاصدين كقوله تعالى ولا آمين البيت الحرام ومثال ما بني منها على الكسر ايه بمعنى امض في حديثك ولا تقل بمعنى حدث كما يقولون لما بينت لك في مه وأما قوله

* ايه أحاديث نعمان وساكنه * فليس بعربي وعند الاصمعي انها لا تستعمل الا منونة وخالفوه في ذلك واستدلوا بقول ذي الرمة * وقفنا فقلنا ايه عن أم سالم * وكان الاصمعي يخطئ ذا الرمة في ذلك وغيره ولا يحتج بكلامه ومثال ما بني منها على الضم هيت بمعنى تهيأت قال تعالى وقالت هيت لك وقيل المعنى هلم لك فلك تبيين مثل سقيا لك وقرئ مثلث التاء فالكسر على أصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف كما في أين وكيف والضم تشبيها بحيث وقرئ هئت بكسر الهاء وبالهمزة ساكنة وبضم التاء وهو على هذا فعل ماض وفاعل من هاء يهاء كشاء يشاء أو من هاء يهيء كجاء يجيء ومثال ما بني من المضمرات على السكون قومي وقوما وقوموا ومثال ما بني منها على الفتح قت للمخاطب المذكر ومثال ما بني منها على الكسر قت للمخاطبة ومثال ما بني منها على الضم قت للمتكلم ومثال ما بني على السكون من أسماء الاشارة ذا للمذكر وذي للمؤنث ومثال ما بني منها على الفتح ثم بفتح الثاء اشارة الى المكان البعيد قال الله تعالى وأزلفنا ثم الآخرين أى وأزلفنا الآخرين هنالك أى قربناهم ومثال ما بني منها على الكسر هؤلاء ومثال ما بني منها على الضم ما حكاه قطرب من أن بعض العرب يقول هؤلاء بالضم فلذلك ذكرت هؤلاء في المقدمة مرتين أولاهما تضبط بالكسر والثانية بالضم ومثال ما بني على السكون من الموصولات الذي والتي ومن وما ومثال ما بني منها على الفتح الذين ومثال ما بني منها على الكسر الأولاء بالمد لغة في الاولى بمعنى الذين قال

لان البناء يعتبر في محل الاعراب والذين على اعرابه يكون بالواو والياء ثم عليه هل هو من قبيل المبني على الكسر أو الفتح فان الياء في الاعراب تنوب عنهما والظاهر الاول لان الياء بنت الكسر فحقها أن تنوب عنها فمن ثم يقولون في المثنى والجمع حمل نصبه على جره دون عكسه تأمل

الشاعر أبى الله للشم الاولاء كانهم * سيوف أجاد القين يوما صقالها
ومثال ما بنى منها على الضم ذات بمعنى التى وذلك فى لغة بعض طيئ حكى الفراء انه سمع بعض السؤال يقول فى المسجد الجامع بالفضل ذوفضلكم الله به والكرامة ذات اكرمكم الله به بضم ذات مع أنها صفة للكرامة أى أسألكم بالفضل وقوله به بفتح الباء وأصله بها فحذفت الالف ونقلت فتحة الهاء الى الباء بعد تقدير سلب كسرتها ثم استثنيت من أسماء الاشارة والاسماء الموصولة ذين وتين والذين واللتين فذكرت أنهما كالمثنى وأعنى بذلك أنهما معربان بالالف رفعا وبالياء المفتوح ما قبلها جرا ونصبا كما أن الزيدين والرجلين كذلك وفهم من قولى كالمثنى أنهما ليسا مثنيين حقيقة وهو كذلك وذلك لانه لا يجوز أن يثنى من المعارف الا ما يقبل التنكير كزيد وعمرو الا ترى أنهما لما اعتقد فيهما الشيوع والتنكير جازت تثنيتهما ولهذا قلت الزيدان والعمران فأدخلت عليهما حرف التعريف ولو كانا باقيين على تعريف العلمية لم يجز دخول حرف التعريف عليهما وذا والذى لا يقبلان التنكير لان تعريف ذا بالاشارة وتعريف الذى بالصلة وهما ملازمان لذا والذى فدل ذلك على أن ذين واللذين ونحوهما اسماء تثنية بمنزلة قولك هما وأنتما وليسا بتثنية حقيقة ولهذا لم يصح فى ذين أن تدخل عليها أل كما لا يصح ذلك فى هما وأنتما فان قلت فهلا استثنيت من الموصولات أيا أيضا فانها معربة الا اذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا قلت قد علم مما قدمت أن أيا مبنية فى هذه الحالة معربة فيما عداها فلم أحتج الى اعادته ومثال المبنى من أسماء الشرط والاستفهام على السكون من وما ومثال المبنى منهما على الفتح أين وايان وليس فيهما ما بنى على كسر ولا ضم فأذكره فان قلت من أسماء الشرط حيثما وهى مبنية على الضم قلت المبنى على الضم حيث واسم الشرط انما هو حيثما فما اتصلت بحيث وصارت جزأ منها فالضم فى حشو الكلمة لا فى آخرها واستثنيت من أسماء الشروط وأسماء الاستفهام أيا فانها معربة فيهما مطلقا باجماع مثال الاستفهامية فى الرفع قوله تعالى أيكم يأتينى بعرشها أيكم زادته هذه ايمانا ومثالها فى النصب فأى آيات الله تنكرون وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون فأيكم فيهما مبتدأ وأى من قوله تعالى فأى آيات الله تنكرون مفعول به لتنكرون وأى من قوله تعالى أى منقلب ينقلبون مفعول مطلق لينقلبون وليست مفعولا به لسيعلم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ومثالها فى الخفض فستبصر ويبصرون بأيكم المفتون فأى فى هذه الآية مخفوضة لفظا مرفوعة محلا لانها مبتدأ والباء زائدة والاصل أيكم المفتون والجملة نصب بتبصر أو بيبصرون لانهما تنازعاها وهما معلقان عن العمل بالاستفهام وفى الآية مباحث أخر ومثال الظرف المبنى على السكون اذ وهو ظرف لما مضى من الزمان ويضاف لكل من الجملتين نحو واذكروا اذ أنتم قليل واذكروا اذ كنتم قليلا ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم وتأتى ظرفا لما يستقبل نحو فسوف يعلمون اذ الاغلال فى أعناقهم وقوله تعالى يومئذ تحدث أخبارها بعد قوله سبحانه اذا زلزلت الارض وتأتى للتعليل نحو واذا اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فأووا الى الكهف أى ولاجل اعتزالكم اياهم والاستثناء فى الآية متصل ان كان هؤلاء القوم يعبدون الله وغيره ومنقطع ان كانوا يخصون غير الله سبحانه بالعبادة وكذلك البحث فى قوله تعالى

قال

(قوله للشم) الشمم ارتفاع الانف وهو علامة الجمال والشرف والقين الحداد (قوله لانه لا يثنى من المعارف الخ) وأيضا شرط المثنى الحقيقى الاعراب (قوله واستثنيت من أسماء الشروط وأسماء الاستفهام أيا) انما أعربت مع وجود سبب بناء أخواتها فيها لمعارضته بالتنوين تارة والاضافة أخرى (قوله وفى الآية مباحث أخر) منها أن المفتون بمعنى الفتنة كالمعسور والميسور بمعنى العسر واليسر وبأيكم خبر مقدم والمفتون مبتدأ مؤخر وان الاصل بأيكم هو المفتون وهو لغة من أعرب مطلقا فالباء على هذا تشبه الزائدة) قوله وتأتى ظرفا لما يستقبل) لتحقق وقوعه كأنه ماض على حد أتى أمر الله

(قوله فمن يستمع الآن) يعنى من زمن بعثته صلى الله عليه وسلم الى آخر الدنيا وظاهر انه لم يحضر كله بل بعضه (قوله وهو الاصل) لان اطلاق النكرة سابق على اطلاق المعرفة فمن ولد يقال له مولود وموجود قبل اطلاق العلم عليه ولم ينظروا الى انه يطلق عليه الاشارة كهذا والموصول كالذى وجد والمحلى كالمولود والاحسن الذى لا يرد عليه هذا أن يقال المراد أصل فى الاعتبار وذلك ان النكرة تدل على الشئ من حيث هو والمعرفة انما تطلق اذا طرأ له تعين فى القصد بصلة أو علم أو نحو ذلك والاصل عدم طرو ذلك فتأمل ثم فى الاشمونى أنكرها مذكور ثم موجود ثم محدث ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم انسان ثم رجل ثم عالم أقول ليس القصد من هذا الحصر بل القصد التقريب اذ ما شابه هذه يقاس عليها فقوله أنكر النكرات مذكور أى وما ساواه صدقا كمعلوم وشئ فانه يشمل المعدوم لغة وقصره على الموجود اصطلاح وقوله ثم حيوان أى ونظيره شجر مثلا وقوله ثم انسان أى وفرس وحمار الخ وقوله ثم رجل أى وامرأة وقوله ثم عالم اى وجاهل وضارب الخ ثم هذا على ان المراد بالعالم الحادث اما ان كان بمعنى مطلق ذات ثبت لها العلم فيشمل الملك والمولى تعالى فلا يكون بعد رجل ثم يبقى النظر فيما اذا كان بينهما عموم وخصوص وجهى كانسان وأبيض والظاهر انهما فى مرتبة واحدة لان عموم كل سقط بخصوصه وبالجملة هذا المبحث لا فائدة فيه الا التمرين وأما المعارف فالمشهور أن أعرفها بعد اسم الجلالة الضمير ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم الموصول ثم المحلى وأما المضاف لواحد فهو فى رتبة ما أضيف اليه قالوا الا المضاف للضمير فانه فى رتبة العلم لا الضمير لانه يقع صفة للعلم نحو مررت بزيد صاحبك والصفة لا تكون أعرف من الموصوف بل مساوية له أو دونه وأنا أتوقف فى هذه القاعدة اذ حيث كانت الصفة لتعيين الموصوف فالانسب أن تكون أعرف منه والمشروط فى النعت الموافقة فى مطلق التعريف ويقال جاء الرجل الذى قام أبوه والظاهر فيه ان الموصول نعت على ان جعلهم المضاف فى رتبة المضاف اليه ممنوع كيف وغلام زيد صادق بأى غلمانه وأيضا ما سبق فى ترتيب المعارف لا يظهر لا وضعا ولا استعمالا وذلك ان الضمير والموصول والاشارة سواء موضوعة عند الجمهور لكل فرد فرد وعند السعد للكلى بشرط الاستعمال للجزئى فهى مستوية وضعا واستعمالا الا فى معنى كون أحدها أعرف نعم ربما يسلم فى ضمير المتكلم لانه لا يحتمل غير معناه بوجه من الوجوه فلعل هذا الترتيب له استناد لقولهم لا مشاحة فى الاصطلاح بل نقول أصل المعرفة والنكرة لا بد فيه من الاستناد لذلك والا فما معنى الحكم بان أخ زيد معرفة وضارب زيد نكرة فليتأمل (قوله وعلامة النكرة ان تقبل دخول رب) كانه عدل عن قول غيره ما قبل أل مؤثرة فيه التعريف أو وقع موقع ما يقبلها لان هذا لا يشمل الاسماء المتوغلة فى الابهام فان الظاهر انها لا تتعرف بال كما لا تتعرف بالاضافة وهى قابلة لرب وأما من وما فيقعان موقع ما يقبل ال وهو انسان وشئ لان الاول للعاقل والثانى لغيره هذا والانسب بالعقل ان نحو غير تتعرف بالاضافة وبال اذ الاضافة تزيل الابهام كال ولو اشتد تأمل هذا ويرد على التعريف اسم الفعل النكرة كصه بالتنوين فانه لا يقبل رب ولا أل ولا يقع موقع ما يقبلها اذ هو واقع موقع لفظ الفعل عند الجمهور نعم يقع موقع ما يقبلها

قال أفرأيتم ما كنتم تعبدون أنتم وآباؤكم الاقدمون فانهم عدو لى الا رب العالمين
وتأتى للمفاجأة كقوله

استقدر الله خيرا وارضين به * فبينما العسر اذ دارت مياسير

ومثال المبنى منها على الفتح الآن وهو اسم لزمن حضر جميعه أو بعضه فالاول نحو قوله تعالى الآن جئت بالحق وفى هذه الآية حذف الصفة أى بالحق الواضح ولولا أن المعنى على هذا لكفروا بمفهوم هذه المقالة والثانى نحو قوله تعالى فمن يستمع الآن الآية وقد تعرب كقوله

لسلمى بذات الخال دار عرفتها * وأخرى بذات الجزع آياتها سطر
كأنهما ملآن لم يتغيرا * وقد مر للدارين من بعدنا عصر

أصله كأنهما من الآن فحذف نون من لالتقائها ساكنة مع لام الآن ولم يحركها لالتقاء الساكنين كما هو الغالب وأعرب الآن فخفضه بالكسرة ومثال ما بنى منها على الكسر أمس وقد مضى شرحه وانما ذكرته هناك لشبهه بمسئلة حذام فى اختلاف الحجازيين والتميميين فيه وانما كان حقه أن يذكر هنا خاصة لانه كلمة بعينها وليس فردا داخلا تحت قاعدة كلية ومثال ما بنى منها على الضم حيث وهو ظرف مكان يضاف للجملتين وربما أضيف لمفرد كقوله * أما ترى حيث سهيل طالعا * وقد يفتح وقد يكسر وبعضهم يعربه وقرئ سنستدرجهم من حيث لا يعلمون بالكسر فيحتمل الاعراب والبناء ثم قلت

(باب الاسم نكرة وهو ما يقبل رب) وأقول ينقسم الاسم بحسب التنكير والتعريف الى قسمين نكرة وهو الاصل ولهذا قدمته ومعرفة وهو الفرع ولهذا أخرته وعلامة النكرة أن تقبل دخول رب عليها نحو رجل وغلام تقول رب رجل ورب غلام

بناء على ان مدلوله المصدر ولعل هذا ضابط أغلبي والاورد كل أيضا فان مذهب الجمهور ان ادخال أل عليه اذا لم يكن في مقابلة الجزء بان كان للافراد لحن لانها مضافة معنى وال لا تجامع الاضافة وجاز التنوين لما قيل انه عوض والظاهر انه لم يسمع دخول رب على كل (قوله وبهذا استدل على ان ٤٢ من وما يقعان نكرتين) أي خلافا لمن قال هما معرفتان دائما (قوله ورب شئ من الامور تكرهه النفوس) يشير الى ان ما نكرة وجملة تكره النفوس الخ صفة لها والعائد محذوف ويحتمل ان ما حرف كاف فلا شاهد (قوله الثاني انه معرفة مطلقا) على هذا يقال البيت شاذ وقيل هو تابع تعريفا وتنكيرا ولو كان التنكير جائزا والظاهر حيث جرى الخلاف في ضمير الغائب أن يقيد قولهم الضمير اعرف المعارف بما عداه (قوله وهي ستة) واما نحو يا رجل فنكرة غاية الامر استعمل في معين وجعله ابن مالك سابعا وانظر هل يجوز نعته بالمعرفة نحو يا رجل العالم (قوله المضمر) أقول هو من الحذف والايصال والاصل المضمر به أي أخفى به الظاهر فاذا أردت اخفاء الظاهر عبرت بالضمير وانه هو في ذاته خفي وذلك ظاهر في غير ضمير المتكلم والاول معنى قولهم ما كني به عن الظاهر أي بدلا عن الظاهر أو عن مسمى الظاهر وليس المراد ان حق التعبير بالاسم الظاهر لانه انما يظهر في الغيبة وأما الخطاب والتكلم فليس حق التعبير فيهما بالظاهر بل التعبير به خلاف الظاهر ويسميه السكاكي التفاتا كما بينته في كتابة الازهرية (قوله ما دل على متكلم الخ) المراد الدلالة الدائمة فخرج العلم المستعمل في ذلك نحو قال فلان تريد نفسك أو مخاطبك او غائبا والمراد انه وضع للدلالة على متكلم بخصوصه وكذا الباقي فخرج لفظ متكلم ومخاطب وغائب فليتأمل (قوله لانه في الغالب قليل الحروف) ومن غير الغالب اياما انها أربعة أحرف (قوله غالبها مهموسة) من غير الغالب همزة انا (قوله وانما هي دالة على الخطاب) ولو كان معناها المخاطب لكان معنى ذلك ذا المخاطب كما ان معنى ضربتك ضربت المخاطب

قلت

وبهذا استدل على أن من وما قد يقعان نكرتين كقوله

رب من أنضجت غيظا قلبه * قد تمنى لي موتا لم يطع

وقوله

لا تضيقن بالامور فقد تكشف غماؤها بغير احتيال

ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال

فدخلت رب عليهما ولا تدخل الا على النكرات فعلم أن المعنى رب شخص أنضجت قلبه غيظا ورب شئ من الامور تكرهه النفوس فان قلت فانك تقول ربه رجلا وقال الشاعر

ربه فتية دعوت الى ما * يورث المجد دائبا فأجابوا

والضمير معرفة وقد دخلت عليه رب فبطل القول بأنها لا تدخل الا على النكرات قلت لا نسلم أن الضمير فيما أوردته معرفة بل هو نكرة وذلك لان الضمير في المثال والبيت راجع الى ما بعده من قولك رجلا وقول الشاعر فتية وهما نكرتان وقد اختلف النحويون في الضمير الراجع الى النكرة هل هو نكرة أو معرفة على مذاهب ثلاثة احدها انه نكرة مطلقا الثاني انه معرفة مطلقا الثالث أن النكرة التي يرجع اليها ذلك الضمير اما أن تكون واجبة التنكير أو جائزته فان كانت واجبة التنكير كما في المثال والبيت فالضمير نكرة وان كانت جائزته كما في قولك جاءني رجل فأكرمته فالضمير معرفة وانما كانت النكرة في المثال والبيت واجبة التنكير لانها تمييز والتمييز لا يكون الا نكرة وانما كانت في قولك جاءني رجل فأكرمته جائزة التنكير لانها فاعل والفاعل لا يجب أن يكون نكرة بل يجوز أن يكون نكرة وأن يكون معرفة تقول جاءني رجل وجاءني زيد ثم قلت (ومعرفة وهي ستة أحدها المضمر وهو ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب) وأقول أنواع المعارف ستة أحدها المضمر ويسمى الضمير أيضا وتسميه الكوفيون الكناية والمكني وانما بدأت به لانه أعرف الانواع الستة على الصحيح وهو عبارة عما دل على متكلم نحو أنا ونحن أو مخاطب نحو أنت وأنتما أو غائب نحو هو وهما وانما سمي مضمرا من قولهم أضمرت الشئ اذا سترته وأخفيته ومنه قولهم أضمرت الشئ في نفسي أو من الضمور وهو الهزال لانه في الغالب قليل الحروف ثم تلك الحروف الموضوعة له غالبها مهموسة وهي التاء والكاف والهاء والهمس هو الصوت الخفي فان قلت يرد على الحد الذي ذكرته للمضمر الكاف من ذلك فانها دالة على المخاطب وليست ضميرا باتفاق البصريين وانما هي حرف لا محل له من الاعراب قلت لا نسلم انها دالة على المخاطب وانما هي دالة على الخطاب فهي حرف دال على معنى ولا دلالة له على الذات ألبتة وكذلك أيضا الياء في اياي والكاف في اياك والهاء في اياه ليست مضمرات وانما هي على الصحيح حروف دالة على مجرد التكلم والخطاب والغيبة والدال على المتكلم والمخاطب والغائب انما هو ايا ولكنه لما وضع مشتركا بينها وأرادوا بيان من عنوا به احتاج الى قرينة تتصل به تبين المعنى المراد منه ثم أتبعت قولي غائب بان

(قوله معلوم) الظاهر ان المراد معلوم بذاته كالمثال أو من السياق وهو المتقدم معنى نحو حتى توارت بالحجاب فان الضمير راجع للشمس المعلومة من السياق حيث ذكر العشي والاملاء عن الخير يعني صلاة العصر هذا سياق السابق ويقويه ذكر الحجاب في اللاحق وبقي المعنوي أيضا ما يفهم من فعل مثلا سابق نحو اعدلوا هو أقرب للتقوى والظاهر أن المصنف أدخله في المتقدم لفظا فأراد به ما لفظه به او بمادته وتوسع بعضهم في هذا حتى اجاز رجوع الضمير الى ما يفهم من عامله فأجاز ضرب على ان نائب الفعل ضمير الضرب المفهوم من ضرب (قوله نحو انا أنزلناه) أي في ليلة القدر وواما حم والكتاب المبين انا أنزلناه فان أريد بالكتاب اللوح فكذلك أو القرآن فالضمير المتقدم لفظا (قوله أو رتبة) هو معنى قولهم متقدم حكما (قوله ٤٣ بالنباهة) اى الشهرة بحيث لا يحتاج اى ضميره الى تفسير يعني في اللفظ لانه نور على علم لا نظير له يلتبس به (قوله والمعنى قدرنا له الخ) ولم يجعل منازل منصوبا على الظرفية لانها أمكنة مخصوصة كالدار ولا يقبله المكان الا مبهما (قوله وقيل ان فاعل أوجس ضمير الخ) وهو حينئذ على حد ضربته زيدا (قوله نحو هو أو هي زيد قائم) هذا الايحسن لانه لا يؤنث ضمير الشأن ويكون للقصة الا اذا كان في الجملة مؤنث عمدة نحو فانها لا تعمى الابصار بخلاف الفضلة فتقول هو بنيت غرفة لا هي وممن نص على ذلك السعد في شرح التلخيص ثم ما المانع من ان القصة والشان معهودان معلومان فيكون ضميرهما من قبيل انا أنزلناه (قوله والثاني أن يكون مخبرا عنه بمفسره نحو ان هي الا حياتنا الدنيا) أقول حيث كان الضمير مفسرا بالحياة الدنيا لزم حصر الشئ في نفسه ولا معنى له فالظاهر ان الآية من قبيل حتى توارت بالحجاب لانهم كانوا يقولون ذلك بعد ان يذكر لهم انهم يحيون من قبورهم ويحصل الجدال في ذلك فالضمير لمطلق الحياة المفهومة من السياق (قوله الضمير في باب نعم) يحتمل انه للممدوح والمذموم المفهومين من الفعل (قوله اذا أعملت الثاني) أما ان اعملت الاول واضمرت في الثاني فهو متقدم رتبة لانه في باب التقديم ملاصق الاول (قوله في ابتداء الكلام) يعني قبل تقدم مرجع الضمير في ضربته زيدا فيكون من الاجمال ثم التفصيل وقال سيبويه في نحو هذا انه نصب بتقدير أعني (قوله اللهم صل عليه الرؤف الرحيم) جعلهما الاخفش صفتين للضمير ورد بان الضمير لا يوصف ولا يوصف به وما ألطف قول القائل

اضمرت في القلب هوى شادن * مشتغل بالنحو لا ينصف

وصفت ما أضمرت يوما له * فقال لي المضمر لا يوصف

(قوله وهو ضرورة على الاصح) خلافا لمن أجازه في السعة وبعضهم أول البيت بان ضمير ربه للجزاء المفهوم من جزى وجزاء الكلاب العاويات قيل هو الضرب بالحجارة وقيل بل هو اشارة للابنة لان العواء انما يسند لنحو الذئاب ولا يسند للكلاب الا اذا طلبت السفاد وفي غيره انما يسند لها النباح

قلت (معلوم نحوانا أنزلناه أو متقدم مطلقا نحو والقمر قدرناه أو لفظا لا رتبة نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه أو رتبة نحو فأوجس في نفسه خيفة موسى أو مؤخر مطلقا في نحو قل هو الله أحد وقالوا ما هي الا حياتنا الدنيا ونعم رجلا زيد وربه رجلا وقاما وقعدا أخواك وضربته زيدا ونحو قوله * جزى ربه عني عدي بن حاتم * والاصح ان هذا ضرورة) وأقول لابد للضمير من مفسر يبين ما يراد به فان كان لمتكلم أو مخاطب فمفسره حضور من هو له وان كان لغائب فمفسره نوعان لفظ وغيره فالثاني نحو انا أنزلناه أي القرآن وفي ذلك شهادة له بالنباهة وانه غني عن التفسير والاول نوعان غالب وغيره فالغالب أن يكون متقدما وتقدمه على ثلاثة أنواع تقدم في اللفظ والتقدير والبه الاشارة بقولي مطلقا وذلك نحو والقمر قدرناه منازل والمعنى قدرنا له منازل فحذف الخافض أو التقدير قدرنا ذا منازل فحذف المضاف وانتصاب ذا ما على الحال أو على انه مفعول ثان لتضمين قدرناه معنى صيرناه وتقدم في اللفظ دون التقدير نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه وتقدم في التقدير دون اللفظ نحو فأوجس في نفسه خيفة موسى لان ابراهيم مفعول فهو في نية التأخير وموسى فاعل فهو في نية التقديم وقيل ان فاعل أوجس ضمير مستتر وان موسى بدل منه فلا دليل في الآية والنوع الثاني أن يكون مؤخرا في اللفظ والرتبة وهو محصور في سبعة أبواب أحدها باب ضمير الشان نحو هو أو هي زيد قائم أي الشان والحديث أو القصة فانه مفسر بالجملة بعده فانها نفس الحديث والقصة ومنه قل هو الله أحد فانها لا تعمى الابصار والثاني أن يكون مخبرا عنه بمفسره نحو ما هي الا حياتنا الدنيا أي ما الحياة الا حياتنا الدنيا والثالث الضمير في باب نعم نحو نعم رجلا زيد وبئس للظالمين بدلا فانه مفسر بالتمييز والرابع مجرور رب نحو ربه رجلا فانه مفسر بالتمييز قطعا والخامس الضمير في باب التنازع اذا أعملت الثاني واحتاج الاول الى مرفوع نحو قاما وقعد أخواك فان الالف راجعة الى الاخوين والسادس الضمير المبدل منه ما بعده كقولك في ابتداء الكلام ضربته زيدا وقول بعضهم اللهم صل عليه الرؤف الرحيم والسابع الضمير المتصل بالفاعل المقدم على المفعول المؤخر وهو ضرورة على الاصح كقوله

جزى ربه عني عدي بن حاتم * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

فأعيد الضمير من ربه الى عدي وهو متأخر لفظا ورتبة ثم قلت (الثاني العلم وهو نوعان شخصي

(قوله ان عين مسماه مطلقا) يعنى عينه من حيث الوضع له فدخل العلم المشترك لان عدم تعينه انما جاء من عارض الاشتراك (قوله ان دل بذاته على ذى الماهية) ماهية الشئ حقيقته تقع فى جواب السؤال عنه بما هو فتحت لها من السؤال اسم (واعلم) ان فرقا بين علم الجنس واسم الجنس من جهة المعنى ومن جهة اللفظ فالاول ان علم الجنس موضوع للماهية الحاضرة والثانى للماهية من حيث هى بمعنى ان الاول موضوع للماهية بحيث اذا استعمل دل على الماهية وحضورها فيغنى عن التعريف بال والثانى لا يدل الا على الماهية فلا يغنى عن ال وهذا لا ينافى انه لابد من الحضور حال الوضع فيهما لانه لا يوضع لمجهول واستعمالهما فى الفرد حقيقة من حيث تحقق الماهية فيه على ما وضحته فى مجلس البسملة وبهذا تعلم ان الاولى للمصنف ان يقول ان دل بنفسه على الماهية الحاضرة واما قوله ذى الماهية ففيه ان صاحب الماهية هو الفرد فان أراد الفرد المبين ٤٤ فهو الحاضر الذى ذكره بعد وان أراد الفرد من حيث هو فاسم الجنس يدل عليه أيضا بنفسه على انا لا نسلم ان علم الجنس يدل عليه ويمكن الجواب بان ذى اسم اشارة أى هذه الماهية الحاضرة • وأما الفرق اللفظى فهو ان علم الجنس يمنع الصرف لعلة أخرى مع العلمية كالتأنيث فى اسامة بخلاف اسم الجنس وهذا فى الحقيقة دليل على الاول لان الاول خفى لا يظهر بنفسه (قوله وهو ما أشعر الخ) اعلم ان تعريفه اللقب والكنية يشمل ما سمى به منهما والتحقيق أن يقال ما وضع أولا فهو الاسم مطلقا وما وضع ثانيا فان أشعر بمدح أو ذم فلقب وان صدر باب أو أم فكنية قيل أو ابن أو بنت والا فهو اسم ثان كما لو وضع له زيد ثم عمرو (قوله واشارة اليه) اى اشارة حسية بحاسة البصر فاستعماله فى المسموع من الاصوات والمعانى الحاضرة ذهنا مجاز ونقل لى من اطمئن صدقه عن بهاء الدين السبكى فى شرح التلخيص انه قال لا مانع من انه حقيقة فيها ايضا فقلت التبادر من علامات الحقيقة والمتبادر من اسم الاشارة المحسوس ثم يوجد فى بعض النسخ بعد الكلام على اسم الاشارة وقبل الموصول ما نصه فان قلت لم قدمت اشارة المؤنث فى الذكر على اشارة المذكر ثم جئت باشارة المؤنث ثانيا فقلت فى كهذه وهذا وهاتا وهلا قلت كهذا وهذه وهاتا فقدمت الاصل وهو المذكر ووصلت النظير بنظيره وهذه وهاتا قلت الذى دعا الى ذلك ضرورة الاختصار فانى قلت وتثنيتهما والذى يثنى من اشارة المؤنث انما هو تا لا هذه فلو قلت ما ذكرته لاحتجت الى ان أقول وتثنية ذا وتا فان قيل فهلا قلت كهذا وهاتا وتثنيتهما واسقطت هذه كما أسقطت غيرها من الالفاظ التى أشاروا بها الى المفرد المؤنث قلت لما كانت هذه هى أشهر الالفاظ التى أشاروا بها الى المفرد المؤنث لم يحسن تركها ولما كانت تا هى التى تثنى لم يجب تركها وفى هذه النسخة نظر أما أولا فهو لم يعبر بهذا التعبير الذى أورد عليه السؤال وأما ثانيا فجوابه لا ينفعه لجوازانه كان يقول كهذا وهاتا وتثنيتهما وهذه فلا يحذف هذه ولا يفوته الاختصار ولعله يقول لما كانت مشهورة لا يناسب تأخيرها لكن هذا ترويج لا يصد الاعتراض وقوله آخرا ولما كانت تا هى التى تثنى لم يجب حذفها حقه أن يقول لم يصح أو لم يناسب حذفها فتأمل

ان عين مسماه مطلقا كزيد وجنسى ان دل بذاته على ذى الماهية تارة وعلى الحاضر أخرى كاسامة ومن العلم الكنية واللقب ويؤخر عن الاسم غالبا تابعا له مطلقا أو مخفوضا باضافته ان أفردا) وأقول الثانى من أنواع المعارف العلم وهو نوعان علم شخص وعلم جنس فعلم الشخص عبارة عن اسم يعين مسماه تعيينا مطلقا أى بغير قيد فقولنا اسم جنس يشمل المعارف والنكرات وقولنا يعين مسماه فصل مخرج للنكرات لانها لا تعين مسماها بخلاف المعارف فانها كلها تعين مسماها أعنى أنها تبين حقيقته وتجعله كأنه مشاهد حاضر للعيان وقولنا بغير قيد مخرج لما عدا العلم من المعارف فانها انما تعين مسماها بقيد كقولك الرجل فانه يعين مسماه بقيد الالف واللام وكقولك غلامى فانه يعين مسماه بقيد الاضافة بخلاف العلم فانه يعين مسماه بغير قيد ولذلك لا يختلف التعبير عن الشخص المسمى زيدا بحضور ولا غيبة بخلاف التعبير عنه بأنت وهو وعبرت فى المقدمة عن الاسم بقولى ان عين مسماه وعن نفى القيد بقولى مطلقا قصدا للاختصار وعلم الجنس عبارة عما دل الخ وبيان ذلك ان قولك أسامة أشجع من ثعالة فى قوة قولك الاسد أشجع من الثعلب والالف واللام فى هذا المثال لتعريف الجنس وان قولك هذا أسامة مقبلا فى قوة قولك هذا الاسد مقبلا والالف واللام فى ذلك لتعريف الحضور واحترزت بقولى بذاته من الاسد والثعلب فى المثال المذكور فانهما لم يدلا على ذى الماهية بذاتهما بل بدخول الالف واللام ثم بينت أن العلم ينقسم الى اسم كما تقدم من التمثيل بزيد وأسامة والى لقب وهو ما أشعر برفعة كزين العابدين أو ضعة كقفة وبطة والى كنية وهو ما بدئ بأب أو أم كابى بكر وأم عمرو وانه اذا اجتمع الاسم واللقب وجب تأخير اللقب ثم ان كانا مفردين جازت اضافة الاول الى الثانى وجاز اتباع الثانى للاول فى اعرابه وذلك كسعيد كرز وان كانا مضافين كعبد الله زين العابدين أو مختلفين كزيد زين العابدين وكعبد الله كرز تعين الاتباع وامتنعت الاضافة ثم قلت (الثالث الاشارة وهو ما دل على مسمى واشارة اليه كهذه وهذا وهاتا وتثنيتهما وهؤلاء لجمعهما والهاء ن

فى البعد كاف خطاب حرفية مجردة من اللام مطلقا أو مقرونة بها الا فى المثنى وفى الجمع فى لغة من مده وهى الفصحى وفيما سبقته ها التنبيه) وأقول الثالث من أنواع المعارف الاشارة وهو ما دل على مسمى واشارة الى ذلك المسمى تقول مشيرا الى زيد مثلا هذا فتدل لفظة ذا على ذات زيد وعلى الاشارة لتلك الذات وقولى وهو بالتذكير بعد قولى الاشارة انما صح على وجهين أحدهما أن ما من قولى ما دل على مسمى لفظه التذكير فلما كان الضمير هو نفس ما جرى اليه التذكير منه والثانى أن يقدر قولى الاشارة على حذف مضاف والتقدير اسم الاشارة فالضمير من قولى وهو راجع الى الاسم المحذوف وتنقسم أسماء الاشارة بحسب من هى له ستة أقسام باعتبار التقسيم العقلى وخمسة باعتبار الواقع وبيان الاول أنها اما لمفرد أو مثنى أو مجموع وكل منها اما لمذكر أو مؤنث وبيان الثانى انهم جعلوا عبارة الجمع مشتركة بين المذكرين والمؤنثات فللمفرد المذكر هذا وللمفردة المؤنثة هذه وهاتى وهاتا ولتثنية المذكرين هذان رفعا وهذين جرا ونصبا ولتثنية المؤنثتين هاتان رفعا وهاتين جرا ونصبا ولجمع المذكر والمؤنث هؤلاء بالمد فى لغة الحجازيين وبها جاء القرآن وبالقصر فى لغة بنى تميم وليست ها من جملة اسم الاشارة وانما هى حرف جئ به لتنبيه المخاطب على المشار اليه بدليل سقوطها منها جوازا فى قولك ذا وذاك ووجوبا فى قولك ذلك ولا الكاف اسم مضمر مثلها فى غلامك لان ذلك يقتضى أن تكون مخفوضة بالاضافة وذلك ممتنع لان أسماء الاشارة لا تضاف لانها ملازمة للتعريف وانما هى حرف لمجرد الخطاب لا موضع له من الاعراب وتلحق اسم الاشارة اذا كان للبعيد كاف وأنت فى اللام قبله بالخيار تقول ذاك أو ذلك ويجب ترك اللام فى ثلاث مسائل احداها اشارة المثنى نحو ذانك وتانك والثانية اشارة الجمع فى لغة من مده تقول أولئك بالمد من غير لام فان قصرت قلت أولاك أو أولالك والثالثة كل اسم اشارة تقدم عليه حرف التنبيه نحو هذاك وهاتاك وهاتيك ثم قلت (الرابع الموصول وهو ما افتقر الى الوصل بجملة خبرية أو ظرف أو مجرور تامين أو وصف صريح والى عائد أو خلفه) وأقول الرابع من أنواع المعارف الموصولات وهى عبارة عما يحتاج الى أمرين أحدهما الصلة وهى واحد من أربعة أمور أحدها الجملة وشرطها أن تكون خبرية أى محتملة للصدق والكذب تقول جاءنى الذى قام والذى أبوه قائم ولا يجوز جاء الذى هل قام أو الذى لا تضربه والثانى الظرف والثالث الجار والمجرور وشرطهما ان يكونا تامين وقد اجتمعا فى قوله تعالى وله من فى السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون عن عبادته واحترزت بالتامين من الناقصين وهما اللذان لا تتم بهما الفائدة فلا يقال جاء الذى اليوم ولا جاء الذى بك والرابع الوصف الصريح أى الخالص من غلبة الاسمية وهذا يكون صلة للالف واللام خاصة نحو الضارب والمضروب كما سيأتى والامر الثانى الضمير العائد من الصلة الى الموصول نحو جاء الذى قام أبوه وشرطه أن يكون مطابقا للموصول فى الافراد والتذكير وفروعهما وقد يخلفه الظاهر كقوله

سعاد التى اضناك حب سعادا • واعراضها عنك استمر وزادا

وحمل عليه الزمخشرى قول الله تعالى الحمد لله الذى خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون وذلك لانه قدر الجملة الاسمية وهى الذين

(قوله واعراضها الخ) يحتمل ان تكون الواو لعطف الجمل ويحتمل انها للحال أى اضناك حبها والحال انها معرضة يشير الى ان حبها ذاتى لا متولد من التودد

وما بعده معطوفة على الجملة الفعلية وهى خلق وما بعده على معنى انه سبحانه خلق مالا يقدر غيره سواه ثم هم يعدلون به مالا يقدر على شئ ولولا ان التقدير ثم الذين كفروا به يعدلون كما ان التقدير سعادا التى اضناك حبها للزم فساد هذا الاعراب لخلو الصلة من ضمير وهذا فى الآية الكريمة خير منه فى البيت لان الاسم الظاهر النائب عن الضمير فى البيت بلفظ الاسم الموصوف بالموصول وهو سعاد فحصل التكرار وهو فى الآية بمعناه لا بلفظه وأجاز فى الجملة وجها آخر وبدأ به وهو ان تكون معطوفة على الحمد لله والمعنى انه سبحانه حقيق بالحمد على ما خلق لانه ما خلقه الا نعمة ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فيكفرون نعمته ثم قلت (وهو الذى والتى وتثنيتهما وجمعهما والاولى والذين واللاتى واللائى وما بمعناهن وهو من للعالم وما لغيره وذو عند طيئ وذا بعد ما أو من الاستفهاميتين ان لم تلغ وأى وأل فى نحو الضارب والمضروب) وأقول لما فرغت من حد الموصول شرعت فى سرد المشهور من ألفاظه والحاصل انها تنقسم الى ستة أقسام لانها اما المفرد أو مثنى أو مجموع وكل من الثلاثة اما المذكر أو مؤنث فالمفرد المذكر الذى وتستعمل للعاقل وغيره فالاول نحو والذى جاء بالصدق والثانى نحو هذا يومكم الذى كنتم توعدون ولك فى يائه وجهان الاثبات والحذف فعلى الاثبات تكون اما خفيفة فتكون ساكنة واما شديدة فتكون اما مكسورة أو جارية بوجوه الاعراب وعلى الحذف فيكون الحرف الذى قبلها اما مكسورا كما كان قبل الحذف واما ساكنا وللمفرد المؤنث التى وتستعمل للعاقلة وغيرها فالاول نحو قد سمع الله قول التى تجادلك فى زوجها وقد هنا للتوقع لانها كانت تتوقع سماع شكواها وانزال الوحى فى شأنها وفى للسببية أو للظرفية على حذف مضاف أى فى شأنه والثانى نحو سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم التى كانوا عليها أى سيقول اليهود ما صرف المسلمين عن التوجه الى بيت المقدس ولك فى ياء التى من اللغات الخمس ما لك فى ياء الذى ولمثنى المذكر اللذان رفعا واللذين جرا ونصبا ولمثنى المؤنث اللتان رفعا واللتين جرا ونصبا ولك فيهن تشديد النون وحذفها والاصل التخفيف والثبوت ولجمع المذكر الاولى بالقصر والمد والذين بالياء مطلقا أو بالواو رفعا ولجمع المؤنث اللائى واللاتى باثبات الياء وحذفها فيهما وقد قرئ واللائى يئسن بالوجهين ولم يقرأ فى السبعة واللاتى يأتين الفاحشة الا بالياء لانه أخف من اللائى لكونه بغير همزة ومن الموصولات موصولات عامة فى المفرد المذكر وفروعه وهى من وأصل وضعها لمن يعقل نحو أفمن يعلم أنما أنزل اليك من ربك الحق كمن هو أعمى وما لما لا يعقل نحو ما عندكم ينفد وما عند الله باق وذو فى لغة طيئ يقولون جاءنى ذو قام وذا بشرطين أحدهما أن يتقدم عليها ما الاستفهامية نحو ماذا أنزل ربكم أى ما الذى أنزل ربكم أو من الاستفهامية نحو من ذا القائم وقول الشاعر

وقصيدة تأتى الملوك غريبة * قد قلتها ليقال من ذا قالها

أى من الذى قالها وهذا الشرط خالف فيه الكوفيون فلم يشترطوه واستدلوا بقوله

عدس ما لعباد عليك امارة * نجوت وهذا تحملين طليق

فزعموا ان التقدير والذى تحملينه طليق فذا موصول مبتدأ وتحملين صلة والعائد محذوف وطليق خبر الشرط الثانى أن لا تكون ذا ملغاة والغاؤها بان تركب مع ما فيصيرا اسما

واحدا

(قوله به يعدلون) لكن عدل الى لفظ الرب لما فيه من مهابة المسمى واجلالا لا أن يعدل به غيره (قوله فحصل التكرار) أقول لكنه ليس تكرارا ثقيلا بل حسنا للتلذذ (قوله فى سرد المشهور) لا نحو ذات وذوات وأم فى لغة حمير

واحدا فتقول ماذا صنعت وتنزل ماذا بمنزلة قولك أى شئ فتكون مفعولا مقدما فان قدرت ما مبتدأ وذا خبرا فهى موصولة لانها لم تلغ ومنها أى كقوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد أى الذى هو أشد وقد تقدم الكلام فيها ومنها أل الداخلة على اسم الفاعل كالضارب واسم المفعول كالمضروب هذا قول الفارسى وابن السراج وأكثر المتأخرين وزعم المازنى أنها موصول حرفى ويرده أنها لا تؤول بالمصدر وان الضمير يعود عليها وزعم أبو الحسن الاخفش أنها حرف تعريف ويرده ان هذا الوصف يمتنع تقديم معموله ويجوز عطف الفعل عليه كقوله تعالى فالمغيرات صبحا فأثرن فعطف أثرن على مغيرات لان التقدير فاللاتى أغرن فأثرن والمغيرات مفعلات من الغارة وصبحا ظرف زمان كانوا يغيرون على أعدائهم فى الصباح لانهم حينئذ يصيبونهم وهم غافلون لا يعلمون ويقال انها كانت سرية لرسول الله صلى الله عليه وسلم الى بنى كنانة فأبطأ عليه خبرها فجاءه الوحى اليه والنقع الغبار أو الصوت من قوله عليه الصلاة والسلام ما لم يكن نقع أو لقلقة أى فهيجن بالمغار عليهم صياحا وجلبة ثم قلت (الخامس المحلى بأل العهدية كجاء القاضى ونحو فيها مصباح المصباح الآية أو الجنسية نحو وخلق الانسان ضعيفا ونحو ذلك الكتاب لا ريب فيه ونحو وجعلنا من الماء كل شئ حى ويجب ثبوتها فى فاعلى نعم وبئس المظهرين نحو نعم العبد وبئس مثل القوم فنعم ابن أخت القوم فأما المضمر فمستتر مفسر بتمييز نحو نعم امرأ هرم ومنه فنعما هى وفى نعتى الاشارة مطلقا وأى النداء فى نحو يا أيها الانسان ونحو ما لهذا الكتاب وقد يقال يا أيهذا ويجب فى السعة حذفها من المنادى الا من اسم الله تعالى والجملة المسمى بها ومن المضاف الا اذا كانت صفة معربة بالحروف أو مضافة الى ما فيه أل) وأقول الخامس من المعارف المحلى بالالف واللام العهدية أو الجنسية وأشرت الى ان كلا منهما قسمان لان العهدية اما أن يشار بها الى معهود ذهنى أو ذكرى فالاول كقولك جاء القاضى اذا كان بينك وبين مخاطبك عهد فى قاض خاص والثانى كقوله تعالى فيها مصباح المصباح الآية فان أل فى المصباح وفى الزجاجة للعهد فى مصباح وزجاجة المتقدم ذكرهما وأل الجنسية قسمان لانها اما أن تكون استغراقية أو مشارا بها الى نفس الحقيقة فالاول كقوله تعالى وخلق الانسان ضعيفا أى كل فرد من أفراد الانسان ونحو ذلك الكتاب أى ان هذا الكتاب هو كل الكتب الا أن الاستغراق فى الآية الاولى لافراد الجنس وفى الثانية لخصائص الجنس كقولك زيد الرجل أى الذى اجتمع فيه صفات الرجال المحمودة والثانى نحو وجعلنا من الماء كل شئ حى أى من هذه الحقيقة لا من كل شئ اسمه ماء وقولى العهدية أو الجنسية خرج به المحلى بالالف واللام الزائدتين فانها ليست لعهد ولا جنس وذلك كقراءة بعضهم لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل بفتح ياء ليخرجن وضم رائه وذلك لان الاذل على هذه القراءة حال والحال واجبة التنكير فلهذا قلنا ان أل زائدة لا معرفة والتقدير ليخرجن الاعز منها ذليلا ولك أن تقدر ان الاصل خروج الاذل ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانتصب على المصدر على سبيل النيابة وحينئذ فلا يحتاج لدعوى الزيادة ثم ذكرت ان أل المعرفة يجب ثبوتها فى مسئلتين ويجب حذفها فى مسئلتين أما مسئلتا الثبوت فاحداهما أن يكون الاسم فاعلا ظاهرا والفعل

(قوله وفى نعتى الاشارة مطلقا) ظاهر ما بعده ان معنى الاطلاق سواء كان فى النداء أو فى غيره مع ان اسم الاشارة لا يلزم وصفه بما فيه أل أبدا نعم يتوصل باسم الاشارة الى نداء ما فيه أل كما يتوصل باى وقد ينادى اسم الاشارة وحده وينعت بغير ما فيه أل كما يظهر لمن راجع الاشمونى وغيره عند قوله

* وذو اشارة كأى فى الصفة *

فليستبصر

نعم أو بئس كقوله تعالى نعم العبد انه أواب فنعم القادرون فنعم الماهدون بئس الشراب
وشرت بالتمثيل بقوله تعالى بئس مثل القوم الى أنه لا يشترط كون أل فى نفس الاسم
الذى وقع فاعلا كما فى نعم العبد بل يجوز كونها فيه وكونها فيما أضيف هو اليه نحو ولنعم
دار المتقين فبئس مثوى المتكبرين بئس مثل القوم ولو كان فاعل نعم وبئس مضمرا وجب
فيه ثلاثة أمور أحدها أن يكون مفردا لا مثنى ولا مجموعا مستترا لا بارزا مفسرا بتمييز
بعده كقولك نعم رجلا زيد ونعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون وقول الشاعر

نعم امرأ هرم لم تعر نائبة * الا وكان لمرتاع بها وزرا

والثانية أن يكون الاسم نعتا ما لاسم الاشارة نحو مال هذا الكتاب مال هذا الرسول
وقولك مررت بهذا الرجل أو نعت أيها فى النداء نحو يا أيها الرسول يا أيها الانسان ولكن
قد تنعت أى باسم الاشارة كقولك يا أيهذا والغالب حينئذ أن تنعت الاشارة كقوله

الا أيهذا الزاجرى احضر الوغى * وان أشهد اللذات هل أنت مخلدى

وقد لا ينعت كقوله

أيهذان كلا زاديكما * ودعانى واغلا فيمن يغل

وأما مثلتا الحذف فاحداهما أن يكون الاسم منادى فتقول فى نداء الغلام والرجل
والانسان يا غلام ويا رجل ويا انسان ويستثنى من ذلك أمران أحدهما اسم الله تعالى
فيجوز أن تقول يا ألله فتجمع بين يا والالف واللام ولك قطع الف اسم الله تعالى وحذفها
والثانى الجملة المسمى بها فلو سميت بقولك المنطلق زيد ثم ناديته قلت يا المنطلق زيد
الثانية أن يكون الاسم مضافا كقولك فى الغلام والدار غلامى ودارى ولا تقل الغلامى ولا
الدارى فتجمع بين أل والاضافة ويستثنى من ذلك مسئلتان احداهما أن يكون المضاف
صفة معربة بالحروف فيجوز حينئذ اجتماع أل والاضافة وذلك نحو الضاربا زيد
والضاربو زيد والثانية أن يكون المضاف صفة والمضاف اليه معمولا لها وهو بالالف
واللام فيجوز حينئذ أيضا الجمع بين الالف واللام والاضافة وذلك نحو الضارب الرجل
والراكب الفرس وما عداهما لا يجوز فيه ذلك خلافا للفراء فى اجازة الضارب زيد ونحوه
مما المضاف فيه صفة والمضاف اليه معرفة بغير الالف واللام وللكوفيين كلهم فى اجازة
نحو الثلاثة الاثواب ونحوه مما المضاف فيه عدد والمضاف اليه معدود وللرمانى والمبرد
والزمخشرى فى قولهم الضاربى والضاربك والضاربه ان الضمير فى موضع خفض
بالاضافة ثم قلت (السادس المضاف لمعرفة كغلامى وغلام زيد) واقول هذا خاتمة المعارف
وهو المضاف لمعرفة وهو فى درجة ما أضيف اليه فغلام زيد فى رتبة العلم وغلام هذا
فى رتبة الاشارة وغلام الذى جاءك فى رتبة الموصول وغلام القاضى فى رتبة ذى الاداة ولا
يستثنى من ذلك الا المضاف للمضمر كغلامى فانه ليس فى رتبة المضمر بل هو فى رتبة العلم
هذا هو المذهب الصحيح وزعم بعضهم ان ما أضيف الى معرفة فهو فى رتبة ما تحت تلك
المعرفة دائما وذهب آخر الى انه فى رتبتها مطلقا ولا يستثنى المضمر والذى يدل على بطلان
القول الثانى قوله * كمغذروف الوليد المثقب * فوصف المضاف للمعرف بالاداة
بالاسم المعرف بالاداة والصفة لا تكون أعرف من الموصوف وعلى بطلان الثالث
قولهم مررت بزيد صاحبك ثم قلت

(باب

{باب المرفوعات} أقول يحتمل انه جمع مرفوعة أى كلمة مرفوعة وانه جمع مرفوع لان وصف المذكر غير العاقل يجمع بالالف
والتاء معاملة له نحسته معاملة المؤنث كايام معدودات كما وضحته نظما ونثرا فى كتابة الازهرية ان قلت ذكر مواد الازهرية تعيين
الثانى وانما يصح الاول لو قال عشر بحذف التاء قلت حققنا هناك انه يصح ويحمل تذكير العدد للمؤنث اذا كان مذكورا والمراد
بذكره كما حققه النووى أن يكون بعد العدد وتمييزا له كعشر مرفوعات فذكره قبله كالعدم فمن ثم يقول الفقهاء سنن الوضوء ثمانية
(قوله ما) أى اسم هذا جنس حقيقة بناء على ما حققه الرازى فى حقائق الامور الاصطلاحية لا كالجنس وقد سبق تقريره موضحا
(قوله قدم الفعل) فلا يجوز تقديم الفاعل خلافا للكوفيين والاخفش فان قدم فمبتدأ ولا حجة فى قولها ما للجمال مشيها وئيدا *
أجندلا يحملن أم حديدا برفع مشى لاحتمال ان كان محذوفة هى الخبر أى يكون وئيدا * ويحذفونها ويبقون الخبر * و يروى بالنصب
أى تمشى مشيها وبالجر بدل اشتمال ان قلت هذا التعريف يشمل زيد من قائم زيد قلت اما على مذهب الكوفى من ان زيد فاعل
سد مسد الخبر وانه لا يشترط الاعتماد فلا ضير واما على قول البصرى من ان زيد مبتدأ مؤخر فهو وان قدم عليه شبه الفعل وأسند
اليه لان الاسناد للضمير لا يعتبر فى مثل زيد ضارب لكن تقدمه كالعدم اذ رتبة الخبر التأخير والمراد مقدم اصالة نعم قال العلامة
الطبلاوى نقلا عن السيد الصفوى ان التعريف غير مانع لدخول مفعول المفاعلة كضارب زيد عمرا اذ كل منهما واقع منه فعل اه
قلت ويمكن أن يجاب بان المراد بالاسناد هنا الاسناد النحوى وهو ضم كلمة الى أخرى على وجه الشأن فيه الفائدة والفعل مع المفعول
ليس الشأن الفائدة به ولو قال المصنف وهو الاسم المرفوع لخرج هذا وأغنى عن الجواب السابق الذى هو خفى يجتنب فى
التعاريف ان قلت كان يلزم الدور لانه أخذ الحكم المتوقف على التصور فى التعريف المتوقف على كل ما فيه التصورقات وضحت
فى كتابة الازهرية انه لا دور لان الرفع هنا ليس حكما للمحدود يتوقف على تصوره المتوقف عليه حيث أخذ فى الحد بل حكم للاسم
الاعم ثم بعد ذلك وجدت العلامة ابن قاسم فى آخر كتابته على المحلى على الورقات ٤٩ تعرض لنحو هذا فلله الحمد (قوله كعلم زيد

{باب المرفوعات عشرة أحدها الفاعل وهو ما قدم الفعل أو شبهه عليه وأسند
اليه على جهة قيامه به او وقوعه منه كعلم زيد ومات بكر وضرب عمرو ومختلف الوانه}
واقول شرعت من هنا فى ذكر أنواع المعربات وبدأت منها بالمرفوعات لانها أركان
الاسناد وثنيت بالمنصوبات لانها فضلات غالبا وختمت بالمجرورات لانها تابعة

ومات بكر الخ) أقول صرح الشيخ خالد فى
شرح ازهريته بان علم زيد من باب اسناد
القائم غير الواقع منه قلت ووجهه ان
العلم صفة يوجدها المولى فى الشخص
كالبياض والسواد لكن أنت تعلم ان

٧ ش

اللغة تبنى على الظاهر ولا محالة ان العلم فى اللغة واقع من العالم كالضرب الواقع من الضارب خصوصا اذا كان
بزيادة نظر ومعاناة هذا وأيا كان فهو من باب مات بكر أو ضرب عمرو فيقال للمصنف لا فائدة فى ذكره معهما وكانه رأى الاول
وأشار الى انه لا فرق بين ما يحصل قهرا وكرها كالموت وغيره كالعلم لكن الاحسن لو أتى بدله بوصف من الواقع كما انه أتى بوصف من
القائم غير الواقع أعنى مختلف الوانه فكان يقول نحو مات بكر وضرب عمرو وشاب زيد ومختلف الوانه ومن جملة الشبه الظرف
المعتمد نحو أفى الله شك وأعندك مال فلك أن تجعلهما مبتدأ وخبرا وفاعلا ورافعه لكن الظاهر على الثانى أن الفاعل للمتعلق وهو
لا يخرج عن الوصف والفعل (قوله شرعت من هنا) أى بعد أن ذكرت مقدمة النحو التى تنفع فيه كتعريف الاسم والفعل
وعلامتهما فانك لو لم تعرفهما ما عرفت الفاعل بانه اسم أسند اليه فعل هذا ومما ليست حاجة النحو اليه قوية تعريف الكلام
والتطويل فيه وفى أجزائه من اللفظ والصوت والمقاطع بل يظهر أن تعريف الكلام السابق ليس قاصرا على اصطلاح النحو بل
هو عرف عام كالدابة لذوات الاربع اذ الكلام لا يقال عرفا الا للفظ المقصود بالفائدة فمن حلف لا أقول لزيد كلاما لا يحنث الا به
ما لم يرد مطلق المخاطبة أو يقول لا كلمته بدون التصريح بكلام لانه كثر استعمال ما كلمته فى ما خاطبته (قوله فضلات غالبا) ومن
غير الغالب خبر كان واسم ان ومنه الفاعل المنصوب نحو خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وهو سماعى قال ابن مالك فى
الكافية ورفع مفعول به لا يلتبس * مع نصب فاعل رووا فلا تقس وذلك لان رفع الفاعل لازالة اللبس كما يأتى فحيث أمن فلا ضير فى
نصبه ان سمع كقوله مثل القنافذ هداجون قد بلغت * نجران أو بلغت سوآتهم هجر فهجر اسم بلدة ومعلوم ان السوآت هى
التى تبلغها هذا على ظاهره من ان المنصوب فاعل والمرفوع مفعول وذهب بعض المحققين الى ان المرفوع فاعل اصطلاحى والمنصوب
مفعول اصطلاحى وفيه قلب لان الواقع بالعكس وكانه يقول قولهم على جهة وقوعه منه أو قيامه به أغلبى وقيل يقدر الاعراب مانعا
من ظهور الحركة التى جوزها ظهور المعنى وعلى الاول كان الانسب للمصنف أن يقول فى المرفوعات لانها أركان الاسناد غالبا فيزيد
قيد الغلبة أيضا ثم جعله المنصوبات فضلات شاهد عدل على ما سبق لنا فى الجواب عن اعتراض الصفوى (قوله لانها تابعة

فى العمدية والفضلية) أى فأخر التابع المتردد عن المتبوعين فلا يقال كان يقدم تابع العمدة لانه ليس متعينا بل ذاك أمر واحد متردد فى التبعية ثم هـذا ظاهر فى المجرور بالمضاف وأما المجرور بالحرف فتأخيره لانه منصوب بواسطة ان المجرور مفعول معنى (قوله لامرين) أقول كلا الامرين موجود فى اسم كان وخبران بناء على قول البصرى انهما معمولان لهما الامرفوعان بما كانا مرفوعين به قبلها فعاملهما لفظى وقد يحصل اللبس فيحتاج للفرق بين الخبر والاسم فى نحو كان الضارب الآن القائم الامس فعلى ان الضارب اسم يكون معلوما لك فتحكم عليه بالقيام وبالعكس العكس وكأنه راعى ندرة هذا أو أراد بالعامل اللفظى المتأصل لا الطارئ (قوله انه يزيل حكم العامل المعنوى) هذا وقولهم النواسخ ليس معناه انها طارئة على المبتدا والخبر فى تحقيق التركيب وان العربى يقول أولا زيد قائم ثم يقول كان زيد قائما بل المراد انا نحكم بذلك تقديرا من حيث ان الغرض الاصلى ثبوت القيام لزيد والتقييد بالمضى مثلا طارئ زائد فاذا زال اللفظى وعاد المعنوى كان رجوعا للحالة الاصلية ولا يقال ان المعنوى طرأ على اللفظى فأزال حكمه بل يقال ان الطارئ على الاصلى زال تأمل (قوله لنحو زيد قام) فتقول زيد مبتدا فان قلت قام زيد ففاعل

فى العمدية والفضلية) لغيرها وهو المضاف فان كان عمدة فالمضاف اليه عمدة كما فى قولك قام غلام زيد وان كان فضلة فالمضاف اليه فضلة كما فى قولك رأيت غلام زيد والتابع يتأخر عن المتبوع وبدأت من المرفوعات بالفاعل لامرين أحدهما ان عامله لفظى وهو الفعل أو شبهه بخلاف المبتدا فان عامله معنوى وهو الابتداء والعامل اللفظى أقوى من العامل المعنوى بدليل انه يزيل حكم العامل المعنوى تقول فى زيد قائم كان زيد قائما وان زيدا قائم وظننت زيدا قائما ولما بينت ان عامل الفاعل أقوى كان الفاعل أقوى والاقوى مقدم على الاضعف الثانى أن الرفع فى الفاعل للفرق بينه وبين المفعول وليس هو فى المبتدا كذلك والاصل فى الاعراب أن يكون للفرق بين المعانى فقدمت ما هو الاصل والضمير فى قولى وهو للفاعل وقولى ما قدم الفعل أو شبهه عليه مخرج لنحو زيد قام وزيد قائم فان زيدا فيهما أسند اليه الفعل أو شبهه ولكنهما لم يقدما عليه ولا بد من هذا القيد لانه به يتميز الفاعل من المبتدا وقولى وأسند اليه مخرج لنحو زيدا فى قولك ضربت زيدا وأنا ضارب زيدا فانه يصدق عليه فيهما انه قدم عليه فعل أو شبهه ولكنهما لم يسندا اليه وقولى على جهة قيامه به أو وقوعه منه مخرج لمفعول ما لم يسم فاعله نحو ضرب زيد وعمرو مضروب غلامه فزيد والغلام وان صدق عليهما انهما قدم عليهما فعل وشبهه وأسند اليهما لكن هذا الاسناد على جهة الوقوع عليهما الا على جهة القيام بهما كما فى قولك علم زيد أو الوقوع منهما كما فى قولك ضرب عمرو ومثلت لما أسند اليه شبه الفعل بقوله تعالى مختلف ألوانه فالوانه فاعل لمختلف لانه اسم فاعل فهو فى معنى الفعل والتقدير صنف مختلف ألوانه أو تختلف ألوانه فحذف الموصوف وأنيب الوصف عن الفعل وقوله تعالى كذلك اى اختلافا كالاختلاف المذكور فى قوله تعالى ومن الجبال جدد بيض

وجدد

لامتناع تقديم الخبر الفعلى مع بقاء المبتدا بحاله وخالف الكوفى فيهما (قوله زيد قائم) فى الحقيقة قائم مسند للضمير لكن لما كان لازما الحالة واحدة فى التكلم والخطاب والغيبة كان هذا الضمير كالعدم ذكره الامام السكاكى عفا الله عنه (قوله مخرج لمفعول ما لم يسم فاعله) أى لان الضرب فى قولك ضرب عمرو لا واقع منه ولا قائم به بل واقع عليه ومثل هذا يكفى النحوى المعول على الظاهر وأما قولنا ان مصدر ضرب المبنى للمجهول هو الضرب بمعنى المضروبية أى الكون مضروبا وهو وصف لعمرو قائم به فتدقيق لا ينظر اليه وأما قول نجم الائمة الرضى انه خارج بقوله على جهة قيامه به لان المراد بجهة القيام طريقه وهو صيغة المبنى للمعلوم فانما يتم لو كان ضمير قيامه به للفاعل كيف وهو يوجب دورا بأخذ المعرف فى التعريف بل الضمير لمطلق الاسم فلا غنى عما أسلفناه (قوله والتقدير صنف الخ) وذلك لان اسم الفاعل انما يعمل معتمدا وقد يكون نعت محذوف عرف * فيستحق العمل الذى وصف (قوله وأنيب الوصف عن الفعل) الاولى حذف هذا لانه ليس من التصرفات بعد التقدير فتأمل (قوله كالاختلاف المذكور) أى بالبياض والحمرة والسواد والظاهر ان المراد وغيرهما كالصفرة ففيه اكتفاء (فائدة) زاد بعضهم فى تعريف الفاعل ما أسند اليه فعل تام قال لاخراج اسم كان فاعترض بأن اسم كان لم يسند اليه شئ وانما كان مسندة لمصدر خبرها فمعنى كان زيد قائما كان قيام زيد اه قلت هذا رجوع لكان التامة وكلامنا فى الناقصة فالاحسن ان يقال كان لم يؤت بها للاسناد أصلا بل هى رابطة أو دالة على الزمن فقط ومعه على حدث ناقص وهو كونه على هذه الحالة أى كونه قائما فهى رابطة بين الشئ وصفته فالحدث الناقص هو الربط بين الامرين لعدم تمامه بدونهما تأمل واذا تأملت ما سبق وجدت بين الفاعل اللغوى والاصطلاحى عموما وخصوصا وجهيا يجتمعان فى ضرب زيد وينفرد الاول فى مفعول المفاعلة والثانى فى مات عمرو والله سبحانه وتعالى أعلم (باب النائب) أقول ذكرت فى كتابة الازهرية أوجها سبعة فى التراجم ولكن الاحسن انها

موقوفة لا معربة ولا مبنية لانه غنى عن تقدير ومع ذلك الغرض حاصل وهو تمييز الكلام السابق عن الكلام اللاحق كما حققناه فى الاعداد المسرودة فى كتابة الازهرية فى باب المبتدا (قوله نائب الفاعل) يعنى نائبه فى صيرورته ركن اسناد من حيث ان حق المبنى للمجهول أن يكون مبنيا للمعلوم مسندا للفاعل ولا يعدل عن ذلك الا لنكتة كالجهل أو التجهيل وهذا لا ينافى انه بعد بناء الفعل للمجهول يكون حقه الاسناد للمفعول ولا يسند حينئذ للفاعل الا مجازا كما حققوه فى أفعم السيل وسيل مفعم والاصل أفعم السيل الارض أى ملأها فبعد بناء أفعم للمجهول حقه أن يسند الى الارض واسناده للسيل من الاسناد للسبب لانه سبب فى كون الارض مفعمة فتدبر (قوله فاعله) من اضافة المصاحب (قوله لوجهين) قال الفاكهى كلاهما منازع فيه لان مفعول ما لم يسم فاعله صار عندهم

وجدد مختلف ألوانها وغرابيب سود ثم قلت (الثانى نائبه وهو ما حذف فاعله وأقيم هو مقامه وغير عامله الى طريقة فعل أو يفعل أو مفعول وهو المفعول به نحو وقضى الامر فان فقد فالمصدر نحو فاذا نفخ فى الصور نفخة واحدة فمن عفى له من أخيه شئ أو الظرف نحو صيم رمضان وجلس امامك أو المجرور نحو غير المغضوب عليهم ومنه لا يؤخذ منها) وأقول الثانى من المرفوعات نائب الفاعل وهو الذى يعبرون عنه بمفعول ما لم يسم فاعله والعبارة الاولى أولى لوجهين أحدهما ان النائب عن الفاعل يكون مفعولا وغيره كما سيأتى والثانى ان المنصوب فى قولك أعطى زيد دينارا يصدق عليه انه مفعول للفعل الذى لم يسم فاعله وليس مقصودا لهم ومعنى قولى أقيم هو مقامه أنه أقيم مقامه فى اسناد الفعل اليه ولما فرغت من حده شرعت فى بيان ما يعمل بعد حذف الفاعل فذكرت ان الفعل يجب تغييره الى فعل أو يفعل ولا أريد بذلك هذين الوزنين فان ذلك لا يتأتى الا فى الفعل الثلاثى وانما أريد انه يضم أوله مطلقا ويكسر ما قبل آخره فى الماضى ويفتح فى المضارع ثم بعد ذلك يقام المفعول به مقام الفاعل فيعطى أحكامه كلها فيصير مرفوعا بعد ان كان منصوبا وعمدة بعد أن كان فضلة وواجب التأخير عن الفعل بعد ان كان جائز التقديم عليه والمفعول به عند المحققين مقدم فى النيابة على غيره وجوبا لانه قد يكون فاعلا فى المعنى كقولك أعطيت زيدا دينارا الا ترى انه آخذ وأوضح من هذا ضارب زيد عمرا لان الفعل صادر من زيد وعمرو فقد اشتركا فى ايجاد الفعل حتى أن بعضهم جوز فى هذا المفعول أن يرفع وصفه فيقول ضارب زيد عمرا الجاهل لانه نعت لمرفوع فى المعنى ومثلت لنيابته عن الفاعل بقوله تعالى وقضى الامر وأصله قضى الله الامر فحذف الفاعل للعلم به ورفع المفعول به وغير الفعل بضم أوله وكسر ما قبل آخره فانقلبت الالف ياء فان لم يكن فى الكلام مفعول به أقيم غيره من مصدر أو ظرف زمان أو مكان أو مجرور فالمصدر كقوله تعالى فاذا نفخ فى الصور نفخة واحدة وقوله تعالى فمن عفى له من أخيه شئ وكون نفخة مصدرا واضح وأما شئ فلانه كناية عن المصدر وهو العفو والتقدير والله أعلم فأى شخص من القاتلين عفى له عفو ما من جهة أخيه والاخ هنا محتمل لوجهين أحدهما أن يكون المراد به المقتول فمن للسببية أى بسببه وانما جعل أخا تعطيفا عليه وتنفيرا عن قتله لان الخلق كلهم مشتركون فى انهم عبيد الله فهم كالاخوة فى ذلك

علما لنائب الفاعل اه أقول هذا وجه صحة لا يدفع الاولوية (قوله يكون مفعولا وغيره) أى لان المتبادر من المفعول انما هو المفعول به لكثرة دورانه (قوله فى اسناد الفعل) يريد بالفعل المادة من حيث هى وان كانت للفاعل بهيئة مخصوصة وللمفعول بأخرى كما هو ظاهر (قوله ولما فرغت من حده الخ) صريح فى ان قوله وغير الخ ليس من تمام الحد ولا وجه له ما المانع من انه من تمامه اذ هو مما يوضح المفعول به وان لم يكن للاحتراز فالاصل فى القيود بيان الواقع على انه يمكن انه للاحتراز عن الفاعل المجازى نحو بنى الامير البلدة فان الاصل بنى عملة الامير البلدة فحذف الفاعل الحقيقى وأقيم الامير منابه لعلاقة السببية (قوله وان ذلك لا يتأتى الا فى الفعل الثلاثى) يحتمل فتح الهمزة عطفا على هذين أى ولا أريد أن ذلك التغيير لا يتأتى الا فى الثلاثى كما هو مقتضى هذين الوزنين ويحتمل انه بالكسر بيان لسبب عدم ارادة هذين الوزنين فقوله ذلك أى ما ذكره من الوزنين تأمل (قوله وأوضح من هذا) وهو أيضا أقعد لان الاول هو فيه فاعل لغير الفعل المذكور (قوله أن يرفع وصفه) وقياسه ان وصف الفاعل يجوز نصبه لانه مفعول معنى لكن لا يخفى ان ذلك لا يكفى بلا سماع (قوله فانقلبت الالف ياء) الاولى فرجعت الياء الى أصلها لانها انما قلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد زال الفتح (قوله من مصدر الخ) ظاهره ولا أولوية بينها (قوله أو مجرور) فهو النائب وحده على التحقيق كما ان النصب محلا للمجرور وحده بدليل ظهوره عند نزع الخافض والجار واسطة فقط (قوله فانه كناية عن المصدر) يحتمل انه كناية عن الحق المترتب فيكون من نيابة المفعول به لكن يحتاج لتضمين عفا معنى ترك أو ادعاء حذف الجار وهو ان الاصل عن شئ فمن ثم لم يعرج عليه المصنف والكناية هنا ما كنى وعبر به عن المقصود لا الكناية البيانية (قوله لان الخلق كلهم الخ) هذا تعليل للعال مع علته قبله

ولانهم أولاد أب واحد وأم واحدة والثانى أن المراد به ولى الدم وسمى أخا ترغيبا له فى العفو ومن على هذا الابتداء الغاية وهذا الوجه أحسن لوجهين أحدهما أن كون من الابتداء الغاية أشهر من كونها السببية والثانى ان الضمير فى قوله تعالى وأداء اليه راجع الى مذكور فى هذا الوجه دون الاول وظرف الزمان كقولك صيم رمضان وأصله صام الناس رمضان وظرف المكان كقولك جلس امامك والدليل على ان الامام من الظروف المتصرفة التى يجوز رفعها قول الشاعر

فغدت كلا الفرجين تحسب أنه * مولى المخافة خلفها وأمامها

فوضع كلا رفع بالابتداء وخلفها بدل منه وامامها عطف عليه والجملة التى هى تحسب وما بعدها فى موضع رفع خبر المبتدا والعائد على المبتدا الهاء المتصلة بان وانما يصف الشاعر بقرة وحش بالتبلد وانها لا تدرى على أى شئ تقدم ولا بد من تقدير واو حال قبل كلا فكأنه قال فغدت هذه الوحشية وكلا النقرتين اللتين هما خلفها وامامها تحسب انه مولى المخافة أى المكان الذى تؤتى فيه والمجرور كقوله تعالى وان تعدل كل عدل لا يؤخذ منها فيؤخذ فعل مضارع مبنى لما لم يسم فاعله وهو حال من ضمير مستتر فيه ومنها جار ومجرور فى موضع رفع أى لا يكن أخذ منها ولو قدر ما هو المتبادر من ان فى يؤخذ ضميرا مستترا هو القائم مقام الفاعل ومنها فى موضع نصب لم يستقم لان ذلك الضمير عائد حينئذ على كل عدل وكل عدل حدث والاحداث لا تؤخذ انما تؤخذ الذوات نعم ان قدر أن لا يؤخذ بمعنى لا يقبل صح ذلك وفهم من قولى فان فقد فالمصدر الى آخره انه لا يجوز اقامة غير المفعول به مع وجود المفعول به وهو مذهب البصريين الا الاخفش واستدل المخالفون بنحو قول الشاعر

أتيح لى من العدا نذيرا * به وقيت الشر مستطيرا

وبقراءة أبى جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون فاقيم فيهما الجار والمجرور وترك المفعول به منصوبا ثم قلت ﴿ولا يحذفان بل يستتران ويحذف عاملهما جوازا نحو زيد لمن قال من قام أو من ضرب ووجوبا نحو اذا السماء انشقت وأذنت لربها وحقت واذا الارض مدت ولا يكونان جملة فنحو وتبين لكم كيف فعلنا بهم على اضمار التبين ونحو واذا قيل ان وعد الله حق على الاسناد الى اللفظ ويؤنث فعلهما بالتاء لتأنيثهما وجوبا فى نحو الشمس طلعت وقامت هند أو الهندان أو الهندات وجوازا راجحا فى نحو طلعت الشمس ومنه قامت الرجال أو النساء أو الهنود وحضرت القاضى امرأة ومثل قامت النساء نعمت المرأة هند ومرجوحا فى نحو ما قام الا هند وقيل ضرورة ولا تلحقه علامة تثنية ولا جمع وشذ نحو أكلونى البراغيث﴾ وأقول ذكرت هنا خمسة أحكام يشترك فيها الفاعل والنائب عنه الحكم الاول انهما لا يحذفان وذلك لانهما عمدتان ومنزلان من فعلهما منزلة الجزء فان ورد ما ظاهره أنهما فيه محذوفان فليس محمولا على ذلك الظاهر وانما هو محمول على انهما ضميران مستتران فمن ذلك قول النبى صلى الله عليه وسلم لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ففاعل يشرب ليس ضميرا عائدا الى

(قوله ترغيبا له فى العفو) أقول وفى حسن الاتباع بالدية فى قوله فاتباع بالمعروف (قوله دون الاول) لان الضمير عليه راجع للمتبع المفهوم من الاتباع (قوله من الظروف المتصرفة) أى حتى يصح رفعها بالنيابة (قوله الفرجين) أى الثقبين فى الجبل مثلا (قوله نعم ان قدر أن لا يؤخذ بمعنى لا يقبل) فيكون تضمينا وهل هو قياسى أو سماعى خلاف حقق بعضهم ان النحوى وهو اشراب كلمة معنى أخرى سماعى والبيانى قياسى لانه تقدير عامل لدليل وهل الكلمة المضمنة حقيقة لانها مستعملة فى معناها ملوحة لغيره أو مجاز لانها أشربت معنى غيرها واستعملت فيه أو جمع بينهما هذا والظاهر أن يقال التضمين الحاق مادة بأخرى لتناسبهما معنى نحو شربن بماء البحر ألحق بروين لان الرى كيفية للنفس سببها الشرب وهو ابتلاع الماء أو اتحادهما نحو وأحسن بى الحق بلطف واطف المولى واحسانه واحد فيما نظهر وقولهم اشراب كلمة معنى كلمة أخرى يقتضى اختلاف المعنيين فلا يشمل هذا وعلى ما قلناه فهو حقيقة جزما (قوله واستدل المخالفون الخ) أقول يمكن ان نائب الفاعل ضمير فى أتيح للرجل المعهود ونذيرا نصب على الحال وفى الآية ضمير الغفران المفهوم من السياق غايته انه أناب المفعول الثانى كما قيل واتيح قدر وأرسل والمستطير المنتشر (قوله على اضمار التبين) أى على ان فى تبين ضمير التبين وأقول الاحسن فى الذوق ان الضمير للظلم المفهوم من قوله وسكنتم فى مساكن الذين ظلموا أنفسهم وتبين الظلم بمشاهدة ما ترتب عليه من العذاب (قوله وشذ نحو أكلونى البراغيث) لا معنى للشذوذ لانه لغة قوم يلزمونها فان سمع من غيرهم ما يوافقه أول بما يأتى آخر الشارح وانما يقال الشاذ فى كلام وقع من عربى مخالفا للغته ولم يمكن تأويله فالتأويل مقدم على التشذيذ ولعل الشيخ أراد بالشاذ مقابل اللغة الفصيحة المشهورة (قوله لانهما عمدتان) هذا بمجرده لا ينتج فان المبتدا يحذف والخبر أيضا ما (قوله وهو مؤمن) يعنى ايمانا كاملا وحذف القيد تفظيعا على حد ليس منا من استنجى من ريح ولا نقول ان الايمان يرفع حال

ما تقدم ذكره وهو الزانى لان ذلك خلاف المقصود ولا ان الاصل ولا يشرب الشارب فحذف الشارب لان الفاعل عمدة فلا يحذف وانما هو ضمير مستتر فى الفعل عائد على الشارب الذى استلزمه يشرب فان يشرب يستلزم الشارب وحسن ذلك تقدم نظيره وهو لا يزنى الزانى وعلى ذلك فقس وتلطف لكل موضع بما يناسبه وعن الكسائى اجازة حذف الفاعل وتابعه على ذلك السهيلى وابن مضاء الثانى ان عاملهما قد يحذف لقرينة وان حذفه على قسمين جائز وواجب فالجائز كقولك زيد جوابا لمن قال لك من قام أو من ضرب فزيد فى جواب الاول فاعل فعل محذوف وفى جواب الثانى نائب عن فاعل فعل محذوف وان شئت صرحت بالفعلين فقلت قام زيد وضرب عمرو والواجب ضابطه ان يتأخر عنه فعل مفسر له وقد اجتمع المثالان فى الآية الكريمة فالسماء فاعل بانشقت محذوفة كالسماء فى قوله تعالى فاذا انشقت السماء الا أن الفعل هناك مذكور والارض نائب عن فاعل مدت محذوفة وكل من الفعلين يفسره الفعل المذكور فلا يجوز أن يتلفظ به لان المذكور عوض عن المحذوف وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه الحكم الثالث انهما لا يكونان جملة هذا هو المذهب الصحيح وزعم قوم ان ذلك جائز واستدلوا بقوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه وتبين لكم كيف فعلنا بهم واذا قيل لهم لا تفسدوا فى الارض فجعلوا جملة ليسجننه فاعلا لبدا وجملة كيف فعلنا بهم فاعلا لتبين وجملة لا تفسدوا فى الارض قائمة مقام فاعل قيل ولا حجة لهم فى ذلك اما الآية الاولى فالفاعل فيها ضمير مستتر عائد اما على مصدر الفعل والتقدير ثم بدا لهم بداء كما تقول بدا لى رأى ويؤيد ذلك ان اسناد بدا الى البداء قد جاء مصرحا به فى قول الشاعر

لعلك والموعود حق لقاؤه * بدا لك فى تلك القلوص بداء

واما على السجن بفتح السين المفهوم من قوله تعالى ليسجننه ويدل عليه قوله تعالى قال رب السجن أحب الى مما يدعوننى اليه وكذا القول فى الآية الثانية أى وتبين هو أى التبين وجملة الاستفهام مفسرة وأما الآية الثالثة فليس الاسناد فيها من الاسناد المعنوى الذى هو محل الخلاف وانما هو من الاسناد اللفظى أى واذا قيل لهم هذا اللفظ والاسناد اللفظى جائز فى جميع الالفاظ كقول العرب زعموا مطية الكذب وفى الحديث لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة الحكم الرابع ان عاملهما يؤنث اذا كانا مؤنثين وذلك على ثلاثة أقسام تأنيث واجب وتأنيث راجح وتأنيث مرجوح فأما التأنيث الواجب ففى مسئلتين احداهما أن يكون الفاعل المؤنث ضميرا متصلا ولا فرق فى ذلك بين حقيقى التأنيث ومجازيه فالحقيقى نحو هند قامت فهند مبتدأ وقام فعل ماض والفاعل مستتر فى الفعل والتقدير قامت هى والتاء علامة التأنيث وهى واجبة لما ذكرناه والمجازى نحو الشمس طلعت واعرابه ظاهر ولما مثلت به فى المقدمة للتأنيث الواجب علم ان وجوب التأنيث مع الحقيقى من باب أولى بخلاف ما لو عكست فاما قول الشاعر

ان السماحة والمروءة ضمنا * قبرا بمرو على الطريق الواضح

ولم يقل ضمنتا فضرورة الثانية أن يكون الفاعل اسما ظاهرا متصلا حقيقى التأنيث مفردا أو تثنية له أو جمعا بالالف والتاء فالمفرد كقوله تعالى اذ قالت امرأت عمران والمثنى كقولك قامت الهندان والجمع كقولك قامت الهندات فاما قوله

المعصية ثم يعود لاقتضائه انه لو مات حالها يموت غير مؤمن (قوله بفتح السين) هو الفعل وبالكسر المكان (قوله والمجازى نحو الشمس) قيل معنى كون تأنيثها مجازيا انه خلاف الاصل اذ الاصل ان للمؤنث فرجا ولك أن تقول هو مجاز بيانى بالاستعارة وذلك ان النحوى يطلق عليها مؤنث لمشابهتها للمؤنث الحقيقى فى استعمال العرب فتأمل

تمنى ابنتاى أن يعيش أبوهما * وهل أنا الامن ربيعة أو مضر

فضرورة ان قدر الفعل ماضيا وأما ان قدر مضارعا وأصله تتمنى فحذف احدى التاءين كما قال تعالى فأنذرتكم نارا تلظى فلا ضرورة وأما قوله تعالى اذا جاءك المؤمنات فانما جاز لاجل الفصل بالمفعول أولان الفاعل فى الحقيقة أل الموصولة وهى اسم جمع فكأنه قيل اللاتى آمن أولان الفاعل اسم جمع محذوف موصوف بالمؤمنات أى النسوة اللاتى آمن وأما التأنيث الراجح ففى مسئلتين أيضا احداهما أن يكون الفاعل ظاهرا متصلا مجازى التأنيث كقولك طلعت الشمس وقوله تعالى وما كان صلاتهم عند البيت فانظر كيف كان عاقبة مكرهم وجمع الشمس والقمر الثانية أن يكون ظاهرا حقيقى التأنيث منفصلا بغير الا كقولك قام اليوم هند وقامت اليوم هند وكقوله

ان امرأ غره منكن واحدة * بعدى وبعدك فى الدنيا لمغرور

والمبرد يخص ذلك بالشعر ومن النوع الاول أعنى المؤنث الظاهر المجازى التأنيث أن يكون الفاعل جمع تكسير أو اسم جمع تقول قامت الزيود وقام الزيود وقامت النساء وقام النساء قال الله تعالى قالت الاعراب وقال نسوة وكذلك اسم الجنس كأورق الشجر وأورقت الشجر فالتأنيث فى ذلك كله على معنى الجماعة والتذكير على معنى الجمع وليس لك أن تقول التأنيث فى النساء والهنود حقيقى لان الحقيقى هو الذى له فرج والفرج لآحاد الجمع لا للجمع وأنت انما أسندت الفعل الى الجمع لا الى الآحاد ومن هذا الباب أيضا قولهم نعمت المرأة ونعم المرأة هند فالتأنيث على مقتضى الظاهر والتذكير على معنى الجنس لان المراد بالمرأة الجنس لا واحدة معينة مدحوا الجنس عموما ثم خصوا من أرادوا مدحه وكذلك بئس بالنسبة الى الذم كقولك بئس المرأة حمالة الحطب وبئست المرأة هند وأما التأنيث المرجوح ففى مسئلة واحدة وهى أن يكون الفاعل مفصولا بالا كقولك ما قام الا هند فالتذكير هنا أرجح باعتبار المعنى لان التقدير ما قام أحد الا هند فالفاعل فى الحقيقة مذكر ويجوز التأنيث باعتبار ظاهر اللفظ كقوله

ما برئت من ريبة وذم * فى حربنا الا بنات العم

والدليل على جوازه فى النثر قراءة بعضهم ان كانت الا صيحة واحدة برفع صيحة وقراءة جماعة من السلف فأصبحوا لا ترى الا مساكنهم ببناء الفعل لما لم يسم فاعله وبجعل حرف المضارعة التاء المثناة من فوق وزعم الاخفش ان التأنيث لا يجوز الا فى الشعر وهو محجوج بما ذكرنا الحكم الخامس أن عامله ما الحقه علامة تثنية ولا جمع فى الامر الغالب بل تقول قام أخواك وقام اخوتك وقام نسوتك كما تقول قام أخوك ومن العرب من يلحق علامات دالة على ذلك كما يلحق الجميع علامة دالة على التأنيث كقوله

تولى قتال المارقين بنفسه * وقد أسلماه مبعد وحميم

وقوله صلى الله عليه وسلم يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار وقول بعض العرب أكلونى البراغيث وقول الشاعر

نتج الربيع محاسنا * ألقحنها غر السحائب

وقول الآخر

رأين الغوانى الشيب لاح بعارضى * فأعرضن عنى بالخدود النواضر

(قوله فحذف احدى التاءين) وهل هى الاولى لان الثانية من نفس المادة أو الثانية لان الاولى أتى بها لافادة المضارعة خلاف (قوله ان امرأ الخ) بذمها بخلف العهد بدليل ما بعده

نسيت عهدى ولم تعبأ بموثقتى * تبا لفعلك والمفقود مهجور

(قوله وأنت انما أسندت الفعل لجمع الخ) يعنى انه فى ظاهر صناعة النحو انما هو مسند للجمع والا فقد صرحوا بان الجمع من باب الكلية فالاسناد الى كل فرد ليس من حيث انه جمع بل لآحاده فقولك قام الهنود فى قوة قامت هند وهند الخ ان قلت ماذكره المصنف موجود فى جمع المذكر والمؤنث السالمين مع وجود التذكير فى الاول والتأنيث فى الثانى قلت نعم لكن لما سلم فيهما بناء المفرد الحقا به كالمثنى

(قوله وأحسن الوجوه) منها أن الظاهر بدل من الضمير وكأنه عدل عنه للفصل بينهما بالنحوى والشأن ان البدل يلاصق المبدل منه (قوله عن العوامل اللفظية) كان عليه أن يقول غير الزائدة لادخال نحو بحسبك درهم وهل من خالق غير الله وكأنه رأى أن الزائد كالعدم (قوله مخبرا عنه الخ) خرج الاعداد المسرودة فانها مجردة موقوفة كما سبق (قوله وهل من خالق غير الله) فخالق مبتدأ مرفوع بضمة منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد وغير الله صفة والخبر محذوف أى لكم وهذا أظهر من قول بعضهم ان غير خبر ولا يضر ان يرزقكم خبر لان هل شذ دخولها على مبتدا خبره فعل لانها اذا دخلت عليه جعلته فاعلا لما يفسره المذكور كما فى وافق هل زيد قام ويمكن أن يقال ان غير فاعل أغنى عن الخبر وقد اعتمد الوصف على الاستفهام فيكون من الثانى وكأن المصنف جعله من الاول لانه ليس القصد الاستفهام عن ثبوت الخالق لغير الله بل عن وجود خالق موصوف بغير الله فليتأمل لانهما مثلا زمان فالمعين لاحدهما (قوله وهو الابتداء) هذا من جملة أقوال ومنها ان المبتدا والخبر ترافعا ومنها غير ذلك قيل والخلاف لفظى لا ثمرة له واعترضه بعض المشايخ بان له ثمرة فى نحو قوله تعالى قال أراغب أنت عن ٥٥ آلهتى يا ابراهيم فان قلنا انهما ترافعا فأنت معمول لراغب فيصح تعلق عن آلهتى براغب وان قلنا ان المبتدا مرفوع بالابتدا فهو أجنبى من الخبر لا يفصل بينه وبين معموله فهو معمول لمحذوف أى أترغب عن آلهتى اه قلت أنت هنا فاعل اغنى عن الخبر فهو معمول جزما فالاولى التمثيل بنحو ضارب زيد فى الدار عمرا المرفوع فيه مبتدا على الاصح لعدم الاعتماد (قوله ومثله تسمع) اى لانه على حذف ان وسبق ان البيضاوى يرى ان تسمع نفسه مبتدا لانه أريد به الحدث المستقل فهو اسم كالمصدر (قوله ولم أقل الاسم) لكن القوم عبروا به وأرادوا الاسم ولو تأويلا (قوله لا بد أن يعتمد على نفى أو استفهام) وعدمه قليل جدا خلافا للاخفش والكوفيين ولا حجة لهم فى قوله

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا * مقالة لهبى اذا الطير مرت

لجواز ان بنو مبتدأ مؤخر ولا يقال لا يخبر بالمفرد عن الجمع لانا نقول فعيل على صيغ المصادر كنهيق وصهيل فيخبر به عن الواحد وغيره قال تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير قال الشاعر * هن صديق للذى لم يشب * (قوله فليس لك أن تعرب أقائم مبتدا الخ) الظاهر انه يصح اعرابه مبتدأ ثانيا والجملة خبر المبتدا الاول وهو زيد فمن ثم لا تستقل بالفائدة (فائدتان) الاولى الوصف المعتمد ان تطابق مع مرفوعه فى الافراد جاز كون المرفوع مبتدأ مؤخرا وانه فاعل أغنى عن الخبر فان تطابقا تثنية وجمعا تعين الاول الا على لغة أكلونى البراغيث فان أفرد الوصف مع تثنية المرفوع وجمعه تعين الثانى لوجوب مطابقة الخبر للمبتدا بخلاف الفاعل الثانية قد يغنى عن الخبر مرفوع وصف أضيف اليه المبتدا نحو قول أبى نواس غير مأسوف على زمن * ينقضى بالهم والحزن * انما يرجو الحياة فتى * عاش فى أمن من المحن فقوله على زمن نائب فاعل مأسوف أغنى عن خبر غير وكان المصنف لم يتعرض لذلك لقلته أولانه رأى ان المضاف والمضاف اليه شئ واحد يجمعهما مركب اضافى فكان المرفوع للمضاف على انى أقول يمكن ان غير خبر لمحذوف اى أنا غير مأسوف واعترضته فى كتابة الازهرية بأنه لو كان كذلك لقال غير آسف اسم فاعل أسف اى حزن وتحسر (وأقول) يجاب بان مأسوف بمعنى مهموم أو انه بمعنى فاعل على حد حجابا مستورا أى ساترا نعم على هذا يكون نفيا للاسف هو فقط بخلاف الاول فانه عام أى لا يؤسف على زمن تأمل

وقد حمل قوم على هذه اللغة آيات من التنزيل العظيم منها قوله سبحانه وأسروا النجوى الذين ظلموا والاجود تخريجها على غير ذلك وأحسن الوجوه فيها اعراب الذين ظلموا مبتدأ وأسروا النجوى خبرا ثم قلت (الثالث المبتدأ وهو المجرد عن العوامل اللفظية مخبرا عنه أو وصفا رافعا لمكتفى به فالاول كزيد قائم وأن تصوموا خير لكم وهل من خالق غير الله والثانى شرطه نفى أو استفهام نحو أقائم الزيدان وما مضروب العمران) وأقول الثالث من المرفوعات المبتدأ وهو نوعان مبتدأ له خبر وهو الغالب ومبتدأ ليس له خبر ولكن له مرفوع يغنى عن الخبر ويشترك النوعان فى أمرين أحدهما أنهما مجردان عن العوامل اللفظية والثانى أن لهما عاملا معنويا وهو الابتداء ونعنى به كونهما على هذه الصورة من التجرد للاسناد ويفترقان فى أمرين أحدهما أن المبتدأ الذى له خبر يكون اسما صريحا نحو الله ربنا ومحمد نبينا ومؤولا بالاسم نحو وان تصوموا خير لكم اى وصيامكم خير لكم ومثله قولهم تسمع بالمعيدى خير من أن تراه ولذلك قلت المجرد ولم أقل الاسم المجرد ولا يكون المبتدأ المستغنى عن الخبر فى تأويل الاسم البتة بل ولا كل اسم بل يكون اسما هو وصفة نحو أقائم الزيدان وما مضروب العمران والثانى أن المبتدأ الذى له خبر لا يحتاج الى شئ يعتمد عليه والمبتدأ المستغنى عن الخبر لا بد أن يعتمد على نفى أو استفهام كما مثلنا وكقوله

خليلى ما واف بعهدى أنتما * اذا لم تكونالى على من أقاطع

وكقوله أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعنا * ان يظعنوا فعجب عيش من قطنا

وقولى رافعا لمكتفى به أعم من أن يكون ذلك المرفوع اسما ظاهرا كقوم سلمى فى البيت

الثانى او ضميرا منفصلا كأنت ما فى البيت الاول وفيه رد على الكوفيين والزمخشرى وابن الحاجب اذ اوجبوا أن يكون المرفوع ظاهرا واوجبوا فى قوله تعالى أراغب أنت أن يكون محمولا على التقديم والتأخير وذلك لا يمكنهم فى البيت الاول اذ لا يخبر عن المثنى بالمفرد وأعم من أن يكون ذلك المرفوع فاعلا كما فى البيتين اونائبا عن الفاعل كما فى قولك أمضروب الزيدان وخرج عن قولى مكتفى به نحو أقائم ابواه زيد فليس لك ان تعرب لقائم مبتدأ وأبواه فاعلا أغنى عن الخبر لانه لا يتم به الكلام بل زيد مبتدأ وقائم خبر مقدم وأبواه فاعل به ثم قلت (ولا يبتدأ بنكرة الا ان عمت نحو ما رجل فى الدار أو خصت نحو رجل صالح جاءنى وعليهما ولعبد مؤمن خير) وأقول الاصل فى المبتدأ أن يكون معرفة ولا يكون نكرة الا فى مواضع خاصة تتبعها بعض المتأخرين وأنهاها الى نيف وثلاثين وزعم بعضهم أنها ترجع الى الخصوص والعموم فمن أمثلة الخصوص أن تكون موصوفة اما بصفة مذكورة نحو ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولعبد مؤمن خير من مشرك أو بصفة مقدرة كقولهم السمن منوان بدرهم فالسمن مبتدأ ومنوان مبتدأ ثان وبدرهم خبره والمبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدا الاول والمسوغ للابتداء بمنوان انه موصوف بصفة مقدرة اى منوان منه ومنها ان تكون مصغرة نحو رجيل جاءنى لان التصغير وصف فى المعنى بالصغر فكأنك قلت رجل صغير جاءنى ومنها ان تكون مضافة كقوله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات كتبهن الله على العباد ومنها ان يتعلق بها معمول كقوله صلى الله عليه وسلم أمر بمعروف صدقة ونهى عن منكر صدقة فأمر ونهى مبتدآن نكرتان وسوغ الابتداء بهما ما تعلق بهما من الجار والمجرور كقولك أفضل منك جاءنى ومن أمثلة العموم أن يكون المبتدأ نفسه صيغة عموم نحو كل له قانتون ومن يقم أقم معه ومن جاءك أجىء معه أو يقع فى سياق النفى نحو ما رجل فى الدار وعلى هذه الامثلة قس ما أشبهها ثم قلت (الرابع خبره وهو ما تحصل به الفائدة مع مبتدا غير الوصف المذكور) واقول الرابع من المرفوعات خبر المبتدا وقولى مع مبتدا فصل اول مخرج لفاعل الفعل وقولى غير الوصف المذكور فصل ثان مخرج لفاعل الوصف فى نحو أقائم الزيدان وما قائم الزيدان والمراد بالوصف المذكور ما تقدم ذكره فى حد المبتدا ثم قلت (ولا يكون زمانا والمبتدأ اسم ذات ونحو الليلة الهلال متأول) واقول لما بينت فى حد المبتدا ما لا يكون مبتدا وهو النكرة التى ليست عامة ولا خاصة بينت بعد حد الخبر ما لا يكون خبرا فى بعض الاحيان وذلك اسم الزمان فانه لا يقع خبرا عن اسماء الذوات وانما يخبر به عن أسماء الاحداث تقول الصوم اليوم والسفر غدا ولا تقول زيد اليوم ولا عمرو غدا فاما قولهم الليلة الهلال بنصب الليلة على انها ظرف مخبر به عن الهلال مقدم عليه فؤول وتأويله على ان اصله الليلة رؤية الهلال والرؤية حدث لا ذات ثم حذف المضاف وهو الرؤية وأقيم المضاف اليه مقامه ومثله قولهم فى المثل اليوم خمر وغدا أمر التقدير اليوم شرب خمر وغدا حدوث أمر ثم قلت (الخامس اسم كان وأخواتها وهى أمسى واصبح واضحى وظل وبات وصار وليس مطلقا وتالية لنفى اوشبهه زال ماضى يزال وبرح وفتئ وانفك وصلة لما الوقتية دام نحو ما دمت حيا) واقول الخامس من

(قوله ولا يبتدأ بنكرة الخ) بخلاف الفاعل فانه يكون نكرة نحو جاءنى رجل وقول ابن الحاجب ان الفاعل يخصص بالحكم المتقدم عليه فيه انه حيث كان الحكم هو المخصص فقد ورد على غير مخصوص والفرق بين الفاعل حيث جاز نكرة بلا مسوغ والمبتدا حيث لا يكون نكرة الا بمسوغ ان المبتدا اذا سمعه المخاطب نكرة نفر عن الكلام لابتدائه بمجهول بخلاف الفاعل فانه سمع الفعل اولا فاصغى للكلام ذكر جميع ذلك العلامة حسن جلبى الفنارى على المطول (أقول) كلامه يقتضى انه متى ما تقدم الخبر كان ذلك مسوغا لانه يدفع النفرة مع انهم قالوا لا يكون مسوغا الا اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا مختصين أو جملة بل قالوا ان المسوغ انما هو الوقوع ظرفا والتقديم لخوف الالتباس بالصفة لا دخل له فى التسويغ ويقتضى أيضا أن المتأخر لا يكون مسوغا لانه لا يدفع النفرة عن المجهول وكذا كون الخبر من خوارق العادة اللهم الا أن يقال هذا المسوغ يكر بالنافر الى الرجوع ثم اعتراضه على ابن الحاجب يمكن دفعه بأن معنى قول ابن الحاجب ان الفاعل يخصص بالحكم المتقدم ان تقدم الحكم مسوغ لوقوعه نكرة لكونه يدفع نفرة المخاطب فيرجع للفرق الذى قاله ولنا فى هذا المقام كلام نفيس جدا فى كتابة الازهرية مع العلامة ابن قاسم وشيخه الصفوى وزيادة على ذلك فاطلبها ان شئت (قوله وعليهما ولعبد مؤمن) اما الخصوص فللوصف بمؤمن واما العموم فلان المراد كل عبد مؤمن بخلاف نحو رجل صالح جاءنى فليس الا الخصوص تأمل (قوله ترجع الى الخصوص والعموم) انظر ما يصنع فى وقوع الخبر ظرفا وتقدم لام الابتداء (قوله اسم كان) أى الاسم المصاحب لكان المعمول لها وكذا قولهم خبر كان ويزيد هذا أن اطلاق الخبر عليه باعتبار ما كان فقس متأملا والا فالسلام عليك

المرفوعات اسم كان واخواتها الاثنتى عشر المذكورة فانهن يدخلن على المبتدا والخبر فيرفعن المبتدأ ويسمى اسمهن حقيقة وفاعلهن مجازا وتنصبن الخبر ويسمى خبرهن حقيقة ومفعولهن مجازا ثم هن فى ذلك على ثلاثة أقسام ما يعمل هذا العمل بلا شرط وهى ثمانية كان وليس وما بينهما وما يشترط ان يتقدم عليه نفى أو شبهه وهو النهى والدعاء وهى اربعة زال وبرح وفتئ وانفك نحو ولا يزالون مختلفين لن نبرح عليه عاكفين وتقول لا تزل ذاكرا الله ولا برح ربعك مأنوسا ولا زال جنابك محروسا ويشترط فى زال شرط آخر وهو أن تكون ماضى يزال فان ماضى يزول فعل تام قاصر بمعنى الذهاب والانتقال نحو ان الله يمسك السموات والارض أن تزولا ولئن زالتا ان امسكهما من احد من بعده وان الاولى فى الآية شرطية والثانية نافية وماضى يزيل فعل تام متعد بمعنى ماز يميز يقال زال زيد ضأنه من معزه فلان اى ميزه منه وما يشترط أن يتقدم عليه ما المصدرية النائبة عن ظرف الزمان وهو دام والى ذلك أشرت بالتمثيل بالآية الكريمة كقوله سبحانه وتعالى وأوصانى بالصلوة والزكوة ما دمت حيا أى مدة دوامى حيا فلو قلت دام زيد صحيحا كان قولك صحيحا حالا لا خبرا وكذلك عجبت من ما دام زيد صحيحا لان ما هذه مصدرية لا ظرفية والمعنى عجبت من دوامه صحيحا ثم قلت (ويجب حذف كان وحدها بعد أما فى نحو أما أنت ذا نفر ويجوز حذفها مع اسمها بعد ان ولو الشرطيتين وحذف نون مضارعها المجزوم الاقبل ساكن أو مضمر متصل) وأقول هذه ثلاث مسائل مهمة تتعلق بكان بالنظر الى الحذف احداها حذفها وجوبا دون اسمها وخبرها وذلك مشروط بخمسة أمور أحدها ان تقع صلة لان الثانى أن يدخل على أن حرف التعليل الثالث أن يتقدم العلة على المعلول الرابع أن يحذف الجار الخامس أن يؤتى بما كقولهم اما أنت منطلقا انطلقت وأصل هذا الكلام انطلقت لان كنت منطلقا اى انطلقت لاجل انطلاقك ثم دخل هذا الكلام تغيير من وجوه أحدها تقديم العلة وهى لان كنت منطلقا على المعلول وهى انطلقت وفائدة ذلك الدلالة على الاختصاص والثانى حذف لام العلة وفائدة ذلك الاختصار والثالث حذف كان وفائدته ايضا الاختصار والرابع انفصال الضمير وذلك لازم عن حذف كان والخامس وجوب زيادة ما وذلك لارادة التعويض والسادس ادغام النون فى الميم وذلك لتقارب الحرفين مع سكون الاول وكونهما فى كلمتين ومن شواهد هذه المسألة قول العباس بن مرداس رضى الله تعالى عنه

أبا خراشة أما انت ذا نفر ❊ فان قومى لم تأكلهم الضبع

أبا منادى بتقدير يا أبا وخراشة بضم الخاء المعجمة وأما انت ذا نفر فأصله لان كنت ذا نفر فعمل فيه ما ذكرنا والذى يتعلق به اللام محذوف أى لان كنت ذا نفر افتخرت على والمراد بالضبع السنة المجدبة المسئلة الثانية حذف كان مع اسمها وابقاء خبرها وذلك جائز لا واجب وشرطه أن يتقدمها ان أولو الشرطيتان فالاول كقوله صلى الله عليه وسلم الناس مجزيون بأعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر فتقديره ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا فجزاؤهم شر وهذا أرجح الاوجه فى مثل هذا التركيب وفيه وجوه أخر والثانى كقوله صلى الله عليه وسلم التمس ولو خاتما من حديد أى ولو كان الذى

(قوله وهو ان يكون ماضى يزال الخ) جمعت الثلاثة فى قولى يا مليحا من لا يزال مليحا
ارحم الذ عن حبه لا يزول
حار عقلا بل لا يزيل اختلاطا
فامنحنه قربا بطه الرسول
هذا كنت كتبته فى حاشية الازهرية ثم رأيت أحسن منه ان أقول
يا رحيما من لا يزال رحيما
ارحم الذ عن بابكم لا يزول
باء ذنبا بل لا يزيل اختلاطا
فامنحنه عفوا بطه الرسول
(قوله بعد ما) فيه تساهل لان كان انما حذفت بعد أن المصدرية فقط وما انما زيدت بعد حذفها عوضا عنها وكذا بعد ان الشرطية فى قولهم افعل هذا اما لا وأصله ان كنت لا تفعل غيره قال ناصر التحقيق اللقانى ولا حاجة الى اضمار كان بل المنفى المجعول خبرا لجعله الشرط وما على حد ما فى اما ترين من البشر أحدا فليتأمل (قوله بعد ان ولو) التقييد بهما لكونه أراد الجواز الشائع المشهور والا فحذف كان فى غيرهما نحو من لد شولا فالى اتلائها أى من لد كانت شولاء (قوله مهمة) أى محركة للهمة للاعتناء بها (قوله لعباس بن مرداس) أحد الصحابة رضوان الله عليهم جد الشيخ عبد الرحمن الاخضرى كما ذكره آخر شرح سلمه (قوله أرجح الاوجه) ويجوز رفعهما بحذف كان وخبرها فى الاول أى كان فى عملهم خير ونصبهما بتقدير فيجزون خيرا ويجوز عكس ما قال الشارح وذلك ظاهر لمن تأمل

تلمسه خاتما من حديد المسئلة الثالثة حذف نون كان وذلك مشروط بأمور أحدها أن تكون بلفظ المضارع والثانى أن يكون المضارع مجزوما والثالث أن لا يقع بعد النون ساكن والرابع أن لا يقع بعده ضمير متصل وذلك نحو ولم يك من المشركين ولم أك بغيا ولا يجوز فى قولك كان وكن لانتفاء المضارع ولا فى نحو هو يكون ولن يكون لانتفاء الجزم ولا فى نحو لم يكن الذين كفروا لوجود الساكن ولا فى نحو قوله صلى الله عليه وسلم ان يكنه فلن تسلط عليه وان لا يكنه فلا خير لك فى قتله لوجود الضمير ثم قلت {السادس اسم أفعال المقاربة وهى كاد وكرب وأوشك لدنو الخبر وعسى واخلولق وحرى لترجيه وطفق وعلق وانشأ واخذ وجعل وهب وهلهل للشروع فيه ويكون خبرها مضارعا} وأقول السادس من المرفوعات اسم الافعال المذكورة وهى تنقسم باعتبار معانيها الى ثلاثة أقسام ما يدل على مقاربة المسمى باسمها للخبر وهى ثلاثة كاد وكرب وأوشك وما يدل على ترجى المتكلم للخبر وهى ثلاثة أيضا عسى وحرى واخلولق وما يدل على شروع المسمى باسمها فى خبرها وهى كثيرة ذكرت منها هنا سبعة فتكملت افعال هذا الباب ثلاثة عشر كما ان الافعال فى باب كان كذلك فهذه الثلاثة عشر تعمل عمل كان فترفع المبتدا وتنصب الخبر الا أن خبرها لا يكون الا فعلا مضارعا ثم منه ما يقترن بان ومنه ما يتجرد عنها كما يأتى تفصيله ان شاء الله تعالى فى باب المنصوبات ولولا اختصاص خبرها بأحكام ليست لكان وأخواتها لم تفرد بباب على حدة قال الله سبحانه يكاد زيتها يضىء عسى ربكم أن يرحمكم قال الشاعر

وقد جعلت اذا ما قمت يثقلنى * ثوبى فأنهض نهض الشارب السكر

وكنت أمشى على رجلين معتدلا * فصرت أمشى على أخرى من الشجر

{وقال آخر}

هببت ألوم القلب فى طاعة الهوى * فلج كأنى كنت باللوم مغريا

{وقال آخر}

وطئناد يار المعتدين فهلهلت * نفوسهم قبل الاماتة تزهق

وهذان الفعلان أغرب افعال الشروع وطفق أشهرها وهى التى وقعت فى التنزيل وذلك فى موضعين أحدهما وطفقا يخصفان أى شرعا يخيطان ورقة على أخرى كما تخصف النعال ليستترا بها وقرأ أبو السمال العدوى وطفقا بالفتح وهى لغة حكاها الاخفش وفيها لغة ثالثة طبق بباء مكسورة مكان الفاء والثانى فطفق مسحا أى شرع يمسح بالسيف سوقها وأعناقها مسحا أى يقطعها قطعا ثم قلت {السابع اسم ما حمل على ليس وهى أربعة لات فى لغة الجميع ولا تعمل الا فى الحين بكثرة أو الساعة أو الاوان بقلة ولا يجمع بين جزأيها والا كثر كون المحذوف اسمها نحو ولات حين مناص وما ولا النافيتان فى لغة الحجاز وان النافية فى لغة أهل العالية وشرط اعمالهن نفى الخبر وتأخيره وان لا يليهن معموله وليس ظرفا ولا مجرورا وتنكير معمولى لا وان لا يقترن اسم ما بان الزائدة نحو ما هذا بشرا * ولا وزر مما قضى الله واقيا * وان ذلك نافعك ولا ضارك} وأقول السابع من المرفوعات اسم ما حمل فى رفع الاسم ونصب الخبر على ليس وهى أحرف أربعة نافية وهى ما ولا ولات وان فاما ما فانها تعمل هذا العمل بأربعة شروط أحدها أن يكون اسمها

(قوله ان لا يقع بعد النون ساكن) أى لانها تحرك حينئذ لالتقاء الساكنين فتقوى بالحركة فلا يجوز حذفها وفى الحقيقة المدار على السماع والا فكانت تحذف ابتداء ولا تحرك {خاتمة} تأتى كان زائدة وهى جواب قولهم فعل لا فاعل له وكذا افعال أخر منها قلما وكثر ما وقصر ما وطالما قلت والظاهر فى هذه انها ليست افعالا لان قلما انسلخت عن الفعلية وصارت اداة نفى بمنزلة ما وقد أوضحت هذا فى أول كتابة الازهرية وتممت بقية الافعال فارجع اليه ان شئت ولبحث كان فان فيه هنالك دقائق {فائدة} لا مانع من أن دام زيد صحيحا من النواسخ كما انه لا مانع من أن ما دمت حيا فاعل ونصب على الحال وفرقهم لا دليل عليه (قوله افعال المقاربة) تغليب اصطلاحى والا فافعال الشروع أكثر ولعلهم لاحظوا أن كاد أشهر وام الباب فغلبوا اقسمها (قوله لترجيه) وهى انشاء وما قبله وما بعده اخبارات (قوله باحكام) كالاقتران بان وعدمه وكونه مضارعا وكونه رافعا لضمير الاسم على ما تقرر فى محله (قوله يمسح) وهو الخبر المحذوف (قوله وتنكير معمولى لا) الظاهر انه وما بعده معمول لستأنف أى ويشترط فى عمل لا تنكير معموليها وعطفه على ما قبله كما هو المتبادر يفيد انه من شروط أعمالهن أى الثلاثة الا أن يقال المعنى الشرط المضاف للعمل على سبيل الاجمال فتأمل (قوله فاما ما) قدمها هنا اهتماما بها لطول الكلام عليها وقدم فى المتن لا لاتفاق الجميع عليها

مقدما وخبرها مؤخرا والثانى أن لا يقترن الاسم بان الزائدة والثالث أن لا يقترن الخبر بالا والرابع أن لا يليها معمول الخبر وليس ظرفا ولا جارا ومجرورا فاذا استوفت هذه الشروط الاربعة عملت هذا العمل سواء كان اسمها وخبرها نكرتين أو معرفتين أو كان الاسم معرفة والخبر نكرة فالمعرفتان كقوله تعالى ما هن أمهاتهم والنكرتان كقوله تعالى فما منكم من أحد عنه حاجزين فأحدا اسمها وحاجزين خبرها ومنكم متعلق بمحذوف تقديره أعنى ويحتمل ان أحدا فاعل منكم لاعتماده على النفى وحاجزين نعت له على لفظه فان قلت كيف يوصف الواحد بالجمع وكيف يخبر به عنه قلت جوابهما أنه اسم عام ولهذا جاء لا نفرق بين أحد من رسله والمختلفان كقوله تعالى ما هذا بشرا ولم يقع فى القرآن العظيم اعمال ما صريحا فى غير هذه المواضع الثلاثة على الاحتمال المذكور فى الثانى واعمالها لغة أهل الحجاز ولا يجيزونه فى نحو قوله

بنى غدانة ما ان انتم ذهب * ولا صريف ولكن أنتم الخزف

لاقتران الاسم بان ولا فى نحو قوله سبحانه وما محمد الا رسول وقوله وما أمرنا الا واحدة لاقتران الخبر بالا ولا فى نحو قولهم فى المثل ما مسىء من اعتب لتقدم خبرها ولا فى نحو قوله

وقالوا تعرفها المنازل من منى * وما كل من وافى منى أنا عارف

لتقدم معمول خبرها وليس بظرف ولا جار ومجرور ولا يعملها بنو تميم ولو استوفت الشروط الاربعة بل يقولون ما زيد قائم وقرىء على لغتهم ما هذا بشر وما هن أمهاتهم بالرفع وقرىء أيضا بامهاتهم بالجر بباء زائدة وتحتمل الحجازية والتميمية خلافا لابى على والزمخشرى زعما أن الباء تختص بلغة النصب وأما لا فانها تعمل بالشروط المذكورة لما الا شرط انتفاء اقتران ان بالاسم فلا حاجة له لأن ان لا تزاد بعد لا ويضاف الى الشروط الثلاثة الباقية أن يكون اسمها وخبرها نكرتين كقوله

تعز فلا شىء على الارض باقيا * ولا وزر مما قضى الله واقيا

وربما عملت فى اسم معرفة كقوله

أنكرتها بعد أعوام مضين لها * لا الدار دارا ولا الجيران جيرانا

وعلى ذلك قول المتنبى

اذا الجود لم يرزق خلاصا من الاذى * فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا

واعمال لا العمل المذكور لغة أهل الحجاز أيضا وأما بنو تميم فيهملونها ويوجبون تكريرها وأما ان فتعمل بالشروط المذكورة الا ان اقتران اسمها بان ممتنع فلا حاجة لاشتراط انتفائه وتعمل فى اسم معرفة وخبر نكرة قرأ سعيد بن جبير رحمه الله ان الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم بتخفيف ان وكسرها لالتقاء الساكنين ونصب عبادا على الخبرية وأمثالكم على انه صفة لعبادا وفى نكرتين سمع ان أحد خيرا من أحد الا بالعافية وفى معرفتين سمع ان ذلك نافعك ولا ضارك واعمال ان هذه لغة أهل العالية وأما لات فانها تعمل هذا العمل أيضا ولكنها تختص عن أخواتها بأمرين أحدهما أنها لا تعمل الا فى ثلاث كلمات وهى الحين بكثرة والساعة والاوان بقلة والثانى ان اسمها وخبرها لا يجتمعان والغالب أن يكون المحذوف اسمها والمذكور خبرها وقد يعكس فالاول كقوله تعالى كم أهلكنا من قبلهم من قرن فنادوا ولات حين مناص الواو للحال لا نافية

(قوله بين أحد) أى وبين انما تضاف لمتعدد (قوله صريحا) أى ان اعرابه صريح فى العمل وان كان احتمالا فى العمل فالمراد بالصراحة أن يكون اعراب العمل صريحا

بمعنى ليس والتاء زائدة لتوكيد النفى والمبالغة فيه كالتاء فى رواية أو لتأنيث الحرف واسمها محذوف وحين مناص خبرها ومضاف اليه أى فنادوا والحالة انه ليس الحين حين مناص أى فرارا وتأخر والثانى كقراءة بعضهم ولات حين بالرفع اى وليس حين مناص حينا موجودا لهم عند تناديهم ونزول ما نزل بهم من العذاب ومن اعمالها فى الساعة قول الشاعر

ندم البغاة ولات ساعة مندم * والبغى مرتقع مبتغيه وخيم

(وفى الاوان قوله)

طلبوا صلحنا ولات أوان * فأجبنا أن ليس حين بقاء

أصله ليس الحين أوان صلح أو ليس الاوان أوان صلح فحذف اسمها على القاعدة وحذف ما أضيف اليه خبرها وقدر ثبوته فبناه كما بنى قبل وبعد الا أن أوانا شبيه بنزال وزنا فبناه على الكسر ونونه للضرورة ثم قلت (الثامن خبر ان وأخواتها أن ولكن وكان وليت ولعل نحو ان الساعة آتية ولا يجوز تقدمه مطلقا ولا توسطه الا ان كان ظرفا أو مجرورا نحو ان فى ذلك لعبرة ان لدينا أنكالا) واقول الثامن من المرفوعات خبر ان واخواتها الخمسة فانهن يدخلن على المبتدا والخبر فينصبن المبتدأ كما سيأتى فى باب المنصوبات ويسمى اسمها ويرفعن خبره كما نذكره الآن ويسمى خبرها نحو ان الساعة آتية أعلموا أن الله شديد العقاب كانهم خشب مسندة لعل الساعة قريب ولا تتقدم أخبارهن عليهن مطلقا وقد أشار الى ذلك الشيخ شرف الدين بن عنين حيث قال

كأنى من أخبار ان ولم يجز * له أحد فى النحو أن يتقدما

عسى حرف جو من نداك يجرنى * اليك فانى من وصالك معدما

ولا على أسمائهن فان الحروف محمولة فى الاعمال على الافعال فلكونها فرعا فى العمل لا يليق التوسع فى معمولاتها بالتقديم والتأخير اللهم الا ان كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا فيجوز توسطه بينها وبين اسمائها كقوله تعالى ان لدينا أنكالا ان فى ذلك لعبرة لمن يخشى وفى الحديث ان فى الصلاة لشغلا وان من الشعر لحكما ويروى لحكمة فأما تقدمه عليها فلا سبيل الى جوازه لا تقول فى الدار ان زيدا ثم قلت (وتكسر ان فى الابتداء وفى أول الصلة والصفة والجملة الحالية والمضاف اليها ما يختص بالجمل والمحكية بالقول وجواب القسم والمخبر بها عن اسم عين وقبل اللام المعلقة وتكسر أو تفتح بعد اذا الفجائية والفاء الجزائية وفى نحو أول قولى انى أحمد الله وتفتح فى الباقى) وأقول لان ثلاث حالات وجوب الكسر ووجوب الفتح وجواز الامرين فيجب الكسر فى تسع مسائل احداها فى ابتداء الكلام نحو انا أعطيناك الكوثر انا أنزلناه فى ليلة القدر الثانية ان تقع فى أول الصلة كقوله تعالى وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء فما مفعول ثان لآتيناه وهى موصول بمعنى الذى وان وما بعدها صلة واحترزت بقولى أول الصلة من نحو جاء الذى عندى أنه فاضل فان واجبة الفتح وان كانت فى الصلة لكنها ليست فى أولها الثالثة أن تقع فى أول الصفة كمررت برجل انه فاضل ولو قلت مررت برجل عندى أنه فاضل لم تكسر لانها ليست فى ابتداء الصفة الرابعة أن تقع فى أول الجملة الحالية كقوله تعالى كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون واحترزت بقيد الاولية من نحو أقبل زيد وعندى انه ظافر الخامسة أن تقع فى أول الجملة المضاف

(قوله مرتفع مبتغيه) بالاضافة وقوله وخيم خبر مرتفع والمرتع محل ترتع فيه الدواب وتأكله والوخيم ردىء الطعم (قوله أصله ليس الحين أوان) يشير الى ان المحذوف حين كما هو الكثير لا الاوان (قوله لشغلا) أى بالله وخدمته (قوله لحكما) من حكمه

ماعاتب الحر الكريم كنفسه
والمرء يصلحه الجليس الصالح

ومنها

اذا الجود لم يرزق خلاصا من الاذى
فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا

ومنها

الا ارعواء لمن ولت شبيبته
وآذنت بمشيب بعده هرم

ومنها

ان ألطاف الهى
لى قالت خل عنك
لا تضق ذرعا بأمر
أنا أولى بك منك

ومنها

ياقلب انك من اسماء مغرور
فاذكر وهل ينفعنك اليوم تذكير
استقدر الله خيرا وارضين به
فبينما العسر اذ دارت مياسير

الى غير ذلك مما لو استقصى قصى (قوله فان واجبة الفتح) لانها فى محل مفرد مبتدأ مؤخر وما قبلها خبر مقدم

اليها

(قوله وهو اذ واذا وحيث) لعل الأولى حذف اذ الا انها انما تضاف لجملة فعلية فلا يقع ٦١ بعدها ان (قوله بفتح ان وكسرها) فالكسر

اليها ما يختص بالجمل وهو اذ واذا وحيث نحو جلست حيث ان زيدا جالس وقد أولع الفقهاء وغيرهم بفتح ان بعد حيث وهو لحن فاحش فانها لا تضاف الا الى الجملة وان المفتوحة ومعمولاها فى تأويل المفرد واحترزت بقيد الاولية من نحو جلست حيث اعتقاد زيد أنه مكان حسن ولم أر أحدا من النحويين اشترط الأولية فى مسئلتى الحال وحيث ولا بد من ذلك السادسة أن تقع قبل اللام المعلقة نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فاللام من لرسوله ومن لكاذبون معلقان لفعلى العلم والشهادة أى مانعان لهما من التسلط على لفظ ما بعدهما فصار لما بعدهما حكم الابتداء فلذلك وجب الكسر ولولا اللام لوجب الفتح كما قال الله تعالى واعلموا أنما غنمتم من شئ فأن لله خمسه وشهد الله أنه لا اله الا هو السابعة أن تقع محكية بالقول نحو قال انى عبد الله ومن يقل منهم انى اله من دونه فذلك نجزيه جهنم قل ان ربى يقذف بالحق الثامنة أن تقع جوابا للقسم كقوله تعالى حم والكتاب المبين انا أنزلناه التاسعة ان تقع خبرا عن اسم عين نحو زيد انه فاضل وقوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا ان الله يفصل بينهم يوم القيامة وقد أثبت فى شرح هذا الموضع ما لم أسبق اليه فتأمله ويجب الفتح فى ثمان مسائل احداها أن تقع فاعلة نحو أو لم يكفهم أنا أنزلنا أى انزالنا الثانية أن تقع نائبة عن الفاعل نحو وأوحى الى نوح أنه لن يؤمن من قومك الا من قد آمن قل أوحى الى أنه استمع نفر من الجن الثالثة أن تقع مفعولا لغير القول نحو ولا تخافون أنكم أشركتم بالله الرابعة ان تقع فى موضع رفع بالابتداء نحو ومن آياته أنك ترى الارض خاشعة الخامسة أن تقع فى موضع خبر اسم معنى نحو اعتقادى أنك فاضل السادسة أن تقع مجرورة بالحرف نحو ذلك بان الله هو الحق السابعة أن تقع مجرورة بالاضافة نحو انه لحق مثل ما أنكم تنطقون الثامنة ان تقع تابعة لشئ مما ذكرنا نحو اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم وأنى فضلتكم على العالمين ونحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين أنها لكم فانها فى الأولى معطوفة على المفعول وهو نعمتى وفى الثانية بدل منه وهو احدى ويجوز الوجهان فى ثلاث مسائل فى الاشهر احداها أن تقع بعد اذا الفجائية كقولك خرجت فاذا ان زيدا بالباب قال الشاعر

وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا * اذا انه عبد القفا واللهازم

يروى بفتح ان وبكسرها الثانية أن تقع بعد الفاء الجزائية كقوله تعالى من عمل منكم سوأ بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فانه غفور رحيم قرئ بكسر ان وفتحها الثالثة فى نحو أول قولى انى أحمد الله وضابط ذلك أن تقع خبرا عن قول وخبرها قولا كاحمد ونحوه وفاعل القولين واحد فما استوفى هذا الضابط كالمثال المذكور جاز فيه الفتح على معنى أول قولى حمد الله والكسر على جعل أول قولى مبتدأ وانى أحمد الله جملة أخبر بها عن هذا المبتدا وهى مستغنية عن عائد يعود على المبتدا الا انها نفس المبتدا فى المعنى فكأنه قيل أول قولى هذا الكلام المفتتح بانى ونظير ذلك قوله سبحانه دعواهم فيها سبحانك اللهم وقول النبى صلى الله عليه وسلم أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلى لا اله الا الله ثم قلت (التاسع خبر لا التى لنفى الجنس نحو لا رجل أفضل من زيد ويجب تنكيره كالاسم

ظاهر والفتح على انها فى محل مفرد مبتدا خبره محذوف أى حاصل والجملة جواب الشرط أو مضافة اليها اذا الفجائية وهى حرف أو ظرف عامله محذوف فتقدير فاذا زيد قائم فاجأت وقت قيام زيد وانما تضاف اذا لجملة اسمية وقول العرب كنت أظن ان العقرب أشد لدغة من الزنبور فاذا هو اياها تقديره فاذا هو يساويها فحذف الفعل فانفصل الضمير والكثير فاذا هو هى وانكر سيبويه الاول فى مجلس البرمكى قيل وهى سبب موته كما بسطه المصنف فى المغنى فعليك به (قوله خبرا عن قول) نحو أول قولى لان افعل التفضيل بعض ما يضاف اليه (قوله وفاعل القولين واحد) اقول لا حاجة لهذا لانه حيث كان القول خبرا عن القول فالمبتدا عين الخبر معنى ولا يتصور ذلك بداهة الا اذا كان الفاعل واحدا (قوله والكسر الخ) وعلى الكسر فالجملة محكية بالقول لان المراد ان القول نفس هذا اللفظ وليست معمولة للقول أى ليست منصوبة به فلا ينافى ان الخبر مرفوع بالمبتدا وفى ذلك قال أخونا الفاضل الشيخ أحمد السجاعى

أيها الحاذق الذى حاذ فهما
فى علوم كالشمس نورا أضاء
جملة حكوها بقول ولم
تعمل له ما الذى يزيل خفاء
فاجبته بقولى
يافهيما عمى بنظم كدر
زاد حسنا نظم له وبهاء
بدء قوله انى حمد لربى
مخبرا بالمحكى يجلوا العماء
قال هذا المحقق ابن هشام
فى كتاب يعطى اللبيب غناء

(قوله خبر لا) هو معمول لها ان كان اسمها معربا أو مبنيا عند غير سيبويه اما عنده فيقول مرفوع بالخبرية ووجهه انها لما تجردت عن العمل فى لفظ الاسم مع كونه بلصقها فهو عن الخبر أولى (قوله ويجب تنكيره) لانها لنفى الجنس اى لنفى افراده أى نفى بعض

الاحكام عن جميع أفراده وهذا الاتعقل في المعرفة لانها مشخص كذا قال الرضى لكن لايخفى أنه لا يتأتى في نحو علم الجنس من المعارف (قوله ولوظرفا) بخلاف ان لأن لاانما عملت بالحمل عليها فهى أضعف والجامع التأكيد فان هذه لتأكيد النفى وتلك

وتأخيره ولوظرفا ويكثر حذفه ان علم وتميم لاتذكره حينئذ) وأقول التاسع من المرفوعات خبر لا التى لنفى الجنس اعلم ان لا على ثلاثة أقسام أحدها أن تكون ناهية فتختص بالمضارع وبجزمه نحو ولا تمش فى الارض مرحا فلا يسرف فى القتل لا تحزن ان الله معنا وتستعار للدعاء فتجزم أيضا نحو ولا تؤاخذنا الثانى أن تكون زائدة دخولها فى الكلام كخروجها فلا تعمل شيأ نحو مامنعك أن لا تسجد أى ان تسجد بدليل انه قد جاء فى مكان آخر بغير لا وقوله تعالى لئلا يعلم أهل الكتاب أن لا يقدرون على شئ من فضل الله وقوله تعالى وحرام على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون الثالث أن تكون نافية وهى نوعان داخلة على معرفة فيجب اهمالها وتكرارها نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو وداخلة على نكرة وهى ضربان عاملة عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر كما تقدم وهو قليل وعاملة عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر والكلام الآن فيها وهى التى أريد بها نفى الجنس على سبيل التنصيص لا على سبيل الاحتمال وشرط اعمالها هذا العمل أمران أحدهما أن يكون اسمها وخبرها نكرتين كما بينا والثانى أن يكون الاسم مقدما والخبر مؤخرا وذلك كقولك لا صاحب علم ممقوت ولا طالعا جبلا حاضر فلو دخلت على معرفة أو على خبر مقدم وجب اهمالها وتكرارها فالاول كما تقدم من قولك لا زيد فى الدار ولا عمرو وأما قول بعض العرب لا بصرة لكم وقول عمر قضية ولا أبا حسن لها يريد على بن أبى طالب رضى الله عنهما وقول أبى سفيان يوم فتح مكة لا قريش بعد اليوم وقول الشاعر

أرى الحاجات عند أبى خبيب * نكدن ولا أمية فى البلاد

فمؤول بتقدير مثل أى ولا مثل أبى حسن ولا مثل البصرة ولا مثل قريش ولا مثل أمية والثانى كقول الله سبحانه وتعالى لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون ويكثر حذف هذا الخبر اذا علم كقول الله سبحانه وتعالى ولو ترى اذ فزعوا فلا فوت أى فلا فوت لهم وقوله تعالى لا ضير أى لا ضير علينا وبنو تميم يوجبون حذفه اذا كان معلوما وأما اذا جهل فلا يجوز حذفه عند أحد فضلا عن ان يجب وذلك نحو لا أحد أغير من الله عز وجل ثم قلت (العاشر الفعل المضارع اذا تجرد من ناصب وجازم) وأقول العاشر من المرفوعات وهو خاتمها الفعل المضارع اذا تجرد من ناصب وجازم كقولك يقوم زيد ويقعد عمرو فأما قول أبى طالب يخاطب النبى صلى الله عليه وسلم

محمد تفد نفسك كل نفس * اذا ما خفت من شئ تبالا

فهو مقرون بجازم مقدر وهو لام الدعاء وقوله تبالا أصله وبالا فأبدل الواو تاء كما قالوا فى وراث وجاه تراث وتجاه وأما قول امرئ القيس

فاليوم أشرب غير مستحقب * اثما من الله ولا واغل

فليس قوله أشرب مجزوما وانما هو مرفوع ولكن حذفت الضمة للضرورة أو على تنزيل ربغ من قوله اشرب غير منزلة عضد بالضم فانهم قد يجرون المنفصل مجرى المتصل فكما يقال فى عضد بالضم عضد بالسكون كذلك قيل فى ربغ بالضم ربغ بالاسكان ولما أنهيت القول فى المرفوعات شرعت فى المنصوبات فقلت

لتأكيد الاثبات وقيل هو من حمل النقيض على النقيض (قوله ناهية) هو وقولهم نافية من اسناد ما هو كالآلة والفاعل حقيقة المتكلم (قوله وتستعار للدعاء) بجامع مطلق الطلب (قوله أن لا تسجد) يحتمل ان لا أصلية على حذف حرف الجر ومعمول المنع اى مامنعك امتثال أمرى بان لا تسجد والباء حينئذ راجعة للمنع لكن ماقاله المصنف اسلس وانظر ما فائدة زيادة لا ولعل والله اعلم فائدتها الاشارة الى شدة خبثه بحيث لا يسند اليه فعل السجود على صورة الاثبات بل على صورة النفى وكذا قوله أنهم لا يرجعون اى أن الرجوع ممتنع عليهم كل الامتناع بحيث لا يسند اليهم الا منفيا والله اعلم باسرار كتابه فأستغفر الله العظيم (قوله وحرام) اى ممتنع عادة ان قلت احمله على الامتناع الشرعى ولا أصلية والمراد عدم رجوعهم يوم القيامة ممتنع بالسمع قلت لا يناسبه قوله بعد حتى اذا فتحت يأجوج ومأجوج فانه غاية لامتناع الرجوع فحينئذ المراد الرجوع فى الدنيا (قوله لا على سبيل الاحتمال) اى كما فى العاملة عمل ليس وقولهم فيها نافية للوحدة أى احتمالا مرجوحا والا فالنكرة فى سياق النفى ظاهرة فى العموم (قوله نكدن) بالكاف كناية عن عدم قضائها وقوله ولا امية يعنى ولا بنى أمية الذين يقضون الحاجات (قوله بتقدير مثل) أو بتأويل المعرفة بكلى فالمراد بالبصرة مطلق بلدة طيبة وبأبى حسن رجل حسن القضاء لما ورد أقضاكم على كما قالوا لكل فرعون موسى أى لكل جبار قهار وكما أولوا حاتما بمطلق رجل كريم (قوله وهو لام الدعاء) اى انه يدعو له بأن جميع الناس فداه (قوله غير مستحقب) المستحقب الحامل فى الحقيبة أى الخرج والمراد لا اثم على والواغل من يشرب من شراب الناس بلا دعوة (باب

(باب المنصوبات خمسة عشر أحدها المفعول به وهو ما وقع عليه فعل الفاعل كضربت زيدا) وأقول المنصوبات محصورة فى خمسة عشر نوعا وبدأت منها بالمفاعيل لانها الاصل وغيرها محمول عليها ومشبه بها وبدأت من المفاعيل بالمفعول به كما فعل الفارسى وجماعة منهم صاحبا المقرب والتسهيل لا بالمفعول المطلق كما فعل الزمخشرى وابن الحاجب ووجه ما اخترناه ان المفعول به أحوج الى الاعراب لانه الذى يقع بينه وبين الفاعل الالتباس والمراد بالوقوع التعلق المعنوى لا المباشرة أعنى تعلقه بما لا يعقل الا به ولذلك لم يكن الا للفعل المتعدى ولولا هذا التفسير لخرج منه نحو أردت السفر لعدم المباشرة وخرج بقولنا ما وقع عليه المفعول المطلق فانه نفس الفعل الواقع والظرف فان الفعل يقع فيه والمفعول له فان الفعل يقع لاجله والمفعول معه فان الفعل يقع معه لا عليه ثم قلت (ومنه ما اضمر عامله جوازا نحو قالوا خيرا ووجوبا فى مواضع منها باب الاشتغال نحو وكل انسان ألزمناه) وأقول الذى ينصب المفعول به واحد من أربعة الفعل المتعدى ووصفه ومصدره واسم فعله فالفعل المتعدى نحو وورث سليمان داود ووصفه نحو ان الله بالغ أمره ومصدره نحو ولولا دفع الله الناس واسم فعله نحو عليكم أنفسكم وكونه مذكورا هو الاصل كما فى هذه الامثلة وقد يضمر جوازا اذا دل عليه دليل مقالى أو حالى فالاول نحو قالوا خيرا أى أنزل ربنا خيرا بدليل ماذا أنزل ربكم والثانى نحو قولك لمن تأهب لسفر مكة باضمار تريد ولمن سدد سهما القرطاس باضمار تصيب وقد يضمر وجوبا فى مواضع منها باب الاشتغال وحقيقته أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل أو وصف صالح للعمل فيما قبله مشتغل عن العمل فيه بالعمل فى ضميره أو ملابسه فمثال اشتغال الفعل بضمير السابق زيدا ضربته وقوله تعالى وكل انسان ألزمناه طائره فى عنقه ومثال اشتغال الوصف زيدا أنا ضاربه الآن أو غدا ومثال اشتغال العامل بملابس ضمير السابق زيدا ضربت غلامه وزيدا أنا ضارب غلامه الآن أو غدا فالنصب فى ذلك وما أشبهه بعامل مضمر وجوبا تقديره ضربت زيدا ضربته وألزمنا كل انسان ألزمناه وانما كان الحذف هنا واجبا لان العامل المؤخر مفسر له فلم يجمع بينهما هذا رأى الجمهور وزعم الكسائى أن نصب المتقدم بالعامل المؤخر على الغاء العائد وقال الفراء الفعل عامل فى الظاهر المتقدم وفى الضمير المتأخر ورد على الفراء بأن الفعل الذى يتعدى لواحد يصير متعديا بالاثنين وعلى الكسائى بان الشاغل قد يكون غير ضمير السابق كضربت غلامه فلا يستقيم الغاؤه ثم قلت (ومنه المنادى وانما يظهر نصبه اذا كان مضافا أو شبهه أو نكرة مجهولة نحو يا عبد الله ويا طالعا جبلا وقول الاعمى يا رجلا خذ بيدى) وأقول المنادى نوع من أنواع المفعول به وله أحكام تخصه فلهذا أفردته بالذكر وبيان كونه مفعولا به ان قولك يا عبد الله أصله يا ادعو عبد الله فيا حرف تنبيه وادعو فعل مضارع قصد به الانشاء لا الاخبار وفاعله مستتر وعبد الله مفعول ومضاف اليه ولما علموا ان الضرورة داعية الى استعمال النداء كثيرا أوجبوا فيه حذف الفعل اكتفاء بأمرين أحدهما دلالة قرينة الحال والثانى الاستغناء بما جعلوه كالنائب عنه والقائم مقامه وهو يا وأخواتها وقد تبين بهذا أن حق المناديات كلها أن تكون منصوبة لانها مفعولات ولكن النصب انما يظهر اذا لم يكن المنادى مبنيا وانما يكون مبنيا اذا أشبه

(قوله بما لا يعقل الا به) المراد لا يعقل على الوجه الاكمل والا فالمفعول فضلة لا تتوقف عليها الفائدة أو المراد انه لا يعقل تحققه فى الواقع الا معه وان لم يلزم ذكره وقد يناقش ان ظرف الزمان كذلك فليتأمل ذلك (قوله منها باب الاشتغال) وتتمتها قوله والمنادى الخ (قوله فلهذا أفردته) أقول لم يفرده لما علمت ان قوله والمنادى عطف على قوله باب الاشتغال الذى هو من تتمة المفعول به ولعله نظر للصورة الظاهرية فتأمله (قوله فيا حرف تنبيه) اى بحسب الاصل وليست حرف نداء لان النداء مفهوم من أدعو وأما بعد حذف أدعو فيا للنداء وهو قوله الآتى انها كالنائب وليست نائبا حقيقيا اذ لا ترفع فاعلا هذا وذهب بعضهم الى أن المنادى منصوب بيا لنيابتها عن أدعو ثم ادعاء المصنف ان الحرف للتنبيه بحسب الاصل قد يمنع فى غير يا من حروف النداء اذ لم يأت للتنبيه

الضمير بكونه مفردا معرفة فانه حينئذ يبنى على الضمة أو نائبها نحو يا زيد ويا زيدان ويا زيدون وأما المضاف والشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة فانهن يستوجبن ظهور النصب وقد مضى ذلك كله مشروحا ممثلا فى باب البناء فمن أحب الوقوف عليه فليرجع اليه ثم قلت (والمنصوب بأخص بعد ضمير متكلم ويكون بأل نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف ومضافا نحو نحن معاشر الانبياء لا نورث ما تركنا صدقة وأيا فيلزمها ما يلزمها فى النداء نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل وعلما قليلا نحو بك الله نرجو الفضل شاذ من وجهين والمنصوب بالزم أو باتق ان تكرر أو عطف عليه أو كان اياك نحو السلاح السلاح الاخ الاخ ونحو السيف والرمح ونحو الاسد الاسد أو نفسك نفسك ونحو ناقة الله وسقياها واياك من الاسد والمحذوف عامله والواقع فى مثل أو شبهه نحو الكلاب على البقر وانته خيرا لك) وأقول من المفعولات التى التزم معها حذف العامل المنصوب على الاختصاص وهو كلام على خلاف مقتضى الظاهر لانه خبر بلفظ النداء وحقيقته انه اسم ظاهر معرفة قصد تخصيصه بحكم ضمير قبله والغالب على ذلك الضمير كونه لمتكلم نحو أنا ونحن ويقل كونه لمخاطب ويمتنع كونه لغائب والباعث على هذا الاختصاص فخر أو تواضع أو بيان فالاول كقول بعض الانصار رضى الله عنهم

لنا معشر الانصار مجد مؤثل * بارضائنا خير البرية أحمدا

المؤثل الذى له أصل ومثال الثانى قوله

جد بعفو فاننى أيها العبد * الى العفو يا الهى فقير

ومثال الثالث * انا بنى نهشل لا ندعى لاب * وتعريفه بال نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف التقدير نحن أخص العرب وتعريفه بالاضافة كقوله

نحن بنى ضبة أصحاب الجمل * ننعى ابن عفان باطراف الاسل

الاسل الرماح ومن تعريفه بالاضافة قوله صلى الله عليه وسلم انا آل محمد لا تحل لنا الصدقة ونحن معاشر الانبياء لا نورث ما تركنا صدقة وقد اشتمل الحديث الشريف على ما يقتضى الكشف عنه وهو ان ما من قوله صلى الله عليه وسلم ما تركنا موصول بمعنى الذى محله رفع بالابتداء وتركنا صلته والعائد محذوف أى تركناه وصدقة خبر ما هذا على رواية الرفع وهو أجود لموافقته لرواية ما تركنا فهو صدقة وأما النصب فتقديره ما تركنا مبذول صدقة فحذف الخبر لسد الحال مسده مثل ونحن عصبة ويجوز فى ما أن تكون موصولا اسميا كما تقدم وأن تكون شرطية فعلى الاول فى محل رفع وعلى الثانى فى محل نصب والمعنى أى شئ تركنا فهو صدقة ويكون المنصوب على الاختصاص بلفظ أى فيلزمها فى هذا الباب ما يلزمها فى النداء من التزام بنائها على الضمة وتأنيثها مع المؤنث والتزام افرادها فلا تثنى ولا تجمع باتفاق ومفارقتها للاضافة لفظا وتقديرا ولزوم ها التنبيه بعدها ومن وصفها باسم معرف بأل لازم الرفع مثال ذلك انا أفعل كذا أيها الرجل واللهم اغفر لنا أيتها العصابة المعنى انا أفعل كذا مخصوصا من بين الرجال واللهم اغفر لنا مختصين من بين العصائب ويقل تعريفه بالعلمية ففى بك الله نرجو الفضل شذوذان كونه بعد ضمير مخاطب وكونه علما ومن المحذوف عامله المنصوب بالزم ويسمى اغراء والاغراء تنبيه المخاطب على أمر محمود ليلزمه نحو قوله

(قوله والمنصوب بأخص) أقول الانسب بقوله فيما يأتى والحامل على ذلك فخر أو تواضع أو بيان انه يقدر فى كل مقام ما يناسبه فيقدر أمدح معاشر الانبياء واحقر أيها العبد وابين بنى نهشل وما قاله المصنف صحيح أيضا وهو المنقول (قوله لا نورث) حكمته ان قسمة الامة كلها لنبيها واحدة والنبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم فلا يختص به الوارث ولئلا يحب وارثهم موتهم فيهلك (قوله وأيا) ظاهره انها فى محل نصب بأخص وهو قول وقيل بل هى منادى بحرف محذوف ولا مانع من نداء الانسان نفسه وعلى كل فقول المصنف فى تفسير أنا أفعل كذا أيها الرجل مختصا من بين الرجال حل معنى وليس القصد انها حال (قوله أو باتق) أى فى التحذير وليس لازما فقد يكون باعد نحو اياك والاسد أصله باعد نفسك من الاسد فحذف العامل والمضاف فانفصل الضمير وحذف من فنصب الاسد (قوله وانته خيرا) فالتقدير انته وافعل خيرا ويحتمل ان خيرا مفعول مطلق لانته أى انته انتهاء خيرا وعلى كل فهو اشارة لشبه المثل فى كثرة الاستعمال

أخاك أخاك ان من لا أخا له * كساع الى الهيجا بغير سلاح

وانما يلزم حذف عامله اذا تكرر كما سبق فى البيت أو عطف عليه نحو المروءة والنجدة فان فقد التكرار أو العطف جاز ذكر العامل وحذفه نحو الصلاة جامعة فالصلاة منصوب باحضروا مقدرا وجامعة منصوب على الحال ويمكن أن يكون من هذا النوع قول الشاعر

أخاك الذى ان تدعه لملمة * يجبك كما تبغى ويكفيك من يبغى

وان تجفه يوما فليس مكافئا * فيطمع ذو التزوير والوشى أن يصغى

على تقدير الزم أخاك الذى من صفته كذا ويحتمل أن يكون مبتدأ والموصول خبره وجاء على لغة من يستعمل الاخ بالالف فى كل حال ويسمى لغة القصر كقولهم مكره أخاك لا بطل ثم قلت (الثانى المفعول المطلق وهو المصدر الفضلة المؤكد لعامله أو المبين لنوعه أو لعدده كضربت ضربا أو ضرب الامير أو ضربتين وما بمعنى المصدر مثله نحو فلا تميلوا كل الميل ولا تضروه شيأ فاجلدوهم ثمانين جلدة) وأقول الثانى من المنصوبات المفعول المطلق وسمى مطلقا لانه يقع عليه اسم المفعول بلا قيد تقول ضربت ضربا فالضرب مفعول لانه نفس الشئ الذى فعلته بخلاف قولك ضربت زيدا فان زيدا ليس الشئ الذى فعلته ولكنك فعلت به فعلا وهو الضرب فلذلك سمى مفعولا به وكذلك سائر المفاعيل ولهذه العلة قدم الزمخشرى وابن الحاجب فى الذكر المفعول المطلق على غيره لانه المفعول حقيقة وحده كما ذكرت فى المقدمة وقد تبين منه ان هذا المفعول يفيد ثلاثة أمور أحدها التوكيد كقولك ضربت ضربا وقول الله تعالى وكلم الله موسى تكليما ويسلموا تسليما صلوا عليه وسلموا تسليما الثانى بيان النوع كقوله تعالى فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر وكقولك جلست جلوس القاضى وجلست جلوسا حسنا ورجع القهقرى الثالث بيان العدد كقولك ضربت ضربتين أو ضربات وقول الله تعالى فدكتا دكة واحدة وقولى الفضلة احترازا من نحو قولك ركوع زيد ركوع حسن أو ما ويل فانه يفيد بيان النوع ولكنه ليس بفضلة وقولى المؤكد لعامله مخرج لنحو قولك كرهت الفجور الفجور فان الثانى مصدر فضلة مفيد للتوكيد ولكن المؤكد ليس العامل فى المؤكد ثم قلت (الثالث المفعول له وهو المصدر الفضلة المعلل لحدث شاركه فى الزمان والفاعل كقمت اجلالا لك ويجوز فيه أن يجر بحرف التعليل ويجب فى معلل فقد شرطا أن يجر باللام أو نائبها) وأقول الثالث من المنصوبات المفعول له ويسمى المفعول لاجله والمفعول من أجله وهو ما اجتمع فيه أربعة أمور أحدها أن يكون مصدرا والثانى أن يكون مذكورا للتعليل والثالث أن يكون المعلل به حدثا مشاركا له فى الزمان والرابع أن يكون مشاركا له فى الفاعل مثال ذلك قوله تعالى يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق حذر الموت فالحذر مصدر مستوف لما ذكرنا فلذلك انتصب على المفعول له والمعنى لاجل حذر الموت ومتى دلت الكلمة على التعليل وفقد منها شرط من الشروط الباقية فليست مفعولا له ويجب حينئذ أن تجر بحرف التعليل فمثال ما فقد المصدرية قولك جئتك للماء والعشب وقوله تعالى هو الذى خلق لكم ما فى الارض جميعا وقول امرئ القيس

ولو أن ما أسعى لادنى معيشة * كفانى ولم أطلب قليل من المال

(قوله المؤكد لعامله الخ) يرد عليه مفيد التفصيل كاما منا بعد واما فداء ومفيد التشبيه كلى بكا بكاء ذات عضلة والمؤكد لجملة هى نفسه نحو له على ألف عرفا أو غيره كانت ابنى حقا وكانه يرى الاخيرين والاول من المؤكد لعامله اذ التقدير تمنون منا وتفدون فداء والتفصيل من اما واعترف عرفا وحقت بنوتك حقا ويريد بالمؤكد ما يفيد مجرد حدث عامله لا المؤكد المشهور الذى يمتنع حذف عامله ويدخل مفيد التشبيه فى مفيد النوع (قوله يقع عليه) أى بحسب الاصل والا فالمفعول هكذا المتبادر منه المفعول به لكثرة دورانه والمطلق انما يطلق عليه مقيدا بالاطلاق (قوله ولكنك فعلت به فعلا) ربما يتوهم انه لابد من وجوده قبل الفعل وليس كذلك اذ يكفى ملاحظة ذاته فى العلم ثم تسليط الفعل عليه فظاهر ان جعل السموات فى خلق الله السموات مفعولا به ليس مبنيا كما قيل على ان للمعدوم ثبوتا فى نفسه كما هو مذهب الاعتزال وزدت ذلك ايضاحا فى غير هذا المحل (قوله كرهت الفجور الفجور) فهذا مفعول به لانه توكيد لمفعول به ويرد عليه ضربت الضرب الضرب ولعله يقول مؤكد المؤكد مؤكد (قوله مشاركا له فى الفاعل) وقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا اما بتأويل اخافة واطماعا أو ان عامله الرؤية المفهومة من يريكم أى يجعلكم رائين والاول أقدح (قوله دلت الكلمة على التعليل) فيه تسمح اذ الدال عليه اللام وقال فيما تقدم ويجب فى معلل ولم يقل ويجب فيه لانه اذا فقد شرط فليس مفعولا له فلله دره

(قوله بل كل منها مفعول به) لكن بعضها وهو ترغبون ان تنكحوهن مفعول بعد التوسع بحذف الجار (قوله مالا يختص بمكان بعينه) هذا يشمل المقادير مع انه جعلها قسما مستقلا (قوله يجوز كون مجراها الخ) اعلم انك اذا جعلت مجرى مبتدا فاليمين ظرف معمول لمحذوف هو الخبر والمجرى حينئذ بمعنى نفس الجريان لان مفعل يصلح للزمان والمكان والحدث والمعنى جريانها حاصل في اليمين وان جعلت مجرى بدلا من الكأس فان جعلت المجرى بمعنى الجريان تعين أيضا أن اليمين متعلق بمحذوف والاخبار حينئذ صحيح بالنظر لكل من البدل والمبدل منه اذ يصح الكأس حاصلة في اليمين والجريان حاصل في اليمين وان جعلت المجرى بمعنى محل الجريان فاليمين حينئذ نفسه خبر كان والاخبار بالنظر للبدل دون المبدل منه اذ يقال محل الجريان هو اليمين ولا يقال الكأس هي اليمين تأمل ماقلناه ثم انظر عبارة الشارح فانها صعبة فقوله واليمين ظرف مخبر به عنها يعني انه متعلق بمحذوف خبر كما قال أي مجراها في اليمين أي حاصل في اليمين والمجرى بمعنى الجريان كما أسلفناه وقوله ويجوز كون مجراها مبدلا من الكأس بدل اشتمال فاليمين أيضا ظرف لان المعتمد بالاخبار عنه البدل لا الاسم فيه نظر لان قوله أيضا يفيد أن الظرف متعلق بمحذوف خبر كما هو الوجه الاول وعلمت ان الاخبار صحيح بالنظر لكل من البدل والمبدل منه فلا حاجة لقوله لان المعتمد بالاخبار عنه انما هو البدل لا الاسم أي اسم كان المبدل منه وقوله ويجوز في وجه ضعيف فيه انه لا وجه للضعف وقوله وذلك على اعتبار المبدل منه دون البدل العبارة مقلوبة سهوا والصواب على اعتبار البدل دون المبدل منه كما بيناه هذا ما اقتضاه فهمي القاصر وأستغفر الله العظيم

ومثال مافقد الاتحاد في الزمان قولك تهيأت اليوم للسفر غدا وقول امرئ القيس أيضا

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها * لدى الستر الا لبسة المتفضل

فان زمن النوم متأخر عن زمن خلع الثوب ومثال مافقد الاتحاد في الفاعل قولك قمت لامرك اياي وقول الشاعر

واني لتعروني لذكراك هزة * كما انتفض العصفور بلله القطر

فان فاعل تعروني هو الهزة وفاعل الذكرى هو المتكلم لان التقدير لذكري اياك ثم قلت (الرابع المفعول فيه وهو ماذكر فضلة لاجل أمر وقع فيه من زمان مطلقا أو مكان مبهم أو مفيد مقدارا أوماد ته مادة عامله كصمت يوما أو يوم الخميس وجلست أمامك وسرت فرسخا وجلست مجلسك والمكاني غيرهن يجر بفي كصليت في المسجد ونحو قال خيمتي أم معبد وقولهم دخلت الدار على التوسع) وأقول الرابع من المنصوبات الخمسة عشر المفعول فيه ويسمى الظرف وهو عبارة عماذكرت والحاصل أن الاسم قد لا يكون ذكر لاجل أمر وقع فيه ولا هو زمان ولا مكان وذلك كزيدا في ضربت زيدا وقد يكون انما ذكر لاجل أمر وقع فيه ولكنه ليس بزمان ولا مكان نحو رغب المتقون أن يفعلوا خيرا فان المعنى في أن يفعلوا وعليه في أحد التفسيرين قوله تعالى وترغبون أن تنكحوهن وقد يكون العكس نحو انا نخاف من ربنا يوما ونحو لينذر يوم التلاق وأنذرهم يوم الآزفة ونحو الله أعلم حيث يجعل رسالته فهذه الانواع لا تسمى ظرفا في الاصطلاح بل كل منها مفعول به وقع الفعل عليه لا فيه يظهر ذلك بأدنى تأمل للمعنى وقد يكون مذكورا لاجل أمر وقع فيه وهو زمان أو مكان فهو حينئذ منصوب على معنى في وهذا النوع خاصة هو المسمى في الاصطلاح ظرفا وذلك كقولك صمت يوما أو يوم الخميس وجلست أمامك وأشرت بالتمثيل بيوما ويوم الخميس الى أن ظرف الزمان يجوز أن يكون مبهما وأن يكون مختصا وفي التنزيل سيروا فيها ليالي وأياما النار يعرضون عليها غدوا وعشيا وسبحوه بكرة وأصيلا وأما ظرف المكان فعلى ثلاثة أقسام أحدها أن يكون مبهما ونعني به مالا يختص بمكان بعينه وهو نوعان أحدهما أسماء الجهات الست وهي فوق وتحت ويمين وشمال وأمام وخلف قال الله تعالى وفوق كل ذي علم عليم فناداها من تحتها في قراءة من فتح ميم من وكان وراءهم ملك وقرئ وكان أمامهم ملك وترى الشمس اذا طلعت تزاور عن كهفهم ذات اليمين واذا غربت تقرضهم ذات الشمال وأصل تزاور تتزاور أي تتمايل مشتق من الزور بفتح الواو وهو الميل ومنه زاره أي مال اليه ومعنى تقرضهم تقطعهم من القطيعة وأصله من القطع والمعنى تعرض عنهم الى الجهة المسماة بالشمال وحاصل المعنى أنها لا تصيبهم في طلوعها ولا في غروبها وقال الشاعر

صددت الكأس عنا أم عمرو * وكان الكأس مجراها اليمينا

يجوز كون مجراها مبتدأ واليمين ظرف مخبر به عنها أي مجراها في اليمين والجملة خبر كان ويجوز أن يكون مجراها مبدلا من الكأس بدل اشتمال فاليمين أيضا ظرف لان المعتمد في الاخبار عنه انما هو البدل لا الاسم ويجوز في وجه ضعيف تقدير اليمين خبر كان لا ظرفا وذلك على اعتبار المبدل منه دون البدل وقال الآخر

لقد علم الضيف والمرملون * اذا اغبر أفق وهبت شمالا

النوع الثاني ماليس اسم جهة ولكن يشبهه في الابهام كقوله تعالى أو اطرحوه أرضا واذا ألقوا منها مكانا ضيقا القسم الثاني أن يكون دالا على مساحة معلومة من الارض كسرت فرسخا وميلا وبريدا وأكثرهم يجعل هذا من المبهم وحقيقة القول فيه أن فيه ابهاما واختصاصا أما الابهام فمن جهة أنه لا يختص ببقعة بعينها وأما الاختصاص فمن جهة دلالته على كمية معينة فعلى هذا يصح فيه القولان والقسم الثالث اسم المكان المشتق من المصدر ولكن شرط هذا أن يكون عامله من مادته كجلست مجلس زيد وذهبت مذهب عمرو وانا كنا نقعد منها مقاعد للسمع ولا يجوز جلست مذهب عمرو ونحوه وماعدا هذه الانواع الثلاثة من أسماء المكان لا يجوز انتصابه على الظرف فلا تقول صليت المسجد ولا أقمت السوق ولا جلست الطريق لان هذه أمكنة خاصة ألا ترى انه ليس كل مكان يسمى مسجدا ولا سوقا ولا طريقا وانما حكمك في هذه الاماكن ونحوها أن تصرح بحرف الظرفية وهو في وقال الشاعر وهو رجل من الجن سمعوا بمكة صوته ولم يروا شخصه يذكر النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر رضي الله عنه حين هاجرا

جزى الله رب الناس خير جزائه * رفيقين قالا خيمتي أم معبد

هما نزلا بالبر ثم ترحلا * فأفلح من أمسى رفيق محمد

فيالقصي مازوى الله عنكم * به من فعال لا تجازى وسودد

وكان حقه أن يقول قالا في خيمتي أم معبد أي قيلا فيها ويروى حلا بدل قالا والتقدير أيضا حلا في خيمتي ولكنه اضطر فأسقط في وأوصل الفعل بنفسه وكذلك عملوا في قولهم دخلت الدار والمسجد ونحو ذلك الا أن التوسع مع دخلت مطرد لكثرة استعمالهم اياه ثم قلت (الخامس المفعول معه وهو الاسم الفضلة التالي واو المصاحبة مسبوقة بفعل أوما فيه معناه وحروفه كسرت والنيل وأنا سائر والنيل) وأقول الخامس من المنصوبات المفعول معه وانما جعل آخرها في الذكر لامرين أحدهما انهم اختلفوا فيه هل هو قياسي أو سماعي وغيره من المفاعيل لا يختلفون في أنه قياسي والثاني أن العامل انما يصل اليه بواسطة حرف ملفوظ به وهو الواو بخلاف سائر المفعولات وهو عبارة عما اجتمع فيه ثلاثة أمور أحدها أن يكون اسما والثاني أن يكون واقعا بعد الواو الدالة على المصاحبة والثالث ان تكون تلك الواو مسبوقة بفعل أو ما فيه معنى الفعل وحروفه وذلك كقولك سرت والنيل واستوى الماء والخشبة وجاء البرد والطيالسة وكقول الله تعالى فأجمعوا أمركم وشركاءكم أي فاجمعوا أمركم مع شركائكم فشركاءكم مفعول معه لاستيفائه الشروط الثلاثة ولا يجوز على ظاهر اللفظ أن يكون معطوفا على أمركم لانه حينئذ شريك له في معناه فيكون التقدير أجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم وذلك لا يجوز لان أجمع انما يتعلق بالمعاني دون الذوات تقول أجمعت رأيي ولا تقول أجمعت شركائي وانما قلت على ظاهر اللفظ لانه يجوز أن يكون معطوفا على حذف مضاف أي وأمر شركائكم ويجوز أن يكون مفعولا لفعل ثلاثي محذوف أي واجمعوا شركاءكم بوصل الالف ومن قرأ فاجمعوا بوصل الالف صح العطف على قراءته من غير اضمار لانه من جمع وهو مشترك بين المعاني والذوات تقول جمعت أمري وجمعت شركائي قال الله تعالى فجمع كيده ثم أتى الذي جمع مالا وعدده ويجوز على هذه القراءة أن يكون مفعولا معه ولكن اذا أمكن

العطف فهو أولى لانه الاصل وليس من المفعول معه قول أبى الاسود الدؤلى

يا أيها الرجل المعلم غيره * هلا لنفسك كان ذا التعليم
تصف الدواء لذى السقام وذى الضنى * كيما يصح به وأنت سقيم
وأراك تلقح بالرشاد عقولنا * ابدا وأنت من الرشاد عقيم
ابدأ بنفسك فانهها عن غيها * فاذا انتهت عنه فأنت حكيم
فهناك يسمع ما تقول ويشتفى * بالقول منك وينفع التعليم
لا تنه عن خلق وتأتى مثله * عار عليك اذا فعلت عظيم

الشاهد فى قوله وتأتى مثله فانه ليس مفعولا معه وان كان بعد واو بمعنى مع اى لا تنه عن خلق مع اتيانك مثله لانه ليس باسم ولا نحو قولك بعتك الدار بأثاثها والعبد بثيابه وقول الله سبحانه وتعالى وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به وقولك جاء زيد مع عمرو فان هذه الاسماء وان كانت مصاحبة لما قبلها لكنها ليست بعد الواو ولا نحو قولك مزجت عسلا وماء وقول الشاعر

علفتها تبنا وماء باردا * حتى غدت همالة عيناها

(وقول الآخر)

اذا ما الغانيات برزن يوما * وزججن الحواجب والعيونا

لان الواو ليست بمعنى مع فيهن وانما هى فى المثال الاول لعطف مفرد على مفرد واستفيدت المعية من العامل وهو مزجت وفى المثالين الاخيرين لعطف جملة على جملة والتقدير وسقيتها ماء وكحلن العيونا فحذف الفعل والفاعل وبقى المفعول ولا جائز ان تكون فيهما العطف مفرد على مفرد لعدم تشارك ماقبلها وما بعدها فى العامل لان علفت لا يصح تسلطه على الماء وزججن لا يصح تسلطه على العيون ولا ان تكون للمصاحبة لانتفا ئها فى قوله علفتها تبنا وماء باردا ولعدم فائدتها فى وزججن الحواجب والعيونا اذ من المعلوم لكل أحد ان العيون مصاحبة للحواجب ولا نحو كل رجل وضيعته لانه وان كان اسما واقعا بعد الواو التى بمعنى مع لكنها غير مسبوقة بفعل ولا ما فى معناه ولا نحو هذا لك وأباك ونحوه على أن يكون أباك مفعولا معه منصوبا بما فى ها من معنى أنبه أو بما فى ذا من معنى أشير أو بما فى لك من معنى استقر لان كلا من ها وذا ولك فيه معنى الفعل دون حروفه بخلاف سرت والنيل وأنا سائر والنيل فان العامل فى الاول الفعل وفى الثانى الاسم الذى فيه معنى الفعل وحروفه قال سيبويه رحمه الله تعالى وأما هذا لك وأباك فقبيح لانك لم تذكر فعلا ولا ما فى معناه وقالوا مراده بالقبيح الممتنع ثم قلت (السادس المشبه بالمفعول به نحو زيد حسن وجهه وسيأتى) وأقول السادس من المنصوبات المشبه بالمفعول به وهو المنصوب بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى الى واحد وذلك فى نحو قولك زيد حسن وجهه بنصب الوجه والاصل زيد حسن وجهه بالرفع فزيد مبتدأ وحسن خبر ووجهه فاعل بحسن لان الصفة تعمل عمل الفعل وأنت لو صرحت بالفعل فقلت حسن بضم السين وفتح النون لوجب رفع الوجه بالفاعلية فكذلك حق الصفة أن يجب معها الرفع ولكنهم قصدوا المبالغة مع الصفة فحولوا الاسناد عن الوجه الى ضمير مستتر فى الصفة راجع الى زيد ليقتضى ذلك ان الحسن قد

(قوله لانه ليس باسم) بنى عليه حفيده انه لا بد من رفع الفعل لانه لو نصب كان بعده اسم مؤول من ان والفعل وهو مفعول به اه قلت المشهور فى مثله انه معطوف على مصدر متوهم اى لا يكن منك نهى عن خلق واتيان مثله ولا يعرب مفعولا معه ولا بد فى المفعول معه من انه اسم صريح ولا يرتكب فى المؤول لضعفه فقد قيل بانه سماعى وقال ابن مالك

* والعطف ان يمكن بلا ضعف احق *

(قوله بما فى ها من معنى الخ) اعلم ان هذه الواو تفيد مصاحبة ما بعدها المعمول ما هو العامل فيه على قياس سرت والنيل فعلى الاول انبه مع ابيك وعلى الثانى أشير مع أبيك وعلى الثالث استقر لك مع ابيك وهو المتبادر يعنى انه استقر لك انت وابيك او المصاحبة مع ضمير استقر يعنى استقر هو مع ابيك لك وذلك لان المصاحبة اما مع المفعول او مع الفاعل فمن ثم سبق فى واجمعوا أمركم وشركاءكم ان المعنى امركم مع شركائكم وقوله

اذا أعجبتك الدهر حال من امرئ
فدعه وواكل امره واللياليا

معناه دع أمره مع الليالى لا أنك مع الليالى تدع امره فتأمل وقولك اكلت الخبز وزيدا من المصاحبة مع الفاعل

(قوله وصف) اى صريحا او تأويلا كجاء زيد من الروم روميا اى مشابها للروم ومنه الجملة فى نحو جاء زيد والشمس طالعة او والجيش مصطف اذ هو فى تأويل مبكرا او مخترشا واوضح منه مصاحبا لطلوع الشمس او اصطفاف الجيش فهى حال حقيقة وقيل بل هى حال مبينة والتقدير وطالعة الشمس معه وقال صدر الافاضل تلميذ الزمخشرى الجملة مفعول معه (قوله او مضمون الجملة) يعنى ما تضمنته واستلزمته وليس المراد المضمون المشهور المقابل للمفهوم (قوله فتبسم ضاحكا) فالمراد بالضحك هنا التبسم وكرر المثال اشارة الى ان المدار على اتفاق المعنى اتفق اللفظ او اختلف ولو كان المراد هنا الضحك الذى هو فوق التبسم لكانت حالا منتظرة (قوله انا ابن دارة معروفا) اختلف فى نحوه فذا هل العامل المبتدا لتضمنه معنى التنبيه اى انبهك على كونى ابن دارة حال كونى معروفا بها او الخبر اى منسوب لدارة حال كونى معروفا او محذوف اى حصلت معروفا او تجدنى معروفا وهو المشهور وعليه مشى فى الالفية فقال وان تؤكد جملة فمضمر عاملها ولا تقول التقدير اقصدنى او احقنى لان الفعل لا يرفع ولا ينصب ضميرى اتصال متحدين الا فى باب ظن كما فى المغنى (قوله وهو الافصح) يعنى فى الصفة اما لفظها فالافصح تذكيره كما تفيده عبارته بعد (قوله حاتم) بالجر اما على انه فاعل ضن وكسر للضرورة لان قبله

فجاء بجلمود له مثل رأسه
ليشرب ماء القوم بين الصرائم

ذكره الدلجمونى فى الشواهد وبنى على ان الضرورة تغير حركات الاعراب ولا اعلمه الآن او انه بدل من ضمير جوده وفاعل ضن ضمير حاتم (قوله فضلة) اى نحوية وهو ما زاد على ركنى الاسناد ولو توقف عليه المراد نحو وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين (قوله لله دره فارسا) قال الشمنى على المغنى لا مانع

عمه بجملته فقيل زيد حسن أى هو ثم نصب وجهه وليس ذلك على المفعولية لان الصفة انما تتعدى تبعا لتعدى فعلها وحسن الذى هو الفعل لا يتعدى فكذلك صفته التى هى فرعه ولا على التمييز لانه معرفة بالاضافة الى الضمير ومذهب البصريين وهو الحق ان التمييز لا يكون معرفة واذا بطل هذان الوجهان تعين ما قلنا من انه مشبه بالمفعول به وذلك انه شبه حسن بضارب فى ان كلا منهما صفة تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث وهى طالبة لما بعدها بعد استيفائها فاعلها فنصب الوجه على التشبيه بعمرو فى قولك زيد ضارب عمرا فحسن مشبه بضارب ووجهه مشبه بعمرو وسيأتى الكلام على هذا الباب بأبسط من هذا ان شاء الله تعالى فى موضعه ثم قلت (السابع الحال وهو وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه أو تأكيده او تأكيد عامله او مضمون الجملة قبله نحو فخرج منها خائفا يترقب لآمن من فى الارض كلهم جميعا فتبسم ضاحكا وأرسلناك للناس رسولا

* انا ابن دارة معروفا بها نسبى * ويأتى من الفاعل ومن المفعول ومنهما مطلقا ومن المضاف اليه ان كان المضاف بعضه نحو لحم أخيه ميتا او كبعضه نحو ملة ابراهيم حنيفا او عاملا فيها نحو اليه مرجعكم جميعا وحقها أن تكون نكرة منتقلة مشتقة وان يكون صاحبها معرفة او خاصا او عاما او مؤخرا وقد يتخلفن) وأقول السابع من المنصوبات الحال يذكر ويؤنث وهو الافصح يقال حال حسن وحال حسنة وقد يؤنث لفظها فيقال حالة قال الشاعر على حالة لو ان فى القوم حاتما * على جوده لضن بالماء حاتم وحده فى الاصطلاح ما ذكرت فقولى وصف جنس يدخل تحته الحال والخبر والصفة وقولى فضلة فصل مخرج للخبر نحو زيد قائم وقولى مسوق لبيان هيئة ما هو له مخرج لامرين أحدهما نعت الفضلة من نحو رأيت رجلا طويلا ومررت برجل طويل فانه وان كان وصفا فضلة لكنه لم يسق لبيان الهيئة وانما سيق لتقييد الموصوف وجاء بيان الهيئة ضمنا والثانى بعض أمثلة التمييز نحو لله دره فارسا فانه وان كان وصفا فضلة لكنه لم يسق لبيان الهيئة ولكنه مسوق لبيان جنس المتعجب منه وجاء بيان الهيئة ضمنا وقولى أو تأكيده الى آخره تممت به ذكر انواع الحال والحاصل ان الحال أربعة أقسام مبينة للهيئة وهى التى لا يستفاد معناها بدون ذكرها ومؤكدة لعاملها وهى التى لو لم تذكر لافاد عاملها معناها ومؤكدة لصاحبها وهى التى يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها ومؤكدة لمضمون الجملة وهى الآتية بعد جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدين وهى دالة على وصف ثابت مستفاد من تلك الجملة فالمبينة للهيئة كقولك جاء زيد راكبا واقبل عبد الله فرحا وقول الله تعالى فخرج منها خائفا والمؤكدة لصاحبها كقوله تعالى لآمن من فى الارض كلهم جميعا وقولك جاء الناس قاطبة او كافة او طرا وهذا القسم اغفل التنبيه عليه جميع النحويين ومثل ابن مالك بالآية للحال المؤكدة لعاملها وهو سهو والمؤكدة لعاملها كقولك جاء زيد آتيا وعاث عمرو مفسدا وقول الله تعالى

انه حال اى اتعجب منه حال فروسيته (قوله تممت به ذكر انواع الحال) اى وهو من تمام الحد والا لما كان جامعا (قوله من اسمين اما من اسم وفعل نحو انا اضرب معروفا بالضرب مثلا فهى مؤكدة لعاملها الا للجملة وكذا ان كان مشتقا لان المشتق عامل (قوله وعاث عمرو) ظاهره انه من العوث مثلا كقال من القول مع انه من العثو والفعل عثى بالكسر كما يأتى له ولعله اسم فاعل كقاض فتأمل

وأزلفت الجنة للمتقين غير بعيد وذلك لان الازلاف هو التقريب فكل مزلف قريب وكل قريب غير بعيد وقوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا فتبسم ضاحكا وولى مدبرا ولا تعثوا في الارض مفسدين فانه يقال عثى بالكسر يعثى بالفتح اذا أفسد والمؤكدة لمضمون الجملة كقولك زيد أبوك عطوفا وقول الشاعر

أنا ابن دارة معروفا بها نسبي * وهل بدارة يا للناس من عار

وأشرت بقولي قبله الى انه لا يجوز أن يقال عطوفا زيد أبوك ولا زيد عطوفا أبوك ثم بينت ان الحال تارة تأتي من الفاعل وذلك كما مثلت به من قوله تعالى فخرج منها خائفا يترقب فان خائفا حال من الضمير المستتر في خرج العائد على موسى عليه السلام وتارة تأتي من المفعول كما مثلت به من قوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا فان رسولا حال من الكاف التي هي مفعول أرسلنا وانه لا يتوقف مجيء الحال من الفاعل والمفعول على شرط والى انها تجيء من المضاف اليه وان ذلك يتوقف على واحد من ثلاثة أمور أحدها أن يكون المضاف بعضا كما في قوله تعالى أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فميتا حال من الاخ وهو مخفوض باضافة اللحم اليه والمضاف بعضه وقوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا والثاني أن يكون المضاف كبعض من المضاف اليه في صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف اليه وذلك كقوله تعالى بل ملة ابراهيم حنيفا فحنيفا حال من ابراهيم وهو مخفوض باضافة الملة اليه وليست الملة بعضه ولكنها كبعضه في صحة الاسقاط والاستغناء به عنها ألا ترى انه لو قيل بل اتبعوا ابراهيم حنيفا صح كما أنه لو قيل أيحب أحدكم أن يأكل أخاه ميتا ونزعنا ما فيهم من غل اخوانا كان صحيحا الثالث ان يكون المضاف عاملا في الحال كما في قوله تعالى اليه مرجعكم جميعا فجميعا حال من الكاف والميم المخفوضة باضافة المرجع والمرجع هو العامل في الحال وصح له أن يعمل لان المعنى عليه مع انه مصدر فهو بمنزلة الفعل ألا ترى انه لو قيل اليه ترجعون جميعا كان العامل الفعل الذي المصدر بمعناه ثم بينت ان للحال أحكاما أربعة وان تلك الاربعة ربما تخلفت فالاول الانتقال ونعني به أن لا يكون وصفا ثابتا لازما وذلك كقولك جاء زيد ضاحكا ألا ترى ان الضحك يزايل زيدا ولا يلازمه هذا هو الاصل وربما جاءت دالة على وصف ثابت كقول الله تعالى وهو الذي أنزل اليكم الكتاب مفصلا أي مبينا وقول العرب خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها فالزرافة بفتح الزاي مفعول لخلق ويديها بدل منها بدل بعض من كل وأطول حال من الزرافة ومن رجليها متعلق باطول وقد عاب بعض الجهال ما جزمت به من فتح الزاي وقال فيها الفتح والضم فبينت له ان هذه اللفظة ذكرها أبو منصور موهوب بن الجواليقي في كتابه فيما تغلط فيه العامة فقال في باب ما جاء مفتوحا والعامة تضمه ما نصه وهي الزرافة بفتح الزاي لهذه الدابة التي جمعت فيها خلق شتى مأخوذة من قولهم للجمع من الناس زرافة بالفتح وهو الوجه والعامة تضمها انتهى كلامه واللغات الشاذة لا تحصى وانما يعمل على ما عليه الفصحاء الموثوق بلغتهم الثاني الاشتقاق وهو أن تكون وصفا مأخوذا من مصدر كما قدمناه من الامثلة وربما

(قوله على واحد من أمور ثلاثة) لان العامل في الحال هو العامل في صاحبها والعامل في المضاف اليه هو المضاف فيجب حينئذ أن يكون عاملا في الحال أو انه جزء أو كالجزء في صحة حذفه فيكون كالعدم وعامله العامل في الحال كانه عامل في صاحبها المضاف اليه ويفيد هذا انه لو كان عامل المضاف في الآخرين لا يصلح للعمل في الحال لا يكفيان فلا يجوز ورق الشجرة صغيرة نضر لان عامل الحال هنا الابتداء وهو ضعيف لا يعمل في صاحب الحال والحال كما يأتي فتأمل وحرر (قوله في صحة حذفه الخ) هذا وما بعده يفيد انه لا بد في الجزء أيضا من صحة حذفه (قوله الثالث أن يكون المضاف عاملا في الحال) منه على الظاهر أنا ضارب زيد أمس مجردا وان كان اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل في المفعول به فهو يعمل في الحال لانها في تأويل الظرف أي قوانا في حال كذا فيكفيها رائحة الفعل ألا ترى العامل المعنوي يعمل فيها وحينئذ اتحد العامل في الحال والعامل في صاحبها وان كان عمله في الحال من حيث شبهه بالفعل وعمله في صاحبها من حيث انه مضاف وليس اختلاف جهة العمل كاختلاف العامل خلافا لمن يقول به في ضرب زيد عمرا قبيحا وبكرا حسن وقد أوضحت هذا المقام في كتابة الازهرية (قوله حال من الكاف والميم) بناء على ان مجموعهما هو الضمير (قوله وصح له أن يعمل) لان المعنى عليه لا معنى لهذا فالاحسن لانه مصدر الخ (قوله لازما) تفسير لقوله ثابتا فليس المراد به ضد المنفي (قوله هذا هو الاصل) أي الكثير الغالب (قوله مفصلا) جعله لازما نظرا الى أن المتشابه مبين عند الله تعالى وعند من خصه به وقيل هي منتقلة نظرا الى المحجوبين (قوله حال من الزرافة) الاولى من يديها (قوله والعامة تضمها) قيل بل هو نابت عربية أيضا

جاءت اسما جامدا كقوله تعالى فانفروا ثبات فثبات حال من الواو في انفروا وهو جامد لكنه في تأويل المشتق أي متفرقين بدليل قوله تعالى أو انفروا جميعا وقد اشتملت هذه الآية على مجيء الحال جامدة وعلى مجيئها مشتقة الثالث أن تكون نكرة كجميع ما قدمناه من الامثلة وقد تأتي بلفظ المعرف بالالف واللام كقولهم ادخلوا الاول فالاول وأرسلها العراك أي الابل العراك وجاؤا الجماء الغفير أي جميعا ولفظ أل في ذلك كله زائدة وقد تأتي بلفظ المعرف بالاضافة كقولهم اجتهد وحدك أي منفردا وجاؤا قضهم بقضيضهم أي جميعا وقد تأتي بلفظ المعرف بالعلمية كقولهم جاءت الخيل بداد أي متبددة فان بداد في الاصل علم على جنس التبدد كما ان فجار علم للفجرة الرابع أن لا يكون صاحبها نكرة محضة كما تقدم من الامثلة وقد تأتي كذلك كما روى سيبويه من قولهم عليه مائة بيضا وقال الشاعر وهو عنترة العبسي

فيها اثنتان وأربعون حلوبة * سودا كخافية الغراب الاسحم

فحلوبة تمييز لعدد وسودا اما حال من العدد او من حلوبة أو صفة لحلوبة وعلى هذين الوجهين ففيه حمل على المعنى لان حلوبة بمعنى حلائب فلهذا صح ان يحمل عليها سودا والوجه الاول أحسن وفي الحديث صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا وصلى وراءه رجال قياما فجالسا حال من المعرفة وقياما حال من النكرة المحضة وانما الغالب اذا كان صاحب الحال نكرة أن تكون عامة أو خاصة أو مؤخرة عن الحال فالاول كقوله تعالى وما أهلكنا من قرية الا لها منذرون فان الجملة التي بعد الا حال من قرية وهي نكرة عامة لانها في سياق النفي والثاني نحو فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا فأمرا اذا اعرب حالا فصاحب الحال اما المضاف فالمسوغ انه عام أو انه خاص اما الاول فمن جهة انه أحد صيغ العموم واما الثاني فمن جهة الاضافة واما المضاف اليه فالمسوغ انه خاص لوصفه بحكيم وقرأ بعض السلف ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا بالنصب فجعله الزمخشري حالا من كتاب لوصفه بالظرف وليس ما ذكر بلازم لجواز أن يكون حالا من الضمير المستتر في الظرف والثالث كقوله * لمية موحشا طلل * فهذه المواضع ونحوها مجيء الحال فيها من النكرة قياسي كما ان الابتداء بالنكرة في نظائرها قياسي وقد مضى ذلك في باب المبتدا فقس عليه هنا ثم قلت (الثامن التمييز وهو اسم نكرة فضلة يرفع ابهام اسم أو اجمال نسبة فالاول بعد العدد الاحد عشر فما فوقها الى المائة وكم الاستفهامية نحو كم عبدا ملكت وبعد المقادير كرطل زيتا وشبر أرضا وقفيز برا وشبههن من نحو مثقال ذرة خيرا ونحي سمنا ومثلها زبدا وموضع راحة سحابا وبعد ذرعه نحو خاتم حديدا والثاني اما محول عن الفاعل نحو واشتعل الرأس شيبا أو عن المفعول نحو وفجرنا الارض عيونا أو عن غيرهما نحو أنا أكثر منك مالا أو غير محول نحو لله دره فارسا)

وأقول الثامن من المنصوبات التمييز والتمييز والتفسير والتبيين ألفاظ مترادفة لغة واصطلاحا وهو في اللغة بمعنى فصل الشيء عن غيره قال الله تعالى وامتازوا اليوم أيها المجرمون أي انفصلوا من المؤمنين تكاد تميز من الغيظ أي ينفصل بعضها من بعض وهو في الاصطلاح مختص بما اجتمع فيه ثلاثة أمور وهي المذكورة في المقدمة وفهم مما ذكرته في حدي الحال والتمييز ان التمييز وان أشبه الحال في كونه منصوبا فضلة مبينا

(قوله ثبات) منصوب بالكسرة لانه جمع ثبة بمعنى الجماعة اي جماعات ثم جعل هذا من مدخول ربما فيه نظر مع قول ابن مالك

ويكثر الجمود في سعر وفي * مبدي تأول بلا تكلف

(قوله مشتقة) هو جميع من الجمع اى مجتمعين (قوله الاول فالاول) الكلمة الاولى منصوبة على الحال والثانية عطف عليها والحال في المعنى مجموع الامرين أي مترتبين على حد بابا بابا والرمان حلو حامض ويقولون للاول حال او خبر من اجراء حكم الكل على الجزء كما منعوا صرف هريرة للتأنيث والعلمية وانما العلم مجموع ابي هريرة (قوله أي الابل العراك) ظاهره ان العراك صفة لمحذوف وليس كذلك بل هو مصدر مؤول بالصفة حال أي أرسلها معتركة أي مزدحمة ولعل قوله أي الابل تفسير للضمير في أرسلها (قوله الجماء) أي الجماعة والغفير الساتر للارض من كثرته والغفر الستر (قوله لمية موحشا طلل) جعله حالا من طلل المتأخر بناء على قول سيبويه بمجيء الحال من المبتدا والجمهور يمنعونه ويقولون هو حال من الضمير في الظرف لان العامل في المبتدا الابتداء وهو لا يعمل في الحال ويجب اتحاد عامل الحال وصاحبها وكذا الآتي من الخبر الا ان صلح المبتدا للعمل نحو هذا بعلي شيخا لتضمنه معنى أشير هذا هو الذي ينبغي الجزم به (قوله لنسبة) أي وقوعية كما في المحول عن الفاعل أو ايقاعية كما في المحول عن المفعول (قوله والتمييز والتفسير) استئناف وأظهر لان المراد به أولا أحد المنصوبات وثانيا اللفظه فلو لم يظهر لم يصح الا بالاستخدام (قوله ثلاثة أمور) ولم يجعل الاسم من الامور لانه جنس مشترك (قوله في كونه منصوبا) هذا لا يؤخذ من الحد بل من ذكره معها في المنصوبات

لابهام الا انه يفارقه فى أمرين أحدهما ان الحال انما يكون وصفا اما بالفعل أو بالقوة وأما التمييز فانه يكون بالاسماء الجامدة كثيرا نحو عشرون درهما ورطل زيتا وبالصفات المشتقة قليلا كقولهم لله دره فارسا ولله دره راجلا كما الثانى ان الحال لبيان الهيآت والتمييز يكون تارة لبيان الذوات وتارة لبيان جهة النسبة وقسمت كلا من هذين النوعين أربعة أقسام فاما أقسام التمييز المبين للذوات فاحدها أن يقع بعد الاعداد وقسمت العدد الى قسمين صريح وكناية فالصريح الاحد عشر فما فوقها الى المائة تقول عندى أحد عشر عبدا وتسعة وتسعون درهما وقال الله تعالى انى رأيت أحد عشر كوكبا وبعثنا منهم اثنى عشر نقيبا وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة فلبث فيهم ألف سنة الا خمسين عاما فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا أخى له تسع وتسعون نعجة وفى الحديث ان لله تسعة وتسعين اسما وأردت بقولى الى المائة عدم دخول الغاية فى المغيا وهو أحد احتمالى حرف الغاية والكناية هى كم الاستفهامية تقول كم عبدا ملكت فكم مفعول مقدم وعبدا تمييز واجب النصب والافراد وزعم الكوفى انه يجوز جمعه فتقول كم عبيدا ملكت وهذا لم يسمع ولا قياس يقتضيه ويجوز لك جر تمييز كم الاستفهامية وذلك مشروط بامرين أحدهما أن يدخل عليها حرف جر والثانى أن يكون تمييزها الى جانبها كقولك بكم درهم اشتريت وعلى كم شيخ اشتغلت والجر حينئذ عند جمهور النحويين بمن مضمرة والتقدير بكم من درهم وعلى كم من شيخ وزعم الزجاج انه بالاضافة القسم الثانى أن يقع بعد المقادير وقسمتها على ثلاثة أقسام أحدها ما يدل على الوزن كقولك رطل زيتا ومنوان سمنا والمنوان تثنية منا وهو لغة فى المن وقيل فى تثنيته منوان كما يقال فى تثنية عصا عصوان الثانى ما يدل على مساحة كقولك شبر أرضا وجريب نخلا وقولهم ما فى السماء موضع راحة سحابا الثالث ما يدل على الكيل كقولهم قفيز برا وصاع تمرا والقسم الثالث أن تقع بعد شبه هذه الاشياء وذكرت لذلك أربعة أمثلة أحدها قول الله تعالى مثقال ذرة خيرا فهذا يشبه الوزن وليس به حقيقة لان مثقال الذرة ليس اسما لشئ يوزن به فى عرفنا الثانى قولهم عندى نحى سمنا والنحى بكسر النون واسكان الحاء المهملة وبعدها ياء خفيفة اسم لوعاء السمن وهذا يشبه الكيل وليس به حقيقة لان النحى ليس مما يكال به السمن ويعرف به مقداره وانما هو اسم لوعائه فيكون صغيرا وكبيرا ومثله قولهم وطب لبنا والوطب بفتح الواو وسكون الطاء وبالباء الموحدة اسم لوعاء اللبن وقولهم سقاء ماء وزق خمرا وراقود خلا الثالث قولهم ما فى السماء موضع راحة سحابا فسحابا واقع بعد موضع راحة وهو شبيه بالمساحة والرابع قولهم على التمرة مثلها زبدا فزبدا واقع بعد مثل وهى شبيهة ان شئت بالوزن وان شئت بالمساحة والقسم الرابع ان يقع بعد ما هو متفرع منه كقولهم هذا خاتم حديدا وذلك لان الحديد هو الاصل والخاتم مشتق منه فهو فرعه وكذلك باب ساجا وجبة خزا ونحو ذلك واما أقسام التمييز المبين لجهة النسبة فاربعة أحدها ان يكون محولا عن الفاعل كقول الله عز وجل واشتعل الرأس شيبا أصله واشتعل شيب الرأس وقوله تعالى فان طبن لكم عن شئ منه نفسا أصله فان طابت أنفسهن

لكم

(قوله أحدهما ان الحال انما يكون وصفا الخ) هذا يفهم من ذكر الوصفية فى حد الحال والسكوت عنها فى حد التمييز (قوله الثالث قولهم ما فى السماء الخ) الحق ما سبق له من ان هذا مساحة حقيقة (قوله ان شئت بالوزن) يعنى بحسب ما تجعل المثلية فيه

لكم عن شئ منه فحول الاسناد فيهما عن المضاف وهو الشيب فى الآية الاولى والانفس فى الآية الثانية الى المضاف اليه وهو الرأس وضمير النسوة فارتفعت الرأس وجئ بدل الهاء والنون بنون النسوة ثم جئ بذلك المضاف الذى حول عنه الاسناد فضلة وتمييزا وأفردت النفس بعد ان كانت مجموعة لان التمييز انما يطلب فيه بيان الجنس وذلك يتأدى بالمفرد الثانى ان يكون محولا عن المفعول كقوله تعالى وفجرنا الارض عيونا قيل التقدير عيون الارض وكذا قيل فى غرست الارض شجرا ونحو ذلك الثالث أن يكون محولا عن غيرهما كقوله تعالى أنا أكثر منك مالا أصله مالى أكثر فحذف المضاف وهو المال وأقيم المضاف اليه وهو ضمير المتكلم مقامه فارتفع وانفصل وصار أنا أكثر منك ثم جئ بالمحذوف تمييزا ومثله زيد أحسن وجها وعمرو أنقى عرضا وشبه ذلك التقدير وجه زيد أحسن وعرض عمرو أنقى الرابع أن يكون غير محول كقول العرب لله دره فارسا وحسبك به ناصرا وقول الشاعر * ياجارتا ما أنت جارة * ياحرف نداء جارتا منادى مضاف للياء وأصله ياجارتى فقلبت الكسرة فتحة والياء ألفا ما مبتدأ وهو اسم استفهام وأنت خبره والمعنى عظمت كما يقال زيد وما زيد أى شئ عظيم وجارة تمييز وقيل حال وقيل ما نافية وأنت اسمها وجارة خبر ما الحجازية أى لست جارة بل أنت أشرف من الجارة والصواب الاول ويدل عليه قول الشاعر

ياسيدا ما أنت من سيد * موطأ الاكناف رحب الذراع

ومن لا تدخل على الحال وانما تدخل على التمييز ثم قلت (التاسع المستثنى بليس أو لا يكون أو بما خلا أو بما عدا مطلقا أو بالا بعد كلام تام موجب أو غير موجب وتقدم المستثنى نحو فشربوا منه الا قليلا منهم * ومالى الا آل أحمد شيعة * وغير الموجب ان ترك فيه المستثنى منه فلا أثر فيه لالا ويسمى مفرغا نحو ما قام الا زيد وان ذكر فان كان الاستثناء متصلا فاتباعه للمستثنى منه أرجح نحو ما فعلوه الا قليل منهم أو منقطعا فتميم تجيز اتباعه ان صح التفريغ والمستثنى بغير وسوى مخفوض وبخلا وعدا وحاشا مخفوض أو منصوب وتعرب غير باتفاق وسوى على الاصح اعراب المستثنى بالا) وأقول التاسع من المنصوبات المستثنى وانما يجب نصبه فى خمس مسائل احداها أن تكون أداة الاستثناء ليس كقولك قاموا ليس زيدا وقول النبى صلى الله عليه وسلم ما انهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوه ليس السن والظفر فليس هنا بمنزلة الا فى الاستثناء والمستثنى بها واجب النصب مطلقا باجماع الثانية أن تكون أداة الاستثناء لا يكون كقولك قاموا لا يكون زيدا فلا يكون أيضا بمنزلة الا فى المعنى والمستثنى بها واجب النصب مطلقا كما هو واجب مع ليس والعلة فى ذلك فيهما ان المستثنى بهما خبرهما وسيأتى لنا ان كان وليس وأخواتهما ترفعن الاسم وينصبن الخبر فان قلت فاين اسمهما قلت مستتر فيهما وجوبا وهو عائد على البعض المفهوم من الكل السابق وكأنه قيل ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا ومثله قوله تعالى يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فان كن نساء فوق اثنتين اى فان كانت البنات وذلك لان الاولاد قد تقدم ذكرهم وهم شاملون للذكور والاناث فكأنه قيل أولا يوصيكم الله فى بنيكم وبناتكم ثم قيل فان كن وكذلك هنا الثالثة أن تكون الاداة ما خلا كقولك جاء القوم ما خلا زيدا وقول لبيد بن ربيعة العامرى الصحابى رضى الله عنه

(قوله وذلك يتأتى بالمفرد) يعنى كما يتأتى بالجمع فمن ثم ورد فى قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا (قوله ومن لا تدخل على الحال) يقال هى نافية ومن زائدة (قوله فتميم تجيز اتباعه) اما على بدل الاشتمال لان العلقة شرط فى الاستثناء المنقطع واما بدل بعض ادعائى واما عطف نسق كما يقول الكوفيون (قوله ان صح التفريغ) أى تفريغ ما قبل الا لما بعدها ليصح عمل العامل فى التابع احترازا عن نحو ما زاد هذا المال الا النقص فيتعين النصب لانه لا يقال زاد النقص وتحقيقه ان المراد بالنقص القدر الذى نقص وذهب وجعله منقطعا لان المراد بالمال الموجود الحاضر والمال فاعل زاد فالمستثنى منه مذكور كما هو الموضوع وقولنا لا يقال زاد النقص لانه بمعنى كمل الناقص على ما علمت فى معنى النقص والناقص ما كان ناقصا لا يكمل وحينئذ فليس القصد من هذا الاستثناء ثبوت المنفى لما بعد الا لما علمت بل القصد به مجرد الاخبار بالمستثنى هكذا ينبغى أن يفهم ولنا كلام آخر مع الحلبى على الازهرية (قوله البعض الخ) لكن القصد فى قولهم قام القوم ليس زيدا الحكم على زيد بأنه ليس من البعض القائم لا الحكم على البعض بانه ليس زيدا كما يقتضيه هذا الاعراب وان تلازما لكن الملحظ مختلف كما ذكروه فى ومن الناس من يعبد الله على حرف حيث قالوا من اسم بمعنى بعض مبتدا لان المقصود الحكم على بعض الناس بأنه يعبد لا على من يعبد بانه بعض الناس فتأمل (قوله ومثله قوله تعالى يوصيكم الله الخ) أقول حيث رجع الضمير للبنات لم يحتج لذكر نساء فالاحسن ان المراد بالاولاد أولا المطلق وقوله للذكر مثل حظ الانثيين أى للذكر من هذا المطلق ان كان ذكرا وقوله فان كن نساء الضمير للاولاد أى فان تحققن فى النساء الخلص فتأمل

ألا كل شئ ماخلا الله باطل * وكل نعيم لامحالة زائل

الرابعة أن تكون الاداة ماعدا كقولك جاء القوم ماعدا زيدا وكقول الشاعر

تمل الندامى ماعدانى فاننى * بكل الذى يهوى نديمى مولع

فالياء فى موضع نصب بدليل لحاق نون الوقاية قبلها وحكى الجرمى والربعى والاخفش الجر بعد ماخلا وماعدا وهو شاذ فلهذا لم أحتفل بذكره فى المقدمة فان قلت لم وجب عند الجمهور النصب بعد ماخلا وماعدا وماوجه الجر الذى حكاه الجرمى والرجلان قلت اما وجوب النصب فلان ما الداخلة عليهما مصدرية وما المصدرية لاتدخل الا على الجمل الفعلية واما جواز الخفض فعلى تقدير ما زائدة لامصدرية وفى ذلك شذوذ فان المعهود فى زيادة ما مع حرف الجر أن لاتكون قبل الجار والمجرور بل بينهما كما فى قوله تعالى عما قليل ليصبحن نادمين فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم مما خطاياهم أغرقوا وقولى مطلقا راجع الى المسائل الاربع أى سواء تقدم الايجاب أو النفى أو شبهه الخامسة ان تكون الاداة الا وذلك فى مسئلتين احداهما أن تكون بعد كلام تام موجب ومرادى بالتام أن يكون المستثنى منه مذكورا وبالايجاب أن لا يشتمل على نفى ولا نهى ولا استفهام وذلك كقوله تعالى فشربوا منه الا قليلا منهم وقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون الا ابليس الثانية أن يكون المستثنى متقدما على المستثنى منه كقول الكميت يمدح آل البيت رضى الله عنهم

ومالى الا آل أحمد شيعة * ومالى الا مذهب الحق مذهب

(قوله الكميت) بصيغة التصغير

ولما انتهيت الى هنا استطردت فى بقية أنواع المستثنى وان كان بعض ذلك ليس من المنصوبات ألبتة وبعضه مترددين باب المنصوبات وغيرها فذكرت ان الكلام اذا كان غير ايجاب وهو النفى والنهى والاستفهام فان كان المستثنى منه محذوفا فلا عمل فيه لالا وانما يكون العمل لما قبلها ومن ثم سموه استثناء مفرغا لان ماقبلها قد تفرغ للعمل فيما بعدها ولم يشغله عنه شئ تقول ماقام الا زيد فترفع زيدا على الفاعلية ومارأيت الا زيدا فتنصبه على المفعولية ومامررت الا بزيد فتخفضه بالباء كما تفعل بهن لو لم تذكر الا وان كان المستثنى منه مذكورا فاما ان يكون الاستثناء متصلا وهو ان يكون داخلا فى جنس المستثنى منه او منقطعا وهو أن يكون غير داخل فان كان متصلا جاز فى المستثنى وجهان احدهما وهو الراجح أن يعرب باعراب المستثنى منه على أن يكون بدلا منه بدل بعض من كل والثانى النصب على أصل الاستثناء وهو عربى جيد مثال ذلك فى النفى قوله تعالى ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم أجمعت السبعة على رفع أنفسهم وقال تعالى مافعلوه الا قليل منهم قرأ السبعة الا ابن عامر برفع قليل على انه بدل من الواو فى فعلوه كأنه قيل مافعله الا قليل منهم وقرأ ابن عامر وحده الا قليلا بالنصب ومثاله فى النهى قوله تعالى ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك قرئ بالرفع والنصب ومثاله فى الاستفهام قوله تعالى ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون أجمعت السبعة على الرفع على الابدال من الضمير المستتر فى يقنط ولو قرئ الا الضالين بالنصب على الاستثناء لم يمتنع ولكن القراءة سنة متبعة وان كان منقطعا فالحجازيون يوجبون نصبه وهى اللغة العليا ولهذا أجمعت السبعة على النصب فى قوله تعالى مالهم به من علم الا اتباع الظن وقوله تعالى وما لاحد عنده من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه الاعلى ولو أبدل مما قبله لقرئ برفع الا

اتباع

اتباع والا ابتغاء لان كلا منهما فى موضع رفع اما على انه فاعل بالجار والمجرور المعتمد على النفى واما على انه مبتدأ تقدم خبره عليه والتميميون يجيزون الابدال ويختارون النصب قال الشاعر

وبلدة ليس بها أنيس * الا اليعافير والا العيس

(قوله وبلدة) قيل سميت بلدة لتبلدها أى سكونها ومنه البليد لان ذهنه لا يتحرك فى الدقائق

فأبدل اليعافير والعيس من أنيس وليس من جنسه وذكرت أيضا أن المستثنى بغير وسوى مخفوض دائما لانهما ملازمان للاضافة لما بعدهما فكل اسم يقع بعدهما فهما ومضافان اليه فلذلك يلزمه الخفض وان المستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز فيه الخفض والنصب فالخفض على أن يقدرن حروف جر والنصب على أن يقدرن افعالا استتر فاعلهن والمستثنى مفعول هذا هو الصحيح ولم يجوز سيبويه فى المستثنى بعد غير النصب لانه يرى انها لاتكون الا فعلا ولا فى المستثنى بحاشا غير الجر لانه يرى انها لاتكون الا حرفا ثم قلت (والبواقى خبر كان واخواتها وخبر كاد واخواتها ويجب كونه مضارعا مؤخرا عنها رافعا لضمير اسمائها مجردا من أن بعد افعال الشروع ومقرونا بها بعد حرى واخلولق وندر تجرد خبر عسى وأوشك واقتران خبر كاد وكرب وربما رفع السببى بخبر عسى ففى قوله * وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده * فيمن رفع جهده شذوذان وخبر ما حمل على ليس واسم ان واخواتها) واقول العاشر من المنصوبات خبر كان واخواتها نحو وكان ربك قديرا فأصبحتم بنعمته اخوانا ليسوا سواء وأوصانى بالصلوة والزكوة مادمت حيا الحادى عشر خبر كاد واخواتها وقد تقدم فى باب المرفوعات أن خبرهن لا يكون الا فعلا مضارعا وذكرت هنا أنه ينقسم باعتبار اقترانه بأن وتجرده منها اربعة أقسام احدها ما يجب اقترانه بها وهو حرى واخلولق تقول حرى زيد أن يفعل واخلولقت السماء أن تمطر ولا اعرف من ذكر حرى من النحويين غير ابن مالك وتوهم أبو حيان انه وهم فيها وانما هى حرى بالتنوين اسم لافعل وأبو حيان هو الواهم بل ذكرها أصحاب كتب الافعال من اللغويين كالسرقسطى وابن طريف وأنشدوا عليها شعرا وهو قول الأعشى

ان يقل هن من بنى عبد شمس * فحرى أن يكون ذاك وكانا

القسم الثانى ما الغالب اقترانه بها وهو عسى وأوشك مثال ذكر أن قول الله تعالى عسى ربكم أن يرحمكم وقول الشاعر

ولو سئل الناس التراب لاوشكوا * اذا قيل هاتوا أن يملوا فيمنعوا

ومثال تركها قول الشاعر

عسى فرج يأتى به الله انه * له كل يوم فى خليقته أمر

وقول الآخر يوشك من فر من منيته * فى بعض غراته يوافقها

القسم الثالث ما يترجح تجرد خبره من أن وهو فعلان كاد وكرب مثال التجرد منها قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقول الشاعر

كرب القلب من جواه يذوب * حين قال الوشاة هند غضوب

ومثال الاقتران بها قول الشاعر

كادت النفس أن تفيض عليه * مذ ثوى حشو ريطة وبرود

وقوله سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما * وقد كربت أعناقها أن تقطعا

تقطع فعل مضارع أصله تتقطع فحذف احدى التاءين ولم يذكر سيبويه فى خبر كرب الا التجرد القسم الرابع ما يمتنع اقتران خبره بان وهو افعال الشروع طفق وجعل وأخذ

وعلق وانشأ وهب وهلهل قال الله تعالى وطفقا يخصفان وقال الشاعر

وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني * ثوبي فأنهض نهض الشارب السكر

(وقال الشاعر)

فأخذت أسأل والرسوم تجيبني * وفي الاعتذار اجابة وسؤال

وقال الآخر أراك علقت تظلم من أجرنا * وظلم الجار اذلال المجير

وقال لما تبين مين الكاشحين لكم * أنشأت أعرب عما كان مكنونا

وقال * هببت ألوم القلب في طاعة الهوى *

وقال وطئنا ديار المعتدين فهلهلت * نفوسهم قبل الامانة تزهق

النوع الثاني عشر خبر ما حمل على ليس وهو أربعة أحدها لات كقوله تعالى فنادوا ولات حين مناص والثاني ما كقوله تعالى ما هذا بشرا والثالث لا كقول الشاعر

تعز فلا شيء على الارض باقيا * ولا وزر مما قضى الله واقيا

والرابع ان النافية كقول الشاعر

ان هو مستوليا على أحد * الا على أضعف المجانين

وقد تقدم شرح شروطهن مستوفى في باب المرفوعات النوع الثالث عشر اسم ان وأخواتها نحو ان زيدا فاضل ولعل عمرا قادم وليت بكرا حاضر ثم قلت (وان قرنت بما المزيدة ألغيت وجوبا الا ليت فجوازا) وأقول مثال ذلك انما الله اله واحد كأنما يساقون الى الموت وقول الشاعر

أعد نظرا يا عبد قيس لعلما * أضاءت لك النار الحمار المقيدا

وجه الاستشهاد بهما انه لولا الغاؤهما لم يصح دخولهما على الجملة الفعلية ولكان دخولهما على المبتدا والخبر واجبا واحترزت بالمزيدة من الموصولة نحو أيحسبون أنما نمدهم به من مال وبنين أي ان الذي بدليل عود الضمير من به اليها ومن المصدرية نحو أعجبني أنما قمت اي قيامك وقوله تعالى انما صنعوا كيد ساحر يحتملهما اي ان الذي صنعوه أو ان صنعهم وعلى التأويلين جميعا فان عاملة واسمها في الوجه الاول ما دون صلتها وفي الوجه الثاني الاسم المنسبك من ما وصلتها وقال النابغة

قالت الا ليتما هذا الحمام لنا * الى حمامتنا أو نصفه فقد

روي بنصب الحمام ورفعه على الاعمال والاهمال وذلك خاص بليت اما الاعمال فلانهم أبقوا لها الاختصاص بالجملة الاسمية فقالوا ليتما زيد قائم ولم يقولوا ليتما قام زيد واما الاهمال فللحمل على أخواتها ثم قلت (ويخفف ذو النون منها فتلغى لكن وجوبا وكأن قليلا وان غالبا ويغلب معها اهمال اللام وكون الفعل التالي لها ناسخا ويجب استتار اسم ان وكون خبرها جملة وكون الفعل بعدها دعائيا أو جامدا أو مفصولا بتنفيس أو نفي أو شرط أو قد أو لو ويغلب لكأن ما وجب لان الا أن الفعل بعدها دائما خبري مفصول بقد أو لم خاصة واسم لا النافية للجنس وانما يظهر نصبه ان كان مضافا أو شبهه نحو لا غلام سفر عندنا ولا طالعا جبلا حاضر) وأقول يجوز في ان وأن ولكن وكأن ان تخفف استثقالا للتضعيف فيما كثر استعماله وتخفيفها بحذف نونها المحركة لانها آخر ثم ان كان الحرف المخفف ان المكسورة جاز الاهمال والاعمال والاكثر الاهمال نحو ان كل نفس لما عليها حافظ فيمن خفف ميم لما وأما من شددها فان نافية

(قوله ٢ واذا اتصلت بهن ما) ويقال ما المهيئة لانها هيأتها للدخول على الافعال ولبعضهم

محامل ما عشر فان رمت حصرها
فدونكها في ضمن بيت تقررا
ستفهم شرط الوصل فاعجب لنكره
بكف ونفي زيد هيأت مصدرا
ويعزى الى الاسماء من ذاك شطره
وآخر شطر به حروف كما ترى

أراد بالزائدة غير الكافة نحو فبما رحمة عما قليل وبالكافة غير المهيئة نحو قلما ولا سيما زيد بالرفع فكفت سي عن الاضافة ولا فالزائدة تشملهما كما ان الكافة تشمل المهيئة

٢ قول المحشي قوله واذا اتصلت بهن الخ النسخ التي بأيدينا وان قرنت بما المزيدة الخ

ولما يعني الا ومن اعمال المخفف قراءة بعض السبعة وان كلا لما ليوفينهم وان كان المخفف أن المفتوحة وجب بقاء عملها ووجب حذف اسمها ووجب كون خبرها جملة ثم ان كانت اسمية فلا اشكال نحو وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين وان كانت فعلية وجب كونها دعائية سواء كان دعاء بخير نحو أن بورك من في النار أو بشر نحو والخامسة أن غضب الله عليها فيمن قرأ من السبعة بكسر الضاد وفتح الباء ورفع اسم الله أو كون الفعل جامدا نحو وأن ليس للانسان الا ما سعى وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم أو مفصولا بواحد من أمور أحدها النافي ولم يسمع الا في لن ولم ولا نحو أيحسب أن لن يقدر عليه أحد أيحسب ان لم يره أحد وحسبوا أن لا تكون فتنة فيمن قرأ برفع تكون والثاني الشرط نحو وقد نزل عليكم في الكتاب أن اذا سمعتم آيات الله يكفر بها الآية والثالث قد نحو ونعلم ان قد صدقتنا والرابع لو نحو أن لو نشاء أصبناهم بذنوبهم والخامس حرف التنفيس وهو السين نحو علم أن سيكون منكم مرضى وسوف كقوله

واعلم فعلم المرء ينفعه * أن سوف يأتي كل ما قدرا

وان كان الحرف كأن فيغلب لها ما وجب لان لكن يجوز ثبوت اسمها وافراد خبرها وقد روي قوله

ويوما توافينا بوجه مقسم * كأن ظبية تعطو الى وارق السلم

بنصب الظبية على انه اسم كأن والجملة بعدها صلة لها والخبر محذوف والتقدير كأن ظبية عاطية هذه المرأة على التشبيه المعكوس وهو أبلغ وبرفع الظبية على انها الخبر والجملة بعدها صفة والاسم محذوف والتقدير كأنها ظبية وبجرها على زيادة أن بين الكاف ومجرورها والتقدير كظبية واذا حذف اسمها وكان خبرها جملة اسمية لم تحتج لفاصل نحو قوله ووجه مشرق اللون * كأن ثدياه حقان

وفعلية فصلت بقد نحو

لا يهولنك اصطلاء لظى الحر * ب فمحذورها كأن قد ألما

او لم نحو كأن لم تغن بالامس وان كان الحرف لكن وجب الغاؤها نحو ولكن الله قتلهم فيمن قرأ بتخفيف النون وعن يونس والاخفش اجازة اعمالها وليس بمسموع ولا يقتضيه القياس لزوال اختصاصها بالجمل الاسمية نحو ولكن كانوا أنفسهم يظلمون النوع الرابع عشر اسم لا النافية للجنس وهو ضربان معرب ومبني فالمعرب ما كان مضافا نحو لا غلام سفر عندنا أو شبيها بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمامه اما مرفوع به نحو لا حسنا وجهه مذموم أو منصوب به نحو لا مفيضا خيره مكروه ولا طالعا جبلا حاضر أو مخفوض بخافض متعلق به نحو لا خيرا من زيد عندنا والمبني ما عدا ذلك وحكمه انه يبنى على ما ينصب به لو كان معربا وقد تقدم ذلك مشروحا في باب البناء ثم قلت (والمضارع بعد ناصب وهو لن أو كي المصدرية مطلقا واذن ان صدرت وكان الفعل مستقبلا متصلا أو منفصلا بالقسم أو بلا أو بعد أن المصدرية نحو والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي ان لم تسبق بعلم نحو علم أن سيكون منكم مرضى فان سبقت بظن فوجهان نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة) وأقول هذا النوع المكمل للمنصوبات الخمسة عشر وهو الفعل المضارع التالي ناصبا والنواصب أربعة لن وكي واذن وأن فأما لن فانها حرف بالاجماع وهي بسيطة خلافا للخليل في زعمه انها مركبة من لا النافية وأن الناصبة وليست نونها مبدلة

(قوله لان الناصب لا يدخل على الناصب) أجاز بعضهم جئت لكي ان تكرمني على كون كي جارة مؤكدة للام أو ناصبة وان توكيدا لها أو بالعكس فأفاد ان الناصب يدخل على مثله وهو القياس ألا ترى دخول الجازم على مثله في ان لم تكرمني اهنتك (قوله كيما أن تغر) الشاهد في ما وان قيل ان ما هنا كافة لا مصدرية

من ألف خلا فالفراء فى زعمه ان أصلها الا وهى دالة على نفى المستقبل وعاملة النصب دائما بخلاف غيرها من أخواتها الثلاثة فلهذا قدمتها عليها فى الذكر قال الله عز وجل لن نبرح عليه عاكفين فلن أبرح الارض أيحسب أن لن يقدر عليه أحد أيحسب الانسان أن لن نجمع عظامه وأن فى هاتين الآيتين مخففة من الثقيلة وأصلها أنه وليست الناصبة لان الناصب لا يدخل على الناصب وأما كى فشرطها أن تكون مصدرية لا تعليلية ويتعين ذلك فى نحو قوله تعالى لكى لا يكون على المؤمنين حرج فاللام جارة دالة على التعليل وكى مصدرية بمنزلة ان لا تعليلية لان الجار لا يدخل على الجار ويمتنع ان تكون مصدرية فى نحو جئتك كى أن تكرمنى اذ لا يدخل الحرف المصدرى على مثله ومثل هذا الاستعمال انما يجوز للشاعر كقوله

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا * لسانك كيما أن تغر وتخدعا

ولا يجوز فى النثر خلافا للكوفيين وتقول جئت كى تكرمنى فتحتمل كى أن تكون تعليلية فتكون جارة والفعل بعدها منصوبا بأن محذوفة وأن تكون مصدرية ناصبة وقبلها لام جر مقدرة وقولى مطلقا راجع الى لن وكى المصدرية فان النصب لا يتخلف عنهما ولما كانت كى تنقسم الى ناصبة وهى المصدرية وغير ناصبة وهى التعليلية أخرتها عن لن وأما اذن فللنصب بها ثلاثة شروط أحدها أن تكون مصدرة فلا تعمل شيأ فى نحو قولك أنا اذن أكرمك لانها معترضة بين المبتدا والخبر وليست صدرا قال الشاعر

لئن عاد لى عبد العزيز بمثلها * وأمكننى منها اذن لا أقيلها

فالرفع لعدم التصدر لا لانها فصلت عن الفعل بلا لان فصلها بلا مغتفر كما يأتى الثانى أن يكون الفعل بعدها مستقبلا فلو حدثك شخص بحديث فقلت له اذا تصدق رفعت لان نواصب الفعل تقتضى الاستقبال وأنت تريد الحال فتدافعا الثالث أن يكون الفعل امامتصلا أو منفصلا بالقسم أو بلا النافية فالاول كقولك اذن أكرمك والثانى نحو اذن والله أكرمك وقول الشاعر

اذن والله نرميهم بحرب * يشيب الطفل من قبل المشيب

والثالث نحو اذن لا أفعل فلو فصل بغير ذلك لم يجز العمل كقولك اذن يا زيد أكرمك وأما أن فشرط النصب بها أمران أحدهما أن تكون مصدرية لا زائدة ولا مفسرة الثانى أن لا تكون مخففة من الثقيلة وهى التالية علما وظنا نزل منزلته مثال ما اجتمع فيه الشرطان قوله تعالى والذى أطمع أن يغفر لى خطيئتى يوم الدين والله يريد أن يتوب عليكم ومثال ما انتفى عنه الشرط الاول قولك كتبت اليه أن يفعل اذا أردت بان معنى أى فهذه يرتفع الفعل بعدها لانها تفسير لقولك كتبت فلا موضع لها ولا لما دخلت عليه ولا يجوز لها أن تنصب كما لا تنصب لو صرحت بأى فان قدرت معها الجار وهو الباء فهى مصدرية ووجب عليك أن تنصب بها وانما تكون ان مفسرة بثلاثة شروط أحدها أن يتقدم عليها جملة والثانى أن تكون تلك الجملة فيها معنى القول دون حروفه والثالث ان لا يدخل عليها حرف جر لا لفظا ولا تقديرا وذلك كقوله تعالى فأوحينا اليه أن اصنع الفلك واذ أوحيت الى الحواريين أن آمنوا بى وبرسولى وانطلق الملأ منهم ان امشوا أى انطلقت ألسنتهم بهذا الكلام بخلاف نحو وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين فان المتقدم عليها غير جملة وبخلاف نحو ما قلت لهم الا ما أمرتنى به أن اعبدوا

قوله المكمل للمنصوبات) وترك مفعولى ظان لانه ادرجهما فى المفعول به وان لم ينبه عليه

الله فليست أن فيها مفسرة لقلت بل لا مرتنى وبخلاف نحو كتبت اليه بان افعل ومثال ما انتفى عنه الشرط الثانى قوله تعالى علم أن سيكون منكم مرضى أفلا يرون أن لا يرجع اليهم قولا وحسبوا أن لا تكون فتنة فيمن قرأ برفع تكون الا ترى أنها فى الآيتين الاوليين وقعت بعد فعل العلم اما فى الآية الاولى فواضح وأما فى الآية الثانية فلأن مرادنا بالعلم ليس لفظ ع ل م بل ما دل على التحقيق فهى فيهما مخففة من الثقيلة واسمها محذوف والجملة بعدها فى موضع رفع على الخبرية والتقدير علم انه سيكون أفلا يرون أنه لا يرجع اليهم قولا وفى الآية الثالثة وقعت بعد الظن لان الحسبان ظن وقد اختلف القراء فيها فمنهم من قرأ بالرفع وذلك على اجراء الظن مجرى العلم فتكون مخففة من الثقيلة واسمها محذوف والجملة بعدها خبر والتقدير وحسبوا أنه لا تكون فتنة ومنهم من قرأ بالنصب على اجراء الظن على اصله وعدم تنزيله منزلة العلم وهو الارجح فلهذا اجمعوا على النصب فى نحو أم حسبتم أن تدخلوا الجنة أم حسبتم ان تتركوا أحسب الناس أن يتركوا تظن أن يفعل بها فاقرة ويؤيد القراءة الاولى أيضا قوله تعالى أيحسب الانسان ان لن نجمع عظامه أيحسب ان لن يقدر عليه أحد أيحسب ان لم يره أحد الا ترى انها فيهن مخففة من الثقيلة اذ لا يدخل الناصب على ناصب آخر ولا على جازم ثم قلت (وتضمر أن بعد ثلاثة من حروف الجر وهى كى نحو كى لا يكون دولة وحتى ان كان الفعل مستقبلا بالنظر الى ما قبلها نحو حتى يرجع الينا موسى وأسلمت حتى ادخل الجنة واللام تعليلية مع المضارع المجرد من لا نحو ليغفر لك الله بخلاف لئلا يعلم او جحودية نحو ما كنت أو لم أكن لافعل وبعد ثلاثة من حروف العطف وهى او التى بمعنى الى نحو لألزمنك او تقضينى حقى او الا نحو لاقتلنه او يسلم وفاء السببية وواو المعية مسبوقين بنفى محض او طلب بغير اسم الفعل نحو لا يقضى عليهم فيموتوا ويعلم الصابرين ونحو لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبى * لا تنه عن خلق وتأتى مثله * وبعد الفاء والواو واو وثم ان عطفن على اسم خالص نحو او يرسل رسولا ونحو * للبس عباءة وتقر عينى * ولك معهن ومع لام التعليل اظهار أن) واقول اختصت ان بانها تنصب المضارع ظاهرة ومقدرة بخلاف اخواتها الثلاثة فانها لا تنصبه الا ظاهرة وانما تضمر فى الغالب بعد حرف جر او حرف عطف فأما حروف الجر التى تضمر بعدها فثلاثة حتى واللام وكى التعليلية اما حتى فنحو حتى تفىء الى امر الله حتى يرجع الينا موسى وليس النصب بحتى نفسها خلافا للكوفيين ولا يجوز اظهار ان بعدها فى شعر ولا نثر ويشترط لاضمار أن بعدها ان يكون الفعل مستقبلا بالنظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا بالنظر الى زمن التكلم أولا فالاول كقوله تعالى لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى الا ترى ان رجوع موسى عليه السلام مستقبل بالنظر الى ما قبل حتى وهو ملازمتهم للعكوف على عبادة العجل وكذلك قولك اسلمت حتى ادخل الجنة والثانى كقوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول فى قراءة من نصب يقول فان قول الرسول والمؤمنين مستقبل بالنظر الى الزلزال لا بالنظر الى زمن الاخبار فان الله عز وجل قص علينا ذلك بعد ما وقع ولو لم يكن الفعل الذى بعد حتى مستقبلا باحد الاعتبارين امتنع اضمار ان وتعين الرفع وذلك كقولك سرت حتى ادخلها اذا قلت ذلك وانت فى حالة الدخول ومن ذلك قولهم شربت الابل حتى يجىء البعير يجر بطنه ومرض زيد حتى لا يرجونه فان المعنى حتى حالة البعير انه يجىء يجر بطنه وحتى حالة

(قوله وبعد ثلاثة من حروف العطف) وجعلها فى الشارح أربعة بضم ثم وجعلها فى المتن قسما مستقلا (قوله بمعنى الى نحو لالزمنك أو تقضينى حقى) فى الحقيقة يحسن جعل أو هنا بمعنى الا وكأنهم رأوا انه حيث كان اللزوم أمرا ممتدا حسن ان يعتبر له غاية (قوله فى قراءة من نصب) وأما من رفع فنظر الى انه بالنظر لزمن التكلم ليس مستقبلا بل ان أريد زمن قولهم فهو حال وان أريد زمن التكلم بالآية عند نزولها كما هو ظاهر الشارح فهو ماض ثم جعله مستقبلا بالنظر لما قبلها معناه بالنظر لبعض الزلزال والكرب الذى مضى فلا ينافى ان هناك بعضا منه متأخرا عن القول لانهم قالوا ذلك فى أثناء الكرب وقبل مجىء النصر بداهة فتأمل (قوله كقولك سرت حتى ادخلها الخ) يقال الدخول مستقبل بالنظر لما قبلها وهو السير وكأنهم رأوا ان القصد فى هذا وما بعده انما هو الاخبار بحاصل الآن فليس القصد فيه الى استقبال أصلا بخلاف حتى يقول الرسول فانه لما لم يكن المعنى فيه على الحال كان لتوجيه الاستقبال مجال لكن أنت خبير بانه يصح فى الآية الحال المحكى وفى المثال الحكم بانه مستقبل بالنظر لما قبلها وان كان حالا فالاشكال باق فتأمل وحرر

هذا المريض انهم لا يرجونه ومن الواضح فيه انك تقول سألت عن هذه المسئلة حتى لا احتاج الى السؤال اى حتى حالتى الآن انى لا احتاج الى السؤال عنها واما اللام فلها اربعة اقسام احدها اللام التعليلية نحو وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس ومنه انا فتحنا لك فتحا مبينا ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر فان قلت ليس فتح مكة علة للمغفرة قلت هو كما ذكرت ولكنه لم يجعل علة لها وانما جعل علة لاجتماع الامور الاربعة للنبى صلى الله عليه وسلم وهى المغفرة واتمام النعمة والهداية الى الصراط المستقيم وحصول النصر العزيز ولا شك فى ان اجتماعها له عليه السلام حصل حين فتح الله تعالى مكة عليه وانما مثلت بهذه الآية لانها قد يخفى فى التعليل فيها على من لم يتأملها الثانية لام العاقبة وتسمى ايضا لام الصيرورة ولام المآل وهى التى يكون ما بعدها نقيضا لمقتضى ما قبلها نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا فان التقاطهم له انما كان لرأفتهم عليه ولما القى الله تعالى عليه من المحبة فلا يراه احد الا احبه فقصدوا ان يصيروه قرة عين لهم فآل بهم الامر الى ان صار عدوا لهم وحزنا الثالثة اللام الزائدة وهى الآتية بعد فعل متعد نحو يريد الله ليبين لكم انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس وامرنا لنسلم لرب العالمين فهذه الاقسام الثلاثة يجوز لك اظهار أن بعدهن قال الله تعالى وأمرت لان أكون الرابعة لام الجحود وهى الآتية بعد كون ماض منفى كقول الله تعالى ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه وما كان الله ليطلعكم على الغيب وهذه يجب اضمار أن بعدها وأما كى ففى نحو جئتك كى تكرمنى اذا قدرتها تعليلية بمنزلة اللام والتقدير جئتك كى أن تكرمنى ولا يجوز التصريح بان بعدها الا فى الشعر خلافا للكوفيين وقد مضى ذلك وأما حروف العطف فاربعة وهى أو والواو والفاء وثم وهذه الاربعة منها ما لا يجوز معه الاظهار وهو أو ومنها ما لا يجب معه الاضمار وهو ثم ومنها ما تارة يجب معه الاضمار وتارة يجوز معه الاضمار والاظهار وهو الفاء والواو وهذا كله يفهم مما ذكرت فى المقدمة فاما أو فينتصب المضارع بأن مضمرة بعدها وجوبا اذا صلح فى موضعها الى أو الا فالاول كقولك لألزمنك أو تقضينى حقى وقوله

لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى * فما انقادت الآمال الا لصابر

والثانى كقولك لاقتلن الكافر أو يسلم وقوله

وكنت اذا غمزت قناة قوم * كسرت كعوبها أو تستقيما

أى الا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها ولا يجوز أن يكون التقدير كسرت كعوبها الى أن تستقيم لان الكسر لا استقامة معه وأما الفاء والواو فينتصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعدهما وجوبا بشرطين لا بد منهما أحدهما أن تكون الفاء للسببية والواو للمعية فلهذا رفع الفعل فى قوله * ألم تسأل الربع القواء فينطق * وذلك لان الفاء لو كانت عاطفة لجزم ما بعدها ولو كانت للسببية انتصب ما بعدها فلما ارتفع دل على انها للاستئناف وقال الله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون الفاء هنا عاطفة كما سيأتى الثانى أن يكونا مسبوقين بنفى أو طلب فلا يجوز النصب فى نحو زيد يأتينا فيحدثنا فاما قوله

سأترك منزلى لبنى تميم * وألحق بالحجاز فأستريحا

فضرورة وقيل الاصل فأستريحن بنون التوكيد الخفيفة فأبدلت فى الوقف ألفا كما تقف على لنسفعا بالالف وهذا التخريج هروب من ضرورة الى ضرورة فان توكيد الفعل فى

(قوله الثانية لام العاقبة) أقول لم يذكرها فى المتن كانه رأى قول بعضهم انها من أقسام العلة (قوله اللام الزائدة) ويمكن انها تعليلية والمفعول محذوف وليست زائدة فى المفعول به والتقدير انما يريد الله ما يريد لاجل أن يذهب عنكم الرجس وأمرنا بما أمرنا لاجل أن نسلم لرب العالمين أو ان الفعل منزل منزلة اللازم (قوله لام الجحود) اى اللام المصاحبة للجحود وهو النفى وليس المراد به نفى المعلوم المحقق ألا ترى الآيات ان كنت تعرف ثم اختلف فى لام الجحود فقيل هى زائدة فى خبر كان وهو قول الكوفيين ويفتقرون الى حذف فالتقدير ما كان الله ذا أن يذر وأما التأويل بالوصف فلا اذ لم يسمع فى يذر الا المضارع والامر وأما المبالغة فلا تحسن هنا لان القصد نفى أصل الشئ على انها اساءة أدب كما ذكروا فى كون رب بمعنى التربية أطلق على الله مبالغة وقال البصريون هى اللام المقوية لوصف هو خبر كان لضعفه بأنه فرع الفعل وليست زائدة محضة كما حققه فى المغنى والتقدير ما كان الله مريدا لان يغفر لهم وقس ويمكن على بعد انها للعلة والتقدير ما كان الله مريدا لاجل أن يغفر على الوجهين السابقين آنفا فليتأمل (قوله ولا يجوز أن يكون التقدير الخ) مبنى على ان ضمير تستقيما للكعوب ويصح انه للقوم أى انه يكسر الكعوب أى رؤساء الشر الى أن تستقيم رعيتهم وقوله قناة قوم من اضافة المشبه به للمشبه والقناة الرمح والكعوب ما برز فى الانابيب

غير

غير الطلب والشرط والقسم ضرورة وقولنا الطلب يشمل الامر والنهى والدعاء والعرض والتحضيض والتمنى والاستفهام فهذه سبعة مع النفى صارت ثمانية وهذه المسئلة التى يعبر عنها بمسئلة الاجوبة الثمانية ولكل منها نصيب من القول يخصه فلنتكلم على ذلك بما يكشف اشكاله فنقول أما النفى فنحو قولك ما تأتينى فاكرمك ولك فى هذا اربعة أوجه أحدها أن تقدر الفاء لمجرد عطف لفظ الفعل على لفظ ما قبلها فيكون شريكه فى اعرابه فيجب هنا الرفع لان الفعل الذى قبلها مرفوع والمعطوف شريك المعطوف عليه فكأنك قلت ما تأتينى فما اكرمك فهو شريكه فى النفى الداخل عليه وعلى هذا قوله تعالى هذا يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون فالفاء هنا عاطفة كما ذكرنا والفعل الذى بعدها داخل فى سلك النفى السابق فكأنه قيل لا يؤذن لهم لا يعتذرون الثانى ان تقدر الفاء لمجرد السببية وتقدر الفعل الذى بعدها مستأنفا ومع استئنافه أن تقدر مبنيا على مبتدا محذوف فيجب الرفع ايضا لخلو الفعل عن الناصب والجازم فتقول ما تأتينى فاكرمك بمعنى فانا أكرمك لكونك لم تأتنى وذلك اذا كنت كارها لاتيانه ويوضح هذا انك تقول ما زيد فاسيا فيعطف على عبده أى فهو لا نتفاء القسوة عنه يعطف على عبده والفرق بين هذا الوجه والذى قبله واضح لان الوجه الاول شمل النفى فيه ما قبل الفاء وما بعدها وهذا الوجه انصب النفى فيه الى ما قبل الفاء خاصة دون ما بعدها وذلك لانك لم تجعل الفاء لعطف الفعل الذى بعدها على المنفى الذى قبله فيكون شريكه فى النفى وانما أخلصتها للسببية ويذكر النحويون هذين الوجهين فى قولك ما تأتينا فتحدثنا وهو وهم واذ يستحيل أن ينتفى الاتيان ويوجد الحديث والصواب ما مثلت لك به الثالث أن تقدر الفاء عاطفة لعطف مصدر الفعل الذى بعدها على المصدر المؤول مما قبلها وتقدر النفى منصبا على المعطوف دون المعطوف عليه فيجب حينئذ النصب بان مضمرة وجوبا والتقدير ما يكون منك اتيان فاكرام منى أى ما يكون منك اتيان فيعقبه منى اكرام بل يكون منك اتيان ولا يكون منى اكرام الرابع أن تقدر ايضا الفاء لعطف مصدر الفعل الذى بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ولكن تقدر النفى منصبا على المعطوف عليه فينتفى المعطوف لانه مسبب عنه وقد انتفى ويكون معنى الكلام ما يكون منك اتيان فكيف يكون منى اكرام وهذان الوجهان سائغان فيما تأتينا فتحدثنا اذ يصح أن يقال ما تأتينا محدثا بل تأتينا غير محدث وأن يقال ما تأتينا فكيف تحدثنا وتلخص أن للنافى الرفع وجهين وفى النصب وجهين فان قلت هل يجوز أن يقرأ ولا يؤذن لهم فيعتذروا بالنصب على أحد الوجهين المذكورين للنصب قلت نعم يجوز على الوجه الثانى وهو ما تأتينا فكيف تحدثنا أى لا يؤذن لهم بالاعتذار فكيف يعتذرون ويمتنع على الوجه الاول وهو ما تأتينا محدثا بل تأتينا غير محدث ألا ترى ان المعنى حينئذ لا يؤذن لهم فى حالة اعتذارهم بل يؤذن لهم فى غير حالة اعتذارهم وليس هذا المعنى مرادا فان قلت فاذا كان النصب فى الآية جائزا على الوجه الذى ذكرته فما باله لم يقرأ به أحد من القراء المشهورين قلت لوجهين أحدهما ان القراءة سنة متبعة وليس كل ما تجوزه العربية تجوز القراءة به الثانى أن الرفع هنا بثبوت النون فيحصل بذلك تناسب رؤس الآى والنصب بحذفها فيزول معه التناسب ومن مجىء النصب بعد النفى قول الله عز وجل لا يقضى عليهم فيموتوا والنصب هنا على معنى قولك ما تأتينا فكيف تحدثنا لا على

(قوله وهو وهم واذ يستحيل الخ) يمكن أن مرادهم أنت ليست عادتك الاتيان لنا فأنت تحدثنا الآن بخبر النار وهو ظاهر

قولك ما تأتينا محدثا بل غير محدث ولو قلت ما تأتينا الا فتحدثنا أو ما تزال تأتينا فتحدثنا وجب الرفع وذلك لان النفى فى المثال الاول قد انتقض بالا وفى المثال الثانى هو داخل على زال وزال للنفى ونفى النفى ايجاب وأما الامر فكقوله

يا ناق سيرى عنقا فسيحا ۞ الى سليمان فنستريحا

وشرطه أمران أحدهما أن يكون بصيغة الطلب فلو قلت حسبك حديث فينام الناس بالنصب لم يجز خلافا للكسائى والثانى أن لا يكون بلفظ اسم الفعل فلا يجوز أن تقول صه فنكرمك بالنصب هذا قول الجمهور وخالفهم الكسائى فأجاز النصب مطلقا وفصل ابن جنى وابن عصفور فأجازاه اذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل نحو نزال فنحدثك ومنعاه اذا لم يكن من لفظه نحو صه فنكرمك وما أجدر هذا القول بأن يكون صوابا وأما النهى فكقولك لا تفعل شرا فأعاقبك وقول الله تعالى لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبى ولو نقضت النهى بالا قبل الفاء لم تنصب نحو لا تضرب الا عمرا فيغضب فيجب فى يغضب الرفع وأما الدعاء فكقولك اللهم تب على فأتوب وقول الله تعالى ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الاليم وقول الشاعر

رب وفقنى فلا أعدل عن ۞ سنن الساعين فى خير سنن

وشرطه أن يكون بالفعل فلو قلت سقيا لك فيرويك الله لم يجز النصب وأما الاستفهام فشرطه أن لا يكون باداة تليها جملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز النصب فى نحو هل أخوك زيد فأكرمه بخلاف هل أخوك قائم فأكرمه ولا فرق بين الاستفهام بالحرف نحو فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا والاستفهام بالاسم نحو من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه يقرأ برفع يضاعف ونصبه وفى الحديث حكاية عن الله تعالى من يدعونى فأستجيب له من يستغفرنى فأغفر له والاستفهام بالظرف نحو أين بيتك فأزورك ومتى تسير فأرافقك وكيف تكون فأصحبك فان قلت فما بال الفعل لم ينتصب فى جواب الاستفهام فى قول الله عز وجل ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة قلت لوجهين أحدهما ان الاستفهام هنا معناه الاثبات والمعنى قد رأيت ان الله أنزل من السماء ماء والثانى ان اصباح الارض مخضرة لا يتسبب عما دخل عليه الاستفهام وهو رؤية المطر وانما يتسبب ذلك عن نزول المطر نفسه فلو كانت العبارة أنزل الله من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة ثم دخل الاستفهام صح النصب فان قلت يرد هذا الوجه قوله تعالى أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب فأوارى سوأة أخى فان مواراة السوأة لا تتسبب عما دخل عليه حرف الاستفهام لان العجز عن الشئ لا يكون سببا فى حصوله قلت ليس أوارى منصوبا فى جواب الاستفهام وانما هو منصوب بالعطف على الفعل المنصوب وهو أكون فان قلت فقد جعله الزمخشرى منصوبا فى جواب الاستفهام قلت هو غالط فى ذلك وأما العرض فكقول بعض العرب ألا تقع الماء فتسبح وكقولك الا تأتينا فتحدثنا وقول الشاعر

يا ابن الكرام الا تدنو فتبصر ما ۞ قد حدثوك فما راء كمن سمعا

وأما التحضيض فكقولك هلا اتقيت الله تعالى فيغفر لك وهلا أسلمت فتدخل الجنة وهو والعرض متقاربان يجمعهما التنبيه على الفعل الا أن فى التحضيض زيادة توكيد وحث

(قوله ان الاستفهام هنا معناه الاثبات) أقول يأتى له فى واو المعية النصب فى قول الحطيئة ألم أك جاركم ويكون بينى البيت والظاهر ان الاستفهام فيه تقريرى بمعنى الاثبات

واما

وأما قوله تعالى لولا أخرتنى الى أجل قريب فأصدق فمن باب النصب فى جواب الدعاء ولكنه استعيرت فيه عبارة التحضيض أو العرض للدعاء وأما التمنى فكقوله تعالى يا ليتنى كنت معهم فأفوز فوزا عظيما وقول الشاعر ۞ الا رسول لنا منها فيخبرنا ۞ فهذه أمثلة النصب بعد فاء السببية فى هذه المواضع الثمانية وأما النصب بعد واو المعية فى المواضع المذكورة فسمع فى خمسة وقاسه النحويون فى ثلاثة فالخمسة المسموع فيها أحدها النفى كقوله تعالى ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين والمعنى والله اعلم أنكم تجاهدون ولا تصبرون وتطمعون أن تدخلوا الجنة وانما ينبغى لكم الطمع فى ذلك اذا اجتمع مع جهادكم الصبر على ما يصيبكم فيه فيعلم الله حينئذ ذلك واقعا منكم والواو من قوله تعالى ولما واو الحال والتقدير بل أحسبتم أن تدخلوا الجنة وحالتكم هذه الحالة والثانى الامر كقوله

فقلت ادعى وأدعو ان أندى ۞ لصوت أن ينادى داعيان

والثالث النهى كقول الشاعر

يا أيها الرجل المعلم غيره ۞ هلا لنفسك كان ذا التعليم

ابدأ بنفسك فانهها عن غيها ۞ فاذا انتهت عنه فأنت حكيم

فهناك يسمع ما تقول ويشتفى ۞ بالقول منك وينفع التعليم

لا تنه عن خلق وتأتى مثله ۞ عار عليك اذا فعلت عظيم

وتقول لا تأكل السمك وتشرب اللبن فاذا أردت بالواو عطف الفعل على الفعل جزمت الثانى وكان شريك الاول فى النهى وكأنك قلت لا تفعل هذا ولا هذا وحينئذ فيلتقى ساكنان الباء واللام فتكسر الباء على أصل التقاء الساكنين وان أردت عطف مصدر الفعل على مصدر مقدر مما قبله نصبت الفعل بان مضمرة وكان النهى حينئذ عن الجمع بينهما وان أردت الاستئناف رفعت الثانى والرابع التمنى كقوله تعالى يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين والخامس الاستفهام كقوله وهو الحطيئة

ألم أك جاركم ويكون بينى ۞ وبينكم المودة والاخاء

وينتصب الفعل المضارع بان مضمرة جواز الا وجوبا بعد الاربعة أحرف وهى الفاء والواو وثم وأو وذلك اذا عطفن على اسم صريح مثال ذلك بعد أو قول الله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحى باذنه يقرأ فى السبع برفع يرسل ونصبه وقال أبو بكر بن مجاهد المقرى رحمه الله قرئ لو أن لى بكم قوة أو آوى بنصب آوى ولا وجه له ورد عليه ابن جنى فى محتسبه وغيره وقالوا وجهها كوجه قراءة أكثر السبعة أو يرسل رسولا بالنصب وذلك لتقدم الاسم الصريح وهو قوة فكأنه قيل لو أن لى بكم قوة أو ايواء الى ركن شديد ومثال ذلك بعد الواو قول ميسون بنت بحدل

للبس عباءة وتقر عينى ۞ أحب الى من لبس الشفوف

الرواية فيه بنصب تقر وذلك بان مضمرة على انه معطوف على اللبس فكأنه قيل للبس عباءة وقرة عينى ومثال ذلك بعد الفاء قوله

لولا توقع معتر فأرضيه ۞ ما كنت أوثر أترابا على ترب

ومثال ذلك بعد ثم قول الشاعر

انى وقتلى سليكا ثم أعقله ۞ كالثور يضرب لما عافت البقر

كانت العرب اذا رأت البقر قد عافت ورود الماء تعمد الى الثور فتضربه فترد البقر حينئذ الماء ولا تمتنع منه فرارا من الضرب أن يصيبها وانما امتنعوا من ضربها لضعفها عن حمله بخلاف الثور وقولي اسم صريح احتراز من نحو ما تأتينا فتحدثنا فان العطف فيه وان كان على اسم متقدم فانا قد قدمنا انا نقدر ما يكون منك اتيان فحديث لكن ذلك الاسم ليس بصريح فاضمار ان هناك واجب لا جائز بخلاف مسئلتنا هذه فان اضمار أن جائز بل نص ابن مالك في شرح العمدة على أن الاظهار أحسن من الاضمار ثم قلت

(باب المجرورات ثلاثة أحدها المجرور بالحرف وهو من والى وعن وعلى والباء واللام وفي مطلقا والكاف وحتى والواو للظاهر مطلقا والتاء لله ورب مضافا للكعبة او الياء وكي لما الاستفهامية أو أن المضمرة وصلتها ومذ ومنذ لزمن غير مستقبل ولا مبهم ورب لضمير غيبة مفرد مذكر مميز بمطابق للمعنى قليلا ولمنكر موصوف كثيرا) وأقول لما أنهيت القول في المرفوعات والمنصوبات شرعت في المجرورات وقسمتها الى ثلاثة أقسام مجرور بالحرف ومجرور بالاضافة ومجرور بمجاورة مجرور وبدأت بالمجرور بالحرف لانه الاصل وانما لم أذكر المجرور بالتبعية كما فعل جماعة لان التبعية ليست عندنا هي العاملة وانما العامل عامل المتبوع وذلك في غير البدل وعامل محذوف في باب البدل فرجع الجر في باب التوابع الى الجر بالحرف والجر بالاضافة وقسمت الحروف الجارة الى ستة أقسام أحدها ما يجر الظاهر والمضمر وبدأت به لانه الاصل وهو سبعة أحرف من والى وعن وعلى والباء واللام وفي ومن أمثلة ذلك قوله تعالى ومنك ومن نوح الى الله مرجعكم اليه مرجعكم لتركبن طبقا عن طبق رضي الله عنهم ورضوا عنه وعليها وعلى الفلك تحملون آمنوا بالله ورسوله وآمنوا به لله ما في السموات وما في الارض له ما في السموات وما في الارض كل له قانتون وفي الارض آيات للموقنين وفيها ما تشتهي الانفس الثاني ما لا يجر الا الظاهر ولا يختص بظاهر معين وهو ثلاثة الكاف وحتى والواو الثالث ما يجر لفظتين بعينهما وهو التاء فانها لا تجر الا اسم الله عز وجل ورب مضافا الى الكعبة او الى الياء قال الله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف تالله لقد آثرك الله علينا وتالله لاكيدن أصنامكم وقالت العرب ترب الكعبة وتربي لافعلن الرابع ما يجر فردا خاصا من الظواهر ونوعا خاصا منها وهي كي فانها لا تجر الا أمرين أحدهما ما الاستفهامية وهي الفرد الخاص يقال لك جئتك أمس فتقول في السؤال عن علة المجيء لمه او كيمه فكما ان لمه جار ومجرور كذلك كيمه والاصل لما وكيما ولكن ما الاستفهامية متى دخل عليها حرف الجر حذفت ألفها وجوبا كما قال الله تعالى فيم أنت من ذكراها عم يتساءلون بم يرجع المرسلون وحسن في الوقف ان تردف بهاء السكت كما قرأ البزي في هذه المواضع وغيرها الثاني ان المضمرة وصلتها وذلك هو النوع الخاص تقول جئتك كي تكرمني فان قدرت كي تعليلية فالنصب بان مضمرة وان المضمرة مع هذا الفعل في تأويل مصدر مجرور بكي وكأنك قلت جئتك للاكرام الخامس ما يجر نوعا خاصا من الظواهر وهو منذ ومذ فان مجرورهما لا يكون الا اسم زمان ولا يكون ذلك الزمان الا معينا لا مبهما ولا يكون ذلك المعين الا ماضيا أو حاضرا لا مستقبلا تقول ما رأيته منذ يوم الجمعة ومذ يوم الجمعة ومنذ يومنا ومذ يومنا ولا تقول لا أراه منذ غد ولا مذ غد وكذا لا تقول ما رأيته منذ وقت السادس ما يجر نوعا

خاصا من المضمرات ونوعا خاصا من المظهرات وهو رب فانها ان جرت ضميرا فلا يكون الا ضمير غيبة مفردا مذكرا مرادا به المفرد المذكر وغيره ويجب تفسيره بنكرة بعده مطابقة للمعنى المراد منصوبة على التمييز نحو ربه رجلا لقيت وربه رجلين وربه رجالا وربه امرأة وربه امرأتين وربه نساء وكل ذلك قليل وان جرت ظاهرا فلا يكون الا نكرة موصوفة نحو رب رجل صالح لقيت وذلك كثير فان قلت قد كان من حقك أن تؤخر التاء في الذكر عن الحروف المذكورة بعدها لاختصاص التاء باسم الله تعالى ورب الكعبة واختصاصهن اما بنوع أو نوعين أو فرد ونوع كما فصلت وأصل حرف الجر أن لا يختص والمختص بنوع أقرب الى الاصل من مختص بفرد وكان ينبغي أن يقدم المختص بنوعين وهو رب على المختص بفرد ونوع وهي كي قلت انما ذكرت التاء الى جانب الواو لانها شريكتها في القسم فتأخيرها عنها قطع للنظير عن نظيره ولما أردت أن أذكر شيأ من أحكام رب اقتضى ذلك تأخيرها لئلا يقع ذكر أحكامها فاصلا بين هذه الحروف وأيضا فاني ذكرت حكم رب في الحذف وذكرت حكم بقية الحروف في ذلك فلو كانت رب مقدمة كان في ذلك أيضا قطعا للنظير عن النظير بالنسبة الى الاحكام ثم قلت

(ويجوز حذفها معه فيجب بقاء عملها وذلك بعد الواو كثير والفاء وبل قليل وحذف اللام قبل كي وخافض أن وأن مطلقا) وأقول لما ذكرت أن رب تدخل على المنكر بينت انها يجوز حذفها معه وأشرت بهذا التقييد الى انها لا يجوز حذفها اذا دخلت على ضمير الغيبة ثم بينت أنها اذا حذفت وجب بقاء عملها وان هذا الحكم أعني حذفها وبقاء عملها على نوعين كثير وقليل فالكثير بعد الواو كقوله

* وبلد مغبرة أرجاؤه * كأن لون أرضه سماؤه

وقوله وليل كموج البحر أرخى سدوله * علي بأنواع الهموم ليبتلي

وقوله ودوية مثل السماء اعتسفتها * وقد صبغ الليل الحصى بسواد

والقليل بعد الفاء وبل مثال ذلك بعد الفاء قول امرئ القيس

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع * فألهيتها عن ذي تمائم محول

في رواية من روى بجر مثل ومرضع وأما من رواه بنصبهما فمثلك مفعول لطرقت وحبلى بدل منه ومثاله بعد بل قوله

بل بلد ملء الفجاج قتمه * لا يشترى كتانه وجهرمه

ثم بينت ان حذف حرف الجر لا يختص برب بل يجوز في حرف آخر في موضع خاص وفي جميع الحروف في موضعين خاصين اما الاول ففي لام التعليل فانها اذا جرت كي المصدرية وصلتها جاز لك حذفها قياسا مطردا ولهذا تسمع النحويين يجيزون في نحو جئت كي تكرمني أن تكون تعليلية وان مضمرة بعدها وأن تكون كي مصدرية واللام مقدرة قبلها وأما الثاني فاذا كان المجرور أن وصلتها أو أن وصلتها فالاول كقولك عجبت انك فاضل أي من أنك وقال الله تعالى وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات تجري وأن المساجد لله فلا تدعوا أي بان لهم جنات ولان المساجد لله والثاني كقولك عجبت أن قام زيد أي من ان قام زيد وقال الله تعالى فلا جناح عليه أن يطوف بهما أي في أن يطوف بهما يخرجون الرسول واياكم أن تؤمنوا بالله أي لان تؤمنوا وقيل في يبين الله لكم أن تضلوا ان الاصل لئلا تضلوا فحذفت اللام الجارة ولا النافية

(قوله المختص بنوعين وهو رب) جعل ضمير الغائب نوعا لاختلاف معناه باختلاف المرجع ثم لم يذكر معاني حروف الجر لانها مبحث لغوي وانما تذكر في النحو استطرادا

وقيل الاصل كراهة أن تضلوا فحذف المضاف وهذا أسهل وقال الله تعالى وترغبون أن تنكحوهن أى فى ان تنكحوهن أوعن ان تنكحوهن على خلاف فى ذلك بين أهل التفسير ثم قلت (الثانى المجرور بالاضافة كغلام زيد ويجرد المضاف من تنوين أونون تشبهه مطلقا ومن التعريف الافيما مر واذا كان المضاف صفة والمضاف اليه معمولا لها سميت لفظية وغير محضة ولم تفد تعريفا ولا تخصيصا كضارب زيد ومعطى الدينار وحسن الوجه والا فمعنوية ومحضة تفيدهما الا اذا كان المضاف شديد الابهام كغير ومثل وخدن أوموضعه مستحقا للنكرة كجاء زيد وحده وكم ناقة وفصيلها لك ولا أبا له فلا يتعرف وتقدر بمعنى فى فى نحو بل مكر الليل والنهار وعثمان شهيد الدار وبمعنى من فى نحو خاتم حديد ويجوز فيه نصب الثانى واتباعه للاول وبمعنى اللام فى الباقى) وأقول الثانى من أنواع المجرورات المجرور بالاضافة والاضافة فى اللغة الاسناد قال امرؤ القيس

فلما دخلناه أضفنا ظهورنا * الى كل حارى جديد مشطب

أى لما دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا الى كل رحل منسوب الى الحيرة مخطط فيه طرائق وفى الاصطلاح اسناد اسم الى غيره على تنزيل الثانى من الاول منزلة تنوينه أو مايقوم مقام تنوينه ولهذا وجب تجريد المضاف من التنوين فى نحو غلام زيد ومن النون فى نحو غلامى زيد وضاربى عمرو وقال الله تعالى تبت يدا أبى لهب انا مرسلوا الناقة انا مهلكوا اهل هذه القرية وذلك لان نون المثنى والمجموع على حده قائمة مقام تنوين المفرد والى هذا أشرت بقولى ويجرد المضاف من تنوين أونون تشبهه واحترزت بقولى تشبهه من نون المفرد وجمع التكسير كشيطان وشياطين تقول شيطان الانس شر من شياطين الجن فتثبت النون فيهما ولا يجوز غير ذلك وقولى مطلقا أشرت به الى أنها قاعدة عامة لا يستثنى منها شئ بخلاف القاعدة التى بعدها وكما كان الاضافة تستدعى وجوب حذف التنوين والنون المشبهة له كذلك تستدعى وجوب تجريد المضاف من التعريف سواء كان التعريف بعلامة لفظية أم بامر معنوى فلا تقول الغلام زيد ولا زيد عمرو ومع بقاء زيد على تعريف العلمية بل يجب ان تجرد الغلام من أل وان تعتقد فى زيد الشيوع والتنكير وحينئذ يجوز لك اضافتهما وهذه هى القاعدة التى تقدمت الاشارة اليهما آنفا والذى يستثنى منها مسئلة الضارب الرجل والضارب رأس الرجل والضاربا زيد والضاربو زيد وقد تقدم شرحهن فى فصل المحلى بال فاغنى ذلك عن اعادته فلذلك قلت الافيما مر أى الافيما تقدم لى استثناؤه ثم بينت بعد ذلك ان الاضافة على قسمين محضة وغير محضة وان غير المحضة عبارة عما اجتمع فيه أمران أمر فى المضاف وهو كونه صفة وأمر فى المضاف اليه وهو كونه معمولا لتلك الصفة وذلك يقع فى ثلاثة أبواب اسم الفاعل كضارب زيد واسم المفعول كمعطى الدينار والصفة المشبهة كحسن الوجه وهذه الاضافة لا يستفيد بها المضاف تعريفا ولا تخصيصا اما انه لا يستفيد تعريفا فبالاجماع ويدل عليه انك تصف به النكرة فتقول مررت برجل ضارب زيد وقال تعالى هديا بالغ الكعبة هذا عارض ممطرنا ان لم تعرب ممطرنا خبرا ثانيا ولا خبرا لمبتدا محذوف واما انه لا يستفيد تخصيصا فهو الصحيح وزعم بعض المتأخرين انه يستفيده بناء على ان ضارب زيد أخص من ضارب والجواب ان ضارب زيد ليس فرعا عن ضارب حتى تكون الاضافة قد أفادته التخصيص وانما هو فرع عن ضارب زيدا بالتنوين والنصب

فالتخصيص حاصل بالمعمول أضفت أم لم تضف وانما سميت هذه الاضافة غير محضة لانها فى نية الانفصال اذ الاصل ضارب زيدا كما بينا وانما سميت لفظية لانها أفادت أمرا لفظيا وهو التخفيف فان ضارب زيد أخف من ضارب زيدا وأن الاضافة المحضة عبارة عما انتفى منها الامران المذكوران أو أحدهما مثال ذلك غلام زيد فان الامرين فيهما منتفيان وضرب زيد فان المضاف اليه وان كان معمولا للمضاف لكن المضاف غير صفة وضارب زيد أمس فان المضاف وان كان صفة لكن المضاف اليه ليس معمولا لها لان اسم الفاعل لا يعمل اذا كان بمعنى الماضى فهذه الامثلة الثلاثة وما أشبهها تسمى الاضافة فيها محضة أى خالصة من شائبة الانفصال ومعنوية لانها أفادت أمرا معنويا وهو تعريف المضاف ان كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد وتخصيصه ان كان نكرة نحو غلام امرأة اللهم الا فى مسئلتين فانه لا يتعرف ولكن يتخصص احداهما أن يكون المضاف شديد الابهام وذلك كغير ومثل وشبه وخدن بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة بمعنى صاحب والدليل على ذلك انك تصف بها النكرات فتقول مررت برجل غيرك وبرجل مثلك وبرجل شبهك وبرجل خدنك قال الله تعالى ربنا أخرجنا نعمل صالحا غير الذى كنا نعمل . الثانية أن يكون المضاف فى موضع مستحق للنكرة كان يقع حالا أو تمييزا أو اسما للا النافية للجنس فالحال كقولهم جاء زيد وحده والتمييز كقولهم كم ناقة وفصيلها فكم مبتدأ وهى استفهامية وناقة منصوب على التمييز وفصيلها عاطف ومعطوف والمعطوف على التمييز تمييز واسم لا كقولك لا أبا لزيد ولا غلامى لعمرو فان الصحيح أنه من باب المضاف واللام مقحمة بدليل سقوطها فى قول الشاعر

أبا الموت الذى لابد أنى * ملاق لا أباك تخوفينى

فهذه الانواع كلها نكرات وهى فى المعنى بمنزلة قولك جاء زيد منفردا وكم ناقة وفصيلا لها ولا أبا لك ثم بينت ان الاضافة المعنوية على ثلاثة أقسام مقدرة بفى ومقدرة بمن ومقدرة باللام فالمقدرة بفى ضابطها أن يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف نحو قول الله تعالى بل مكر الليل والنهار وتربص أربعة أشهر ونحو قولك عثمان شهيد الدار والحسين شهيد كربلاء ومالك عالم المدينة وأكثر النحويين لم يثبت مجىء الاضافة بمعنى فى والمقدرة بمن ضابطها أن يكون المضاف اليه كلا للمضاف وصالحا للاخبار به عنه نحو قولك هذا خاتم حديد ألا ترى أن الحديد كل والخاتم جزء منه وانه يجوز أن يقال الخاتم حديد فيخبر بالحديد عن الخاتم وبمعنى اللام فيما عدا ذلك نحو يد زيد وغلام عمرو وثوب بكر ثم قلت (الثالث المجرور للمجاورة وهو شاذ نحو هذا جحر ضب خرب وقوله

* ياصاح بلغ ذوى الزوجات كلهم * وليس منه وامسحوا برؤسكم وأرجلكم على الاصح) وأقول الثالث من أنواع المجرورات ماجر لمجاورة المجرور وذلك فى بابى النعت والتوكيد قيل وباب عطف النسق فاما النعت ففى قولهم هذا جحر ضب خرب روى بخفض خرب لمجاورته الضب وانما كان حقه الرفع لانه صفة للمرفوع وهو الجحر وعلى الرفع أكثر العرب وأما التوكيد ففى نحو قوله

ياصاح بلغ ذوى الزوجات كلهم * ان ليس وصل اذا انحلت عرا الذنب

فكلهم توكيد لذوى لا للزوجات والا لقال كلهن وذوى منصوب على المفعولية وكان حق كلهم النصب ولكنه خفض لمجاورة المخفوض وأما المعطوف فكقوله تعالى اذا

قدم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم الآية فى قراءة من جر الارجل لمجاورته للمخفوض وهو الرؤس وانما كان حقه النصب كما هو قراءة جماعة آخرين وهو منصوب بالعطف على الوجوه والايدى وهذا قول جماعة من المفسرين والفقهاء وخالفهم فى ذلك المحققون ورأوا ان الخفض على الجوار لا يحسن فى المعطوف لان حرف العطف حاجز بين الاسمين ومبطل للمجاورة نعم لا يمتنع فى القياس الخفض على الجوار فى عطف البيان لانه كالنعت والتوكيد فى مجاورة المتبوع وينبغى امتناعه فى البدل لانه فى التقدير من جملة أخرى فهو محجوز تقديرا ورأى هؤلاء ان الخفض فى الآية انما هو بالعطف على لفظ الرؤس فقيل الارجل مغسولة لا ممسوحة فأجابوا عن ذلك بوجهين أحدهما ان المسح هنا الغسل قال أبو على حكى لنا من لا يتهم ان أبا زيد قال المسح خفيف الغسل قالوا يقال مسحت للصلاة وخصت الرجلان من بين سائر المغسولات باسم المسح ليقتصد فى صب الماء عليهما اذ كانتا مظنة للاسراف والثانى ان المراد هنا المسح على الخفين وجعل ذلك مسحا للرجل مجازا وانما حقيقته انه مسح للخف الذى على الرجل والسنة بينت ذلك ويرجح هذا القول ثلاثة أمور أحدها ان الحمل على المجاورة حمل على شاذ فينبغى صون القرآن العظيم عنه الثانى انه اذا حمل على ذلك كان العطف فى الحقيقة على الوجوه والايدى فيلزم الفصل بين المتعاطفين بجملة أجنبية وهو وامسحوا برؤسكم واذا حمل على العطف على الرؤس لم يلزم الفصل بالاجنبى والاصل أن لا يفصل بين المتعاطفين بمفرد فضلا عن الجملة الثالث ان العطف على هذا التقدير حمل على المجاورة وعلى التقدير الاول حمل على غير المجاور والحمل على المجاور أولى فان قلت يدل للتوجيه الاول قراءة النصب قلت لانسلم انها عطف على الوجوه والايدى بل على محل الجار والمجرور كما قال

يسلكن فى نجد وغورا غائرا * فواسقا عن قصدها جوائرا

ثم قلت

(باب المجزومات الافعال المضارعة الداخل عليها جازم وهو ضربان جازم لفعل وهو لم ولما ولام الامر ولا فى النهى وجازم لفعلين وهو أدوات الشرط ان واذما لمجرد التعليق وهما حرفان ومن للعاقل وما ومهما لغيره ومتى وأيان للزمان وأين وانى وحيثما للمكان وأى بحسب ما تضاف اليه ويسمى أولهما شرطا ولا يكون ماضى المعنى ولا انشاء ولا جامدا ولا مقرونا بتنفيس ولا قد ولا ناف غير لا ولم وثانيهما جوابا وجزاء) وأقول لما أنهيت القول فى المجرورات شرعت فى المجزومات وبهذا الباب تتم أنواع المعربات وبينت ان المجزومات هى الافعال المضارعة الداخل عليها أداة من هذه الادوات الخمسة عشر وأن هذه الادوات ضربان ما يجزم فعلا واحدا وهو اربعة لم نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد ولما نحو لما يقض ما أمره بل لما يذوقوا عذاب ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ولام الامر نحو لينفق ذو سعة من سعته ولا فى النهى نحو لا تحزن ان الله معنا وقد يستعاران للدعاء كقوله تعالى ليقض علينا ربك ربنا لا تؤاخذنا وما يجزم فعلين وهو الاحد عشر الباقية وقد قسمتها الى ستة أقسام أحدها ما وضع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط وهو ان واذما قال الله تعالى وان تعودوا نعد وتقول اذما تقم أقم وهما حرفان أما ان فبالاجماع وأما اذما فعند سيبويه والجمهور وذهب المبرد وابن السراج والفارسى الى انها اسم وفهم من تخصيصى هذين بالحرفية ان ما عداهما من الادوات أسماء

(قوله الثالث ان العطف على هذا التقدير حمل على المجاورة الخ) الاولى حذف هذا الثالث اذ لا معنى له كما يظهر بالتأمل (قوله لمجرد التعليق) أى فالتعليق المجرد عن تخصيص عاقل أو غيره زمانا أو مكانا واما اى فليست لمجرد التعليق بل تعين بحسب ما تضاف اليه والمصنف أراد المجزومات لفظا والا لما خص المضارعة لان الماضى يكون فى محل جزم اى محل لفظ أو فعل لو كان معربا كان مجزوما على أحد الاوجه السابقة فى نظيره لا اسم هذا والعمل يتبع الطلب فلما كان القسم الاول يتحقق معناه فى فعل واحد جزم فعلا واحدا بخلاف التعليق فانما يكون بين اثنين (قوله لم يلد) المشهور أن لم لنفى الماضى وكانه خص هذا لانه محل النزاع لانه قيل قد ولد العزير والمسيح وان المسيح ولدته مريم وان كان النفى فى الواقع أزليا أبديا سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين (قوله الى انها اسم) والظاهر انها عندهم لغير العاقل كمهما

وذلك بالاجماع فى غير مهما وعلى الاصح فيها والدليل عليه قوله تعالى مهما تأتنا به من آية فعاد الضمير المجرور عليها ولا يعود الضمير الا على اسم الثانى ما وضع للدلالة على من يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو من نحو من يعمل سوأ يجز به الثالث ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو ما ومهما نحو قوله تعالى وما تفعلوا من خير يعلمه الله مهما تأتنا به من آية الآية الرابع ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط وهو متى وايان كقول الشاعر

ولست بحلال التلاع مخافة * ولكن متى تسترفد القوم أرفد

(وقول الآخر)

أيان نؤمنك تأمن غيرنا واذا * لم تدرك الامن منا لم تزل حذرا

الخامس ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط وهو ثلاثة أين وانى وحيثما كقوله تعالى أينما تكونوا يدرككم الموت وقول الشاعر

خليلى انى تأتيانى تأتيا * أخا غير ما يرضيكما لا يحاول

وقوله

حيثما تستقم يقدر لك الله * نجاحا فى غابر الازمان

السادس ما هو متردد بين الاقسام الاربعة وهى أى فانها بحسب ما تضاف اليه فهى فى قولك أيهم يقم أقم معه من باب من وفى قولك أى الدواب تركب أركب من باب ما وفى قولك أى يوم تصم أصم من باب متى وفى قولك أى مكان تجلس أجلس من باب اين ثم بينت ان الفعل الاول يسمى شرطا وذلك لانه علامة على وجود الفعل الثانى والعلامة تسمى شرطا قال الله تعالى فقد جاء أشراطها أى علاماتها والاشراط فى الآية جمع شرط بفتحتين لا جمع شرط بسكون الراء لان فعلا لا يجمع على أفعال قياسا الا فى معتل الوسط كاثواب وأبيات ثم بينت ان فعل الشرط يشترط فيه ستة أمور أحدها أن لا يكون ماضى المعنى فلا يجوز ان قام زيد أمس أقم معه وأما قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فالمعنى ان يتبين انى كنت قلته كقوله * اذا ما انتسبنا لم تلدنى لئيمة * فهذا فى الجواب نظير الآية الكريمة فى الشرط الثانى أن لا يكون طلبا فلا يجوز ان قم ولا ان لتقم أو لا تقم الثالث أن لا يكون جامدا فلا يجوز ان عسى ولا ان ليس الرابع أن لا يكون مقرونا بتنفيس فلا يجوز ان سوف يقم الخامس أن لا يكون مقرونا بقد فلا يجوز ان قد قام زيد ولا ان قد يقم السادس أن لا يكون مقرونا بحرف نفى فلا يجوز ان لما يقم ولا ان لن يقم ويستثنى من ذلك لم ولا فيجوز اقترانه بهما نحو وان لم تفعل فما بلغت رسالته ونحو الا تفعلوه تكن فتنة فى الارض ثم بينت ان الفعل الثانى يسمى جوابا وجزاء تشبيها له بجواب السؤال وبجزاء الاعمال وذلك لانه يقع بعد وقوع الاول كما يقع الجواب بعد السؤال وكما يقع الجزاء بعد الفعل المجازى عليه ثم قلت (وقد يكون واحدا من هذه فيقترن بالفاء نحو ان كان قميصه قد من قبل فصدقت الآية فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا أو جملة اسمية فيقترن أو باذا الفجائية نحو فهو على كل شئ قدير ونحو اذا هم يقنطون) وأقول قد يأتى جواب الشرط واحدا من هذه الامور الستة التى ذكرت انها لا تكون شرطا فيجب أن يقترن بالفاء فمثال ماضى المعنى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وان كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين ومثال الطلب قوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله فمن يؤمن بربه

(قوله التلاع) نقل عن الشنوانى انه بالتاء الفوقية جمع تلعة وهى ما ارتفع أو انخفض من الارض اى لا أحل فيها هربا من طالبى الارفاد اى الاعطاء ووجد بالقاف وهو ما ارتفع فقط (قوله نؤمنك بسكون الهمزة وكسر الميم مخففا والبيت من البسيط (قوله اذا ما انتسبنا) ظاهر هذا ان الجواب أيضا لا يكون ماضى المعنى وهو الحق لانه معلق على الشرط وأما قوله ان كان قميصه قد من قبل فصدقت فمعناه تبين صدقها وأتت الفاء لانها على اضمار قد وهذا خير من جعل المصنف الجواب هنا ماضيا معنى

ولا يخف بخسا ولا رهقا فمن قرأ فلا يخف بالجزم على أن لا ناهية وأما من قرأ فلا يخاف بالرفع فلا نافية ولا النافية تقترن بفعل الشرط كما بينا فكان مقتضى الظاهر أن لا تدخل الفاء ولكن هذا الفعل مبنى على مبتدا محذوف والتقدير فهو لا يخاف فالجملة اسمية وسيأتى ان الجملة الاسمية تحتاج الى الفاء أو اذا وكذا يجب هذا التقدير فى نحو ومن عاد فينتقم الله منه أى فهو ينتقم الله منه ولولا ذلك التقدير لوجب الجزم وترك الفاء ومثال الجامد قوله تعالى ان ترن أنا أقل منك مالا وولدا فعسى ربى أن يؤتينى خيرا من جنتك ان تبدوا الصدقات فنعما هى ومن يكن الشيطان له قرينا فساء قرينا ومثال المقرون بالتنفيس قوله تعالى وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله ومن يستنكف عن عبادته ويستكبر فسيحشرهم اليه جميعا ومثال المقرون بقد قوله تعالى ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل ومثال المقرون بناف غير لا ولم وان لم تفعل فما بلغت رسالته وما تفعلوا من خير فلن تكفروه ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيأ وقد يكون الجواب جملة اسمية فيجب اقترانه بأحد أمرين اما بالفاء أو اذا الفجائية فالاول كقوله تعالى وان يمسسك بخير فهو على كل شئ قدير والثانى كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون ثم قلت (ويجوز حذف ما علم من شرط بعد والا نحو افعل هذا والا عاقبتك أو جواب شرطه ماض نحو فان استطعت أن تبتغى نفقا فى الارض أو جملة شرط وأداته ان تقدمهما طلب ولو باسمية أو باسم فعل أو بما لفظه الخبر نحو تعالوا أتل ونحو أين بيتك أزرك وحسبك الحديث ينم الناس وقال

مكانك تحمدى أو تستريحى * وشرط ذلك بعد النهى كون الجواب محبوبا نحو لا تكفر تدخل الجنة) وأقول مسائل الحذف الواقع فى باب الشرط والجزاء ثلاثة المسئلة الاولى حذف الجواب وحده وشرطه أمران أحدهما أن يكون معلوما والثانى أن يكون فعل الشرط ماضيا تقول أنت ظالم ان فعلت لوجود الامرين ويمتنع ان تقم وان تقعد ونحوهما حيث لا دليل لانتفاء الامرين ونحو ان قمت حيث لا دليل لانتفاء الامر الاول ونحو أنت ظالم ان تفعل لانتفاء الامر الثانى قال الله تعالى وان كان كبر عليك اعراضهم فان استطعت أن تبتغى نفقا فى الارض أو سلما فى السماء فتأتيهم بآية تقديره فافعل والحذف فى هذه الآية فى غاية من الحسن لانه قد انضم لوجود الشرطين طول الكلام وهو مما يحسن معه الحذف المسئلة الثانية حذف فعل الشرط وحده وشرطه أيضا أمران دلالة الدليل عليه وكون الشرط واقعا بعد والا كقولك تب والا عاقبتك أى والا تتب عاقبتك وقول الشاعر

فطلقها فلست لها بكفء * والا يعل مفرقك الحسام

أى وان لا تطلقها يعل وقد لا يكون ذلك بعد والا فيكون شاذا الا فى نحو وان خيرا فخير فقياس كما مر فى بابه على أن ذلك لم يحذف فيه جملة الشرط بجملتها بل بعضها وكذلك نحو وان أحد من المشركين استجارك فليس تمثيلا مما نحن فيه وأكثر ما يكون ذلك مع اقتران الاداة بلا النافية كما مثلت المسئلة الثالثة حذف أداة الشرط وفعل الشرط وشرطه أن يتقدم عليهما طلب بلفظ الشرط ومعناه أو بمعناه فقط نحو ائتنى أكرمك تقديره ائتنى فان تأتنى أكرمك فأكرمك مجزوم فى جواب شرط محذوف دل عليه فعل الطلب المذكور هذا هو المذهب الصحيح والثانى نحو قوله تعالى قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم أى

(قوله فلا يخف) أى فانه ناه عن الخوف وهذا كناية عن لازمه من انتفاء المخوف وليس القصد انه ان خاف اقتحم النهى اللهم ارزقنا الخوف منك يا رحيم (قوله ولو باسمية) أى هذا ان كان بفعل الامر ومثل له بقوله تعالى قل تعالوا أتل أو باسمية غير خبر ومثل له بقوله أين بيتك أو باسم فعل ومثل له بمكانك تحمدى أو بما لفظه لفظ الخبر ومثل له بقوله حسبك حديث ينم الناس فان حسب اسم بمعنى كاف أو اسم فعل مضارع بمعنى يكفى فلم يرتب الامثلة (قوله كون الجواب محبوبا) أى ليصح حلول ان مع لا النافية قبله قال الاشمونى وشرطه بعد الامر صحة ان الشرطية بدون لا فلا يجزم فى أكرمنى لا أكرمك اذ لا يناسب ان تكرمنى لا أكرمك ويجرى فيه خلاف الكسائى (قوله تقديره فافعل) وهو معلوم بالذوق من السوق (قوله طول الكلام وهو مما يحسن معه الحذف) لانه لا اجحاف حينئذ بل اراحة من الطول الزائد (قوله فليس تمثيلا مما نحن فيه) أى لان كلامنا فيما اذا حذف الشرط مع جملته بأن يحذف الفعل والفاعل أو كان ومعمولاها اللذان انما يتم الكلام بهما وقوله فى صدر المسئلة حذف فعل الشرط وحده لا ينافى هذا لان معناه بدون الاداة احترازا عن الجزم فى جواب الشرط (قوله هذا هو المذهب الصحيح) ومقابله ان الجزم بلام الامر مقدرة ورد بانه لا يظهر فى أكرمنى أكرمك اذ لا تدخل فى الشائع على فعل المتكلم والجزم هنا شائع والقول بانه يغتفر فى المقدر ما لا يغتفر فى الملفوظ تورع وقيل بل الطلب لانه ضمن معنى التعليق ورد بانه معنى حقه أن يؤدى بالحرف والذى عرف تضمنه معنى الحرف الاسم لا الفعل وأقول قد تضمنت عسى الترجى ونعم المدح وبئس الذم الى غير ذلك على انه يرد على اضمار الاداة أن الجازم فى الفعل كالجار فى الاسم وحذف الجار وابقاء عمله شاذ وهذا انما لم يجزم فى جواب النفى لان فيه جزما بعدم الوقوع

تعالوا فان تأتوا أتل ولا يجوز أن يقدر فان تتعالوا لان تعال فعل جامد لا مضارع له ولا ماضى حتى توهم بعضهم أنه اسم فعل ولا فرق بين كون الطلب بالفعل كما مثلنا وكونه باسم الفعل كقول عمرو بن الاطنابة وغلط أبو عبيدة فنسبه الى قطرى بن الفجاءة

أبت لى عفتى وأبى تلادى * وأخذ الحمد بالثمن الربيح
واقدامى على المكروه نفسى * وضربى هامة البطل المشيح
وقولى كلما جشأت وجاشت * مكانك تحمدى أو تستريحى
لادفع عن مآثر صالحات * وأحمى بعد عن عرض صحيح

فجزم تحمدى بعد قوله مكانك وهو اسم فعل بمعنى اثبتى وشرط الحذف بعد النهى كون الجواب أمرا محبوبا كدخول الجنة والسلامة فى قولك لا تكفر تدخل الجنة ولا تدن من الاسد تسلم فلو كان أمرا مكروها كدخول النار وأكل السبع فى قولك لا تكفر تدخل النار ولا تدن من الاسد يأكلك تعين الرفع خلافا للكسائى ولا دليل له فى قراءة بعضهم ولا تمنن تستكثر لجواز أن يكون ذلك موصولا بنية الوقف وسهل ذلك ان فيه تحصيلا لتناسب الافعال المذكورة معه ولا يحسن أن يقدر بدلا مما قبله كما زعم بعضهم لاختلاف معنييهما وعدم دلالة الاول على الثانى ثم قلت (ويجب الاستغناء عن جواب الشرط بدليله متقدما لفظا نحو هو ظالم ان فعل أو نية نحو ان قمت أقوم ومن ثم امتنع فى النثر ان تقم أقوم وبجواب ما تقدم من شرط مطلقا وقسم الا ان سبقه ذو خبر فيجوز ترجيح الشرط المؤخر) وأقول حذف الجواب على ثلاثة أوجه ممتنع وهو ما انتفى منه الشرطان المذكوران أو أحدهما وجائز وهو ما وجدا فيه ولم يكن الدليل الذى دل عليه جملة مذكورة فى ذلك الكلام متقدمة الذكر لفظا أو تقديرا وواجب وهو ما كان دليله الجملة المذكورة المتقدمة لفظا كقولهم أنت ظالم ان فعلت والمتقدمة تقديرا محصورة فى أن أحدهما قولك ان قام زيد أقوم وقول الشاعر

وان أتاه خليل يوم مسغبة * يقول لا غائب مالى ولا حرم

فان المضارع المرفوع المؤخر على نية التقديم على أداة الشرط فى مذهب سيبويه والاصل أقوم ان قام ويقول ان أتاه خليل والمبرد يرى انه هو الجواب وان الفاء مقدرة والثانية ان يتقدم على الشرط قسم نحو والله ان جاءنى لاكرمنه فان قولك لاكرمنه جواب القسم فهو فى نية التقديم الى جانبه وحذف جواب الشرط لدلالته عليه ويدلك على ان المذكور جواب القسم توكيده فى نحو المثال ونحو قوله تعالى ولئن نصروهم ليولن الادبار ورفعه فى قوله تعالى ثم لا ينصرون ثم أشرت الى انه كما وجب الاستغناء بجواب القسم المتقدم يجب العكس فى نحو ان تقم والله أقم وأنه اذا تقدم عليهما شئ يطلب الخبر وجبت مراعاة الشرط تقدم أو تأخر نحو زيد والله ان يقم أقم ثم قلت (وجزم ما بعد فاء أو واو من فعل تال للشرط أو الجواب قوى ونصبه ضعيف ورفع تالى الجواب جائز) وأقول ختمت باب الجوازم بمسئلتين أولاهما يجوز فيها ثلاثة أوجه الثانية يجوز فيها وجهان وكلتاهما يكون الفعل فيهما واقعا بعد الفاء أو الواو فأما مسئلة الثلاثة الاوجه فضابطها أن يقع الفعل بعد الشرط والجزاء كقوله تعالى وان تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه الآية قرئ فيغفر بالجزم على العطف وفيغفر بالرفع على الاستئناف وفيغفر بالنصب باضمار ان وهو ضعيف وهى عن ابن عباس رضى الله عنهما وأما مسئلة الوجهين فضابطها أن يقع الفعل بين

كالايجاب الذى جزم بالوقوع فبعد عن الشرط الذى يحتمل الوقوع وعدمه (قوله بنية الوقف) أى فأتى به على حالة الوقف وهو السكون (قوله لاختلاف معنييهما) أى لان لكل منهما معنى مستقلا فليس معناهما واحدا حتى يكون بدل كل ولا الثانى جزء الاول حتى يكون بدل بعض وأما قوله وعدم دلالة الاول على الثانى فهو نفى لبدل الاشتمال لان ضابطه ان يدل المبدل منه على البدل اجمالا فقولك نفعنى زيد يدل على شئ نافع علما أو مالا أو جاها اذ لا معنى لنفع الذات من حيث هى فقولك علمه بدل اشتمال هذا وقد يدعى هنا صحة بدل الاشتمال اذ لا تمنن معناه لا تعط والعطية فى ذاتها حسنة لا معنى للنهى عنها فلا بد من وجه للنهى كعدم الاخلاص أو طلب أكثر منها فقوله تستكثر بدل اشتمال ولعمرى هنا دلالة أوضح من قولهم ان تأتنا تسألنا نعط (قوله ومن ثم امتنع فى النثر) ظاهره انه مفرع على ما قبله وليس كذلك انما هو مفرع على أحد الشرطين المذكورين سابقا وهو مضى الشرط (قوله الا ان سبقه ذو خبر) فيجوز ترجيح الشرط وقيل يجب (قوله على نية التقديم على أداة الشرط) فى مذهب سيبويه وقيل هو الجواب فقيل لم يجزم لانه على حذف المبتدا أى فأنا أقوم وقيل بل لما لم تعمل الاداة فى لفظ الشرط لكونه ماضيا مع انه يلاصقها أهملت فى الجواب رأسا لبعده منها (قوله وجبت مراعاة الشرط تقدم أو تأخر) كأنه لتقوى الخبر بوجود الطالب له فروعى الاقوى فى الحاجة وهو الشرط المفيد لا القسم المؤكد فتأمل بلطف

(قوله و يجوز النصب) لاالرفع لانه لا يستأنف بين فعل الشرط وجوابه هذا وألحق الكوفيون ثم بالفاء والواو (قوله كل الافعال ترفع) أقول يعنى الافعال الاصلية التى لم يمنعها مانع نخرج بالاول كان الزائدة فلا ترفع والفعل المؤكد لغيره كقام قام زيد فان الفاعل للمتبوع ان قلت بل هما معا عاملان فيه كما يعمل عامل المتبوع فيه وفى تابعه قلت يجوز أثران لمؤثر واحد ويمتنع مؤثران لاثر واحد فتأمله وخرج بالثانى طالما وقلما وكثر ما وقصر ما لانها كفت بما فهذه الستة افعال لافاعل لها (قوله الا المشبه بالمفعول به مطلقا) أقول معنى مطلقا فى جميع جزئياته وقوله الا الخبر يعنى خبر عامله وهو خبر كان وأما خبر المبتدا بحسب الاصل الذى لا يقال انه خبر الفعل وهو معمول ظن ٩٢ فيدخل فى المفعول به كما يأتى له وقوله فناصبها الوصف الخ لف ونشر مرتب وقوله

الشرط والجزاء كقولك ان تأتنى وتمش الى أكرمك فالوجه الجزم و يجوز النصب كقوله

ومن يقترب منا و يخضع نؤوه * ولا يخش ظلما ما أقام ولا هضما

ثم قلت

(باب فى عمل الفعل كل الافعال ترفع اما الفاعل أو نائبه أو المشبه به وتنصب الاسماء الا المشبه بالمفعول به مطلقا والا الخبر والتمييز والمفعول المطلق فناصبها الوصف والناقص والمبهم المعنى أو النسبة والمتصرف التام ومصدره ووصفه والا المفعول به فانها بالنسبة اليه سبعة أقسام ما لا يتعدى اليه أصلا كالدال على حدوث ذات كحدث ونبت أو صفة حسية كطال وخلق أو عرض كمرض وفرح وكالموازن لانفعل كانكسر أو فعل كظرف أو فعل اللذين وصفهما على فعيل فى نحو ذل وسمن وما يتعدى الى واحد دائما بالجار كغضب ومر أو دائما بنفسه كافعال الحواس أو تارة وتارة كشكر ونصح وقصد وما يتعدى له بنفسه تارة ولا يتعدى اليه أخرى كفغر وشحا وما يتعدى الى اثنين فاما أن يتعدى اليهما تارة ولا يتعدى أخرى كنقص وزاد أو يتعدى اليهما دائما فاما ثانيهما كمفعول شكر كامر واستغفر واختار وصدق وزوج وكنى وسمى ودعا بمعناه وكال ووزن أو أولهما فاعل فى المعنى كأعطى وكسا أو أولهما وثانيهما مبتدأ وخبر فى الاصل وهو أفعال القلوب ظن لا بمعنى اتهم وعلم لا بمعنى عرف ورأى لا من الرأى ووجد لا بمعنى حزن أو حقد وحجا لا بمعنى قصد وحسب وزعم وخال وجعل ودرى فى لغة وهب وتعلم بمعنى اعلم و يلزمان الامر وافعال التصيير كجعل وتخذ واتخذ ورد وترك و يجوز الغاء القلبية المتصرفة متوسطة أو متأخرة و يجب تعليقها قبل لام الابتداء أو القسم أو استفهام أو نفى بما مطلقا أو بلا أو ان فى جواب القسم أو لعل أو لو أو ان أو كم الخبرية وما يتعدى الى ثلاثة وهو أعلم وأرى وما ضمن معناهما من أنبأ ونبأ وأخبر وخبر وحدث) واقول عقدت هذا الباب لبيان عمل الافعال فذكرت ان الافعال كلها قاصرها ومتعديها تامها وناقصها مشتركة فى أمرين أحدهما انها تعمل الرفع وبيان ذلك ان الفعل اما ناقص فيرفع الاسم نحو كان زيد فاضلا واما تام آت على صيغته الاصلية فيرفع الفاعل نحو قام زيد واما تام آت على غير صيغته الاصلية فيرفع النائب عن الفاعل نحو قضى الامر وقد تقدم شرح ذلك كله الثانى انها

والناقص اقتصر عليه لان كلامه فى الفعل والا فهناك حروف تعمل عمل كان (قوله والمبهم المعنى أو النسبة) كلاهما مدخول المبهم وعمل المبهم من نحو رطل وعشرين وان كان جامدا لانه شبه الفعل لتأوله بالمشتق أى موزون بالرطل ومعدود بالعشرين (قوله أو عرض) هذا ليس كليا ألا ترى أن غضبت على زيد دال على عرض وقد تعدى بالحرف ثم مراده بالعرض ما لا يشاهد كالمرض فانه التألم وانما يشاهد أثره وأما خلق الثوب فنفس ذوبانه المشاهد فتامل (قوله كانكسر او فعل كظرف) هما كذل مما يدل على عرض كمرض وفرح وسمن مما يدل على صفات حسية كطال وتعدد علامات اللزوم لا يضر كما لا يضر تعدد علامات الاسم فى مررت بزيد (قوله اللذين وصفهما على فعيل) يرد عليه بخل فهو بخيل مع انه يتعدى بحرف الجر نحو بخلت على زيد بالمال وكانه أراد ما وصفهما ليس الا على فعيل وبخيل يقال فيه باخل أيضا (قوله ورأى) يعنى لا من الرأى المتعلق بشئ واحد بل من رأى الشئ اذا اعتقده كذا فهى متعلقة بامرين وكذا قوله لا بمعنى عرف معناه لا بمعنى عرف المتعلقة بشئ واحد كما قيل المعرفة تتعلق بالبسائط بل بمعنى علم الشئ بحالة كذا تامل (قوله فاما ثانيهما كمفعول شكر) أى فى انه يتعدى تنصب له العامل بنفسه تارة و بالجار أخرى ثم ان مراده بالثانى مكمل العدد اثنين اى ما يتحقق به عدد الاثنين ولو الاول بدليل تمثيله الآتى فى كلت زيدا طعامه وكلت لزيد طعامه ووزنته طعامه ووزنت له طعامه هكذا ينبغى ان يفهم وان كانت مقابلة الثانى بالاول تقتضى انه الاخير (قوله وجعل) اى بمعنى اعتقد نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اى اعتقدوهم لان كلامنا فى افعال القلوب وأما جعل التصييرية فتاتى فى أفعال التصيير (قوله ودرى فى لغة) بتصغير التحقير واللغة الكثيرة كما يأتى له تعديه بالحرف لواحد وهو مبنى للمفعول مراد منه الفاعل على حد زكم وجن (قوله وهب وتعلم بمعنى اعلم) ظاهره انه تفسير لهما وهو المتبادر من البيت الآتى اى ان لم تجرنى فاعلم انى أمرؤ هالك ويستعمل هب أيضا فى الفرض والتقدير نحو هب ان أباهم حجر فى اليم

تنصب الاسماء غير خمسة أنواع أحدها المشبه بالمفعول به فانما ينصبه عند الجمهور الصفات نحو حسن وجهه والثانى الخبر فانما ينصبه الفعل الناقص وتصاريفه نحو كان زيد قائما و يجبنى كونه قائما ولم أذكر تصاريفه فى المقدمة لوضوح ذلك والثالث التمييز فانما ينصبه الاسم المبهم المعنى كرطل زيتا أو الفعل المجهول النسبة كطاب زيد نفسا وكذلك تصاريفه نحوه وطيب نفسا والرابع المفعول المطلق وانما ينصبه الفعل المتصرف التام وتصاريفه نحو قم قياما وهو قائم قياما ويمتنع ما أحسنه حسنا وكنت قائما كونا والخامس المفعول به وانما ينصبه الفعل المتعدى بنفسه كضربت زيدا وقد قسمت الفعل بحسب المفعول به تقسيما بديعا فذكرت انه سبعة أنواع احداها ما لا يطلب مفعولا به البتة وذكرت له علامات احداها أن يدل على حدوث ذات كقولك حدث أمر وعرض سفر ونبت الزرع وحصل الخصب وقوله

اذا كان الشتاء فأدفئونى * فان الشيخ يهرمه الشتاء

فان قلت فانك تقول حدث لى أمر وعرض لى سفر فعندى ان هذا الظرف صفة للمرفوع المتأخر تقدم عليه فصار حالا فمتعلقه أولا وآخرا محذوف وهو الكون المطلق أو هو متعلق بالفعل المذكور على انه مفعول لاجله والكلام فى المفعول به الثانية أن يدل على حدوث صفة حسية نحو طال الليل وقصر النهار وخلق الثوب ونظف وطهر ونجس واحترزت بالحسية من نحو علم وفهم وفرح الا ترى ان الاول منها متعد لاثنين والثانى لواحد بنفسه والثالث لواحد بالحرف تقول علمت زيدا فاضلا وفهمت المسئلة وفرحت بزيد الثالثة أن يكون على وزن فعل بالضم كظرف وشرف وكرم ولؤم وأما قولهم رحبتكم الطاعة وطلع اليمن فضمنا معنى وسع و بلغ الرابعة أن يكون على وزن انفعل نحو انكسر وانصرف والخامسة أن يدل على عرض كمرض زيد وفرح وأشر وبطر والسادسة والسابعة أن يكون على وزن فعل أو فعل اللذين وصفهما على فعيل كذل فهو ذليل وسمن فهو سمين ويدل على ان ذل فعل بالفتح قولهم يذل بالكسر وقلت فى نحو ذل احترازا من نحو بخل فانه يتعدى بالجار تقول بخل بكذا والنوع الثانى ما يتعدى الى واحد دائما بالجار كغضبت من زيد ومررت به أو عليه فان قلت وكذلك تقول فيما تقدم ذل بالضرب وسمن بكذا قلت المجرور ان مفعول لاجله لا مفعول به الثالث ما يتعدى لواحد بنفسه دائما كافعال الحواس نحو رأيت الهلال وشممت الطيب وذقت الطعام وسمعت الاذان ولمست المرأة وفى التنزيل يوم يرون الملائكة يوم يسمعون الصيحة لا يذوقون فيها الموت أو لامستم النساء الرابع ما يتعدى الى واحد تارة بنفسه وتارة بالجار كشكر ونصح وقصد تقول شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له وقصدته وقصدت له وقصدت اليه قال الله تعالى واشكروا نعمة الله ان اشكر لى ولوالديك ونصحت لكم الخامس ما يتعدى لواحد بنفسه تارة ولا يتعدى أخرى لا بنفسه ولا بالجار وذلك نحو فغر بالفاء والغين المعجمة وشحا بالشين المعجمة والحاء المهملة تقول فغر فاه وشحاه بمعنى فتحه وفغر فوه وشحا فوه بمعنى انفتح السادس ما يتعدى الى اثنين وقسمته قسمين أحدهما ما يتعدى اليهما تارة ولا يتعدى أخرى نحو نقص تقول نقص المال ونقصت زيدا دينارا بالتخفيف فيهما قال الله تعالى ثم لم ينقصوكم شيأ وأجاز بعضهم كون شيأ مفعولا مطلقا أى نقصا الثانى ما يتعدى اليهما دائما وقسمته ثلاثة أقسام أحدها

(قوله على انه مفعول لاجله) أقول التعليل هنا بعيد فالاولى انه لا يلزم من تعلق الجار بالعامل تعديه الا ترى مرض زيد فى الدار اذ المتعدى بالحرف يكون المجرور مفعولا به معنى واقع هو عليه كمررت بزيد وغضبت عليه و بهذا تعلم ان جعل المصنف بخلت بكذا متعديا وكذا غضبت من زيد لا يظهر لان غضبت من زيد معناه اتصفت بالغضب من أجل زيد فالمجرور مفعول من أجله جر بحرف التعليل لفقد الشروط كما جر بباء السببية فى ذل بالضرب وسمن بالاكل كذلك لاختلاف فاعل الضرب ووقت الاكل مع عاملهما ان قلت على كلامك ما معنى كون الخبر فى أمرتك بالخير مفعولا ثانيا بالحرف مع انه لم يقع عليه الامر قلت لما رأوه يأتى منصوبا مفعولا به كثيرا حكم له عند الجر بحكم النصب فتأمل فى ذلك

ماثانى مفعوليه كمفعول شكر كأمر واستغفر تقول أمرتك الخير وأمرتك بالخير وسيأتى شرحهما بعد والثانى ما أول مفعوليه فاعل فى المعنى نحو كسوته جبة وأعطيته دينارا فان المفعول الاول لابس وآخذ ففيه فاعلية معنوية الثالث ما يتعدى لمفعولين أولهما وثانيهما مبتدأ وخبر فى الاصل وهو افعال القلوب المذكورة قبل وافعال التصيير وشاهد أفعال القلوب قوله تعالى وانى لاظنك يافرعون مثبورا فان علمتموهن مؤمنات تجدوه عند الله هو خيرا لا تحسبوه شرا لكم وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا أى اعتقدوهم وقول الشاعر

قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة * حتى ألمت بنا يوما ملمات

وقول الآخر * زعمتنى شيخا ولست بشيخ * والاكثر تعدى زعم الى ان أو أن وصلتهما نحو زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا وقوله * وقد زعمت انى تغيرت بعدها *

وقال دريت الوفى العهد ياعرو فاغتبط * فان اغتباطا بالوفاء حميد

والاكثر فى درى أن تتعدى الى واحد بالباء تقول دريت بكذا قال الله تعالى ولا أدراكم به وانما تعدت الى الكاف والميم بواسطة همزة النقل وقوله

فقلت أجرنى أبا خالد * والا فهبنى امرأ هالكا

أى اعتقدنى وقوله * تعلم شفاء النفس قهر عدوها * والاكثر فى تعلم أن يتعدى الى أن وصلتها كقوله * تعلم رسول الله انك مدركى * وشاهد أفعال التصيير قوله تعالى فجعلناه هباء منثورا واتخذ الله ابراهيم خليلا لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا حسدا وتركنا بعضهم يومئذ يموج فى بعض واحترزت من ظن بمعنى اتهم فانها تتعدى لواحد نحو قولك عدم لى مال فظننت زيدا ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين أى ما هو بمتهم على الغيب وأما من قرأ بالضاد فمعناه ما هو ببخيل وكذلك علم بمعنى عرف نحو والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيأ ورأى من الرأى كقولك رأى أبو حنيفة حل كذا أو حرمته وحجا بمعنى قصد نحو حجوت بيت الله ومن وجد بمعنى حزن أو حقد فانهما لا يتعديان بأنفسهما بل تقول حزنت على الميت وحقدت على المسىء ثم اعلم ان لافعال القلوب ثلاث حالات الاعمال والالغاء والتعليق فأما الاعمال فهو نصبها المفعولين وهو واجب اذا تقدمت عليهما ولم يأت بعدها معلق نحو ظننت زيدا عالما وجائز اذا توسطت بينهما نحو زيدا ظننت عالما او تأخرت عنهما نحو زيدا عالما ظننت وأما الالغاء فهو ابطال عملها اذا توسطت او تأخرت فتقول زيد ظننت عالم وزيد عالم ظننت والالغاء مع التأخر أحسن من الاعمال والاعمال مع التوسط أحسن من الالغاء وقيل هما سيان وأما التعليق فهو ابطال عملها فى اللفظ دون التقدير لاعتراض ماله صدر الكلام بينها وبين معموليها وهو واحد من أمور عشرة أحدها لام الابتداء نحو علمت لزيد فاضل وقوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه ماله فى الآخرة من خلاق الثانى لام جواب القسم نحو علمت ليقومن زيد أى علمت والله ليقومن زيد وقوله

ولقد علمت لتأتين منيتى * ان المنايا لا تطيش سهامها

الثالث الاستفهام سواء كان بالحرف كقولك علمت أزيد فى الدار أم عمرو وقوله تعالى وان أدرى أقريب أم بعيد ما توعدون أو بالاسم سواء كان الاسم مبتدأ نحو لنعلم أى الحزبين أحصى ولتعلمن أينا أشد عذابا أو خبرا نحو علمت متى السفر أو مضافا اليه المبتدأ نحو

(قوله بينها وبين معموليها) أو بينها وبين جملة سدت مسدهما كجملة جواب القسم (قوله علمت صبيحة أى يوم الخ) صبيحة منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر مقدم ان قلت ان قدرت المتعلق مقدما لزم ان المضاف للاستفهام عمل فيه ما قبله مع انه يكتسب منه الصدارة وان قدرته مؤخرا لزم عمل ما بعد الاستفهام فيما قبله ولا يجوز تقديره بعد صبيحة وقبل أى لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه قلت نختار الاول ويغتفر فى المحذوف ما لا يغتفر فى المذكور أو الثانى ونقول المضاف للاستفهام كانه هو الاستفهام والاستفهام يعمل فيه ما بعده فكذا ما هو بمنزلة الاستفهام ومحصله ان المضاف والمضاف اليه كانهما اسم واحد للاستفهام فتأمل

علمت أبو من زيد أو الخبر نحو علمت صبيحة أى يوم سفرك أو فضلة نحو وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون فأى منصوب على المصدرية بما بعده وتقديره ينقلبون أى انقلاب وليس منصوبا بما قبله لان الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله وهذه الانواع كلها داخلة تحت قولى استفهام الرابع ما النافية نحو علمت ما زيد قائم وقوله تعالى لقد علمت ما هؤلاء ينطقون الخامس لا النافية فى جواب القسم نحو علمت والله لا زيد فى الدار ولا عمرو السادس ان النافية فى جواب القسم نحو علمت والله ان زيد قائم بمعنى ما زيد قائم السابع لعل نحو وان أدرى لعله فتنة لكم ذكره أبو على فى التذكرة الثامن لو الشرطية كقول الشاعر

وقد علم الاقوام لو أن حاتما * أراد ثراء المال كان له وفر

التاسع ان التى فى خبرها اللام نحو علمت ان زيدا لقائم ذكر ذلك جماعة من المغاربة والظاهر ان المعلق انما هو اللام لا ان الا أن ابن الخباز حكى فى بعض كتبه انه يجوز علمت ان زيدا قائم بالكسر مع عدم اللام وان ذلك مذهب سيبويه فعلى هذا المعلق ان العاشر كم الخبرية نص على ذلك بعضهم وحمل عليه قوله تعالى ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون أنهم اليهم لا يرجعون وقدر كم خبرية منصوبة بأهلكنا والجملة سادة مسد مفعولى يروا وأنهم بتقدير بأنهم وكأنه قيل أهلكناهم بالاستئصال وهذا الاعراب والمعنى صحيحان لكن لا يتعين خبرية كم بل يجوز أن تكون استفهامية ويؤيده قراءة ابن مسعود من أهلكنا وجوز الفراء انتصاب كم بيروا وهو سهو سواء قدرت خبرية أو استفهامية وقال سيبويه ان ومعمولاها بدل من كم وهذا مشكل لانه ان قدر كم معمولة ليروا لزم ما أوردناه على الفراء من اخراج كم عن صدريتها وان قدرها معمولة لاهلكنا لزم تسلط أهلكنا على انهم ولا يصح أن يقال أهلكنا عدم الرجوع والذى يصح قوله عندى أن يكون مراده انها بدل من كم وما بعدها ملاحظا يروا مسلطة فى المعنى على أن وصلتها فهذه جملة المعلقات والجملة المعلق عنها العامل فى موضع نصب بذلك المعلق حتى انه يجوز لك أن تعطف على محلها بالنصب قال كثير

وما كنت أدرى قبل عزة ما البكا * ولا موجعات القلب حتى تولت

يروى بنصب موجعات بالكسر عطفا على محل قوله ما البكا ومن ثم سمى ذلك تعليقا لان العامل ملغى فى اللفظ وعامل فى المحل فهو عامل لا عامل فسمى معلقا أخذا من المرأة المعلقة التى لا مزوجة ولا مطلقة ولهذا قال ابن الخشاب لقد أجاد أهل هذه الصناعة فى وضع هذا اللقب لهذا المعنى والتشرح ما تقدم الوعد بشرحه من الافعال التى تتعدى الى مفعولين أولهما مسرح دائما أى مطلق من قيد حرف الجر والثانى تارة مسرح منه وتارة مقيد به وقد ذكرت منها فى المقدمة عشرة أفعال أحدها أمر قال الله تعالى أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم وقال الشاعر

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به * فقد تركتك ذا مال وذا نشب

فجمع بين اللغتين الثانى استغفر قال الشاعر

أستغفر الله من عمدى ومن خطئى * ذنبى وكل امرئ لا شك مؤتزر

وقول الآخر

أستغفر الله ذنبا لست محصيه * رب العباد اليه الوجه والعمل

(قوله فأى منصوب على المصدرية) مبنى على ان منقلب للحدث ويصح انه للمكان فالنصب على الظرفية (قوله السابع لعل) جعلت من المعلقات دون أن المفتوحة فى علمت أن زيدا قائم كانه لما أثرت علم فى أن الفتح حكموا بانها مع معموليها معمولة لعلم ولا تعليق وانما منع الاعراب لان الجملة لا يظهر فيها اعراب كما منع منها البناء فى علمت سيبويه هذا واما لعل فعلم لم تؤثر فيها شيأ فمن ثم حكموا بان علم انما تسلطت على المعمولين بعدها لكن لعل علقتها عنهما وأظهرت فيهما عمل نفسها فتأمل (قوله أهلكناهم بالاستئصال) أى انه أطلق المسبب وهو لا يرجعون وأراد سببه وهو اذهابهم من أصلهم بحيث لم يبق منهم أحد يخلفهم (قوله ويؤيده قراءة ابن مسعود الخ) أقول لا تأييد لجواز ان من موصول (قوله والجملة المعلق عنها العامل فى موضع نصب) لانها سدت مسد المفعولين والا فالقياس ان المحل لكل جزء منها وحده

الثالث اختار قال الله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا وقال الشاعر

وقالوا نأت فاختر من الصبر والبكا * فقلت البكا أشفى اذن لغليلى

أى اختر من الصبر والبكا أحدهما الرابع كنى بتخفيف النون تقول كنيته أبا عبد الله وبأبى عبد الله ويقال أيضا كنوته قال

هى الخمر لا شك تكنى الطلا * كما الذئب يكنى أبا جعدة

وقال * وكيفا بها أا كنى بأم فلان * الخامس سمى تقول سميته زيدا وسميته بزيد قال

وسميته يحيى ليحيا فلم يكن * لامر قضاه الله فى الناس من بد

السادس دعا بمعنى سمى تقول دعوته بزيد وقال الشاعر

دعتنى أخاها أم عمرو ولم أكن * أخاها ولم أرضع لها بلبان

السابع صدق بتخفيف الدال نحو ولقد صدقكم الله وعده ثم صدقناهم الوعد وتقول صدقته فى الوعد الثامن زوج تقول زوجته هندا وبهند قال الله تعالى زوجناكها وقال وزوجناهم بحور عين التاسع والعاشر كال ووزن تقول كلت لزيد طعامه وكلت زيدا طعامه ووزنت لزيد ماله ووزنت زيدا ماله قال الله تعالى واذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون والمفعول الاول فيهما محذوف السابع ما يتعدى الى ثلاثة مفاعيل وهو سبعة أحدها أعلم المنقولة بالهمزة من علم المتعدية لاثنين تقول أعلمت زيدا عمرا فاضلا الثانى أرى المنقولة بالهمزة من رأى المتعدية لاثنين نحو رأيت زيدا عمرا فاضلا بمعنى أعلمته قال الله تعالى كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم فالهاء والميم مفعول أول وأعمالهم مفعول ثان وحسرات مفعول ثالث والبواقى ما ضمن معنى أعلم وأرى المذكورتين من أنبأ ونبأ وأخبر وخبر وحدث تقول أنبأت زيدا عمرا فاضلا بمعنى أعلمته وكذلك تفعل فى البواقى وانما أصل هذه الخمسة أن تتعدى لاثنين الى الاول بنفسها والى الثانى بالباء أو عن نحو أنبئهم بأسمائهم فلما أنبأهم بأسمائهم نبؤنى بعلم ونبئهم عن ضيف ابراهيم وقد يحذف الحرف نحو من أنبأك هذا ثم قلت (ولا يجوز حذف مفعول فى باب ظن ولا غير الاول فى باب أعلم وأرى الا لدليل وبنو سليم يجيزون اجراء القول مجرى الظن وغيرهم يخصه بصيغة تقول بعد استفهام متصل أو منفصل بظرف أو معمول أو مجرور) وأقول ذكرت فى هذا الموضع مسئلتين متمتين لهذا الباب احداهما انه يجوز حذف المفعولين أو أحدهما لدليل ويمتنع ذلك لغير دليل مثال حذفهما للدليل قوله تعالى أين شركائى الذين كنتم تزعمون أى تزعمونهم شركاء كذا قدروا والاحسن عندى ان يقدر أنهم شركاء وتكون ان وصلتها سادة مسدهما بدليل ظهور ذلك فى قوله تعالى وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم انهم فيكم شركاء ومثال حذف أحدهما للدليل وبقاء الآخر قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم أى بخلهم هو خيرا لهم فحذف المفعول الاول وأبقى ضمير الفصل والمفعول الثانى وقال عنترة

ولقد نزلت فلا تظنى غيره * منى بمنزلة المحب المكرم

أى فلا تظنى غيره واقعا أو كائنا فحذف المفعول الثانى ولا يجوز لك أن تقول علمت أو ظننت مقتصرا عليه من غير دليل على الاصح ولا ان تقول علمت زيدا ولا علمت قائما وتترك المفعول الاول فى هذا المثال والمفعول الثانى فى الذى قبله من غير دليل عليهما أجمعوا على ذلك * المسئلة الثانية ان العرب اختلفوا فى اجراء القول مجرى الظن فى

(قوله والمفعول الاول فيهما محذوف) أقول المحذوف هو الثانى أى كالوهم شيأ أو وزنوهم شيأ وكأنه أطلق عليه أول لانه أطلق على المذكور ثانيا وان كان بمعنى مكمل العدد اثنين كما سبق لنا تحقيقه عند قوله فاما ثانيهما كمفعول شكر (قوله ولا غير الاول فى باب اعلم) وذلك ان غير الاول أصله من باب مفعول ظن فله حكمه وأما الاول فيحذف لدليل ولغير دليل والحذف لدليل يقال له اختصار والفعل معه باق على تعديه ومعموله المحذوف لدليل كالثابت ولغير دليل اقتصار وهو أن ينزل الفعل منزلة اللازم ويقطع النظر عن المعمول بالكلية نحو فلان يعطى أى يفعل الاعطاء من غير نظر الى أن المعطى دينار أو درهم أو غيرهما هذا وقوله ولا يجوز حذف المفعول فى باب ظن مراده بالمفعول الجنس فيصدق بالواحد والمتعدد (قوله وأجمعوا على ذلك) ان قلت مقتضى الظاهر العكس بأن يجمعوا على المنع فى حذف المفعولين اقتصارا ويجرى الخلاف فى حذف أحدهما قلت المدار على السماع فيمكن انه سمع شبهه فى الثانى دون الاول على ان الحذف اقتصارا تنزيل منزلة اللازم من كل وجه فاغتفروا اذا حذف أحدهما فكأنه تلاعب لا الى هؤلاء ولا الى هؤلاء فليتأمل ذلك

نصب المفعولين على لغتين فبنو سليم يجيزون ذلك مطلقا فيجيزون أن تقول قلت زيدا منطلقا وغيرهم يوجب الحكاية فيقول قلت زيد منطلق ولا يجيز اجراء القول مجرى الظن الا بثلاثة شروط أحدها أن تكون الصيغة تقول بتاء الخطاب الثانى أن يكون مسبوقا باستفهام الثالث أن يكون الاستفهام متصلا بالفعل أو منفصلا عنه بظرف أو مجرور أو مفعول مثال المتصل قولك أتقول زيدا منطلقا وقول الشاعر

متى تقول القلص الرواسما * يدنين أم قاسم وقاسما

ومثال المنفصل بالظرف قول الشاعر

أبعد بعد تقول الدار جامعة * شملى بهم أم تقول البعد محتوما

ومثال المنفصل بالمجرور أفى الدار تقول زيدا جالسا ومثال المنفصل بالمفعول قول الشاعر

أجهالا تقول بنى لؤى * لعمر أبيك أم متجاهلينا

ولو فصلت بغير ذلك تعينت الحكاية نحو أأنت تقول زيد منطلق ثم قلت

(باب الاسماء التى تعمل عمل الفعل وهى عشرة أحدها المصدر وهو اسم الحدث الجارى على الفعل كضرب واكرام وشرطه أن لا يصغر ولا يحد بالتاء نحو ضربته ضربتين أو ضربات ولا يتبع قبل العمل وان يخلفه فعل مع ان أو ما وعمله منونا أقيس نحو أو اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما ومضافا للفاعل أكثر نحو ولولا دفع الله الناس ومقرونا بال ومضافا للمفعول ذكر فاعله ضعيف) وأقول لما أنهيت حكم الفعل بالنسبة الى الاعمال أردفته بما يعمل عمل الفعل من الاسماء وبدأت منها بالمصدر لان الفعل مشتق منه على الصحيح واحترزت بقولى الجارى على الفعل من اسم المصدر فانه وان كان اسما دالا على الحدث لكنه لا يجرى على الفعل وذلك نحو قولك أعطيت عطاء فان الذى يجرى على أعطيت انما هو اعطاء لانه مستوف لحروفه وكذا اغتسلت غسلا بخلاف اغتسلت اغتسالا وسيأتى شرح اسم المصدر بعد وأشرت بتمثيلى بضرب واكرام الى مثالى مصدر الثلاثى وغيره ومثال ما يخلفه فعل مع أن قوله تعالى ولولا دفع الله الناس أى ولولا أن يدفع الله الناس أو أن دفع الله الناس ومثال ما يخلفه فعل مع ما قوله تعالى تخافونهم كخيفتكم أنفسكم أى كما تخافون أنفسكم ومثال ما لا يخلفه فعل مع أحد هذين الحرفين قولهم مررت به فاذا له صوت صوت حمار اذ ليس المعنى على قولك فاذا له ان صوت أو ان يصوت أو ما يصوت لانك لم ترد بالمصدر الحدوث فيكون فى تأويل الفعل وانما أردت انك مررت به وهو فى حالة تصويت ولهذا قدروا للصوت الثانى ناصبا ولم يجعلوا صوتا الاول عاملا فيه وانما كان عمل المنون أقيس لانه يشبه الفعل بكونه نكرة وانما كان اعمال المضاف للفاعل أكثر لان نسبة الحدث لمن أوجده أظهر من نسبته لمن أوقع عليه ولان الذى يظهر حينئذ انما هو عمله فى الفضلة ونظيره ان لات لما كانت ضعيفة عن العمل لم يظهروا عملها غالبا الا فى منصوبها وانما كان اعمال المضاف للمفعول الذى ذكر فاعله ضعيفا لان الذى يظهر حينئذ انما هو عمله فى العمدة ولقد غلا بعضهم فزعم فى المضاف للمفعول ثم يذكر فاعله بعد ذلك انه مختص بالشعر كقول الشاعر

أفنى تلادى وما جمعت من نشب * قرع القواقيز أفواه الاباريق

فيمن روى الافواه بالرفع ويرد على هذا القائل انه روى أيضا بالنصب فلا ضرورة فى البيت وقول النبى صلى الله عليه وسلم وحج البيت من استطاع اليه سبيلا فان قلت فهلا

(قوله الرواسما) يرسمن الارض يبرهن (قوله الجارى على الفعل) بأن يستوفى حروفه كغسل من غسل وعطاء من عطى اما من اغتسل وأعطى فاسما مصدر كما يأتى له (قوله ومثال ما يخلفه الخ) كأنه انما جعل الاول يحل محله أن والثانى ما لان أن للاستقبال والدفع فى الآية مقصود حدوثه واستمراره فى المستقبل بخلاف الخوف فان القصد حدوثه لا بقيد الاستقبال (قوله بكونه نكرة) أى بناء على قول ابن الحاجب النكرة للماهية الصادقة بالقليل والكثير وكذا الفعل واما ان قلنا النكرة للواحد فهى بعيدة عن الفعل كالمحدود بالتاء الذى لا يعمل اذ الفعل يدل على مطلق الماهية فتوجه الاقيسة حينئذ بانتفاء أل والاضافة اللذين هما من خصائص الاسماء ويعارض بالتنوين وكأنهم اغتفروه لانه يدخل الفعل فى الجملة اذا كان اغلوا ونحو * ويعدو على المرء ما يأتمرن * (قوله روى بالنصب فلا ضرورة) هذا انما يتم على مذهب ابن مالك فى الضرورة لا على مذهب الجمهور كما لا يخفى

استدللت عليه بالآية الكريمة آية الحج قلت الصواب انها ليست من ذلك فى شئ بل الموصول فى موضع جر بدل بعض من الناس أو فى موضع رفع بالابتداء على ان من موصولة ضمنت معنى الشرط أو شرطية وحذف الخبر أو الجواب أى من استطاع فليحج ويؤيد الابتداء ومن كفر فان الله غنى عن العالمين وأما الحمل على الفاعلية فمفسد للمعنى اذ التقدير اذ ذاك ولله على الناس أن يحج المستطيع فعلى هذا اذا لم يحج المستطيع يأثم الناس كلهم ولو أضيف للمفعول ثم لم يذكر الفاعل لم يمتنع ذلك فى الكلام عند أحد نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير أى من دعائه الخير ومثال اعمال ذى الالف واللام قول الشاعر يصف شخصا بضعف الرأى والجبن

ضعيف النكاية أعداءه * يخال الفرار يراخى الاجل

ثم قلت (الثانى اسم الفاعل وهو ما اشتق من فعل لمن قام به على معنى الحدوث كضارب ومكرم فان صغر أو وصف لم يعمل والا فان كان صلة لال عمل مطلقا والا عمل ان كان حالا أو استقبالا واعتمد ولو تقديرا على نفى أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف) وأقول قولى ما اشتق من فعل فيه تجوز وحقه ما اشتق من مصدر فعل وقولى لمن قام به مخرج للفعل بانواعه فانه انما اشتق لتعيين زمن الحدث لا للدلالة على من قام به ولاسم المفعول فانه انما اشتق من فعل لمن وقع عليه ولاسماء الزمان والمكان المأخوذة من الفعل فانها انما اشتقت لما وقع فيها لا لمن قامت به وذلك نحو المضرب بكسر الراء اسما لزمان الضرب أو مكانه وقولى على معنى الحدوث مخرج للصفة المشبهة ولاسم التفضيل كظريف وأفضل فانهما اشتقا لمن قام به الفعل لكن على معنى الثبوت لا على معنى الحدوث وأشرت بتمثيلى بضارب ومكرم الى انه ان كان من فعل ثلاثى جاء على زنة فاعل وان كان من غيره جاء بلفظ المضارع بشرط تبديل حرف المضارعة بميم مضمومة وكسر ماقبل آخره مطلقا ثم ينقسم اسم الفاعل الى مقرون بأل الموصولة ومجرد عنها فالمقرون بها يعمل عمل فعله مطلقا أعنى ماضيا كان أو حاضرا أو مستقبلا تقول هذا الضارب زيدا أمس أو الآن أو غدا قال امرؤ القيس

القاتلين الملك الحلاحلا * خير معد حسبا ونائلا

فاعمل القاتلين مع كونه بمعنى الماضى لانه يريد بالملك الحلاحل أباه وفيه دليل أيضا على اعماله مجموعا والمجرد عنها انما يعمل بشرطين أحدهما أن يكون للحال أو الاستقبال لا للماضى خلافا للكسائى وهشام وابن مضاء استدلوا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وتأولها غيرهم الثانى أن يكون معتمدا على واحد من أربعة وهى النفى كقوله

ماراع الخلان ذمة ناكث * بل من وفى يجد الخليل خليلا

الثانى الاستفهام كقوله

أناو رجالك قتل امرئ * من العز فى حبك اعتاض ذلا

الثالث اسم مخبر عنه باسم الفاعل كقوله تعالى ان الله بالغ أمره الرابع اسم موصوف باسم الفاعل كقولك مررت برجل ضارب زيدا وقولى ولو تقديرا اشارة الى مثل قوله

كناطح صخرة يوما ليوهنها * فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

وقوله ليت شعرى مقيم العذر قومى * لى أم هم فى الحب لى عاذلونا

وقولك ضارب عمرا جوابا لمن قال كيف رأيت زيدا ألا ترى أن هذه عملت لاعتمادها على

(قوله فمفسد للمعنى الخ) الفساد على ان أل للاستغراق اما ان جعلت للعهد أو الجنس وقوله من استطاع مبين للمراد فلا على انا نختار الاستغراق ويجب على جميع الناس حمل المستطيع على الحج تنفيذا لحكم الله كما هو قاعدة الامر بالمعروف ان قلت ينافيه قولهم من ترك الحج فالله حسيبه كما صرح به ابن أبى زيد وغيره قلت معناه أنه لا يحد بقتل ولا يقاتل بخلاف الصلاة والزكاة فلا ينافى حثه ولومه على ان قولهم ذلك انما سببه عدم تحقق الاستطاعة لخفاء أسباب العجز فتأمل (قوله ضعيف النكاية) التاء من بنية المصدر وليست تاء الوحدة المانعة للعمل (قوله فان صغر أو وصف لم يعمل) ظاهره ولو كان بال ثم الظاهر انه اذا وصف بعد العمل صح بدليل ماسبق فى المصدر وقوله هنا أو وصف دليل على ان المراد بقوله فى المصدر ولا يتبع ولا يوصف لان الذى يختص بالاسم ويبعد الشبه من الفعل انما هو الوصف لا التأكيد والبدل لانهما يقعان فى الافعال فكأنه احتباك (قوله ان كان حالا أو استقبالا) لشبه المضارع ٢ قوله جاز استعمال المشترك) مراده بالمشترك مطلق متعدد المعنى والا فالمشترك الاصطلاحى انما يقال اذا اتحد اصطلاح التخاطب (قوله بكسر الراء) هو قاعدة مفعل كمضرب ومسجد من يسجد بالضم الا ان انفتح عين المضارع فيفتح أيضا كمفرح (قوله وتأولها غيرهم) بحكاية الماضى على انا نقول البسط حاصل الآن أيضا والوصيد باب كهفهم والكهف الغار (قوله ورأيته ضاربا) ورأى علمية ويكفينا المخبر عنه ولو بحسب الاصل

٢ قول المحشى قوله جاز استعمال المشترك الخ ليس ذلك فى نسخ الشرح التى بأيدينا

مقدر اذ الاصل كوعل ناطح وليت شعرى أمقيم ورأيته ضاربا ثم قلت (الثالث المثال وهو ما حول للمبالغة من فاعل الى فعال أو مفعال أو فعول بكثرة أو فعيل أو فعل بقلة) وأقول الثالث من الاسماء العاملة عمل الفعل أمثلة المبالغة وهى عبارة عن الاوزان الخمسة المذكورة محولة عن صيغة فاعل لقصد افادة المبالغة والتكثير وحكمها حكم اسم الفاعل فتنقسم الى ما يقع صلة لال فتعمل مطلقا والى مجرد عنها فتعمل بالشرطين المذكورين ومثال اعمال فعال قولهم اما العسل فانا شراب وقول الشاعر

أخا الحرب لباسا اليها جلالها * وليس بولاج الخوالف اعقلا

ومثال اعمال مفعال قولهم انه لمنحار بوائكها أى سمانها ومثال اعمال فعول قول أبى طالب * ضروب بنصل السيف سوق سمانها * واعمال هذه الثلاثة كثير فلهذا اتفق عليه جميع البصريين ومثال اعمال فعيل قول بعضهم ان الله سميع دعاء من دعاه ومثال اعمال فعل قول زيد الخيل رضى الله عنه

أتانى انهم مزقون عرضى * جحاش الكرملين لهم فديد

واعمالهما قليل فلهذا خالف سيبويه فيهما قوم من البصريين ووافقه منهم آخرون ووافقه بعضهم فى فعل لانه على وزن الفعل وخالفه فى فعيل لانه على وزن الصفة المشبهة كظريف وذلك لا ينصب المفعول وأما الكوفيون فلا يجيزون اعمال شئ من الخمسة ومتى وجدوا شيأ منها قد وقع بعده منصوب أضمروا له فعلا وهو تعسف ثم قلت (الرابع اسم المفعول وهو ما اشتق من فعل لمن وقع عليه كمضروب ومكرم) وأقول الرابع من الاسماء العاملة عمل الفعل اسم المفعول وفى قولى فى حده ما اشتق من فعل من المجاز ما تقدم شرحه فى حد اسم الفاعل وقولى لمن وقع عليه مخرج للافعال الثلاثة ولاسم الفاعل ولاسمى الزمان والمكان وقد تبين شرح ذلك مما تقدم ومثلت بمضروب ومكرم لانبه على ان صيغته من الثلاثى على زنة مفعول كمضروب ومقتول ومكسور ومأسور ومن غيره بلفظ مضارعه بشرط ميم مضمومة مكان حرف المضارعة وفتح ماقبل آخره كمخرج ومستخرج ثم قلت (وشرطهما كاسم الفاعل) وأقول أى شرط اعمال المثال واعمال اسم المفعول كشرط اعمال اسم الفاعل على التفصيل المتقدم فى الواقع صلة لال والمجرد منها وقد مضى ذلك ثم قلت (الخامس الصفة المشبهة وهى كل صفة صح تحويل اسنادها الى ضمير موصوفها وتختص بالحال وبالمعمول السببى المؤخر وترفعه فاعلا أو بدلا أو تنصبه مشبها أو تمييزا أو تجره بالاضافة الا ان كانت بأل وهو عار منها) وأقول الخامس من الاسماء العاملة عمل الفعل الصفة المشبهة وهى عبارة عما ذكرت ومثال ذلك قولك زيد حسن وجهه بالنصب أو بالجر والاصل وجهه بالرفع لانه فاعل فى المعنى اذ الحسن فى الحقيقة انما هو للوجه ولكنك أردت المبالغة فحولت الاسناد الى ضمير زيد فجعلت زيدا نفسه حسنا وأخرجت الوجه فضلة ونصبته على التشبيه بالمفعول به لان العامل وهو حسن طالب له من حيث المعنى لانه معموله الاصلى ولا يصح أن ترفعه على الفاعلية والحالة هذه لاستيفائه فاعله وهو الضمير فأشبه المفعول فى قولك زيد ضارب عمرا الآن ضاربا طالب له ولا يصح أن ترفعه على الفاعلية فنصب بذلك فالصفة مشبهة باسم الفاعل المتعدى لواحد ومنصوبها يشبه مفعول اسم الفاعل وقد تقدمت الاشارة الى هذا التقدير ثم لك بعد ذلك أن تخفضه بالاضافة وتكون الصفة حينئذ

(قوله أى سمانها) والضمير للنوق أى ينحرها كثيرا (قوله على وزن الفعل) أى كفرح وفهم وعلم وسمع (قوله عار منها) أى مباشرة وبواسطة كالمضاف لما فيه أل والسببى نسبة للسبب وهو لغة الحبل يربط به الامتعة أطلق على الضمير رابط لربطه الاوصاف والصلاة والاخبار

مشبهة أيضا لان الخفض ناشئ على الاصح عن النصب لا عن الرفع لئلا يلزم اضافة الشئ الى نفسه اذ الصفة أبدا غير مرفوعها أو غير منصوبها فافهمه وتفارق هذه الصفة اسم الفاعل من وجوه أحدها انها لا تكون الا للحال وأعنى به الماضى المستمر الى زمن الحال واسم الفاعل يكون للماضى وللحال وللاستقبال والثانى ان معمولها لا يكون الا سببيا وأعنى به ما هو متصل بضمير الموصوف لفظا أو تقديرا واسم الفاعل يكون معموله سببيا وأجنبيا تقول فى الصفة المشبهة زيد حسن وجهه وزيد حسن الوجه أى الوجه منه أو وجهه فهو اما على نيابة أل مناب الضمير المضاف اليه أو على حذف الضمير من غير نيابة عنه ولا تقول زيد حسن عمرا كما تقول زيد ضارب عمرا الثالث ان معمولها لا يكون الا مؤخرا عنها تقول زيد حسن وجهه ولا تقول زيد وجهه حسن ومعمول اسم الفاعل يكون مؤخرا عنه ومقدما عليه تقول زيد غلامه ضارب الرابع انه يجوز فى مرفوعها النصب والجر ولا يجوز فى مرفوع اسم الفاعل الا الرفع ثم بينت ان الخفض له وجه واحد وهو الاضافة وان الرفع له وجهان أحدهما أن يكون فاعلا والثانى أن يكون بدلا من ضميره مستتر فى الصفة وان النصب فيه تفصيل وذلك ان المنصوب ان كان نكرة ففيه وجهان أحدهما ان يكون انتصابه على التشبيه بالمفعول به والثانى ان يكون تمييزا وان كان معرفة امتنع كونه تمييزا وتعين كونه مشبها بالمفعول به لان التمييز لا يكون الا نكرة ثم بينت ان جواز الرفع والنصب مطلق وان جواز الخفض مقيد بأن لا تكون الصفة بأل والمعمول مجردا منها ومن الاضافة لتاليها وتضمن ذلك امتناع الجر فى نحو زيد الحسن وجهه والحسن وجه أبيه والحسن وجها والحسن وجه أب ثم قلت (السادس اسم الفعل نحو بله زيدا بمعنى دعه وعليكه وبه بمعنى الزمه والصق ودونكه بمعنى خذه ورويد وتيد بمعنى أمهله وهيهات وشتان بمعنى بعد وافترق وأوه وأف بمعنى أتوجع وأتضجر ولا يضاف ولا يتأخر عن معموله ولا ينصب فى جوابه وما نون منه فنكرة) وأقول السادس من الاسماء العاملة عمل الفعل اسم الفعل وهو على ثلاثة أنواع ما سمى به الامر وهو الغالب فلهذا ابدأت به ومثلته بخمسة أمثلة وهى بله بمعنى دع كقول الشاعر فى صفة السيوف

تذر الجماجم ضاحيا هاماتها * بله الاكف كأنها لم تخلق

أى دع الاكف وذلك فى رواية من نصب الاكف وأما من خفضها فبله مصدر بمنزلة قولك ترك الاكف وأما من رفعها وهو شاذ فهى اسم استفهام بمنزلة كيف وما بعدها مبتدأ وهى خبره وعليكه بمعنى الزمه وقوله تعالى عليكم أنفسكم أى الزموا شأن أنفسكم ويقال أيضا عليك به فقيل الباء زائدة وقيل اسم لالصق دون الزم ودونكه بمعنى خذه كقول صبية لامها * دونكها يا أم لا أطيقها * ورويده وتيده بمعنى أمهله وما سمى به الماضى وهو أكثر مما سمى به المضارع فلهذا قدمته عليه ومثلته بمثالين هيهات بمعنى بعد وشتان بمعنى افترق قال

فهيهات هيهات العقيق ومن به * وهيهات خل بالعقيق نواصله

وقال

شتان هذا والعناق والنوم * والمشرب البارد فى ظل الدوم

ولك زيادة ما قبل فاعل شتان كقوله

شتان ما يومى على كورها * ويوم حيان أخى جابر

ولا يجوز عند الاصمعى شتان ما بين زيد وعمرو وجوزه غيره محتجا بقوله

لشتان

(قوله وما نون منه فنكرة) لكن التنوين سماعى فلا يجوز فى نحو هيهات وعليك (قوله بله الاكف الخ) كأنه خطاب لانسان استعظم قطع السيوف للاكف (قوله وقيل اسم لالصق) يعنى فالباء للالصاق متعلقة بالصق لان الجار يكفيه معنى الفعل هذا والظاهر ان الباء زائدة وان الالصاق وغيره يؤخذ من المقام ولو لم تذكر الباء فقولك عليك الوسادة فيه معنى الالصاق بخلاف عليك بالتقوى (قوله ولا يجوز عند الاصمعى شتان ما بين زيد وعمرو) ووجهه ان شتان بمعنى افترق والافتراق انما يناسب المتعدد والذى بين زيد وعمرو شئ واحد ان قلت حينئذ ما وجه تجويزه قلت تضمين شتان معنى بعد أى بعد الفرق الذى بينهما وعظمت المسافة التى تفاضلا بها

لشتان ما بين اليزيدين فى الندى * يزيد بن معن واليزيد بن حاتم

وأما قول بعض المحدثين

جاز بموتى بالوصال قطيعة * شتان بين صنيعكم وصنيعى

فلم تستعمله العرب وقد يخرج على اضمار ما موصولة ببين وذلك على قول الكوفيين ان الموصول يجوز حذفه وما سمى به المضارع نحو أوه بمعنى أتوجع وأف بمعنى أتضجر وبعضهم أسقط هذا القسم وفسر هذين بتوجعت وتضجرت ومن أحكام اسم الفعل انه لا يضاف كما ان مسماه وهو الفعل كذلك ومن ثم قالوا اذا قلت بله زيد ورويد زيد بالخفض كانا مصدرين والفتحة فيهما حينئذ فتحة اعراب واذا قلت بله زيدا ورويد زيدا كانا اسمى فعلين ومعلوم ان الفتحة فيهما حينئذ فتحة بناء لعدم التنوين ومنها ان معمولها لا يتقدم عليها لا تقول زيدا عليك وخالف فى ذلك الكسائى تمسكا بظاهر قوله تعالى كتاب الله عليكم وقول الراجز

يا أيها المائح دلوى دونكا * انى رأيت الناس يحمدونكا

ومنها ان المضارع لا ينصب فى جواب الطلبى منه لا تقول صه فأحدثك بالنصب خلافا للكسائى أيضا ثم يجزم فى جوابه كقوله * مكانك تحمدى أو تستريحى * ومنها ان ما نون منها نكرة وما لم ينون معرفة فاذا قلت صه فمعناه اسكت سكوتا ما واذا قلت صه فمعناه السكوت ثم قلت (السابع والثامن الظرف والجرور المعتمدان وعملهما عمل استقر) وأقول اذا اعتمد الظرف والجرور على ما ذكرت فى باب اسم الفاعل وهو النفى والاستفهام والاسم المخبر عنه والاسم الموصوف والاسم الموصول عملا عمل فعل الاستقرار فرفعا الفاعل المضمر أو الظاهر تقول ما عندك مال وما فى الدار زيد والاصل ما استقر عندك مال وما استقر فى الدار زيد فحذف الفعل وأنيب الظرف والجرور عنه وصار العمل لهما عند المحققين وقيل انما العمل للمحذوف واختاره ابن مالك ويجوز أن تجعلهما خبرا مقدما وما بعدهما مبتدأ مؤخرا والوجه الاول أولى لسلامته من مجاز التقديم والتأخير وهكذا العمل فى بقية ما يعتمدان عليه نحو أفى الله شك وقولك زيد عندك أبوه وجاء الذى فى الدار أخوه ومررت برجل فيه فضل فان قلت ففى أى مسئلة يعتمد الوصف على الموصول حتى يحال عليه الظرف والجرور قلت اذا وقع بعد أل فانها موصولة والوصف صلة ولهذا حسن عطف الفعل عليه فى قوله تعالى ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله ثم قلت (التاسع اسم المصدر والمراد به اسم الجنس المنقول عن موضوعه الى افادة الحدث كالكلام والثواب وانما يعمله الكوفيون والبغداديون وأما نحو ان مصابك الكافر حسن فجائز اتفاقا لانه مصدر وعكسه نحو فجار وحماد) وأقول التاسع اسم المصدر وهو يطلق على ثلاثة أمور أحدها ما يعمل اتفاقا وهو ما بدئ بميم زائدة لغير المفاعلة كالمضرب والمقتل وذلك لانه مصدر فى الحقيقة ويسمى المصدر الميمى وانما سموه أحيانا اسم مصدر تجوزا ومن اعماله قول الشاعر

أظلوم ان مصابكم رجلا * أهدى السلام تحية ظلم

الهمزة للنداء وظلوم اسم امرأة منادى ومصابكم اسم ان وهو مصدر بمعنى اصابتكم ويسمى اسم مصدر مجازا ورجلا مفعول بالمصدر وأهدى السلام جملة فى موضع نصب على انها صفة لرجلا وتحية مصدر لأهدى السلام من باب قعدت جلوسا وظلم خبر ان

(قوله بظاهر قوله تعالى) يشير الى انه مؤول باضمار فعل (قوله اسكت سكوتا ما) أى أوجد فردا من افراد السكوت وليس بلازم ترك الكلام بالمرة لان النكرة فى سياق الاثبات لا تعم فيمتثل حينئذ بالسكوت عن سيرة وفتح أخرى واشتهر انه لا يمتثل على التنوين الا بترك الكلام رأسا وكأن وجهه ان صه معناه لا تتكلم كلاما والنكرة فى سياق النفى تعم ثم الظاهر انه اذا نون رويدا ونصب المضمر يؤتى به منفصلا فيقال رويدا اياه ولا يقال رويداه وان كان القياس اتصال الضمير بعامله الا ان الاتصال بعامله الاسمى شبه الاضافة فلا يجامع التنوين (قوله فمعناه السكوت) أى المعهود أى عن كلام مخصوص أو عن كل كلام بحسب ما بينك وبين مخاطبك وان اشتهر الاول فقط (قوله عمل استقر) الانسب لقوله المعتمدان أن يقول عمل مستقر (قوله العمل لهما) أى لانهما ناباعن المتعلق وفهمه عندهما حتى كأنه معناهما تأمل (قوله فان قلت ففى أى مسئلة) وارد على تمثيله بجاء الذى فى الدار أخوه مع قوله أولا على ما ذكر فى باب اسم الفاعل فافهم (قوله وعكسه نحو فجار) أى انه لا يعمل باجماع

ولهذا البيت حكاية شهيرة عند أهل الادب والثانى ما لا يعمل اتفاقا وهو ما كان من اسماء الاحداث علما كسبحان علما للتسبيح وفجار وحماد علمين للفجرة والمحمدة والثالث ما اختلف فى اعماله وهو ما كان اسما لغير الحدث فاستعمل له كالكلام فانه فى الاصل اسم للملفوظ به من الكلمات ثم نقل الى معنى التكليم والثواب فانه فى الاصل اسم لما يثاب به العمال ثم نقل الى معنى الاثابة وهذا النوع ذهب الكوفيون والبغداديون الى جوازاعماله تمسكا بما ورد من نحو قوله

أكفرا بعد رد الموت عنى * وبعد عطائك المائة الرتاعا

وقوله لان ثواب الله كل موحد * جنان من الفردوس فيها يخلد

وقوله قالوا كلامك هندا وهى مصبغة * يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا

ومنع ذلك البصريون فاضمروا لهذه المنصوبات افعالا تعمل فيها ثم قلت (العاشر اسم التفضيل كافضل وأعلم ويعمل فى تمييز وظرف وحال وفاعل مستتر مطلقا ولا يعمل فى مصدر ومفعول به اوله اومعه ولا فى مرفوع ملفوظ به فى الاصح الا فى مسئلة الكحل) وأقول انما أخرت هذا عن الظرف والمجرور وان كان مأخوذا من لفظ الفعل لان عمله فى المرفوع الظاهر ليس مطردا كما تراه الآن وأشرت بالتمثيل بأفضل وأعلم الى انه يبنى من القاصر والمتعدى ومثال اعماله فى التمييز أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا هم أحسن أثاثا ورئيا ومثال اعماله فى الحال زيد أحسن الناس متبسما وهذا بسرا أطيب منه رطبا ومثال اعماله فى الظرف قول الشاعر

فانا وجدنا العرض أحوج ساعة * الى الصون من ريط يمان مسهم

ومثال اعماله فى الفاعل المستتر جميع ما ذكرنا ولا يعمل فى مصدر لا تقول زيد أحسن الناس حسنا ولا فى مفعول به لا تقول زيد أشرب الناس عسلا وانما تعديه اليه باللام فتقول أشرب الناس للعسل ولا فى فاعل ملفوظ به لا تقول مررت برجل أحسن منه أبوه الا فى لغة ضعيفة حكاها سيبويه واتفقت العرب على جواز ذلك فى مسئلة الكحل وضابطها أن يكون أفعل صفة لاسم جنس مسبوق بنفى والفاعل مفضلا على نفسه باعتبارين وذلك كقول النبى صلى الله عليه وسلم ما من أيام أحب الى الله فيها الصوم منه فى عشر ذى الحجة وقول العرب ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد ولهذا المثال لقبت المسئلة بمسئلة الكحل وقوله

ما رأيت امرأ أحب اليه البذل منه اليك يا ابن سنان

ولم يقع هذا التركيب فى التنزيل واعلم أن مرفوع أحب فى الحديث والبيت نائب فاعل لانه مبنى من فعل المفعول لا من فعل الفاعل ومرفوع أحسن فى المثال بالعكس لان بناءه على العكس ثم قلت (واذا كان بأل طابق أو مجردا أو مضافا لنكرة أفرد وذكر أو لمعرفة فالوجهان) وأقول استطردت فى أحكام اسم التفضيل فذكرت انه على ثلاثة أقسام أحدها ما يجب فيه أن يكون طبق من هو له وهو ما كان بالالف واللام تقول زيد الافضل وهند الفضلى والزيدان الافضلان والهندان الفضليان والزيدون الافضلون والهندات الفضليات أو الفضل الثانى ما يجب فيه أن لا يطابق بل يكون مفردا مذكرا على كل حال وهو نوعان أحدهما المجرد من أل والاضافة تقول زيد أو هند أفضل من عمرو والزيدان أو الهندان أفضل من عمرو والزيدون أو الهندات أفضل

(قوله ريط) بكسر الراء هو الملاءة والمسهم المخطط (قوله نائب فاعل) وان كان هذا مما عيبا والا فافعل التفضيل كافعل التعجب انما يصاغ من المبنى للفاعل

من عمرو والثانى المضاف الى نكرة تقول زيد أفضل رجل والزيدان أفضل رجلين والزيدون أفضل رجال وهند أفضل امرأة والهندان أفضل امرأتين والهندات أفضل نسوة وتجب المطابقة فى تلك النكرة كما مثلنا وأما قوله تعالى ولا تكونوا أول كافر به فالتقدير أول فريق كافر ولولا ذلك لقيل أول كافرين أو التقدير ولا يكن كل منكم أول كافر مثل فاجلدوهم ثمانين جلدة الثالث ما يجوز فيه الوجهان وهو المضاف لمعرفة تقول الزيدان أفضل القوم والزيدون أفضل القوم وهند أفضل النساء والهندان والهندات أفضل النساء وان شئت قلت الزيدان أفضلا القوم والزيدون أفضلو القوم وهند فضلى النساء والهندان فضليا النساء والهندات فضليات النساء وترك المطابقة أولى قال الله تعالى ولتجدنهم أحرص الناس على حياة ولم يقل أحرصى الناس وقال الشاعر

ومية أحسن الثقلين جيدا * وسالفة وأحسنهم قذالا

ولم يقل حسنى الثقلين ولا حسناهم وعن ابن السراج ايجاب ترك المطابقة ورد بقوله سبحانه وتعالى الا الذين هم أراذلنا وكذلك جعلنا فى كل قرية أكابر مجرميها ثم قلت (ولا يبنى ولا ينقاس هو ولا أفعال التعجب وهى ما أفعله وأفعل به وفعل الا من فعل ثلاثى مجرد لفظا وتقديرا تام متفاوت المعنى غير منفى ولا مبنى للمفعول) وأقول لا يبنى أفعل التفضيل ولا ما أفعله وأفعل به وفعل فى التعجب من نحو جلف وكلب وحمار لانها غير أفعال وقولهم ما أجلفه وأحمره وأكلبه خطأ ولا من نحو دحرج لانه رباعى ولا من نحو انطلق واستخرج لانه وان كان ثلاثيا لكنه مزيد فيه ولا من نحو هيف وغيد وحول وسود وعور وحمر وعمى وعرج لانها وان كانت ثلاثية مجردة فى اللفظ لكنها مزيدة فى التقدير اذ أصل حول احول وعور اعور وغيد اغيد والدليل على ذلك ان عيناتها لم تقلب ألفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها فلولا ان ما قبل عيناتها ساكن فى التقدير لوجب فيها القلب المذكور ولا من نحو كان وظل وبات وصار لانها غير تامة ولا من نحو ضرب لانه مبنى للمفعول ولا من نحو ما قام وما عاج بالدواء لانه منفى وما سمع مخالفا لشئ مما ذكرنا لم يقس عليه فمن ذلك قولهم هو ألص من فلان وأقمن منه فبنوه من غير فعل بل من قولهم هو لص وقمن بكذا وقولهم ما أتقاه من اتقى وما أخصره هذا الكلام من اختصر وهما ذوو زيادة والثانى مبنى للمفعول وفى التنزيل ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة وهما من أقسط اذا عدل ومن أقام الشهادة وسيبويه يقيس ذلك اذا كان المزيد فيه أفعل وفهم من قولى ولا ينقاس انه قد يبنى من غير ذلك بالسماع دون القياس كما بينته

ثم قلت (باب واذا تنازع من الفعل أو شبهه عاملان فأكثر ما تأخر من معمول فأكثر فالبصرى يختار اعمال المجاور فيضمر فى غيره مرفوعه ويحذف منصوبه ان استغنى عنه والا أخره والكوفى الاسبق فيضمر فى غيره ما يحتاجه) وأقول لما فرغت من ذكر العوامل أردفتها بحكمها فى التنازع ويسمى هذا الباب باب التنازع وباب الاعمال والحاصل انه يتأتى تنازع عاملين وأكثر فى معمول واحد وأكثر وان ذلك بشرطين أحدهما أن يكون العامل من جنس الفعل أو شبهه من الاسماء فلا تنازع بين الحروف ولا بين الحرف وغيره والثانى أن لا يكون المعمول متقدما ولا متوسطا بل متأخرا

(قوله متفاوت المعنى) ليتأتى فيه التفاضل والتعجب لان التعجب استعظام زيادة فى وصف فاعل خفى سببها فلا يصاغان من القتل لانه شئ واحد هو ازهاق الروح (قوله وحمر) فيه ان دليله لا يظهر فى حمر الا هم الا ان يقال حمل على المعتل لانه موازن له ثم غير شارحنا اخرج هذه الافعال بزيادة قيد هو ان لا يكون اسم فاعله على أفعل ولم يلتفت الى انه مزيد مقدر (قوله عاملان) بينهما ارتباط اما بعطف نحو قام وقعد زيد أو بكون الثانى جوابا للاول جواب الشرط نحو آتونى أفرغ عليه قطرا أو جواب السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة أو كون الثانى من معمولات الاول نحو وانهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا قلت أو كون الثانى مرتبا على الاول نحو هاؤم اقرؤا كتابيه وعزه مطول معنى فرعها فان القراءة مرتبة على الاخذ والعناء والتعب مرتب على المطل وعلى كل حال لا يجوز قام قعد زيد (قوله فيضمر فى غيره مرفوعه) ويغتفر لاجل عمدته عود الضمير لمتأخر لفظا ورتبة (قوله فيضمر فى غيره ما يحتاج اليه) اى ولو منصوبا لانه عائد على متقدم رتبة لانه معمول الاول (قوله فلا تنازع بين الحرفين) واثبته بعضهم فى ان لم تكرمنى فان كلا منهما يقتضى الجزم والجمهور يقولون ان عاملة فى فعل مأخوذ من معنى لم اى ان انتفى اكرامك فهى عاملة فى محل لم ومدخولها

فلا تنازع فى نحو زيدا ضربت وأكرمت لتقدمه ولا فى نحو ضربت زيدا وأكرمت لتوسطه وجوّز ذلك بعضهم فيهما مثال تنازع العاملين معمولا قوله تعالى آتونى أفرغ عليه قطرا فآتونى وأفرغ عاملان طالبان لقطرا ومثال تنازع العاملين أكثر من معمول ضربت وأهنت زيدا يوم الخميس ومثال تنازع أكثر من عاملين معمولا واحدا قول الشاعر

أرجو وأخشى وأدعو الله مبتغيا * عفوا وعافية فى الروح والجسد

ومثال تنازع أكثر من عاملين أكثر من معمول واحد قوله صلى الله عليه وسلم تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين فدبر ظرف وثلاثا مفعول مطلق وهما مطلوبان لكل من العوامل الثلاثة ومثال تنازع الفعلين ما مثلنا ومثال تنازع الاسمين قول الشاعر

قضى كل ذى دين فوفى غريمه * وعزة ممطول معنى غريمها

فى أحد القولين ومثال تنازع الفعل والاسم هاؤم اقرؤا كتابيه واتفق الفريقان على جواز اعمال أى العاملين شئت ثم اختلفوا فى المختار فاختار الكوفيون اعمال الاول لتقدمه والبصريون اعمال المتأخر لمجاورته للمعمول وهو الصواب فى القياس والاكثر فى السماع فاذا أعمل الثانى نظرت فان احتاج الاول لمرفوع أضمر على وفق الظاهر المتنازع فيه نحو قاما وقعد أخواك قاموا وقعد اخوتك قمن وقعد نسوتك وهذا اجماع من البصريين وان احتاج لمنصوب فلا يخلوا اما أن يصح الاستغناء عنه أولا فان صح الاستغناء عنه وجب حذفه نحو ضربت وضربنى زيد ولا يجوز أن تضمره فتقول ضربته وضربنى زيد الا فى ضرورة الشعر قال الشاعر

اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب * جهارا فكن فى الغيب أحفظ للود

وان لم يصح وجب تأخيره نحو رغبت ورغب فى الزيدان عنهما واذا أعمل الاول أضمر فى الثانى ما يحتاجه من مرفوع ومنصوب ومجرور فتقول قام وقعدا أخواك قام وضربتهما أخواك قام ومررت بهما أخواك ولا يجوز حذفه اذا كان مرفوعا باتفاق ولا اذا كان منصوبا الا فى ضرورة الشعر كقول الشاعر

بعكاظ يعشى الناظرين * اذا هم لمحوا شعاعه

ومن ثم قلنا فى قوله تعالى آتونى أفرغ عليه قطرا انه أعمل الثانى لانه لو أعمل الاول لوجب أن يقال آتونى أفرغه عليه قطرا وكذا فى بقية آى التنزيل الواردة من هذا الباب ثم قلت

{باب اذا شغل فعلا أو وصفا ضمير اسم سابق أو ملابس لضميره عن نصبه وجب نصبه بمحذوف مماثل للمذكوران تلا ما يختص بالفعل كان الشرطية وهلا ومتى وترجح ان تلا ما الفعل به أولى كالهمزة وما النافية أو عاطفا على فعلية غير مفصول بأما نحو أبشرا منا واحدا نتبعه والانعام خلقها لكم أو كان المشغول طلبا ووجب رفعه بالابتداء ان تلا ما يختص به كاذا الفجائية أوتلاه ماله الصدر كزيد هل رأيته وهذا خارج عن أصل هذا الباب مثل وكل شئ فعلوه فى الزبر وزيد ما أحسنه وترجح فى نحو زيد ضربته واستويا فى نحو زيد قام وعمرا أكرمته} وأقول هذا الباب المسمى بباب الاشتغال وحقيقته أن

(قوله فلا تنازع فى نحو زيدا ضربت وأكرمت) بل هو معمول لما يليه جزما وحذف من غيره اذ لما أتى العامل الاول استحق المعمول فلم يأت الثانى الا بعد عمله فيه بخلاف ما اذا تأخر المعمول عنهما لكن أنت خبير بان تسمية ذلك تنازعا قد يدعى له وجه صحة ولا مشاحة فى الاصطلاح (قوله أرجو وأخشى الخ) يقال هنا أكثر من معمول لان مبتغيا حال معمولة لعامل صاحبها وكانه رأى ان الاظهر الابتغاء عند الدعاء لكن أنت خبير بصحته عند الخشية على ان الرجاء كالدعاء ثم ظهر ان الحق مع المصنف لانه لا تنازع فى حال ولا تمييز لوجوب تنكيرهما فلا يتأتى اضمارهما فى المهمل فتدبر (قوله فى أحد القولين) وقال ابن مالك هما خبر والمرفوع مبتدأ مؤخر فاذا لا يقع التنازع فى المرفوع السببي (قوله اعمال الاول لتقدمه) كما قيل فى الفعل المؤكد لا فاعل له والفاعل للاول نحو قام قام زيد (قوله الصواب فى القياس) لسلامته من الفصل بين العامل والمعمول باجنبي والتوكيد غير أجنبي ان قلت يلزم الفصل عند البصريين فى نحو رغبت ورغب فى الزيدان عنهما كما يأتى قلت هذا أمر جزئى فافهم (قوله غير مفصول بأما) والا ترجح الرفع نحو ضربت زيدا وأما عمرو فأكرمته لان ما بعد أما كلام مفصول عما قبلها فلا يعتبر بينهما مناسبة (قوله أو كان المشغول طلبا) لان الطلب لا يقع فى الكثير خبرا للمبتدا فمن ثم منعه بعضهم متوهما التنافى من عنوان خبر وطلب (قوله عن أصل هذا الباب) من انه لا مانع من العمل فى السابق الا الضمير الشاغل وفيه انه يلزم خروج مسائل ما يختص بالابتداء (قوله واستويا فى نحو زيد قام وعمرا أكرمته) أقول حق التمثيل وعمرا أكرمته معه ليكون على تقدير العطف على جملة الخبر هناك رابط فى المعطوفة يرجع لزيد قيل المثال لا يشترط صحته على ان الغرض مثال لمطلق مسبوق بذى وجهين وان توقفت صحة التركيب على شئ آخر ولبعض المحققين من الاعاجم هناك كلام غير هذا حاصله انه لا عطف على جملة الخبر أصلا بل العطف على كل حال على الجملة الكبرى غير ان الجملة الكبرى لها اعتبار ان صدر وعجز فتعتبر المناسبة بين المعطوفة والجملة الكبرى تارة من

يتقدم

يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل هو فعل أو وصف وكل من الفعل والوصف المذكورين مشتغل عن نصبه له بنصبه لضميره لفظا كزيدا ضربته أو محلا كزيدا مررت به أو لما لابس ضميره نحو زيدا ضربت غلامه أو مررت بغلامه والاسم فى هذه الامثلة ونحوها أصله أن يجوز فيه وجهان أحدهما ان يرفع على الابتداء فالجملة بعده فى محل رفع على الخبرية والثانى أن ينصب بفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور فلا موضع للجملة بعده لانها مفسرة وفهم من قولى فعل أو وصف ان العامل ان لم يكن أحدهما لم تكن المسئلة من باب الاشتغال وذلك نحو زيد انه فاضل وعمرو كأنه أسد وذلك لان الحرف لا يعمل فيما قبله وكذلك نحو زيد دراكه وعمرو عليكه لان اسم الفعل لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا ومن ثم لم يجز النصب على الاشتغال فى نحو وكل شئ فعلوه فى الزبر وقولك زيد ما أحسنه لان فعلوه صفة والصفة لا تعمل فى الموصوف وفعل التعجب جامد فهو شبيه بالحرف فلا يعمل فيما قبله لاسيما وبينهما ما التعجبية ولها الصدر وكذلك زيد أنا الضاربه لان أل موصولة فلا يتقدم عليها معمول صلتها ثم الاسم الذى تقدم وبعده فعل أو وصف وكل منهما ناصب لضميره أو لسببيه ينقسم خمسة أقسام احدها ما يترجح نصبه وذلك فى ثلاث مسائل احداها ان يكون الفعل المشغول طلبا نحو زيدا اضربه وعمرا لا تهنه الثانية ان يتقدم عليه أداة يغلب دخولها على الفعل نحو أبشرا منا واحدا نتبعه الثالثة ان يقترن الاسم بعاطف مسبوق بجملة فعلية لم تبن على مبتدا كقوله تعالى خلق الانسان من نطفة فاذا هو خصيم مبين والانعام خلقها لكم الثانى ما يترجح رفعه بالابتداء وذلك فيما لم يتقدم عليه ما يطلب الفعل وجوبا أو رجحانا نحو زيد ضربته وذلك لان النصب محوج الى التقدير ولا طالب له والرفع غنى عنه فكان أولى لان التقدير خلاف الاصل ومن ثم منعه بعض النحويين ويرده انه قرئ جنات عدن يدخلونها سورة أنزلناها بنصب جنات وسورة الثالث ما يجب نصبه وذلك فيما تقدم عليه ما يطلب الفعل على سبيل الوجوب نحو ان زيدا رأيته فأكرمه الرابع ما يجب رفعه وذلك اذا تقدم عليه ما يختص بالجمل الاسمية كاذا الفجائية نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو واجازة أكثر النحويين النصب بعد هاسهو أو حال بين الاسم والفعل شئ من أدوات التصدير نحو زيد هل رأيته وعمرو ما لقيته الخامس ما يستوى فيه الامران وذلك اذا وقع الاسم بعد عاطف مسبوق بجملة فعلية مبنية على مبتدا نحو زيد قام وعمرا أكرمته وذلك لان الجملة السابقة اسمية الصدر فعلية العجز فان راعيت صدرها رفعت وان راعيت عجزها نصبت فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين فلذلك جاز الوجهان على السواء وقد جاء التنزيل بالنصب قال الله تعالى الرحمن علم القرآن الآيات الرحمن مبتدأ وعلم القرآن جملة فعلية خبر والمجموع جملة اسمية ذات وجهين والجملتان بعد ذلك معطوفتان على الخبر وجملتا الشمس والقمر بحسبان والنجم والشجر يسجدان معترضتان والسماء رفعها عطف على الخبر أيضا وهى محل الاستشهاد ثم قلت

{باب يتبع ما قبله فى الاعراب خمسة أحدها التوكيد وهو تابع يقرر أمر المتبوع فى النسبة أو الشمول فالاول نحو جاء زيد نفسه والزيدان أو الهندان أنفسهما والزيدون أنفسهم والهندات أنفسهن والعين كالنفس والثانى نحو جاء الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما واشتريت العبد كله والعبيد كلهم والامة كلها والاماء كلهن ولا

حيث صدرها وتارة من حيث عجزها وحينئذ فلا حاجة لرابط أصلا وهو دقيق (قوله أصله أن يجوز فيه وجهان) أقول مراده بالجواز ما قابل الامتناع لا استواء الامرين لان هذا ليس أصلا اذ انما يكون فى قام زيد وعمرو أكرمته والاصل ترجيح الرفع تأمل (قوله تابع فى معنى التابع كلام لنا مبسوط فى كتابة الازهرية فارجع اليه ان شئت

(قوله مطلقا) محدودة أولا والثانى عدم توكيده اتفاقا نحو: هرو حين فاصدق على القليل والكثير لافائدة فى تأكيده (قوله ولا يعاد ضمير متصل) نحو ضربته ضربته ويحتمل هذا أن يكون الفعل أو الفاعل أو المفعول فان قلت أنا نعين تأكيد الثانى

تؤكد نكرة مطلقا وتؤكد باعادة اللفظ أو مرادفه نحو دكا دكا وحاجا حابلا ولا يعاد ضمير متصل ولا حرف غير جوابى الامع مااتصل به) وأقول اذا استوفت العوامل معمولاتها فلا سبيل لها الى غيرها الا بالتبعية والتوابع خمسة نعت وتوكيد وعطف بيان وبدل وعطف نسق وقيل أربعة فادرج هذا القائل عطفى البيان والنسق تحت قوله والعطف وقال آخرون ستة فجعل التأكيد اللفظى بابا واحدا والتأكيد المعنوى كذلك ومثال المقرر لامر المتبوع فى النسبة جاءنى زيد نفسه فانه لولا قولك نفسه لجوز السامع كون الجائى خبره او كتابه بدليل قوله تعالى وجاء ربك اى أمره ومثال المقرر لامره فى الشمول قوله عز وجل فسجد الملائكة كلهم أجمعون اذ لولا التأكيد لجوز السامع كون الساجد أكثرهم ويجب فى المؤكد كونه معرفة وشذ قول عائشة رضى الله عنها ماصام رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا كله الارمضان وقول الشاعر

لكنه شاقه ان قيل ذارجب * ياليت عدة حول كله رجب

وأنشده ابن مالك وغيره ياليت عدة شهر وهو تحريف ويجب فى التأكيد كونه مضافا الى ضمير عائد على المؤكد مطابق له كما مثلنا ويستثنى من ذلك اجمع وماتصرف منه فلا يضفن لضمير تقول اشتريت العبيد كله اجمع والامة كلها جمعاء والعبيد كلهم اجمعين والاماء كلهن جمع ويجب فى النفس والعين اذا أكدبهما ان يكونا مفردين مع المفرد نحو جاء زيد نفسه عينه وجاءت هند نفسها عينها ومجموعين مع الجمع نحو جاء الزيدون انفسهم أعينهم والهندات انفسهن اعينهن واما اذا اكدبهما المثنى ففيهما ثلاث لغات افصحها الجمع فتقول جاء الزيدان انفسهما اعينهما ودونه الافراد ودون الافراد التثنية وهى الاوجه الجارية فى قولك قطعت رؤس الكبشين (مسئلة) قال بعض العلماء فى قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون فائدة ذكر كل رفع وهم من يتوهم ان الساجد البعض وفائدة ذكر اجمعون رفع وهم من يتوهم انهم لم يسجدوا فى وقت واحد بل سجدوا فى وقتين مختلفين والاول صحيح والثانى باطل بدليل قوله تعالى لاغوينهم اجمعين لان اغواء الشيطان لهم ليس فى وقت واحد فدل على ان اجمعين لاتعرض فيه لاتحاد الوقت وانما معناه كمعنى كل سواء وهو قول جمهور النحويين وانما ذكر فى الآية تأكيدا على تأكيد كما قال تعالى فمهل الكافرين امهلهم رويدا ثم قلت (الثانى النعت وهو تابع مشتق اومؤول به يفيد تخصيص متبوعه أو توضيحه أومدحه اوذمه أوتأكيده او الترحم عليه ويتبعه فى واحد من اوجه الاعراب ومن التعريف والتنكير ولا يكون اخص منه فنحو بالرجل صاحبك بدل ونحو بالرجل الفاضل وبزيد الفاضل نعت وامره فى الافراد والتذكير واضدادهما كالفعل ولكن يترجح نحو جاءنى رجل قعود غلمانه على قاعد واما قاعدون فضعيف ويجوز قطعه ان علم متبوعه بدونه بالرفع او بالنصب) واقول مثال المشتق مررت برجل ضارب اومضروب اوحسن الوجه اوخير من عمرو ومثال المؤول به مررت برجل أسد اى شجاع ومثال مايفيد تخصيص المتبوع قوله تعالى فتحرير رقبة مؤمنة ومثال مايفيد مدحه الحمد لله رب العالمين ومثال مايفيد ذمه اعوذ بالله

أو هو بالثالث من استعارة أى نقل ضمير الرفع لغيره وان قلت ضربته ضربت احتمل الاولين فقط هذا والظاهر ان توكيد الفعل المسند للضمير باعادته وحده ممتنع أو غير شائع نحو ضربته ضرب أو ضربت ضرب والقول بالاتفاق فى ذلك بعيد (قوله ولا حرف غير جوابى) نحو كسرت بالجر بالجر رد التوهم انك كسرت المجرور عليه فهو توكيد لمعنى الباء أما ان كان رد التوهم الكسر بالسكين مثلا فهو توكيد للعبد لكن على الاول هو اظهار فى محل الاضمار اذ الظاهر كسرت بالجر به اغتفر لان المقام للتأكيد فى الجملة اما الحرف الجوابى فكالمستقل يعاد وحده كما يؤتى به ابتداء كذلك وشذ اعادة غيره وحده كقوله

فلا والله لايلفى لمابى

ولا للمابهم أبدا دواء

وأسهل منه قوله

لالا أبوح بحب بثنة انها

أخذت على مواثقا وعهودا

(قوله ويستثنى من ذلك أجمع الخ) فمن ثم قال بعضهم اذا قلت جاء الجيش أجمعه فأجمعه بدل لاتوكيد لان التوكيد به لايضاف للضمير (قوله قطعت رؤس الكبشين) فالتثنية ظاهرة والجمع مراد به مافوق الواحد والافراد مراد به الجنس الصادق بالاثنين (قوله أوتوضيحه) هو فى المعارف ولم يقولوا فيها تخصيصا لان عمومها لعارض الاشتراك فعلوه خفاء عارضا فازالته توضيح والتخصيص ازالة العموم الاصلى وأنت خبير بأن هذا مع ضعفه لايظهر فى غير العلم من المعارف فمن ثم لم ينظر له بعض وعبر فيها بالتخصيص مثل النكرات كابن عقيل فى شرح الخلاصة (قوله ولايكون أخص) أقول الظاهر مذهب من جوز كونها أخص لانها موضحة أومخصصة فلتكن أعرف وكأن من منع قال لايكون التابع أشرف من المتبوع

من

(قوله ويحتاج شرح ذلك الى بسط طويل) أقول يرد على من قال انه عطف بيان ان عطف البيان موضح أو مخصص وكلاهما منتف هنا ويجاب بأنه موضح وذلك ان الهين مثنى والحكم المتعلق به يحتمل انه من حيث كل فرد ويحتمل انه من حيث الهيئة الاجتماعية بل ربما كان المتبادر الاول كما يظهر لك فى قولنا لاتضرب الزيدين وليس مراد اهنا اذ نفى كل من الالهين كفر فقوله اثنين توضيح وبيان لان النهى عن الالهين من حيث انهما اثنان فلاينافى انه لابد من أحدهما كما عينه بعد بقوله انما هو اله واحد فاياى فارهبون ولما كان هذا خفيا لم يعتبره النحويون وقالوا انه صفة مؤكدة ولا يدققون تدقيق أهل المعانى والبيان الناظرين للنكات وان لم تقنع بهذا وتشوقت لنوع بسط فى المقام حيث أشار بذلك المصنف الامام فاتل عليك عبارة المولى سعد الدين فى المطول ونصها فى مبحث بيان المسند اليه فان قلت قد أورد المصنف يعنى الخطيب القزوينى صاحب التلخيص قوله تعالى لاتتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد فى باب الوصف وذكر انه للبيان والتفسير وأورده السكاكى فى عطف البيان مصرحا بأنه من هذا القبيل فما الحق فى ذلك قلت ليس فى كلام السكاكى مايدل على انه عطف بيان صناعى لجواز أن يريد انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا ويكون ايراده فى المبحث مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان فى بحث التأكيد على ماهو دأب السكاكى ويكون مقصوده انه وصف صناعى جىء به للايضاح لاللتأكيد مثل أمس الدابر على ماوقع فى كلام النحاة وتقرير ذلك ان لفظ الهين حامل لمعنى الجنسية أعنى الالهية ومعنى العدد أعنى الاثنينية وكذا لفظ اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام فى الاول النهى عن اتخاذ الاثنين من الاله لاعن اتخاذ جنس الاله وفى الثانى انه اثبات الواحد من الاله لا اثبات جنسه فوصف الهين باثنين واله بواحد ايضاحا لهذا الغرض وتفسيرا وهذا الذى قصده صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل لمعنى الافراد أو التثنية دال على شيئين الجنسية والعدد المخصوص فاذا أردت الدلالة على ان المعنى به منهما والذى يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده هذا كلامه وقوله يؤكده أى يحققه ويقرره ولم يقصد انه تأكيد صناعى لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع أو بألفاظ مخصوصة فما وقع فى شرح المفتاح من أن مذهب صاحب الكشاف ان الهين اثنين ونفخة واحدة من التأكيد الصناعى ليس بشئ اذ لادلالة لكلامه عليه بل اورد فى المفصل قوله تعالى نفخة واحدة

من الشيطان الرجيم ومثال مايفيد الترحم عليه اللهم انا عبدك المسكين ومثال مايفيد التوكيد نفخة واحدة وعشرة كاملة ولاتتخذوا الهين اثنين وزعم قوم من اهل البيان ان اثنين عطف بيان ويحتاج شرح ذلك الى بسط طويل وقد لهج المعربون بأن النعت يتبع المنعوت فى أربعة من عشرة والتحقيق ان الامر على النصف فى العددين وانه انما يتبع فى اثنين من خمسة وهما واحد من أوجه الاعراب الثلاثة التى هى الرفع

مثالا للوصف المؤكد نحو أمس الدابر فالحق ان كلا من اثنين وواحد وصف صناعى للبيان والتفسير كما فى قوله تعالى ومامن دابة فى الارض ولاطائر يطير بجناحيه حيث جعل فى الارض صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر ليدل على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق فى باب الوصف فالآيتان يشتركان فى ان الوصف فيهما للبيان ويفترقان من حيث انه فى الهين اثنين واله واحد لبيان ان القصد الى العدد دون الجنس وفى دابة فى الارض وطائر يطير بجناحيه لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد وتقرير هذا المبحث على ماذكرت مما لامزيد عليه للمنصف وبه يتبين ان لاخلاف بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والمصنف على ماتوهمه القوم واستدل العلامة فى شرح المفتاح على انه عطف لاوصف بان معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى فى متبوعه انه ذكر ليدل على معنى فى متبوعه على مانقل عن ابن الحاجب ولم يذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة اللتين فى متبوعهما ليكونا وصفين بل ذكر اللدلالة على ان القصد من متبوعهما الى أحد جزئيه أعنى الاثنينية والوحدة دون الآخر أعنى الجنسية فكل منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان لاصفة (واقول) ان أريد انه لم يذكر الا ليدل على معنى فى متبوعه فلا يصدق التعريف على شئ من الصفة لانها البتة تكون لتخصيص أو تأكيد او مدح أوذم أو نحو ذلك وان أريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض من دلالته شيأ آخر كالتخصيص والتأكيد وغيرهما فيجوز أن يكون ذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة فيكون الغرض من هذا بيان المقصود وتفسيره كما ان الدابر ذكر ليدل على الدبور والغرض منه التأكيد بل الامر كذلك عند التحقيق ألاترى ان السكاكى جعل من الوصف ماهو كاشف وموضح ولم يخرج بهذا عن الوصفية ثم قال وأما انه ليس ببدل فظاهر لانه لايقوم مقام المبدل منه وفيه أيضا نظر لانا لانسلم انه يجب صحة قيام البدل مقام المبدل منه ألاترى الى ماذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان لله وشركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لامعنى لقولنا وجعلوا لله الجن بل لايبعد ان يقال الاولى انه بدل لانه المقصود بالنسبة اذ النهى انما هو عن اتخاذ اثنين من الآلهة على مامر تقريره انتهت عبارة المطول

(قوله أخص) هو يوهم الابهام والفرض انه معلوم (قوله وأمدح فى صفة المدح) هو وجيه لكن قال غيره المدح من الصفة ويجوز تقديراعنى وغيره ماعدا مفيد الذم وقياسه فى الذم ماعدا مفيد المدح (قوله غير صفة) يحتمل ان مراده بها المشتق ومثله المؤول به فكانه قال تابع جامد ويحتمل ان مراده بها النعت واليه نحا فى الشارح (قوله ان لم يجب ذكره كهند قام زيد أخوها) قد يدعى صحة البدلية وكونه من جملة أخرى أم تقديرى ١٠٨ لا يمنع ارتباط الاولى بضميره وفى الظاهر هو من متعلقات الجملة الاولى ومن توابع ما فيها كما ان كون المبدل منه فى نية الطرح لا ينافى عود الضمير فى البدل اليه نحو أكلت الرغيف ثلثه (قوله ولم يمتنع احلاله محل الاول) الانسب بكون البدل على نية تكرار العامل ان يقول ولم يمتنع تقدير العامل له ان قلت ما يمنع التقدير يمنع تسلط العامل الاول حيث جعل عطف بيان قلت المقدر يعمل بطريق الاستقلال والعمل بالتبع يغتفر فيه ما لا يغتفر فى غيره ان قلت حينئذ ما معنى جعلهم البدل من التوابع قلت نظرا للظاهر (قوله ويمتنع فى مقام ابراهيم) أى يمتنع عطف البيان فى قوله تعالى فى شأن البيت الحرام فيه آيات بينات مقام ابراهيم فلا يجوز ان مقام ابراهيم عطف بيان لآيات بناء على انهما شئ واحد وان المراد بمقام ابراهيم ما قام به من الامور المعبر عنها بالآيات وذلك ان عطف البيان موضح أو مخصص ودلالة مقام ابراهيم على هذه الامور أخفى من دلالة آيات بينات عليها اذ المتبادر من مقام ابراهيم المكان الحقيقى الذى قام به والأخفى لا يوضح الاظهر فلا يخصصه لخفاء معناه فى نفسه وبالنسبة له ان قلت قد ذكر صاحب الكشاف فى قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام ان الثانى فى عطف البيان ليس بلازم أن يكون أوضح من الاول لجواز أن يكون التوضيح باجتماعهما قلت بعد تسليم ما ذكره فهنا مانع آخر لان مقام مفرد معرفة وآيات جمع نكرة وقد قال ابن مالك فأولينه من وفاق الاول * ما من وفاق الاول النعت ولى اقسم وان كان الزمخشرى قد اعرب مقام عطف بيان فقد قيل انه مخالف للاجماع فى ذلك كما فى الاشمونى (قوله وياسعيد كرز) بتنوين كرز فليس المانع من البيان الاخفاء الثانى على ما علمت فيه اما ان ضم بلا تنوين فالمانع أيضا كون البيان لا يعطى حكم المنادى المستقل وبه صرح فى الشارح ثم الظاهر ان الاخفى يصح بدلا وان لم يصح عطف بيان (قوله قالون عيسى) فالثانى أخفى لانه انما اشتهر بالاول لقبه به شيخه نافع لجودة قراءته

والنصب والجر وواحد من التعريف والتنكير فلا تنعت نكرة بمعرفة ولا العكس لا تقول مررت برجل الفاضل ولا بزيد فاضل كما انه لا يتبع المرفوع بمنصوب ولا بمجرور ولا نحو ذلك ويجب عند جماهير النحويين كون الموصوف اما أعرف من الصفة أو مساويا لها فلا يجوز أن يكون دونها فالاول كقولك مررت بزيد الفاضل فان العلم أعرف من المعرف باللام والثانى نحو مررت بالرجل الفاضل فانهما معرفان باللام والثالث نحو مررت بالرجل صاحبك فصاحبك بدل عندهم لا نعت لان المضاف للضمير فى رتبة الضمير او رتبة العلم وكلاهما أعرف من المعرف باللام وأما الافراد وضداه وهما التثنية والجمع والتذكير وضده وهو التأنيث فان النعت يعطى من ذلك حكم الفعل الذى يحل محله من ذلك الكلام فتقول مررت بامرأة حسن أبوها بالتذكير كما تقول حسن أبوها وفى التنزيل ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها وبرجل حسنة أمه بالتأنيث كما تقول حسنت أمه وتقول برجل حسن أبواه وبرجل حسن آباؤه ولا تقول حسنين ولا حسنين الا على لغة من قال أكلونى البراغيث وعلى ذلك فقس الا ان العرب أجروا جمع التكسير مجرى الواحد فاجاز وافيه مررت برجل قعود غلمانه كما تقول قاعد غلمانه وقوم يرجحوه على الافراد واليه أذهب وأما جمع التصحيح فانما يقوله من يقول أكلونى البراغيث واذا كان المنعوت معلوما بدون النعت نحو مررت بامرئ القيس الشاعر جاز لك فيه ثلاثة أوجه الاتباع فيخفض والقطع بالرفع باضمار هو وبالنصب باضمار فعل ويجب أن يكون ذلك الفعل أخص أو أعنى فى صفة التوضيح وأمدح فى صفة المدح وأذم فى صفة الذم فالاول كما فى المثال المذكور والثانى كما فى قول بعض العرب الحمد لله أهل الحمد بالنصب والثالث كما فى قوله تعالى وامرأته حمالة الحطب يقرأ فى السبع حمالة الحطب بالنصب باضمار أذم وبالرفع اما على الاتباع أو باضمار هى ثم قلت (الثالث عطف البيان وهو تابع غير صفة يوضح متبوعه أو يخصصه نحو

* أقسم بالله أبو حفص عمر * ونحو أو كفارة طعام مساكين ويتبعه فى أربعة من عشرة ويجوز اعرابه بدل كل ان لم يجب ذكره كهند قام زيد أخوها ولم يمتنع احلاله محل الاول نحو يا زيد الحرث و * أنا ابن التارك البكرى بشر * ويا نصر نصر نصرا ويمتنع فى نحو مقام ابراهيم وفى نحو يا سعيد كرز وقرأ قالون عيسى) وأقول قولى تابع جنس يشمل التوابع كلها وقولى غير صفة مخرج للصفة فانها توافق عطف البيان فى افادة توضيح المتبوع ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة فلا بد من اخراجها والادخلت فى حد البيان وقولى يوضح متبوعه او يخصصه مخرج لما عدا عطف البيان ومثال الموضح قوله

أقسم بالله أبو حفص عمر * ما مسها من نقب ولا دبر

والمراد بعمر بن الخطاب رضى الله عنه ومثال العطف المخصص قوله تعالى أو كفارة اطعام مساكين فيمن نون كفارة ورفع الطعام وحكم المعطوف انه يتبع المعطوف عليه فى أربعة من عشرة وهى واحد من الرفع والنصب والجر وواحد من التعريف والتنكير وواحد من الافراد والتثنية والجمع وواحد من التذكير والتأنيث وكل شئ جاز اعرابه عطف بيان جاز اعرابه بدلا أعنى بدل كل من كل الا اذا كان ذكره واجبا كهند قام زيد أخوها ألا ترى ان الجملة الفعلية خبر عن هند والجملة الواقعة خبرا لا بد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه والرابط هنا الضمير فى قوله أخوها الذى هو تابع لزيد فلو أسقط لم يصح الكلام فوجب أن يعرب بيانا لا بدلا لان البدل على نية تكرار العامل فكانه من جملة أخرى فتصلو الجملة المخبر بها عن رابط والا اذا امتنع احلاله محل المتبوع ولذلك أمثلة كثيرة منها قولك يا زيد الحرث فهذا من باب البيان وليس من باب البدل لان البدل فى نية الاحلال محل المبدل منه اذ لو قيل يا الحرث لم يجز لان يا وأل لا يجتمعان هنا ومنها قول الشاعر أنا ابن التارك البكرى بشر * عليه الطير ترقبه وقوعا

فبشر عطف بيان على البكرى وليس بدلا لامتناع أنا ابن التارك بشر اذ لا يضاف ما فيه الالف واللام الى المجرد منها الا ان كان المضاف مثناة او مجموعة جمع المذكر السالم نحو الضاربا زيد والضاربو زيد ولا يجوز الضارب زيد خلافا للفراء ومنها قول الراجز وهو ذو الرمة اني واسطار سطرن سطرا * لقائل يا نصر نصر نصرا

لان نصرا الثانى مرفوع والثالث منصوب فلا يجوز فيهما أن يكونا بدلين لانه لا يجوز يا نصر بالرفع ولا يا نصرا بالنصب قالوا وانما نصر الاول عطف بيان على اللفظ والثانى عطف بيان على المحل واستشكل ذلك ابن الطراوة لان الشئ لا يبين نفسه قال وانما هذا من باب التوكيد اللفظى وتابعه على ذلك المحمدان ابنا مالك ومعطى فان قلت يا سعيد كرز بضم كرز وجب كونه بدلا وامتنع كونه بيانا لان البدل فى باب النداء حكمه حكم المنادى المستقل وكرز اذا نودى ضم من غير تنوين واما البيان المفرد التابع لمبنى فيجوز رفعه ونصبه ويمتنع ضمه من غير تنوين ومثله فى ذلك النعت والتوكيد نحو يا زيد الفاضل والفاضل ويا تميم أجمعون وأجمعين وكذلك يمتنع البيان فى قولك قرأ قالون عيسى ونحوه مما الاول فيه أوضح من الثانى وانما قال العلماء فى قوله تعالى آمنا برب العالمين رب موسى وهرون انه بيان لان فرعون كان قد ادعى الربوبية فلو اقتصروا على قولهم برب العالمين لم يكن ذلك صريحا فى الايمان بالرب الحق سبحانه وتعالى ثم قلت (الرابع البدل وهو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة وهو اما بدل كل نحو صراط الذين أو بعض نحو من استطاع اليه سبيلا أو اشتمال نحو قتال فيه أو اضراب نحو ما كتب له نصفها ثلثها ربعها أو نسيان او غلط كجاءنى زيد عمرو وهذا زيد حمار والاحسن عطف هذه الثلاثة ببل ويوافق متبوعه ويخالفه فى الاظهار والتعريف وضديهما لكن لا يبدل ظاهر من ضمير حاضر الا بدل بعض او اشتمال مطلقا أو بدل كل ان أفاد الاحاطة) وأقول البدل فى اللغة العوض وفى التنزيل عسى ربنا أن يبدلنا خيرا منها وفى الاصطلاح ما ذكرت والتابع جنس يشمل التوابع والمقصود بالحكم فصل مخرج للنعت والبيان والتأكيد فانهن متممات للمقصود بالحكم لا مقصودة بالحكم ولنحو جاء القوم لا زيد فان زيدا منفى

(قوله من نقب ولا دبر) هما متقاربان فكلاهما مرض يخف البعير الا ان الاول نقرفيه والثانى تحلل أجزائه حتى يرق وبعده
اغفر له اللهم ان كان فجر
وهذا كلام اعرابى قال له ناقتى تعبت ودبرت فاحملنى على غيرها فكذبه (قوله نون كفارة) احترز به عن قراءة اضافة كفارة للطعام (قوله ولذلك أمثلة كثيرة) كانه يعرض بقول ابن مالك
وصالحا لبدلية يرى
فى غير نحو يا غلام يعمرا * ونحو بشر تابع البكرى (قوله أنا ابن الخ) يقول ان اباه عزم على قتل بشر فلما عزم صار مجزوما بقتله لكل احد حتى للطير أو انه ضربه ضربة صيرته على آخر رمق ففى الوجهين صارت الطير تتبع البكرى بشرا لتأكل من ميتته اذا وقع (قوله خلافا للفراء) واليه اشار ابن مالك بقوله وليس ان يبدل بالمرضى (قوله ذو الرمة) بضم الراء قطعة حبل بالية ذكره الجوهرى (قوله لان الشئ لا يبين نفسه) أقول يمكن الجواب عنه بأن نصرا الثانى ضمن الشهرة فى اوصاف الخير ونصرا الثالث ضمن شهرة أزيد لحصول الاختلاف كما قالوا فى انا أبو النجم وشعرى شعرى (قوله ادعى الربوبية) فيشمل رب العالمين بحسب زعم قومه بخلاف رب موسى وهرون فمعلوم انه الله تعالى (قوله ويوافق متبوعه) أى تارة ويخالفه أخرى

عنه الحكم فلا يصح أن يقال انه المقصود بالحكم وانحو عمرو في جاء زيد وعمرو أو فعمرو أو ثم عمرو او القوم حتى عمرو فانه مقصود بالحكم مع الاول فلا يصدق عليه انه المقصود بالحكم وبلا واسطة مخرج للمعطوف عطف النسق في نحو جاء زيد بل عمرو فانه وان كان المقصود بالحكم لكنه انما يتبع بواسطة حرف العطف وأقسامه ستة بدل كل من كل وبدل بعض من كل و بدل اشتمال و بدل اضراب وبدل نسيان و بدل غلط فبدل الكل نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين فالصراط الثاني هو نفس الصراط الاول وبدل البعض نحو ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فمن في موضع خفض على انها بدل من الناس والمستطيع بعض الناس لا كلهم وبدل الاشتمال نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه فقتال بدل من الشهر وليس القتال نفس الشهر ولا بعضه ولكنه ملابس له لوقوعه فيه وبدل الاضراب كقوله عليه الصلاة والسلام ان الرجل ليصلي الصلاة ما كتب له نصفها ثلثها ربعها الى العشر وضابطه أن يكون البدل والمبدل منه مقصودين قصدا صحيحا وليس بينهما توافق كما في بدل الكل ولا كلية ولا جزئية كما في بدل البعض ولا ملابسة كما في بدل الاشتمال وبدل النسيان كقولك جاءني زيد عمرو اذا كنت انما قصدت زيدا أولا ثم تبين فساد قصدك فذكرت عمرا وبدل الغلط كقولك هذا زيد حمار والاصل انك أردت أن تقول هذا حمار فسبقك لسانك الى زيد فرفعت الغلط بقولك حمار وسماه النحويون بدل الغلط على معنى بدل الاسم الذي هو غلط ألا ترى أن الحمار بدل من زيد وأن زيدا انما ذكر غلطا ويصح أن يمثل لهذه الابدال الثلاثة بقولك جاءني زيد عمرو لان الاول والثاني ان كانا مقصودين قصدا صحيحا فبدل اضراب وان كان المقصود انما هو الثاني فبدل غلط وان كان الاول قصدا ولا ثم تبين فساد قصده فبدل نسيان ثم اعلم ان البدل والمبدل منه ينقسمان بحسب الاظهار والاضمار أربعة أقسام وذلك لانهما يكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين وذلك على وجهين فابدال الظاهر من المظهر نحو جاءني زيد أخوك وابدال المضمر من المضمر نحو ضربته اياه فاياه بدل أو توكيد واوجب ابن مالك الثاني وأسقط هذا القسم من أقسام البدل ولو قلت ضربته هو كان بالاتفاق توكيدا لا بدلا وابدال المضمر من الظاهر نحو ضربت زيدا اياه وأسقط ابن مالك هذا القسم أيضا من باب البدل وزعم انه ليس بمسموع قال ولو سمع لاعرب توكيدا لا بدلا وفيما ذكره نظر لانه لا يؤكد القوي بالضعيف وقد قالت العرب زيد هو الفاضل وجوز النحويون في هو أن يكون بدلا وأن يكون مبتدأ وأن يكون فصلا وابدال الظاهر من المضمر فيه تفصيل وذلك ان الظاهر ان كان بدلا من ضمير غيبة جاز مطلقا كقوله تعالى وما أنسانيه الا الشيطان أن أذكره فان أذكره بدل من الهاء في أنسانيه بدل اشتمال ومثله ونزيده ما يقول وقول الشاعر

على حالة لو ان في القوم حاتما * على جوده لضن بالماء حاتم

الا ان هذا بدل كل من كل وان كان ضمير حاضر فان كان البدل بعضا أو اشتمالا جاز نحو أعجبتني وجهك وأعجبتني علمك وقوله

أوعدني بالسجن والاداهم * رجلي فرجلي شثنة المناسم

فرجلي بدل بعض من ياء أوعدني وقوله

ذريني ان أمرك لن يطاعا * وما ألفيتني حلمي مضاعا

(قوله فلا يصدق عليه انه المقصود) اى لان هذه الجملة تفيد حصر القصد فيه (قوله انما يتبع بواسطة حرف) يشير الى ان قوله بلا واسطة راجع للتابع ويصح انه راجع لقوله المقصود بالحكم (قوله مقصودين) خرج بدل الغلط فان الاول غير مقصود فيه أصلا ان قلت كيف قوله مقصودين مع قولهم المقصود بالحكم هو البدل قلت مرادهم ان المقصود ثانيا انما هو البدل فلا ينافي ان المبدل منه يقصد أولا توطئة للبدل لتتنبه له النفس ثم يقصر القصد على البدل فقوله مقصودين أي المبدل منه أولا وسيلة والبدل ثانيا وبالذات (قوله قصدا صحيحا) خرج بدل النسيان فان قصد الاول فيه خطأ (قوله ولا جزئية كما في بدل البعض) ان قلت الثلث جزء من النصف وكذا ما بعده قلت لكنه لاحظه مقابلا للنصف واعتبره جزأ للصلاة فمن ثم أضافه لضميرها (قوله وبدل النسيان كقولك جاءني زيد عمرو اذا كنت انما قصدت ان تقول عمرو فسبقك الخ) هذا الانظهر فالاولى ما في بعض النسخ اذا قصدت أن تقول زيدا ثم تبين خطأ قصدك لان النسيان بالجنان والغلط باللسان (قوله ضربته اياه الخ) الوجه ما قاله ابن مالك من تعين التأكيد اللفظي اذ البدل لا بد له من مزية فوجب انه المقصود دون الاول كالوصف بالاخوة في جاء زيد اخوك والضميران متحدان من كل وجه الا أن يقال الضمير الثاني يرجع الى المعهود فكان معنى زيد ضربته اياه ضربت المعهود بيني وبينك (قوله ولو قلت ضربته هو كان بالاتفاق توكيدا) لعل نكتته انه من باب استعمال ضمير الرفع في موضع النصب لمصاحبته لضمير النصب وحيث كان بدلا فهو في التقدير من جملة أخرى فلا مصحح لاستعمال ضمير الرفع

بحلمي بدل اشتمال من ياء الفيتني وان كان بدل كل فاما ان يدل على احاطة أولا فان دل عليها جاز نحو تكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا وان كان غير ذلك امتنع نحو قمت زيدا ورأيتك زيدا وجوز ذلك الاخفش والكوفيون تمسكا بقوله

بكم قريش كفينا كل معضلة * وأم نهج الهدى من كان ضليلا

وكذلك ينقسمان بحسب التعريف والتنكير الى معرفتين نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين ونكرتين نحو ان للمتقين مفازا حدائق ومختلفين فاما أن يكون البدل معرفة والمبدل منه نكرة نحو الى صراط مستقيم صراط الله أو يكونا بالعكس نحو لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة وقول الشاعر

لا تملواها وادلوا ها دلوا * ان مع اليوم أخاه غدوا

ثم قال (الخامس عطف النسق وهو بالواو لمطلق الجمع وبالفاء للجمع والترتيب والتعقيب وبثم للجمع والترتيب والمهلة وبحتى للجمع والغاية وبأم المتصلة وهي المسبوقة بهمزة التسوية أو بهمزة يطلب بها وبأم التعيين وهي في غير ذلك منقطعة مختصة بالجمل ومرادفة لبل وقد تضمن مع ذلك معنى الهمزة وبأو بعد الطلب للتخيير أو الاباحة وبعد الخبر للشك أو التشكيك أو التقسيم وببل بعد النفي أو النهي لتقرير متلوها واثبات نقيضه لتاليها كلكن وبعد الاثبات والامر لنقل حكم ما قبلها لما بعدها وبلا للنفي ولا يعطف غالبا على ضمير رفع متصل ولا يؤكد بالنفس أو بالعين الا بعد توكيده بمنفصل أو بعد فاصل ما ولا على ضمير خفض الا باعادة الخافض) وأقول معنى كون الواو لمطلق الجمع انها لا تقتضي ترتيبا ولا عكسه ولا معية بل هي صالحة بوضعها لذلك كله فمثال استعمالها في مقام الترتيب قوله تعالى وأوحينا الى ابراهيم واسمعيل واسحق ويعقوب والاسباط ومثال استعمالها في عكس الترتيب نحو وعيسى وأيوب ولقد أرسلنا نوحا وابراهيم كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم اقنتي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين ومثال استعمالها في المصاحبة فأنجيناه ومن معه في الفلك ونحو فأغرقناه وجنوده ونحو واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسمعيل ومثال افادة الفاء للترتيب والتعقيب وثم للترتيب والمهلة قوله تعالى أماته فأقبره ثم اذا شاء أنشره فعطف الاقبار على الاماتة بالفاء والانشار على الاقبار بثم لان الاقبار يعقب الاماتة والانشار يتراخى عن ذلك ومعنى حتى الغاية وغاية الشئ نهايته والمراد انها تعطف ما هو نهاية في الزيادة أو القلة والزيادة اما في المقدار الحسي كقولك تصدق فلان بالاعداد الكثيرة حتى الالوف الكثيرة أو في المقدار المعنوي كقولك مات الناس حتى الانبياء وكذلك القلة تكون تارة في المقدار الحسي كقولك الله سبحانه وتعالى يحصي الاشياء حتى مثاقيل الذر وتارة في المقدار المعنوي كقولك زارني الناس حتى الحجامون وأم على قسمين متصلة ومنقطعة وتسمى أيضا منفصلة فالمتصلة هي المسبوقة اما بهمزة التسوية وهي الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها نحو سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ألا ترى انه يصح أن يقال سواء عليهم الانذار وعدمه أو بهمزة يطلب بها وبأم التعيين نحو أزيد في الدار أم عمرو وسميت أم في النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر والمنقطعة ما عدا ذلك وهي بمعنى بل وقد تتضمن مع ذلك معنى الهمزة وقد لا تتضمنه فالاول نحو أم

(قوله لاولنا وآخرنا) جعله بدل كل بناء على ان العطف ملاحظ قبل الابدال والاظهر بدل بعض (قوله بكم قريش) فهذا ضرورة ان قلت قريش محيطة بهم قلت هذا في كل بدل كل انما المراد أن يكون في البدل نص على التعميم كقوله لاولنا فتأمل (قوله غدوا) بدل من أخاه وهو محل الشاهد (قوله الا بعد توكيده بالمنفصل أو فاصل ما) ظاهره ان أي فاصل يكفي في التوكيد والمتبادر من الالفية تعيين الضمير المنفصل (قوله ولقد أرسلنا نوحا وابراهيم) فيه ان هذا من الترتيب

اتخـذ مما يخلق بنات، أي بل أتخذ بهمزة مفتوحة مقطوعة للاسـتفهام الانـكارى ولا
يصح أن تـكون فى التقدير مجردة من معنى الاسـتفهام المذ كوروالالزم اثبات الاتخاذ
المذ كوروهو محال والثانى كقوله تعالى هل يستوى الاعمى والبصير أم هل تسـتوى
الظلمات والنوراى بل هل تسـتوى وذلك لان أم قداقترنت بهل فلاحاجة الى تقديرها
بالهمزة وأو لهـا أربعة معان أحدها التخيير نحوفـكفارته اطعام عشرة مساكين من
أوسط ماتطعمون أهليكم أوكسوتهم أوتحرير رقبة والثانى الاباحة كقوله تعالى ولا على
أنفسكم ان تأكلوا من بيوتـكم أوبيوت آبائـكم أوبيوت أمهاتـكم وهذان المعنيان لهـا اذا
وقعت بعد الطلب والثالث الشك نحولبثنا يوما أوبعض يوم والرابع التشـكيك وهو
الذى يعبرعنه بالابهام نحو وانا أواياكم لعلى هدى أوفى ضلال مبين وهذان المعنيان لهـا
اذاوقعت بعدالخبر وأما بل فيعطف بها بعدالنفى أوالنهـى ومعناها حينئذ تقرير ماقبلها
بحاله واثبات نقيضـه لمابعـدها نحوماجاءنى زيدبل عمرو ولايقم زيدبل عمرو وبعد
الاثبات أوالامر ومعناها حينئذ نقل الحـكم الذى قبلها للاسم الذى بعدها وجعل الاول
كالمسكوت عنه وأما لـكن فلا يعطف بها الابعدالنفى أوالنهى ومعناها كمعنى بل وعن
الـكوفيين جواز العطف بها بعدالاثبات قياساعـلى بل وأباه غيرهم لانه لم يسـمع وأما
لا فانها تنفى الحـكم الثابت لماقبلها عما بعدها فلذلك لا يعطف بها الابعدالاثبات وذلك
كقولك جاءنى زيدلا عمرو ومثال العطف على الضمير المرفوع المتصل بعدالتوكيد قوله
تعالى لقد كنتم أنتم وآباؤكم فى ضلال مبين ومثاله بعدالفصل بالمفعول يدخلونها ومن
صلح فمن عطف على الواو من يدخلونها وجاز ذلك للفصل بينهما بضمير المفعول ومثال
العطف من غـير توكيد ولافصل قول النبى صلى الله عليه وسلم كنت وأبو بكروعمر وفعلت
وأبو بكروعمر وقول بعضهم مررت برجل سواءوالعدم فسواء صفة لرجل وهو بمعنى مستو
وفيه ضمير مستتر عائد على رجل والعدم معطوف على ذلك الضمير ولايقاس على هـذا
خلافا للـكوفيين ومثال العطف على الضمير المخفوض بعداعادة الخافض فقال لها
وللارض قل الله ينجيكم منها ومن كل كرب وعليها وعلى الفلك تحـملون ولايجب
ذلك خلافا لاكـثر البصريين بدليل قراءة حمزة رحمه الله واتقوا الله الذى تسـاءلون
به والارحام بخفض الارحام وحكاية قطرب مافيها غيره وفرسه ثم قلت
(فصل واذا اتبع المنادى بـدل أونسق مجرد من أل فهو كالمنادى المستقل مطلقا وتابـع
المنـادى المبنى غـيرهما يرفع أو ينصب الاتابع أى فيرفع والا التابع المضاف المجرد من
أل فينصب كتابع المعرب) وأقول لتوابع المنـادى أحكام تخصها فلهذا أفردتها بفصل
والحاصل أن التابع اذا كان بدلا أونسقا مجردا من أل فانه يستحق حينـئـذ مايستحقه لو
كان منادى تقول فى البدل ياسعيـد كرز بالضم كماتقول يا كرز وكذلك ياعبدالله كرز
وفى النسـق يازيد وخالد بالضم كماتقول ياخالد وكذلك ياعبـدالله وخالد لافرق فى
البابين المذ كورين بين كون المنادى معربا أومبنيا وان كان التابع غـير بدل ونسق
مجرد من أل فان كان المنادى مبنيا فالتابع له ثلاثة أقسام مايجب رفعه ومايجب نصبه
ومايجوزفيه الوجهان فالواجب رفعه نعت أى نحوياأيها الانسان ياأيها النـاس وعن
المازنى اجازة نصبه وانه قرئ قل ياأيها الكافرين وهذا ان ثبت فهو من الشذوذ بمكان
والواجب نصـبه التابـع المضاف مثاله فى النعت نحو يازيد صاحب عمرو ومثاله

فى

(قوله كالمنادى المستقل) وجهه انهما
ليسا متممين للاول حتى يتبعانه بل البدل
هوالمقصود وحده والنسق مقصود
كالاول

فى التوكيـد ياتميم كلهم أوكلكم ومثاله فى البيان يازيد أباعبـدالله والجائزفيه الوجهان
التابع المفرد نحو يازيد الفاضـل والفاضل و ياتميم أجمعون وأجمعين و ياسعد كرز وكرزا
قال ذوالرمة لقائل * يانصرنصرنصرا * وان كان المنادى معربا تعين نصب التابع
نحو ياعبـدالله صاحب عمرو ويابنى تميم كلهم وياعبدالله أبازيد واذاوجب نصب المضاف
التابع للمبنى فنصبـه تابعا للمعرب أحق قال الله تعالى قل اللهم فاطر السموات والارض
ففاطر صـفة لاسم الله سبحانه وزعم سيبويه انه نداء ثان حـذف منه حرف النداء لان
المنادى الملازم للنداء لايجوز عنده أن يوصف وكلمة اللهم لاتسـتعمل الا فى النداء ثم قلت
(باب موانع الصرف تسعة يجمعها قوله

اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة * ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

فالتأنيث بالالف كبهمى وصحراء والجمع المماثل لمساجد ومصابيح كل منهما يستقل بالمنع
والبواقى منها مالا يمنع الامع العلمية وهو التأنيث كفاطمة وطلحة وزينب و يجوز فى نحوهند
وجهان بخلاف نحوسقر و بلخ وزيد لامرأة والتركيب المزجى كمعد يكرب والعجمة كابراهيم
ومايمنع تارةمع العلميـة وأخرى مع الصـفة وهو العدل كعمروزفر وكمثنى وثلاث وأخر
مقابل آخرين والوزن كاحمد وأحمر والزيادة كعثمـان وغضبـان وشرط تأثير الصـفة
اصالتها وعدم قبولهـا التاء فأرنب وصفوان بمعـنى ذليـل وقاس و يعمل وندمان من
المنادمة منصرفة وشرط العجمة كون علميتها فى العجـمية والزيادة عـلى الثلاثة فنوح
منصرف وشرط الوزن اختصاصه بالفـعل كشمر وضرب علمين أوافتتاحـه بزيادة هى
بالفـعل أولى كأحمر وكأفـكل علما) وأقول الاصل فى الاسماء أن تـكون منصرفة أعنى
منونة تنوين التمـكين وانمـا تخرج من هذا الاصـل اذا وجد فيها علتان من علل تسع أو
واحدة منها تقوم مقامهما والبيت المنظوم لبعض النحويين وهو يجمع العلل المذ كورة اما
بصريح اسمها أو بالاشـتقاق والذى يقوم مقام علتين شيآن التأنيث بالالف مقصورة
كانت كبهمى أوممدودة كصحراء والجمع الذى لانظيرله فى الآحاد اى لامفرد على وزنه
وهو مفاعل كمساجد ومفاعيل كمصابيح ودنانير وانمـا مثلت للمقصورة ببهمى دون حبـلى
وللممدودة بصحراء دون حمراء لئلا يتوهم أن المـانع الصفة وألف التأنيث كما توهم بعضهم
وماعـداهاتين العلتـين لايؤثر الا بانضمـام علة أخرى له ولـكن يشـترط فى التأنيث
والتركيب والعجمة أن تـكون العلة الثانية المجامعة لـكل منهن العلمية ولهـذا صرفت
صنجة وقائمة وان وجد فيهما علة أخرى مع التأنيث وهى العجمة فى صنجة والصفة فى قائمة
وماذاك الا لان الت[illegible]يث والعجمة لايمنعان الامع العلمية وكذلك ازربيجان اسم لبلدة فيـه
العلمية والعج[illegible]ركيب والزيادة قيـل وعلة خامسـة وهى التأنيث لان البلدة مؤنثة
وليس نش[illegible] الانعلم هل لحظوا فيـه البقعة أوالمـكان ولوقدر خلوه من العلميـة وجب
صرفه لان التأنيث والتركيب والعجـمة شرط اعتباركل منهن العلميـة كماذكرنا والالف
والنون اذالم تـكن فى صـفة كسكران فلاتمنـع الامع العلميـة كسلمان ولاوصفيـة فى
ازربيجان فتعينت العلميـة ولاعلميـة اذانكرته فوجب صرفه ومثلت للتأنيث بفاطمة
وطلحـة وزينب لابين أنه عـلى ثلاثة أقسـام لفظى ومعنوى ولفظى لامعنوى ومعنوى
لالفظى وأما بقية العلل فانهـا تمنع تارة مع العلمية وتارة مع الصـفة مثال العدل مع العلمية
عمروزفروزحل وجمع ودالف فانها معدولة عن عامروزافروزاحل وجامع ودالف وطريق

١٥

(قوله وكذلك أزربيجان) ظاهره انه
ممنوع من الصرف مع ان فيه تفصيلا
ذكره فالاولى أن يقول وأما ازربيجان
فان أردت به البلدة المعينة منع وان نكرته
بان أردت بلدة ما مسماة به صرف

معرفة ذلك أن يتلقى من أفواههم ممنوع الصرف وليس فيه مع العلمية علة ظاهرة فيحتاج حينئذ الى تكلف دعوى العدل فيه ومثاله مع الصفة أحاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع فانها معدولة عن واحد واحد واثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة قال الله تعالى أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع فهذه الكلمات الثلاث مخفوضة لانها صفة لاجنحة وهى ممنوعة الصرف لانها معدولة عما ذكرنا فلهذا كان خفضها بالفتحة ولم يظهر ذلك فى مثنى لانه مقصور وظهر ذلك فى ثلاث ورباع لانهما اسمان صحيحا الآخر ومن ذلك أخر فى نحو قوله تعالى فعدة من أيام اخر فأخر صفة لايام وهى معدولة عن آخر بفتح الهمزة والخاء وبينهما ألف لانها جمع أخرى وأخرى أنثى آخر بالفتح وقياس فعلى أفعل أن لا تستعمل الا مضافة الى معرفة أو مقرونة بلام التعريف فاما ما لا اضافة فيه ولا لام فقياسه أفعل كافضل تقول هند أفضل والهندات أفضل ولا تقول فضلى ولا فضل فاما اخر فصفة معدولة فلهذا انخفضت بالفتحة فان كانت اخر جمع أخرى انثى آخر بكسر الخاء فهى مصروفة تقول مررت بأول واخر بالصرف اذ لا عدل هنا ومثال الوزن مع العلمية أحمد ويزيد ويشكر ومع الصفة أحمر وأفضل ولا يكون الوزن المانع مع الصفة الا فى أفعل بخلاف الوزن المانع مع العلمية ومثال الزيادة مع العلمية سلمان وعمران وعثمان واصبهان ومثالها مع الصفة سكران وغضبان ولا تكون الزيادة المانعة مع الصفة الا فى فعلان بخلاف الزيادة المانعة مع العلمية ويشترط لتأثير الصفة أمران أحدهما كونها أصلية فيجب الصرف فى نحو قولك هذا قلب صفوان بمعنى قاس وهذا رجل أرنب بمعنى ذليل اى ضعيف والثانى عدم قبولها التاء ولهذا انصرف نحو ندمان وأرمل لقولهم ندمانة وأرملة قال الشاعر

ونَدمانٍ يزيد الكأس طيبا * سقيت وقد تغورت النجوم

ويشترط لتأثير العجمة أمران أحدهما كون علميتها فى اللغة العجمية فنحو لجام وفيروز علمين لمذكرين مصروف والثانى الزيادة على الثلاثة فنوح ولوط وهود ونحوهن مصروفة وجها واحدا هذا هو الصحيح قال الله تعالى كذبت قوم نوح المرسلين وقال تعالى وقوم لوط وأصحاب مدين وقال تعالى الا بعدا لعاد قوم هود وليس مما نحن فيه لانه عربى وليس فى أسماء الانبياء عليهم الصلاة والسلام عربى غيره وغير صالح وشعيب ومحمد صلى الله عليه وسلم وزعم عيسى بن عمرو بن قتيبة والجرجانى والزمخشرى أن فى نوح ونحوه وجهين وهو مردود لانه لم يرد بمنع الصرف سماع مشهور ولا شاذ وشرط الوزن كونه اما مختصا بالفعل أو كونه بالفعل أولى منه بالاسم فالاول نحو شمر وضرب علما قال الشاعر

* وجدى يا حجاج فارس شمرا * والثانى نحو أحمر صفة أو علما وأفكل علما والافكل اسم للرعدة فان هذا الوزن وان كان يوجد فى الاسماء والافعال كثيرا ولكنه فى الافعال أولى منه فى الاسماء لانه فى الافعال يدل على التكلم كاذهب وانطلق وفى الاسماء لا يدل على معنى والدال أصل لغير الدال واعلم ان المؤنث ان كان تأنيثه بالالف كبهمى وصحراء امتنع صرفه ولم يحتج لعلة أخرى وقد مضى ذلك وقول أبى على ان حمراء امتنع صرفه للصفة وألف التأنيث منتقض بمنع صرف صحراء وان كان بالتاء امتنع صرفه مع العلمية سواء كان لمذكر كطلحة وحمزة أو لمؤنث كفاطمة وعائشة وقول الجوهرى ان هاوية من قوله تعالى فامه هاوية اسم من أسماء النار معرفة بغير الالف واللام خطأ لان ذلك يوجب

(قوله فقدروا العدل) ان قلت هلا قدروا غيره قلت مرجع العدل تحويل اللفظ فى الحروف ونظائره كثيرة فى التصريف وكثرة الشئ تساعد على تقديره عند عدمه والله سبحانه وتعالى أعلم عاهنالك والحمد لله رب العالمين وصلى الله على أشرف الخلق سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

قوله المحشى فقدروا العدل كان نسخته كذلك والذى بأيدينا من النسخ بدله فيحتاج حينئذ الى تكلف دعوى العدل

امتنع صرفه وان كان بغير التاء امتنع صرفه وجوبا ان كان زائدا على ثلاثة كسعاد وزينب أو ثلاثيا محرك الوسط كسقر ولظى قال الله تعالى ما سلككم فى سقر كلا انها لظى أو ساكن الوسط أعجميا كماه وجور وحمص وبلخ اسماء بلاد أو عربيا ولكنه منقول من المذكر الى المؤنث نحو زيد وبكر وعمرو اسماء نسوة هذا قول سيبويه وذهب عيسى ابن عمر الى انه يجوز فيه الوجهان وان لم يكن منقولا من المذكر الى المؤنث فالوجهان كهند ودعد وجمل ومنع الصرف أولى وأوجبه الزجاج وقد اجتمع الوجهان فى قوله

لم تتلفع بفضل مئزرها * دعد ولم تسق دعد فى العلب

ثم قلت (باب العدد الواحد والاثنان وما وازن فاعلا كثالث والعشرة مركبة يذكرن مع المذكر ويؤنثن مع المؤنث والثلاثة والتسعة وما بينهما مطلقا والعشرة مفردة بالعكس وتمييز المائة وما فوقها مفرد مخفوض والعشرة مفردة وما دونها مجموع مخفوض الا المائة فمفردة وكم الخبرية كالعشرة والمائة والاستفهامية المجرورة كالاحد عشر والمائة ولا تمييز الواحد والاثنان وثنتا حنظل ضرورة) وأقول العدد فى أصل اللغة اسم للشئ المعدود كالقبض والنقض والخبط بمعنى المقبوض والمنقوض والمخبوط قال لبثتم فى الارض عدد سنين والمراد به هنا الالفاظ التى تعد بها الاشياء والكلام عليها فى موضعين أحدهما فى حكمها فى التذكير والتأنيث والثانى فى حكمها بالنسبة الى التمييز فأما الاول فانها فيه على ثلاثة أقسام القسم الاول ما يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث دائما كما هو القياس وذلك الواحد والاثنان تقول فى المذكر واحد واثنان وفى المؤنث واحدة واثنتان قال الله تعالى والهكم اله واحد هو الذى خلقكم من نفس واحدة حين الوصية اثنان ربنا أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين وكذلك ما كان من العدد على صيغة اسم الفاعل نحو ثالث ورابع وثالثة ورابعة الى عاشر فى المذكر وعاشرة فى المؤنث قال الله تعالى سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم أى هم ثلاثة أو هؤلاء ثلاثة والخامسة أن غضب الله عليها أى والشهادة الخامسة القسم الثانى ما يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث دائما وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما سواء كانت مركبة مع العشرة أو لا تقول فى غير المركبة ثلاثة رجال بالتاء الى تسعة رجال قال الله تعالى آيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام وتقول ثلاث نسوة قال الله تعالى آيتك ألا تكلم الناس ثلاث ليال وتقول فى المركبة ثلاثة عشر رجلا بالتاء فى ثلاثة وثلاث عشرة امرأة بحذف التاء من ثلاث قال الله تعالى عليها تسعة عشر أى ملكا أو خازنا القسم الثالث ما فيه تفصيل وهو العشرة فان كانت غير مركبة فهى كالتسعة والثلاثة وما بينهما تذكر مع المؤنث وتؤنث مع المذكر وان كانت مركبة جرت على القياس فذكرت مع المذكر وأنثت مع المؤنث قال الله تعالى انى رأيت أحد عشر كوكبا فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وتقول عندى احدى عشرة امرأة وأحد عشر رجلا وأما الثانى وهو التمييز فانها فيه على أقسام خمسة أحدها ما لا يحتاج لتمييز أصلا وهو الواحد والاثنان لا تقول واحد رجل ولا اثنا رجلين وأما قوله فيه ثنتا حنظل فضرورة والثانى ما يحتاج الى تمييز مجموع مخفوض وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما تقول عندى ثلاثة رجال وعشر نسوة وكذا ما بينهما ويستثنى من ذلك أن يكون التمييز كلمة المائة فانها يجب افرادها تقول عندى ثلثمائة ولا يجوز ثلاث مئات ولا ثلاث مئين الا فى ضرورة والثالث ما يحتاج الى تمييز مفرد منصوب وهو الاحد عشر والتسعة والتسعون

وما بينهما نحو انى رأيت أحد عشر كوكبا وبعثنا منهم اثنى عشر نقيبا وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة ان هذا أخى له تسع وتسعون نعجة وأما قوله تعالى وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطا فليس أسباطا تمييزا بل هو بدل من اثنتى عشرة والتمييز محذوف أى اثنتى عشرة فرقة والرابع ما يحتاج الى تمييز مفرد مخفوض وهو المائة والالف تقول عندى مائة رجل وألف رجل و يلتحق بالعدد المنتصب تمييزه تمييز كم الاستفهامية وهى بمعنى أى عدد ولا يكون تمييزها الا مفردا تقول كم غلاما عندك ولا يجوز كم غلمانا خلافا للكوفيين و يلتحق بالعدد المخفوض تمييزه تمييز كم الخبرية وهى اسم دال على عدد مجهول الجنس والمقدار يستعمل للتكثير ولهذا انما يستعمل غالبا فى مقام الافتخار والتعظيم ويفتقر الى تمييز يبين جنس المراد به ولكنه لا يكون الا مخفوضا كما ذكرنا ثم تارة يكون مجموعا كتمييز الثلاثة والعشرة واخواتهما وتارة يكون مفردا كتمييز المائة والالف وما فوقهما والخامس ما يحتاج الى تمييز مفرد منصوب أو مخفوض وهو كم الاستفهامية المجرورة نحو بكم درهما اشتريت فالنصب على الاصل والجر بمن مضمرة لا بالاضافة خلافا للزجاج وانما لم أذكر فى المقدمة أن تمييز كم الاستفهامية وتمييز الاحد عشر والتسعة والتسعين وما بينهما منصوب لانى قد ذكرته فى باب التمييز فلذلك اختصرت اعادته فى هذا الموضع من المقدمة والحمد لله على احسانه وقد أتيت على ما اردت ايراده فى شرح هذه المقدمة ولله سبحانه وتعالى الحمد والمنة واياه أسئل ان يجعل ذلك لوجهه الكريم خالصا مصروفا وعلى النفع به موقوفا وأن يغفر لى خطيئتى يوم الدين وأن يدخلنى برحمته فى عباده الصالحين بمنه وكرمه آمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين

﴿يقول راجى اللطف من الفاعل المختار على صقر المنعوت بالخفض والافتقار﴾

حمدا لمن رفع مقام العرب بخاتم النبيين وعطف قلوبنا نحو سنته فتمسكنا بعوامل اليقين وصلاة وسلاما على صاحب اللسان الفصيح الجازم ببلاغته دليل كل مجادل قريح وعلى آله وأصحابه الذين نصبوا أشباحهم لاظهار علامات الاسلام واعربوا عن ما استترفى ضمائرهم بنصب الرمح ورفع الحسام (وبعد) فقد تم بفضل مفيض الالاء على الانام طبع شذور الذهب للامام ابن هشام وبهامشه حاشية المحقق الامير صاحب الفطنة والذهن البصير بالمطبعة العامرة الشرفيه احدى مطابع مصر المحميه التى دائرة نقطتها بخان أبى طاقيه فى سلخ صفر الذى هو من شهور سنة ثلثمائة وثلاثة بعد الالف من هجرة أفضل من له العز والشرف صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه وختم لنا بالحسنى بوابل فيضه وسحابه آمين